

مَنْشُورُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَنْدَلُسِ

سلام

**جامع العقول امام المنطق والفلسفة**

مکتبہ حقانیہ

فی بی ہسپتال روڈ ملتان  
پاکستان

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

# صياغة النجوم في توضيح سلم العلوم

لباع العقول والمنقول امام المنطق والفلسفه  
الشيخ مولانا محمد ابراهيم بلياي قدس سره

[illegible]

سُبْحَانَ مَا اعْظَمُ

فعل التعجب حال بتقدير القول ١٢      مصدر حذف لفظه ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible][illegible]

حال حاضر میں مسیحیوں کے بقدرہ القویٰ ہی مقولہ ہی حقدہ ماہی  
قالا ما ضل الناس مع ما علمنا ان ليس من افعال الله  
شيء عظيم اعظم من ذلك وهو ما عندنا نحن واليه









٦  
 من الطين التي خرجت من هذه المجلدات والواجب الذي هو الترتيب المذكور سابقا والواجب في الاستيعاب في جميع النسخ والادعاء والانتفاع  
 الاسم مقدار الواجب بالذات وتقليد في هذه الامور من سبب من الواجب في سبب من الانتفاع والانتفاع في كل من الواجب بالذات  
 فالواجب في كل من الواجب بالذات والواجب بالذات هو الانتفاع في كل من الواجب بالذات والواجب بالذات هو الانتفاع في كل من الواجب بالذات  
 الخلق اكل من الخبز بالذات والواجب بالذات هو الانتفاع في كل من الواجب بالذات والواجب بالذات هو الانتفاع في كل من الواجب بالذات  
 فان انتفاع في كل من الواجب بالذات والواجب بالذات هو الانتفاع في كل من الواجب بالذات والواجب بالذات هو الانتفاع في كل من الواجب بالذات

عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ كَانَتْ لَهُ خَيْرَاتٌ فِي الدُّنْيَا كَانَتْ لَهُ خَيْرَاتٌ فِي الْآخِرَةِ

[illegible]

بجس الحکیمات مقدمه علی جبل الخیرات  
فیضیه نه ان الحکیمات و العزیزات ان  
تسوا بالی الامکان الذی موجب متیاج  
الی الجود و ان الحکیمات و ان کانت  
توجد الوجود لاشخاص کمن الیها من  
مربوطة الوجود و مادة خاصه و استعداد متعلق  
و شایع خاصه و الحکیمات غیر مربوطة بتک  
الوجود بل تری ان ازید هر چون الوجود  
بطریق شاکو کجی حسب ایهین در هر امر و  
و اتفاقا بجا علقه و مضافه شرم و الطیبه  
الاسانیة غیر مربوطة بشی سنها فکذا الحکیمات  
فی حکیمات بعض الامکان بخلاف غیر الحکیمات  
فیضا جوهری من الحکیمات تقدمه من حیث  
الجزئیات بالذات فقط و بالزمان الیها  
الطیبه و فی حقیقه من حیثیات بالزمان  
لیست تقدمه علی هیچ جزئیات بل علی جمیع  
الجزئیات علول الاسانیة مستأفا  
لیست تقدمه علی اعلی البشر آدم علیه  
السلام کف و بالزمان بل تقدمه علیه  
بالذات فقط و ذو تفصیل فی الشرح و  
فی فلسفه سنا المراجع اعمی ان الجبل فیضیه  
من حقیق اذ اقتضت الحکیمه و الصالحه و  
ان اثر الجبل کما المایه ففسها ان تصاحب  
بالوجود و ففسها بالاشراقیه الی الاول ففسها  
کانت المایه ففسها فی بقعه المایه ففسها  
الجمالی الی التالیس و الماشا و ان التالیس  
و الماد و بالانصاف بالوجود و ففسها و ففسها  
المایه ففسها ففسها ان الوجود و ففسها  
الاشراقیه من اثر اشی و ففسها ففسها  
ففسها و ففسها ففسها ففسها ففسها  
و ففسها و ففسها ففسها ففسها ففسها  
بالزاده ففسها و ففسها ففسها ففسها  
من منضم الی المایه ففسها ففسها ففسها  
ففسها ففسها ففسها ففسها ففسها ففسها

والاموال المتشابهة اطلاقا برسبيل ان البيات المحركة في صورة عدد من اجل ان كل الذي لا يتصلق بالاصل هو مطابق صدق قولنا ان البيات الموجودة هي في حوزة الحقيقة والصدق في الاشياء التي في نفس البيات لا ليس الاموال ذاتها كما عليه ما عندنا وعند المشايخ من البيات المتشابهة لبيات الوجود وهي مصداق انشاء لبيات الوجود وكما ان الحق حصة لقولنا ان الحكم على ان الشيء ليس هو مصداق انشاء الحكم على ان الشيء ليس هو المبدأ في جعل كل امر في الوجود لا يتصلق باحد افراسه فيخلق داخل كل امر ان في يتصلق باحد فيبقى التفسير في مقام جعل البيات الموجودة في نفس جعل الشرب السود فقل في تقديره في الوجود ونفس الصورة لا يمكن ان يتصلق بمصداق

رقيقية حاشية صفح ١٤) في التوضيح فانه قد يدل على مذنب الاشرافية بان المايه من حيث هي امان لا تكون ثمرة الجعل اصلا  
بالحل الضرورية مع ان خلاص مرادهم من الحكماء المشايخ هو الاشرافية واما ان تكون ثمرة الجعل بالتبع فتكون متارة عن المايه الموجوده  
التي هي ثمرة بالذات ضرورية متأخره بالتبع عما بالذات فيكون المايه المطلقة متأخره عن المخلوطه مع ان الامر على خلاف ذلك واما ان يكون المايه  
ثمرة بالذات وفي المخلوط واما الاستلال على مذنب المشايخ فهو بان الامكان انما يعرض للبياه التركيبية فانه عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى  
المايه فلا يحتاج الى الجاعل ايضا  
المايكون من جهة البياه التركيبية فانه  
عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى المايه  
فلا يحتاج الى الجاعل ايضا انما يكون من  
جهة البياه التركيبية فهي اثر الجاعل  
لا يخفى ما في ذلكين ولكن قلنا قد بد  
ولا تكون من المايه في الرد والقبول  
(بندر محمد ابراهيم عفي عنه عياوي)

# الايمان به نعم التصديق والاعتصام به جذا التوفيق والصلوة والسلام

اي بذاته تعالى او بتقدريه او بالجعل ١٢  
چنگ وزدن ١٣  
رحمت آرخه اهور و در رسول مرام ١٣  
بمعنى نعمها من افعال المرح ١٣

من ان من القضايا الضرورية المذكورة  
في العلم الحقيقية من استقادة العقل من  
البداهة يتوقف على مناسبات بينها وكثيرا  
ما يتعلل بالحكماء في كتبهم منها انها كالاتي  
الخراج ان الحكماء كلفيات المتقادة  
وهي متقاربا على كيفية متوسطة وعداية  
لوجب ان يكون لها نسبة الى مبدأ الوجود  
بموجبها حتى ان الغيبيات على الترتيب صلا  
كمافي المعاون والنفس كمافي الضمائم  
والحيوانات وكلها كان المزاج اعدل و  
الى الواسعة الحقيقية اسيل كانت نفس  
العاقلة على مبدء اها مشبه وتلك  
العقيدة المشددة الواد الجبرية لا تلائم  
ولما كانت النفس الانسانية منفصلة في  
العلاقات البرزخية كمدة بالذات ودرجات طبيعية  
ذوات الغيبيات عز اسم في غاية التنزه  
عنها لا يبرم وجب الاستعانة في استغاضه  
الكمالات من تلك الحفزة المقدسة بموط  
يكون ذاتي التجرد والتعلق حتى يقبل  
الغيبيات من المبدأ الغياض بتلك البهية  
الرومانية وذلك التوسط ليس بالبي و  
الرسول والنفس الانسانية تقبل من الغيبيات  
بهذه البهية الجسمانية فلذلك وقع التوسل  
في احتمال الكمالات العلية بمعلية الى  
الزيد بالراستين فالك اذ منتهى الامكاني

له قول الايمان به اي بالذات سبحانه او باوصافه المذكورة او بالجعل البسيط وقيل ان مرجع الجبر الى  
الجعل مطلقا ففيه اشارة الى ضرورة القول بالاعتصام والاتفاق فان فدية قليلة قد ذكرها الوجود العالم من غير  
سبب لوجوده فانه مقصودة وجم قد افعلوا البديهة في تجوز الترتيب بالمرجع وتحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات  
واما المستلزم بان لو كانت للمعنى حادثة في الموشركان فية تاثير فدية التاثير اما في حال الوجود وبموجبها  
او في حال عدمه وبموجبها التقيضين وكلاهما كان في نفس الشيء لا يرد عليه ما قالوا بان في غير ان كان  
حصول الشيء بعدمه الحصول اما في حال الحصول فليس حصوله في حال عدمه فجميع الغيبيات  
فما يوجد جبره واثاره التي في الجواب ان يقال ان توابع التاثير اما في حال الوجود او في حال عدمه وكلاهما باطل  
ان لا يوازيه ان التاثير اما بشرط الوجود او بشرط عدمه فانه ممنوع فان التاثير في ذات الممكن من حيث هي  
لا بشرط الوجود ولا بشرط عدمه وان اردو به ان في زمان الوجود واذ زمان عدمه فية تاثير فانه في زمان الوجود وليس كذلك  
ان يخر الموشركان في زمان حصول الاثر بل شان العلة مع معلولها على نذ السيل فاتها توثيره من حيث هو بما  
هو حاصل في ما ليس هو حاصل وبالمجتمعة تاثير الموشركان في حال الحصول في حال عدمه فية تاثير فذلك يحصل في حال  
بذلك التحصيل ولا يحتاج فيه ١٢ **قوله** التصديق في الجملة فيه اشارة الى ان التصديق في كل  
في الايمان فيما بينه وبين الله تعالى ووجه الاشارة الى التصديق على الوان فلو كان الايمان في كل ما عليه  
وغيره لم يطبق عليه حقيقة فان الاجزاء الخارجية للشيء لا تكون محمولة عليه كالبنيات على الميت والاحتمالي ان  
اجزاء الايمان يمكن ان تكون ذنوبية فلا يثبت اليه لان الايمان اذ كان مركبا فاجزائه هو التصديق بالاجزاء و  
الاقربا لسان والعمل بالادراك والاحتكاك بينهما في الوجود فكيف يكون اجزائه ذنوبية فانه ١٣ **قوله**  
التوفيق هو منه جعل الاسباب وافقته المطلوب تخضع في العرف بالية اما معناه في العرف فعند التكليم  
المرجوة الى الطاعة وعند بعضهم خلق الطاعة ولينذ الاستعاضة في العرف والشرع الى في الخبر ١٤ **قوله**  
الصلوة هي الدعاء والرحمة والاستغفار واحسن والتشاور من الله تعالى على رسولك في ان القاموس قد يفرق  
بان الصلوة اذ نسبت الى الله تعالى في رادها الرحمة واذ نسبت الى الملائكة في رادها الاستغفار واذا  
نسبت الى المؤمن رادها الدعاء ففصلوا بينا على النبي صلى الله عليه وسلم عبارة عن طلب الرحمة من الله تعالى  
والدعاء من تعالى بان عظمته في الدنيا باعلا ذكره وبقائه شريفة في يوم القيامة وفي الآخرة يقبل شفاعة في العصاة  
وتقصيع اجرة وقد فعل الدعاء اعظم ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فريضة في اعمرة واحدة بقوله تعالى  
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه يسيرة الامرو بعد باسمه وسنة التبر في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

الجبين بافضل الوسائل الى الصلوة والثناء عليه بما هو ابله وما بين لفي هذا الامر كالحا به وآد صلى الله عليه وسلم في حكمه عليه السلام تباه ١٥ **قوله** السلام  
في القاموس السلام هو من اسرار الله تعالى والسلامة من الجلاء من العيوب والنفاس الا فاق سلام الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى ان التبر بمره من  
العيوب وحفظ من اقات في الدنيا والآخرة وسلاما على الجلاء بذه البراة والطلب من الله تعالى وسلام بعض على بعض واد لسلامة على اللغات وحفظ  
على السلامات والمصنف جمع بين الصلوة والسلام مستثالا لمراد الله تعالى في الله تعالى ولا شك في حصول على النبي صلى الله عليه وسلم الذي آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ١٦

وكلها بالمراد من قوله صلى الله عليه وسلم

هو وان الله ان والاصحاب يتحقق عليهم معرفة الدين ومسألة لان ما ثبت به احكام الدين وهو الايات والاحادِيث المتما وصلة  
الدين بروايتهم **قوله** حججهم حججهم وهو ايضا يحتمل المعنيين القوي والاصطلاح اما القوي فهو القوية فاطلاق الحجج على الاثر والاصحاب  
على الجواز لان الهداية نزلت على الضلالة بسبب بذلهم الاموال في سبيل الشر والارواح في اضرار كلمة الله عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم

ولعدة حتى صار الحق قاهرا  
كالشمس في نصف النهار  
والاصطلاح فهو الوصل  
فيكون المعنى ان الاثر والاصحاب  
موصولون للناس لو اتبعوا  
لهم بملخص القدر بربوخ  
الاعتقاد الى الصراط المستقيم  
**قوله** الهداية  
يستعمل في المعنيين الفعل  
الهداية على ما يوصل الى  
المطلوب معنى اشارة طريق  
يوصل الى المطلوب والاشارة  
الهداية الموصلة الى المطلوب  
اي الايصال اي المطلوب

على من بُعث بالدليل الذي فيه شفاء  
ترتاد وشد ١٣ اي القرآن ١٢

لكل علي وعلى الله اصحاب الذين هم مقدم  
مرفوع ١٢ من رآه صلى الله عليه وسلم سلم ١٣ على الذي ١٤ مقدم

الدين وحجج الهداية واليقين اما بعد فهذا  
جمع حجة ١٢ راه نمودن ١٣ في الذهب ١٤ الحامض ١٥

**قوله** من بُعث... ما خرج باسمه اجلا لا لا وترك الغافل ايمانا الى ان يشاء الفعل مما لا يصلح الا ان يتعالى  
**قوله** بالدليل... على حقيقة رسالة وهو القرآن المجرب على اتيانه المبشروا لما يوشن عاقل القوي والقدر  
**قوله** علي... له مرجع بالامراض النفسانية والنفسانية قال الله تعالى في تنزيل من القرآن ما يوشن  
لان منه ما يشفي من المرض الجسدي كالفاخرة وقدما في الحديث ان الفاتحة دوا رجل وادوية كبريات الشفا وجرب  
له في المعنى وكذلك غير ما من الايات ومنه ما يشفي من المرض الروحي في حال الشدة في قدما وكلمة من دهم  
وشفا في المعنى الصادرة من الشكوك اشبهات وسور المتفادات والسيئات فالامتنان بامر الله والتمت  
عن فواصيد دافع الامراض النفسانية من الحق والحقد والحسد والكبر والتعجب وغير ذلك **قوله** على الله  
اتمام لغافل على الاشارة الى ان المصنف العالم من اهل السنة والجماعة والرواية على الحقيقة اعلم انهم قد  
اختلقوا في اهل المال فالحزب المشهور اهل اهل وجماعة من البعريين والليثيين سوية فابعد استنباط  
بمزة ثم ابدلت البمزة ايضا بحزب الكسائي ويونس وغيره انه اول ففعلت الواو الفاعل كوا وافتتاح قبلها  
والثاني هو التحقيق عند التحقيق والماهرين في الفن **قوله** اصحابه جمع صواب واصحاب على اختلاف القول  
ومعناه بحسب اللغة ظاهر وعمل الحديث على سلم ابي النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة وكما قيل من فالتحقيق  
وقيل من روى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم والفرق بين الصحابة والاصحاب ان الاصحاب ليست حقيقة بل  
النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بغيره استعمال في اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كصارت كعلمهم لهم وقال في  
المنسب صحابي والاصحاب ١٢ **قوله** مقدمات الدين... المقدمة هي ما يتكلم المعنيين القوي والاصطلاح اما  
والقوي فمعناه بمقدمته الامر في الدين مقدمته الجش سائر خط الامر ان يقته واداءهم وقتا واسيرهم  
ويملك على سنهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق الاول ان تارك نكير امر من كتاب الله وعتر في فاسكوا  
بها وفي نشان الاصحاب على ما في النجوم باهم مقدمته الامر اما الاصطلاح فغير براءة الاستنباط فمعناه هو

اي الايصال اي المطلوب  
الاول هو الحقيقة لله في  
القوي فانه فسر في كتب  
الهداية راه نمودن  
والثاني في حال العداوة  
التمتداني في شرح المصنف  
لان المعنى الثاني هو المحرر بعض  
المعنى وهو فعل من المصنف  
بهنا هو المعنى الاول كالقوي  
**قوله** اليقين  
هو الاعتقاد والزام الراسخ  
المطابق للواقع قال الفاضل  
المبين وعدم الضلالة على  
علم الله تعالى لان اليقين  
علم يحصل بزال الشك  
علم البارئ تعالى لا يتكلم  
الشك **قوله**  
اما بعد... بعد من  
الظروف الزمانية والمكانية  
هي محذوف كونه مراد اي  
بعد الحمد والصلوة فبني

على الضم واما من اداة الشرح والجزء قوله فبني **قوله** فبني... اشارة الى المترتب المحاضر في الدين سواء كان وضع الحديث  
قبل التصنيف او بعده فلا حضور عند اشير لانها فالمرتبة ولا المعايير في الخارج فلفظ لان كان موضوعا للمشارا لاية المحسوس بالحق  
الظاهر لكن بهنا يستعمل في الاشارة العقلية وهي ان يميز شيء بمؤنة العقل ١٢ بنده ومحمد بايرم عفي عنه بليادى \*

من المقبول على القول بان كل شيء ثابت فاستحكم الساس فكسره واركانه الكلف من احد التعجيل بمعنى التعجيل والمقدمة من قدم بمعنى تقدم بخوذة  
من مقدمة الجش كذا قالوا لانها لغة المقدمة مشتركة بالاشتراك اللفظي بين المعنيين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اما مقدمة العلم فمقدمة  
بما يتوقف عليه الشروع في العلم ونفسه واصدا قبا بتصوير العلم بمره التصديق بغاية موضوعه وبهذه الامور الثلاثة يدعى استحالته طلب الجمل المطلق  
وطلب العيب وعدم الامتياز بين المسائل لا يقال ان معنى التوقف على الشيء عدم احكام الشروع بدونه والشروع بدون الامور الثلاثة صحيح لان القول

رسالة في صناعة الميزان سميتها

بسم العلوم اللهم اجعل بين المتون

كالشمس بين النجوم مقدمة

ان مقدم بوجه البصيرة الكاملة او سواد  
بالتوقف ترتب الشيء على الشيء وتوضيح  
ادخل الغار عليه لا لولا لا متناه اما مقدمة  
الكتاب فهي ما يترك قبل الشروع في المقاصد  
لا رتبها به وبغضها مقدمة الكتاب  
هي طرف من اعلام وتحتل لما يتبع الكتاب  
لا يهاجز من الكتاب فاحتمال انها احتمالا  
ومقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف  
عليها الادراكات مساعدا على العلم فاسم  
ببصيرة اسم الفاعل هو مقدمة الكتاب و  
ادراكات معينة هي مقدمة العلم فالتأني  
بينها بحسب المفهوم كانت مقدمة  
الكتاب عبارة عن المعاني وادراكات  
مقدمة العلم عبارة عن ادراكات  
فيكون التعابير بينا اعتبارا بالماشهر  
من ان التعابير من العلم والعلوم اعتبارا  
وهذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة  
الحاصلة عند العقل المتحددة مع العلوم و  
كان التصديق قسما منها واذا كان  
العلم عبارة عن الحالة والادراكات المفارقة  
للعلم كما هو مذهب المصنف كان  
التعابير بينا حقيقيا او مقدمة العلم على  
هذا التقدير عبارة عن الحالة والادراكات  
وهي ليست متحدة مع العلوم بل مفارقة  
له مفارقة حقيقة وكذا اذا كان العلم  
عبارة عن الصورة الحاصلة للغير  
المتحدة مع المعلوم كما هو مذهب بعض  
بمحصل الاشياء كذا اذا كان العلم عبارة  
عن الصورة المتحددة مع المعلوم ولم يكن التصديق  
قسما من العلم كما ذهب اليه جماعة فانه اذا  
لم يكن التصديق قسما من الصورة لم يكن متدا  
مع المصدق به فلا يكون مقدمة العلم هي  
الجوهر التصوري لوجه او التصديق بالجوهر

فان الرسالة الى الروميين لان الرسالة ليطعن على كل كتاب هو مزيج بلين بالاصل  
الى الطائفة ١٢ **قوله** صناعة الميزان الصناعة في جعل القلعة حرفة الصانع وصنعه وتطبيقات على العلم  
العلم والمروءة والميزان في اللغة ترازو وجوه وايزن هو المروءة صناعة الميزان هو المنطق لانه علم يوزن به الفكر والنظر  
بانه صحيح او خاطا ١٣ **قوله** سميتها اي هذه الرسالة بسم العلوم ان السمع في اللغة المراقبة هي الدرجة فلهذا  
الرسالة مراقبة العلوم لانه رسالة الى ارتفاع مدارج العلوم كما ان المراقبة رسالة الى ارتفاع مدارج العلوم للعبودية  
وهذه القسمة من قبيل اعلام الاناس كما هو التحقيق كون التعيين معتبرا فيها ولا يختلف باختلاف الحال اعلم انهم يتفقوا  
في ان اسامي الكتب بل هي اعلام ام لا وعلى تقدير كونها اعلام اهل اعلام اجناس او اعلام اشخاص قد يذهب بعضهم الى  
انها من قبيل اعلام الاشخاص مستند بان الكتاب لا يطلع على سائر مسائله فليقال رسالة واحدة انه يذهب بل  
يطلع على الجوامع فلا يشبهني ان ادوا احد شخصي يتبع صدقة على غير هذا هو شأن العلم الشخصي ويشفي فيه فان الجوامع  
والعلوم التي يتلخف به هذا الشخصي والجوامع الذي يتلخف به اكثر فكيف يصح كونها من اعلام الاشخاص وما يتبعه  
ونحو اللات والام عليها اكثر لا يشبهه وبالفانية وغيره كما ذهب لبعضهم الى انها من قبيل اسما الاجناس ولا يتلخف  
او نه سوا كانت موضوعه للبطيعة من حيث هي كما هو مذهب السيد السند والمفرد المشرك كما هو مذهب ابن  
الحاجب ولرباب الاحوال لانه لا بد من اعتبار التعيين في المسائل الا يمكن وصفها بازار الاشخاص فلا بد من  
الحكم بانها من قبيل اعلام الاجناس الموضوع للبطيعة من حيث انها متعينة في الذين تعينوا فغير شخصي **قوله**  
**قوله** اجعله اي اسلم بين المتون اي جمع متن في القاموس متن كرم صلب فالمتن ما يكون صلبا صعبا محتجا الى  
الشرح وهذه جملة وعامة سمنا بالبر جعل بين المتون المصنعة في الشرة كالشمس بين النجوم فان الشمس  
اذ طلعت اجملت النجوم ولا يكون مشهورة عند طلوعها فاستجاب الشعر لقولي دعاء المصنف فان علماء الفصول  
البر عليه وشروحه مشروحاتها متدا ولا بد من الظاهر في المراسم ..... مشهور معروف واصار غيره من المتون  
مختفية كاسدة عند روادها وسامسها **قوله** مقدمة اي علم اولان التار في المقدمة الانتقال من  
الوصفية الى اللمية او لا اعتبار بوصفها موشاي الامور للمقدمة وانما ان المقدمة هي التي قدمت على المقاصد  
فانظروا بحسب المعنى هو فتح الدال لكن المقدمة لا تساعد لما صرح بالرفش في الفانوح وكذا ان السكاني في الاساس بان  
علم الكتاب بلعلم النظرية ويتبعه تحقيق الدواني وغيره ولا يخفى عليك اننا لا حاجة تعبير النظرية في تحديده اصطلاح

المقدمة والجموع والمقدمة وان كانت مقدمة الكتاب عبارة عن الافلاخ وادراكات جوهر الافلاخ المعاني كان بينها وبين مقدمة العلم مفارقة حقيقة على  
كل تقدير ولو مقدمة العلم عبارة عن ادراك المعاني وهو غير متحد مع الافلاخ وادراكات مجموع الافلاخ المعاني وهو ظاهر رابطا اصطلاح مقدمة الكتاب  
لا يوجد في كلام القوم كما نفس عليه السمع تحقيق قدره بل هو من مخترعات العلماء المتفائلين قدس سره فانه لما رآي قولهم المقدمة في الامور الثلاثة ورأى ان  
مقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع نفس الامور الثلاثة وان كان ذميا لفظي نفسه غير معقول لربك ان المقدمة معنيين الاول مقدمة العلم والثاني مقدمة





# من أجل البديهيات كالنور والسور

له قوله من اجل البديهيات - هذا ذهب اليه الامام قال المحقق الطوسي في شرحه للاشارات ان العلماء  
اختلفوا في ما بهية الادراك اختلفوا عظيم وطول الكلام فيها لا تخفى بها بل شدة وضوحها فبينهم من جعل الاضافة  
العارضة لعدمك الى المدرك نفس المادك ليندفع عنه بعض الشكوك الموردة عن كون المدرك صورة وفصل  
عن مستعدا للاضافة ثبوت المتضافين فلو لم يكن لا يكون باليس موجود في الخارج مدركا ومنهم من ذهب الى  
ان المادك فحق في الشرح فلا يشي ان يعرف وهو الحق انتهى بدفع بعض على ان ما بهية العلم بدريه وادعى اشتراط وضع  
غيبية عن التعريف وحقها انما هو شدة وضوحها لا خفاء وانها قد لا تدرك ان المادكة تحجب عن مشاهدة الشمس  
لاجل كمال نورها تلك البصيرة تدبر عن مطالعة بعض البديهيات كاعلم شدة وضوحها واستدراكها على  
بداية العلم بان كل ما هو غير لا يلحق بالاب غلب انكس الامم ثم الدور واصله ان العلم مصدر لظهور الغيب فلا بد ان  
يكون العلم نور او ظاهر للذات فهو نور وكهول بالعرض اى نورية والظهور مستقفا ومن الغيا لنور وظهر غفاته فهو  
اعلم حقيقة لا فدية في ظهوره فكل نور العلم والظهور فيلزم الدور هذا هو المناسب لهذا الاختصار لتحقيقه وتقصيره فله  
موضع آخر ١٢ **قوله** كالنور ان قال المصنف في الحاشية اقول اى النور من انفسات اى من الامور المستوية  
والاشي في السور من الوجانيات لا كبقية عارضة للنفس فهو من الامور المعقولة والمظاهر ان قوله كالنور كذا  
تظهر العلم ووجبه الظهور عدم الاحتياج الى جذن الاضافة ثم التفسير عبارة عن تشبيه امر في الحكم بامر آخر له  
كتشبيه العلم المطلق بذات النور السور في الحكم بدريه بمعنى كما ان النور السور بدريه كما انك العلم  
بالمطلق بدريه وهذا لا يلحق اذ كان البديهة والفكرية صفتين للمعلوم هو الحق والمالكيت يكون ذات النور  
والسور صفتين بالبدية يمكن ان يجعل قوله كالنور والسور اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام وهو  
التشبيه الذي يفسر بمراد امر جزئي لا يضاف الى امثل بان يكون ذلك الامر من افاده وادخل تحته ويقال كاعلم  
بالنور السور اى بمجرد لفظ العلم قبل النور والسور كيو تامين اذ المطلق العلم واذا لم يكن دعوى البديهة مع  
البرهان يقال هذا اى علم النور السور بمراد خاص بدريه وبداية انما تستلزم بدريه العام فاعلم المطلق  
العلم بان يكون بدريه او المطلوب واما على تقدير التفسير فيكون دعوى بدريه العلم المطلق بلا دليل فلا يلزم الا بدريه  
بداية ودعوى استلزام بدريه الخاص لبداية العام المتعان المشهور ان من منع كون العام ذاتيا لخاص  
ومنع كون الخاص مدركا بالذات يعني ان ذلك الاستلزام موقوف على شرطين متعارفين احدهما  
في جانب العام وهو كونه ذاتيا للخاص وثانيهما في جانب الخاص وهو كونه متصورا بالذات لا بالوجود بذات الشرط  
محمولان في الحق بصوره ويجوز ان يكون مفهوم العلم عوضا عما لا يخرج من العلوم لاجبها لا يجوز ان يكون

البدري هو علم النور والسور متصورا  
بالوجود لا بالذات فلا تستلزم بدريه بدريه  
ما بهية العلم ولى من عند نفسى طريق فوفى  
الدرج هذين المعين كمن خوف المجاهدين  
الارخص المذكور انتهى مع الزيادة فما علم  
ان الشرح اختلفوا في الطريق الذوقى  
فقال البعض الى ان مراد المصنف بدريه  
والعلم المصدرى وتفسيره متفق مصداقه  
فان طريق الذوقى هو ان علم النور والسرور  
حصلت بالعلم بالحق للمصدرى المطلق ولا  
شك في ان بدريه جمعة من المعنى المصدرى  
لا تستلزم بدريه مطلقا بل منه  
فان جمعة افرقة اى حاصل في الذوقين  
بكتبة فان كذا الاستدلال ما هو حاصل في  
الذوقين والمطلق جزله فيكون حاصل  
يكتم ايضا وبال بعض ان الاختلاف  
انما هو في العلم الحقيقي لاني العلم المصدرى  
قال في الطريق الذوقى ان الحق يد  
والعام مطلق وكذا المقيد انما هو المطلق  
مع التقيد ولا شك ان المطلق جزله  
ولا يمكن تصور المقيد بدعوى تصور بديه  
ولو كان تصور المقيد بدعوى تصور بديه  
تصور اجزاء بدريه كما ان تصور جزله  
المطلق ايضا بدريه فالمطلق حينئذ  
صدا ذاتيا للمقيد متصورا لكنه فيكون  
بداية مستقلة ليدريته هو المطلوب  
وفى هذا الطريق الذوقى تفصيل تحقيق  
فن شاء فليراجع الى الشرح ١٣  
(بند محمد بن ابي حمزة ثمالى)

١٢ م مثال العلوم وتجزئة المعاني إلى أياها الحقيقة. وهذا العلم به وهو من مقوله كيف عندهم الخ لا يستلزم المذهب الصدور لشيء أرى المعاص لمحقق  
الدوافع من ان الاشياء تحصل في الذهن فقلب في الذهن كيف فصور بالذاتية التي هي من مقوله كيف في العلم بها والفرق بين هذا  
المذهب والمذهب الثالث ان هذا القائل يظن ان الشيء يحصل في الذهن بنفسه لكنه يقلب في الذهن كيف فصور بالذاتية عن حقيقة الشيء الذي في الخارج  
عن تصور في الذهن بخلاف اصحاب المذهب الثالث فهم يرون ان هذا القائل الاشياء بالذاتية عند حصولها في الذهن والفرق بينه وبين المذهب الرابع

نعم تنقيح حقيقته عسير جدا فان كان اعتقاد النسبة خبرية

**الحق** قول تنفيج حقيقة - الخ اعلم انه يستدل على تسريع الحقيقة بوجهين الوجه الاول على تقدير تركب العلم والثاني على تقدير بساطة التسريع على الاول لتسريع الامتياز بين الذاتيات والعرضيات وتسريع الثاني اشد الوضوح لكن الاول بعيد لان المصنف في تقسيم العلم الى التسعور والتدريج لان من مقدمات بيان الحاجة الى المنطق فينبغي ان لا يعرف المقسم اولاً ثم يذكر بعض خواص المقسم لتكميل التعريف ثانياً فاذا وافقهم عام شامل لجميع المركبات لا يلحق بهذا المقام فالوجه هو الثاني لان تسريع التنفيج لشدّة الوضوح قلما يوجد بل لا يوجد الا في العلم وعليه يلوح آثار رضاء المصنف حيث صرح بان من اجلي البديهيات وبوجه يشعر اشدّة الوضوح وبكله الوجهين ينذر ما يتوهم ان كلام المصنف متبهاً لان قولك نعم تنفيج حقيقة عسير متراضٍ لقوله والحق انه من اجلي البديهيات وحاصل الدفع اعلم الاول فلان مراد المصنف ان لكنه الاجمالي من اجلي البديهيات وتنفيج حقيقة العلم على التفصيل متعسر وقد تسرع الامتياز بين الذاتيات والعرضيات ولما على الثاني فلان تسريع تنفيج حقيقة لشدّة الوضوح لا ينافي البداية بمعنى عدم الترتيب على التفرقة فانه حينئذ وان كان متعسر الحصول لكن لو حصل يحصل بغير النظر وبهذا الظاهر ان مرجع التضمين في سكون العلم سيكون العبارة هكذا والحق ان كنه العلم من اجلي البديهيات نعم تنفيج حقيقة - اي كنه متعسر وحصل بعض الشرح لكلام المصنف على ان مراده مفهوم العلم من اجلي البديهيات ومصدقته من اجلي النظرية وبهذا عما ياتي من قول المصنف والحق انه يدل على ان اختار مذنب من يرى بداية العلم الذي اخذ في بداية نظرية ولا يخاف في ان الخلاف ليس في المعنى المصدري الاول الذي يذهب احد الى نظرية والآخر لو كان مراده بداية بمعنى المصدري لا احتاج الى اقامة الدليل على بداية مع انه اقام الدليل في التي شتيه وأشار اليه في الحق لقوله كالنور والسرور كما هو بالقياس بداية في هذا المعنى غير قابل للتجسس في يتكلف لدفع المسئلة الوازع على الاستدلال بتجربة الطرق الذوقية في اعلم انهم اختلفوا في العلم اخلافاً عظيماً فلغرض عليك حاله المقول المذهب التي يلفظ تنفيج عشرة الاول ان العلم اضافته وتنطق بين العاقل والعقول وهذا ما ينسب الى بعض المتكلمين التائبين للوجود الذنبى وهم يجوزون الاضافة الى المعلوم ان المعلوم الصرن فياذا لم يكن المعلوم موجود في الخارج والثاني ان يذهب المحققين من المتكلمين القائلين بان العلم صفة بسيطة ذات اضافته الى العلوم سواء كان المعلوم موجوداً او معدوماً لا يباينون بمقتضى تلك البصفة بالعلوم الصرن فياذا لم يكن المعلوم موجود في الخارج فينضم الوجود الذنبى او هو لا يسوينا بحاله الانجلائية الثالث ان يذهب المفسرة القائلين بالوجود الذنبى لا لا اشتياق بانفسها في الذهن الذاتيين الى ان العلم هو الوجود عند المدرك ومصدقته ليس حقيقة واحدة بل هو في علم المدرك بذاته وصفاته وحولاته نفس المعلوم با ما كان وحده بالاشتياء الذاتية عند حصوله كاشيا الاشياء الى صفة عند المدرك المتحدة معها بالحقيقة المغايرة اياها بالاعتبار في الحقيقة ليست من مقولة واحدة بل من مقولة المعلوم ايتا كانت الركن يذهب الاشياء القائلين بان الموجود في الذهن

ان هذا انما هو ليقين ان الاشياء  
تحصل بانفسها ان الذين كتبوا تنقيب  
في الذين كتبوا ففاجت انهم لم يذهب  
الراجع فان الاشياء لم تحصل بانفسها  
في الذين عندهم بل انما حصل في  
الذين استلما واما بها السادس فذهب  
الصدر والشيخ ابي في الاسفار الاربعين  
ان العلوم موجودة قائمة بانفسها في عالم  
آخر والنفس مبدعة تلك الصور الصالحة  
مذهب صاحب الاقنومين من ان العلم  
عبارة عن الوجوه والافعال في الصور الحاصلة  
في الذين يعني حصول الصورة الثامن  
مذهب القائلين بان الظاهر الحاشية  
الادوية المعبر عنها به في النفس في الفارسية  
ويوجه في الهندية وفي مذهب مذهب  
احد مذهب المصنفين وبعضهم يفرق  
من ان تلك الحالة انما هي عتلة لا تتغير  
مع الصورة وثانيها انها ممتدة مخفية  
متعلقة بالصورة الذي يهتدي ليقين  
بما وقع عليه موجودة بوجودها في وجود  
الصورة وبذلك لا يفتقر مذهب المحققين  
من المتكلمين الا بانهم لا يقولون بالوجود  
الذي هي واصحاب هذا المذهب يقولون  
بوجوده تسعة مذاهب والاعراب مذهب  
القائلين بان العلم اتحاد العقل مع  
الفعال الثاني عشر في مذهب البصر  
من اعلم بمقارنته احوال العقل في  
العقل الفعال وثاني انه يفتقر مذهب الواحد  
والثاني عشر مذهب من يقول ان العلم  
هو اتحاد المذاهب بصورة وجود الصورة  
ويكبر من عقول الانفال والسادس عشر  
مذهب من يقول ان العلم موجود في  
وفي هذا المذهب مذهب ان احكام العلم هو  
الوجود الحقيقي للوجود لظاهرا وذهب

السيد القاضي محمد مبارك في شرح لهذا الكتاب وثانيهما ان العلم بوجوده والتحقيق لمطلقا سواء كان للوجودات او للحالات فبذلك هي المذاهب التي اذهب اليها اهل العلم والابواب  
الاحتمالات العقلية فلا شك وان شخصي فكل شخصي التفكير والاشقيان الحق والباطل فليطلب من الطولات ١٣ قوله اعطاء النسبة خبرية الخ اي  
اعطاء النسبة خبرية اي اشارة الى ما يقع السكون عليها سواء كانت ايجابية او سلبية حالية كانت او شرطية اقتضائية كانت او انقضائية ثم لا يتقادم الخ الى حد  
الناقص احتمالا فغيره جرحه وان لم يبلغ الى الحد المذكور بل حتى لا يلجئ الى تبني الحق احتمالا لاحتمال وقوعه فممنون وادراك المجموع وبهم وبقرصهم التصديروم البلوغ في ذلك



من تصور بالصور الذي مدرك وليس بتصور بالمعنيين الاخيرين لان المقيد باحد المعنيين لا يصدق عليه المقيد بالآخر فافهم **قوله بكل**  
شيئ فان قلت ان الواجب تعالى لا يتصور كسب كذا علمت سابقا كيف يتعلق التصور بكل شيء قلت ليس ملاذ تعلقه بكل شيء لتعلقه بجميع الاشياء  
المراد تعلقه بكل شيء بمعنى ان الواجب تعالى لا يتصور كسب كذا علمت سابقا كيف يتعلق التصور بكل شيء قلت ليس ملاذ تعلقه بكل شيء لتعلقه بجميع الاشياء  
الصورة العلوية من الشيء قد تكون مرة واحدة وقد تكون متكررة في نفسية الى التصور بالكلية والتصور بالوجوه ان المرأة والمرئي ان كانا متحدين بالذات ومشتقان من اعتباري كما

بالكلية وان كانا بالنكس فالتصور بالوجوه قد  
لا يكون الصورة العلوية من شيء مرة واحدة  
وبني منسوبة الى العلم بكل شيء والعلم بوجوه الشيء  
فان العلم ان يتعلق بالشيء من حيث هو كالم  
بالكلية الشيء وان يتعلق بوجوه من وجوه  
بوجوه العلم بوجوه الشيء وفيه اية فقال **قوله**  
**ههنا** اي في مقام بيان التباين  
والتعلق شك مشهور بين ان المقوم تعالى فان  
المتضمن في التعليل تعلقين المحييين ههنا  
شك مشهور لافاضل الاستاذ زكي بن  
ان التصور اذا تعلق بما يتعلق بالتصديق  
يلزم اتحاد هاتين العلوم مع العلم  
فلم يتبين متعلقان نوعا وبذلك الشك  
مبين على ثلث مقدمات كما قال الحق في  
في منيات العلم الاول ان العلم بالمعلوم متحد  
بالذات وبذلك المقدمه ليست منسوبة على  
حصول الاشياء بانفسها كما تقول في  
السند في شرح اسلم فان شئ ايضا  
اعتبارين فهو في مرتبة واحدة من قطع العلم  
الواحد معلوم وحين حيث انكشف  
بالواضع الذهنية علم فيقيد العلم والمعلوم  
على هذا التقدير ايضا لان المراد بالعلوم  
في مسئلة الاتحاد هو المعلوم بالذات لا  
ما قصد تصوره فانه مغاير لعلوم كل  
تقدير يرد ان المراد بالحصول حصول  
الاشياء باثباتها لا بانفسها كما لا يخفى  
ان التصور يتعلق بكل شيء والاشياء  
متباينة نوعا اقول بل هو متباين على خمس  
مقدمات خالصة **الاول** ان حصول الاشياء  
بانفسها في ذلك حصول الاشياء باثباتها  
لا يلزم الاتحاد العلم الذي يوضح  
بالواضع بالعلوم الذي يوضح من حيث  
هو وجود الشيء لغا غير ما بين امية التصور  
التصديق واتحادها ليس بالذات

**قوله من الادراك** اي التصور والتصديق نوعان حاصلان من الادراك الذي هو جنس واحد يصدق  
عليها فظهر من هذا ان التصديق عند المصنف نوع من الادراك الكيفية غائبة بعد الادراك كما هو مذهب المحققين  
هذا اذا تعلق بكون الادراك بقوله نوعان وما اذا تعلق بقوله متباين ففهم ان التصور والتصديق نوعان متباينان  
من جهة الادراك يعني ان التصور ادراك والتصديق ليس بادراك بل كيفية عارضة بعد الادراك فيجب ان يكون  
المصنف موافقا لمذهب المحققين ويكون اطلاق العلم على ما يتعلق به حتى التام لان كلامه الذي ياباه **قوله**  
**ضرورية** اي الحكم التباين النوعي بين التصور والتصديق ضروري لا يحتاج الى البرهان والمكره كثر وبذلك  
اسلم من كلف الاستدلال عليه بان التصور لوازم التصديق والتصديق لوازم التصور ليست في نفسهما  
لوازم بل على تخالف الملازمات حقيقة لا يرد عليه ان دلالة تخالف الوازم على تخالف الملازمات انما  
هي اذا كانت الوازم لها مرتبة وليس يسلم لان الحكم لا يكون لوازم التصور والتصديق لوازم المصنف فلا يلزم  
الاتحاد بينهما صغافا فيجاب عنه بان المنع كسابقة فان الوازم المذكورة لوازم الماهية لا ترتب على حقيقة  
التصديق بما ياتي في ثبوت تعلقه بمفهوم هو غير نسبة بخلاف التصور لعلم من الديات ولما كان اول هذا  
التمثيل الذي هو البداهة عمال المات من الابتداء الى الضرورة **قوله** نغم لا يجي اي لا احتشاق في  
التصور والى الساذج فيشغل بكل شيء في نفسه وفيقتضيه بعض التقادير اما التصور المطلق المراد العلم  
فيشغل في نفسه وفيقتضيه كل تقدير وتوضيح ان التصور نفسه باحد احوال حصول صورة الشيء في العقل وهو بهذا  
التفسير مراد العلم الذي هو تصور والقسمة الى التصور والتصديق وتباينها حصول صورة الشيء في العقل فقط  
وهو محتمل لوجوب احدهما حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم وثانيها حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار  
الحكم فالتصور بالتفسير الاول لما كان في صفة المعلوم ومحملة الاطلاق فيصدق على نفسه وفيقتضيه بالعلم  
على جميع التقادير لان كل واحد من التصور وفيقتضيه الرجوع الى التصديق من المعلومات العقلية دون  
الموجودات الخارجية لان التصور والتصديق نوعان من العلم والتصور بتصديقين الاخيرين لا يصدق على نفسه  
وفيقتضيه بالعلم المرعي على تقدير ان يكون بتصور المقيد باعتبار عدم الحكم او بعدم اعتبار الحكم وفيقتضيه بالحكم  
يحكم عليها بشئ وكما يقال التصور والتصديق بالعلم كذا في علمه كل واحد منهما في هذه المقضية

بذلك وان كانا بالنكس فالتصور بالوجوه قد  
لا يكون الصورة العلوية من شيء مرة واحدة  
وبني منسوبة الى العلم بكل شيء والعلم بوجوه الشيء  
فان العلم ان يتعلق بالشيء من حيث هو كالم  
بالكلية الشيء وان يتعلق بوجوه من وجوه  
بوجوه العلم بوجوه الشيء وفيه اية فقال **قوله**  
**ههنا** اي في مقام بيان التباين  
والتعلق شك مشهور بين ان المقوم تعالى فان  
المتضمن في التعليل تعلقين المحييين ههنا  
شك مشهور لافاضل الاستاذ زكي بن  
ان التصور اذا تعلق بما يتعلق بالتصديق  
يلزم اتحاد هاتين العلوم مع العلم  
فلم يتبين متعلقان نوعا وبذلك الشك  
مبين على ثلث مقدمات كما قال الحق في  
في منيات العلم الاول ان العلم بالمعلوم متحد  
بالذات وبذلك المقدمه ليست منسوبة على  
حصول الاشياء بانفسها كما تقول في  
السند في شرح اسلم فان شئ ايضا  
اعتبارين فهو في مرتبة واحدة من قطع العلم  
الواحد معلوم وحين حيث انكشف  
بالواضع الذهنية علم فيقيد العلم والمعلوم  
على هذا التقدير ايضا لان المراد بالعلوم  
في مسئلة الاتحاد هو المعلوم بالذات لا  
ما قصد تصوره فانه مغاير لعلوم كل  
تقدير يرد ان المراد بالحصول حصول  
الاشياء باثباتها لا بانفسها كما لا يخفى  
ان التصور يتعلق بكل شيء والاشياء  
متباينة نوعا اقول بل هو متباين على خمس  
مقدمات خالصة **الاول** ان حصول الاشياء  
بانفسها في ذلك حصول الاشياء باثباتها  
لا يلزم الاتحاد العلم الذي يوضح  
بالواضع بالعلوم الذي يوضح من حيث  
هو وجود الشيء لغا غير ما بين امية التصور  
التصديق واتحادها ليس بالذات

ان المقدمه مع الحقيقة متحد فان التصور اذا تعلق بالعلم والتصديق بالعلم والتصديق بالعلم والتصديق بالعلم  
الى المقدمه الخاسرة فقول بان الشك مبني على ثلث مقدمات ليس صحيحا بل ينبغي **قوله** ان العلم والمعلوم متحدان بالذات اي باثباتها واحدة  
لان العلم حضور او حصوله في نفسه يحصل في ثباتها غير اعتباري اذ في ان حضورها فلا يلزم ان العلم معلوم معلوم ذمى يقال له معلوم بالذات وهو معلوم  
لا متعلق بالعلم باثباته معلوم خارجي وقيل له معلوم بالعرض ما قصد تصوره ولا يتحقق العلم باثباته فالمراد في مسئلة الاتحاد هو المعلوم الذي لا يخارجي لانه

والصدق الذي باختلفان بحسب الحقيقة لان واحد منها معرض للآخر كما هو الحال عند تقرير الشبهة بنفس التصديق اعلم ان تعيين الصفات  
الشبهة بالتصديق بنفس المصدق ليس يعني لانه يجري العمل المذكور في تقرير الشك بنفس التصديق ايضا للمعبري في تقرير الشك بالمصدق به فان تخصيص مالا  
لا على حقيقة فان حصول صورة الاضافي  
لا يشاء في التماثل النوعي بين الادعاء  
وبين الحالة الادائية التصورية  
على التحقيق عند تعليل التصور بنفس  
التصديق ليس الصورة الاضافي  
في الذهن ونحن نقول بانها التصور  
مع تلك الصورة وتلك الصورة هو  
الذي هو علم مجازي ولا يخفى في الاتحاد  
معها واما العلم الحقيقي فبناك هو الحالة  
الادائية التصورية المغايرة تلك  
الصورة نوعا وبها المطلوب لان دعوى  
التي لفت انما هو بين التصور والتصديق  
الذين هما قسما للعلم الحقيقي فالحق لان  
طرا لشبهة بول الاتحاد بين العلم والمعلوم  
ومدار العمل على اتحادهما والمعلوم العلم  
الذي هو مقسم التصور والتصديق فان  
العلم فالحق لان مقارن العلم لم يترتب  
تعلق التصور بنفس التصديق بل بالعلم  
به الاتحاد والتصور والتصديق والاتحاد  
المصدق به فضلا عن اتحادهم مع تحقيق  
بالمصدق به الحق التصديق فالحق ان  
سواء اقررت الشبهة بتعلق بتصديق  
بتعلق بتصديق او قررت بتعلق بتصديق  
بنفس التصديق **قوله**  
اي على الاشكال اعلم ان المقصود من العمل  
بيان ان ذكر فيه الاشكال غلط ونشأ  
سواء انهم يولوه هذا الواقع في ذلك الغلط  
وبينه وبين الشئ مناسبة من حيث الشئ  
بالمقدرة المستعينة وفي الله من حيث انه  
لا يقدر بطلب الدليل بخلاف الشئ وبذلك  
قد يذكر العمل في مقابلة الشئ ومنه ما حصل  
ان هذا الشك انما هو اذا كان العلم  
الصورة العلمية كما هو المشهور لان الاتحاد  
بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على تقدير  
فالحالة الادائية التصورية ليست مقترنة  
بالعلم والصدق فيهما وان كانا معا  
انما هما من حيث انهما لا يكونان  
انما هما من حيث انهما لا يكونان  
انما هما من حيث انهما لا يكونان

# متحدان بالذات فاذا تصونا التصديق فها

## واحد قد قلتم انها متخالفان حقيقة وخله

فان كانا متضادان بالاعتبار  
اي نوعان متباينان ١٢

**لحقوله** فاذا تصونا الجزء شرع في بيان الشبهة المشهورة وتقريرها بما قاله المصنف في المنية اعلم  
انه قد تقرر الشبهة باعتبار نفس التصديق وحسبها فاجوب ان التعلق بكل شئ لا يستلزم التعلق بكل وجه  
فيخرج ان لا يمتنع تعلق حقيقة التصديق وبكيفية وكيفية التعلق به باعتبار وجهه ووجهه الاتري ان حقيقة التعلق  
يقتضيه تصور ذلك بالذات وانما يجوز بالوجه وان المعاني الخفية لا يمتنع تصور واحد وانما يجوز بعد عدم شبهة اليها  
فقد بر وقد تقرر الشبهة باعتبار المصدق به هو المراد عنها وعليه يثار العمل المذكور والمجوز الجواب المذكور  
عن التقرير الاول منها فان النسبة المشكوكه متعلق بها الشك وهو تصور واذا زال الشك تعلق بها  
الاذعان وهو تصور فقد تعلقا بشئ بالضرورة في الشئ فيحصل الاشكال على تقدير تعلق التصديق بنفس  
التصديق فكيف ان العلم والمعلوم متحدان بالذات واذا تصونا التصديق صارا التصور والصدق معا  
فليزم كونها متحدتين لما مر من اتحاد العلم والمعلوم مع انها متخالفان فيلزم اجتماع المتباينين لا وهو  
في شئ واحد وهو محال وجواب المصنف على هذا التصديق منقول في وجهين الاول ان التصديق بهية كاشائية  
لا تجري في اكتسابه فلو تعلق العلم بكون التصديق كاشاية صريحة وبالنسبة ليدل المذكور ان قوله الاتري ان  
حقيقة الواجب الجد وان معاني في الخفية لا تقبل شيئا لا الاول فلان قياس شئ من الممكنات على الواجب  
قياس مع الغاير فانه تعالى ليس امثلة بهنا وانما جاز لا يمكنه فيكون التصديق واما الثاني فلان تصور الخفية  
وعدمها يشهد على استلزام الضرورة والتعبدية لا يلزم ان تغلبها من حقيقتها الخفية واستلزام تعلق التصديق  
بالتصديق بانه تلك الضرورة هذا الثاني ان دون التعلق تعلق التصديق بكونه التصديق كاشاية  
التصديق ولا شك في ان فرض التمتع ليس يمتنع فاذا وجب اتحادها بما بناه على المقدرة لادى الى ان  
العلم والمعلوم متحدان بالذات ويلزم التماثل بينهما بما على المقدرة الثانية في ان التصور والتصديق متعلقان  
متعلقان وبالمجمل يلزم صدق الشرط بين المتباينين اذ ما قلنا لو فرض تصور كونه التصديق يلزم الاتحاد بينهما  
لا كما والعلم والمعلوم بالذات واخرها قولنا لو فرض تصور كونه التصديق يلزم التماثل بينهما فالحق  
النوعي بينهما ليس نظره جواب شيئا بل في طبيعة التصديقات فان خطره ومفتشها حاصل الاشكال على تقدير تعلق  
التصور بما يتعلق به التصديق ان النسبة المشكوكه في القضية تتعلق بها الشك وهو تصور والتصديق علم  
مع العلم اعني النسبة المشكوكه واذا زال الشك تعلق بها التصديق وهو علم متقدم مع العلم وهذا العلم  
لان تعلق التصور فيلزم اتحاد التصور والتصديق فان تخلفا المتحد يكون قد اذوا بموجها المصنف بانها  
قال في المنية وانما اختاره اذ عليه مدار العمل المذكور في المتن بقوله عمله على ما قدرت به والذو ذلك لان حاصل

ع المطلق ووطيا التصور الى العلم بها الجواب ليس بجواب اذ العصورات الخاصة لان تكون مشتركة في حقيقة كلية دائمة وان كان العلم والمعلوم لا يتصور الا على تقدير  
والحق ان العلم به الى الله الدورية التي توجد بعد الصورة الحقيقية وهي مشتركة في العلم حقيقة وهي ليست مقترنة مع معلومها وهي المنسوبة الى التصديق  
فالحالة الادائية التصورية ليست مقترنة مع تصور ولا التصديقية مع المصدق بل يلزم اتحاد التصديق والتصديق فيهما وان كانا معا فحينئذ لذات واحدة وانهم  
انما هما من حيث انهما لا يكونان انما هما من حيث انهما لا يكونان انما هما من حيث انهما لا يكونان

والصدق الذي باختلفان بحسب الحقيقة لان واحد منها معرض للآخر كما هو الحال عند تقرير الشبهة بنفس التصديق اعلم ان تعيين الصفات  
الشبهة بالتصديق بنفس المصدق ليس يعني لانه يجري العمل المذكور في تقرير الشك بنفس التصديق ايضا للمعبري في تقرير الشك بالمصدق به فان تخصيص مالا  
لا على حقيقة فان حصول صورة الاضافي  
لا يشاء في التماثل النوعي بين الادعاء  
وبين الحالة الادائية التصورية  
على التحقيق عند تعليل التصور بنفس  
التصديق ليس الصورة الاضافي  
في الذهن ونحن نقول بانها التصور  
مع تلك الصورة وتلك الصورة هو  
الذي هو علم مجازي ولا يخفى في الاتحاد  
معها واما العلم الحقيقي فبناك هو الحالة  
الادائية التصورية المغايرة تلك  
الصورة نوعا وبها المطلوب لان دعوى  
التي لفت انما هو بين التصور والتصديق  
الذين هما قسما للعلم الحقيقي فالحق لان  
طرا لشبهة بول الاتحاد بين العلم والمعلوم  
ومدار العمل على اتحادهما والمعلوم العلم  
الذي هو مقسم التصور والتصديق فان  
العلم فالحق لان مقارن العلم لم يترتب  
تعلق التصور بنفس التصديق بل بالعلم  
به الاتحاد والتصور والتصديق والاتحاد  
المصدق به فضلا عن اتحادهم مع تحقيق  
بالمصدق به الحق التصديق فالحق ان  
سواء اقررت الشبهة بتعلق بتصديق  
بتعلق بتصديق او قررت بتعلق بتصديق  
بنفس التصديق **قوله**  
اي على الاشكال اعلم ان المقصود من العمل  
بيان ان ذكر فيه الاشكال غلط ونشأ  
سواء انهم يولوه هذا الواقع في ذلك الغلط  
وبينه وبين الشئ مناسبة من حيث الشئ  
بالمقدرة المستعينة وفي الله من حيث انه  
لا يقدر بطلب الدليل بخلاف الشئ وبذلك  
قد يذكر العمل في مقابلة الشئ ومنه ما حصل  
ان هذا الشك انما هو اذا كان العلم  
الصورة العلمية كما هو المشهور لان الاتحاد  
بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على تقدير  
فالحالة الادائية التصورية ليست مقترنة  
بالعلم والصدق فيهما وان كانا معا  
انما هما من حيث انهما لا يكونان  
انما هما من حيث انهما لا يكونان  
انما هما من حيث انهما لا يكونان



صالحا اعتبارا له ولما لم يحصل في ذهنه من قول المصنف انهما من حيث الحصول في الذهن هو وجوده الظلي اعلم ان الحصول هو وجوده في العقل  
 عنه من حصول الصورة العلمية وجوده ان ذهنا من باعتبار الاول هو الحصول للصورة في الذهن بحيث لا يرتب عليه الاثار ووجوده ظلي والثاني هو الحصول  
 للصورة بالاكتمال والعوارض الذهنية بحيث يرتب عليه الاثار كالكشف والمكاشفة لانه لا يترتب له الاثار في العقل بل في الخارج وهو حصوله في الخارج  
 فالماز يحصل للصورة في الذهن سببا لوجوده بالاعتبار الاول فيخرج من الصورة من حيث هي بوجه معلوم بالعلم الحصول ليس لمراد بالوجود والاعتبار الثاني  
 حتى يكون مرتبة الحصول بعينه مرتبة الحكم  
 فتلاقي الفرق بين العلم والمعلوم ولا يحصل  
 المقصود فعلى هذا يكون الحقيقة العلمية  
 كقولنا ان يكون الحقيقة علمية بتعليق بتعليق  
 كقولنا العلم هو علمنا ان شيئا هو الحصول  
 بتعليق في العلم وتعليق في المعلوم  
 معلوم لا علمنا حاصل في ذهن العلم  
 على ثلاثة اقسام لانها لا تكون حقيقة لغز  
 زائد على الامر بالحقيقة بل يكون حكمة ادا  
 يكون مفيدة في الاول فلا يتوقف  
 الانسان من حيث انه انسان ناطق على  
 الثاني فاما ان يكون الحقيقة علمية  
 الاولى فتعليق بتعليق كقولنا ان يكون  
 ان علمنا فان الحكم بالاركان سببا ليس لزيد  
 والحقيقة المذكورة لكونه علمية اي انما  
 ارتكبا بالاركان لكونه عالما والثانية  
 بتعليق في العلم التي تجلب كشكوت العلم  
 وتنسب على حسين فانها ان كانت متعينة في  
 المعنوي والمخوف بان كان الحكم عليه  
 بالحكم المذكور منها كجسوس الحية والحقيقة  
 فهو النوع الاول وتسمى بالتعليق في العلم  
 ومن قولنا انها توجب التفسير بالذات  
 لتعريف المجموع بالمجموع التفسير بالذات  
 من حيث كونها العلم على معنى غير مستقل  
 حوت ومن حيث كونها مستقلة ودلالة  
 احد الامور انتم انتم فعل ومن حيث كونها  
 مستقلة غير العلم احد الامور انتم انتم  
 انهم فبذلك الحقائق الثلاث كالتعليق في العلم  
 متعينة لكشف التفسير بالذات فان  
 الحكم عليه بالحق الفصل الثاني من نفس  
 العلم واللازم من اتحاد ما من حيث الذات  
 بل كقوله من حيثية من حيثية المذكورة  
 اي المجموع فلذلك كقوله هذه التفسير  
 متعينة بالذات واما ان كانت متعينة في  
 المعنوي انما لا فقط بان يكون الحكم على الحكم  
 انفسا من غير انما توجب التفكير المتعدي  
 بالعرض فان اتم الحقيقة من معتبرتي في العلم فقط دون المخوف واللازم من التفسير بالذات بين الاشياء من نوع فانهم  
 ان الاشياء ومن وجد في الخارج ليست بعلم فاذا حصلت في الذهن صارت علوما فلا يمكن ان يقال ان العلم على تلك الاشياء والاما انك عنها وبهذا جازا

على ما تقدمت به ان العلم في مسألة الاتحاد  
 ادركت انما غيري

بمعنى الصورة العلمية فانه ما من حيث الحصول  
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام علمه بالتفتيش

له قوله ما تقدمت به قال الفاضل الشارح اعلم ان قولنا ما تقدمت به يعني على مجموع امور ثلاثة الاول العقل  
 بالذات الادوية والظاني ان الشك والادعاء نوعان من الادراك والثالث ان المتصور والتصديق لهما كنهان بحسب  
 استعمل على علم واحدة في زمان واحد كالقول بالمتكلم لا يسجدان يكونان من التقدير وهو الامر الثالث من هذه الاشياء  
 الثلاثة اذ معناه تعليقها بنسبة واحدة في زمانين لاني زمان واحد كما لا يخفى ولا شك ان لا يقلل به احد المتأخرين  
 والقد ما زاد من جعل المتأخرين تبيان المتصور والتصديق بحسب المتعلق فلا يتعلقان بمتعلق واحد صلا والقد ما جعل  
 الادعاء من لواحق الادراك فعند كون النسبة مدعومة لا بد ان يكون متصورة فيجب ان يتصل بمتعلق بنسبة واحدة  
 في زمان واحد فيصير تعريف المصنف بالامر الثالث تعريفه فانه ما اورد من من الامر الثالث لا يتصل في نفسه فضلا  
 عن ان يصح وجبا للتفرد لان تفصيل تصور متعلق بمتعلق بالتصديق فيجب معهما استنباط ليس لايك قد عرفت محذور  
 الثالث وصح كونها وجهها للتفرد ايضا والتصديق يتصل بالنسبة من حيث انها عاكية والتحليل يتصل بالنسبة من حيث  
 انها غير عاكية كما تقدمت به في تلخيص اجتماع مع التصديق بمتعلق واحد في زمان واحد ولو سلمنا ما علمه تعديري  
 التصديق من لواحق الادراك لا على كون الادعاء ادراكا كما هو ادراك المصنف اذ لم يرد من اجتماع مع في زمان  
 واحد تعدد الموترين على واحد هو الاكتمال وليكن ان يكون وجه التفرد هو القول يكون المتصور والتصديق من  
 الكيفيات الادوية التي تحصل عقب تصور قائم بالنفس وبذلك يقل به احد سواء ان قالوا ان العلم على ان العلم على  
 وجه لا يتقون بوجه الصورة فهم العلامة القوي وهو لا يقول بقيام الصورة بالنفس وهم السيد الهروي وهو لا  
 يجعل التصديق ادراكا بل من لواحقه فتفكر **قوله في مسألة الاتحاد** اي في البحوث الذي يقولون فيه  
 العلم والمعلوم متحدان بالذات لمراد بالعلم هو الصورة الحاصلة من الشيء في العقل فانه الصورة من حيث هي  
 معلوم من حيث القيام بالذات والاكتمال والعوارض الذهنية علمنا في العقل لهي اى ان سببا اعتبارا للاول اعتبارا  
 من حيث هو والثاني اعتبارا من حيث العوارض الخارجية والثالث اعتبارا من حيث العوارض الذهنية فاشي من حيث هو هو  
 معلوم بالعلم الحصول بالذات الحصول من حيث هو وهو في الخارج والذات من الحصول في الخارج بنسبة في الذهن  
 بصورته والاشي من حيث العوارض الخارجية معلوم بالعلم الحصول بالعرض تحقق العلم عنه متقاه به وصفه ذات اضافته لا بد  
 من معلوم وهو موجود في الخارج ليرتب الاثار الخارجية عليه والاشي من حيث العوارض الذهنية علم حصوله لكونه صورة ذهنية هو

حتى يكون مرتبة الحصول بعينه مرتبة الحكم  
 فتلاقي الفرق بين العلم والمعلوم ولا يحصل  
 المقصود فعلى هذا يكون الحقيقة العلمية  
 كقولنا ان يكون الحقيقة علمية بتعليق بتعليق  
 كقولنا العلم هو علمنا ان شيئا هو الحصول  
 بتعليق في العلم وتعليق في المعلوم  
 معلوم لا علمنا حاصل في ذهن العلم  
 على ثلاثة اقسام لانها لا تكون حقيقة لغز  
 زائد على الامر بالحقيقة بل يكون حكمة ادا  
 يكون مفيدة في الاول فلا يتوقف  
 الانسان من حيث انه انسان ناطق على  
 الثاني فاما ان يكون الحقيقة علمية  
 الاولى فتعليق بتعليق كقولنا ان يكون  
 ان علمنا فان الحكم بالاركان سببا ليس لزيد  
 والحقيقة المذكورة لكونه علمية اي انما  
 ارتكبا بالاركان لكونه عالما والثانية  
 بتعليق في العلم التي تجلب كشكوت العلم  
 وتنسب على حسين فانها ان كانت متعينة في  
 المعنوي والمخوف بان كان الحكم عليه  
 بالحكم المذكور منها كجسوس الحية والحقيقة  
 فهو النوع الاول وتسمى بالتعليق في العلم  
 ومن قولنا انها توجب التفسير بالذات  
 لتعريف المجموع بالمجموع التفسير بالذات  
 من حيث كونها العلم على معنى غير مستقل  
 حوت ومن حيث كونها مستقلة ودلالة  
 احد الامور انتم انتم فعل ومن حيث كونها  
 مستقلة غير العلم احد الامور انتم انتم  
 انهم فبذلك الحقائق الثلاث كالتعليق في العلم  
 متعينة لكشف التفسير بالذات فان  
 الحكم عليه بالحق الفصل الثاني من نفس  
 العلم واللازم من اتحاد ما من حيث الذات  
 بل كقوله من حيثية من حيثية المذكورة  
 اي المجموع فلذلك كقوله هذه التفسير  
 متعينة بالذات واما ان كانت متعينة في  
 المعنوي انما لا فقط بان يكون الحكم على الحكم  
 انفسا من غير انما توجب التفكير المتعدي  
 بالعرض فان اتم الحقيقة من معتبرتي في العلم فقط دون المخوف واللازم من التفسير بالذات بين الاشياء من نوع فانهم  
 ان الاشياء ومن وجد في الخارج ليست بعلم فاذا حصلت في الذهن صارت علوما فلا يمكن ان يقال ان العلم على تلك الاشياء والاما انك عنها وبهذا جازا

من حيث هو والثاني اعتبارا من حيث العوارض الخارجية والثالث اعتبارا من حيث العوارض الذهنية فاشي من حيث هو هو  
 معلوم بالعلم الحصول بالذات الحصول من حيث هو وهو في الخارج والذات من الحصول في الخارج بنسبة في الذهن  
 بصورته والاشي من حيث العوارض الخارجية معلوم بالعلم الحصول بالعرض تحقق العلم عنه متقاه به وصفه ذات اضافته لا بد  
 من معلوم وهو موجود في الخارج ليرتب الاثار الخارجية عليه والاشي من حيث العوارض الذهنية علم حصوله لكونه صورة ذهنية هو

هو النفس انتهى بختم البعض على ان قول المصنف لان الحالة الادراكية بيان للعلاقة الصحيحة لان يشرب الصورة الى العلم والقدرة على الصورة  
عليه فانه **يقول** كل حالة الادراكية هي صورة لها من الصور والمعنى كالحالة الذوقية التي هي ادراك المذوقات فتختلط  
وتتحد بالذوقيات الاشياء التي يتصلق بها الذوق فيصير تلك الاشياء صورة ذوقية اي صورت مخلوطة بالكيفية الذوقية التي هي حادثة ادراكية  
فذلك سائر الحالات الادراكية كما تستعمل الادعاء من غير ما يتاخر بالاشياء التي هي متعلقات تلك الحالات فتصير تلك الاشياء صور مشوشة اي بها غلظت صورة  
عقلية وصورة الاعيان في غير ذلك الصورة مطلقا انه امرات على اي صورة عليه في الحالة الادراكية مطلقا لان امر في تحديد لفظ والصورة الذوقية وتوقع  
العقيد في قوله صارت الى المذوقات سهل  
لا يقال ان هذا التمثيل غير صحيح فان صور  
المحسوسات موجودة في الحواس والاشياء موجودة  
في النفس فكيف تصور الخطوط والاشياء لا تفوق  
الاشياء صور الذوقيات فما تحصل في الحواس  
من حصول في النفس كما هو التحقيق عليه البعض  
وعلى تقدير التمثيل يجوز ان يكون تلك الحالة  
التي هي الحواس كما هي في ان مدرك الحواس  
هي الحواس **انه** قوله والصورة اي حالة  
الادراكية التي هي القوة السامعة فاعلمت  
بالمسحوبات وهي الاموات من صورها  
في السامعة فصارت المسحوبات صورة  
محمودة **انه** قوله هكذا في اي مثل  
الذوقية وبمعنى حالات اخر كما هي في التسمية  
المشتركة وهي الوجود والعدم والجماد والحرارة  
غير ذلك **انه** قوله فتلك الحالة هي  
المعتمد بالذات لتصوره والتصدق به هو  
الحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة وصانعة  
للمعلوم واما انقسام الصورة اليها فاما  
يكون بالعرض والاطلاق فيعلم عليها على سبيل  
الحال ولكن البحث في الفن الثاني يكون من  
التصور والتصدق بالذوقين بالصور  
دون التصور والتصدق بالذوقين بها  
تسكان من الحالة اذا ثبت انها موجودة  
الموصل الى التصور والموصول اليه  
التصدق وليس لايعمال الامم شان  
الصورة الى الصلة اذ فيها الترتيب كخط  
الحالة فانها بسيطة لا تقبل الترتيب **انه**  
**انه** قوله النوم واليقظة اي كما  
ان حقيقة النوم متناهية عن الحقيقة  
القطعة وان كانتا عارضتين لذات واحدة  
كذلك حقيقة النوم وغير حقيقة التصديق  
وان كان عارضتين لذات واحدة وهو  
المصدق بلفظ غير من اشياء المعروض

يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة  
الادراكية قد خالطت بوجوها الانطباع على خطا  
رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات فصارت  
صورة ذوقية والسمعية بالمسموعات هكذا فمثلا  
الحالة تنقسم الى التصو والتصدق فقفوا وتما  
كتفاوت النوم واليقظة العارضتين لذات  
واحدة المتباينين بحسب حقيقتها فتفكر  
الادراكية **انه**

**له** قوله انما صارت اي ليست الصورة العارضة في الذوق المستندة بالحواس الذوقية على حقيقة بل هي  
لان الحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة فتعلقت بالصورة وتوحد بالمنطقة في الذوق فان الحالة انما تحدث في الذوق  
الصورة انما صارت الصورة عارضة في الذوق كالتعلق جاز ان يشرب الصورة الى العلم فيقال لها صورة عليه فاعلم في قول  
المصنف صارت علما هو معنى الصورة العارضة في الذوق كالتعلق جاز ان يشرب الصورة الى العلم فيقال لها صورة عليه فاعلم في قول  
بمعنى بل هو على غير كلام المصنف ان الحالة انما هي بالصورة فيذوق كونها عارضة في العالم فانها بالعلم اذ هي  
بانه من لا يكون الى حالة عارضة على سبيل ما في قول المصنف لان الحالة الادراكية قد خالطت بوجوها الانطباع على  
خطا رابطيا اتحاديا فاما يشترط كمال الحالة على الصورة ولكن الجواب بانفسار الشئ ان في عدم تسليم دلالة كلام المصنف  
على كمال الاتحاد وليس هو قول انما صارت علما ان الصورة اتمل عليها العلم كما هو الظاهر بل معناه ان الصورة  
انما صارت بحيث يطلع عليها العلم جاز ان في قوله لان الحالة الادراكية بيان للعلاقة للاطلاق والموافاة للعلم  
اي الصورة رابطيا تعلق الحالة بها فتعلق بوجوها الاتحادية الى انما تستحق ان في اتم الذي هو  
لم تكن كما كان لو ولا تستلزم اجتماعا على امر واحد **انه** قوله فتفكر مكررا ان يكون انشائه الى ذوق

..... اتحادا للوارد قال الفاضل الشايع في هذا ما ينظر في الشك والادعاء ولكن لو تأملنا في عبارة الكتاب بلفظ من ان مقصوده ان  
الحالة الادراكية التصورية مطلقا لا تتاح مع الحالة الادراكية اذ عارضة التصديق لان الحاشية عليها ان لا يشرب عليها ان كانتا فالتسليم ان  
الخبرية قبل تعلق الادعاء بها مشكوك كانت او غير ما عكشت في الحالة التصورية واذ تعلق بها الادعاء شكت من بالادعاء ايضا لان الالفاظ بعد  
الانكشاف على وجه الاتقان والتسليم بكون الحالة التصورية فيها لا يتجانس بحسب التعلق بالمراد في زمان واحد اذ قد نزل الى الحالة التصورية



م قاله يستلزم التسلسل ولا يؤم ان المقدمة الثانية وان كانت حقة في نفس الامر لكنها غير مسلمة على تقدير وقوع المحال الذي هو الدوراد بقاء  
الاحكام الواقعية في عالم التقدير مشكوك لان ذلك يكون اعترافا بما نحن بصدد دعوته على استحالة الدوراد لما لا يحدده تسليم استحالة الدوراد ولم يقدم شيئا  
على نفسه غير مراتب غير متناهية وبني دعوى على المقدمتين المذكورتين بره عليه ان صدق المقدمة الثانية ممنوع اذ من الامر المستحيل ان يقع بصدق صدق الظهور  
وفيه تفصيل سيجي في الشرحيات فانتظر **قوله** للتسلسل ليس المقصود من لزوم التسلسل استحصال وابطال الدوراد باستحالة الدوراد وان غاية ما يلزم من

بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان لدوراد مستلزم  
للتسلسل وتسلسل وهو باطل لان عددا التضعيف  
هذا التسلسل ليس مستحيل <sup>١٢</sup> اي تسلسل المستقل <sup>١٣</sup>  
ان يد من عدد الاصل وكل عدد دين احدهما  
كالاربعة لزم من الاثنين <sup>١٤</sup>

**قوله** بمرتبتين. اعلم ان المصنف صرح ولا يذكر اني ما يلزم من الدوراد ثم ترقى الى اعلى ما يلزم من بقوله  
بل بمراتب غير متناهية وترك الاواسط لا لاجل زوال اعتمادا على القرائح الكونية فلا يرد ما قيل ان عبارات المصنف ليست  
على ما ينبغي اذ الدوراد يخص في المصريح الذي يلزم من تقدمه على نفسه بمرتبتين فقط فيجب ان يقال فيلزم تقدمه على  
على نفسه بالمرتبتين او بمراتب لانه لا يوجب اشتراك الاواسط لا لاجل زوال اعتماد فلا يجب ذكرها وايضا يمكن ان  
يكون المراد من التقدم على نفسه بمرتبتين هو التقدم بمرتبتين مطلقا من ان يكون بمرتبتين فقط او بما مع زيادة  
فحينئذ لا شك ان **قوله** على مراتب يعني يلزم على تقدير الدوراد تقدم الشيء على نفسه بمراتب غير متناهية كما يلزم التقدم  
بمرتبتين. اعلم ان برهاننا آخر على استحالة الدوراد والادليل للزوم التقدم على نفسه بمراتب غير متناهية فصرح المصنف  
**بقوله** فان الدوراد مستلزم للتسلسل. ونقتره ان اذا توقف على بوب توقف على ا فلا شك ان اذا توقف على  
فشيء لم تقدم عليه او بهما متقدمتين صادقتان الاولى ان نفس الشيء بمنزلة الثانية الموقوف عليه غير الموقوف على كل ما  
وجد في الواقع فهو مجموع من اثنين المتقدمتين الواقعتين فاذا وجد الدوراد في الواقع كان مجموعهما واذا اجتمع فوجدته  
توقف على نفسه امران متباينان او نفس ابعك المقدمة الثانية وليس نفس ابعك المقدمة الاولى في حكم ا فحينئذ  
التي هي بينهما يكون واحد ا فلو توقف عليه ا يتوقف عليه نفس ايضا فاذا توقف على ب فيتوقف نفس ا على ب ايضا وتو  
ب على نفس ا فلو توقف نفس ا على نفسها وبى نفس ا فحينئذ يكون الدوراد في كل المقدمة الثانية نفس الموقوف ونفس  
نفس الموقوف عليه وبما متقدان بكم المقدمة الاولى وبى ان نفس الشيء ليس الاعية فحينئذ نفس عين ا يكون عين نفس ا و  
نفس عين ا فحينئذ نفس النفس ايضا عين ا لان تعدد الموقوفين فيكون حكم النفس النفس عين ا واذ كان موقوف  
على ب فنفس النفس يكون ايضا موقوفا على ب فتوقف نفس ا على ب وب على نفس ا فنفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ  
اموقوف على نفسها وبى نفس نفس ا فحينئذ مراتب نفس ا يقال نفس نفس نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ  
متحدة مع النفس والنفس متحدة مع ا فحينئذ نفس نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ  
موقوف على ب موقوف على نفس نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ  
نفس نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ نفس ا فحينئذ  
كلما طلعت فخرج انفس خمس مرات وبكذلك الى غير النهاية حتى ترتب نفوس غير متناهية وهذا هو التسلسل م

ثم تفصيلها بحكم الثانية وادوارد التضعيف على عدد ا بحكم الثانية وكان زيادته على عدد ا بعد انصار ا حاد عددا  
كلها معروفة للعدد وكل عدد قابل لتضعيف الى اخر المقدات وقيل ان هذا البرهان التماكي فيها هو معروض الدوراد في الامور المادية فان المجرات لا تصنف بعد  
اذ معروفتها باحقية هي الطبيعة المشتركة بين الهميات العددية واما في طبيعة اذ به كحقيقة المحققون في موضوعه وفيه بحث ليس بلاموضوعه اعلم ان بين البرهان  
الذي هو كور على عدة مقدمات الاولى ان الامور الغير المتناهية معروضة للعدد والثانية ان كل عدد يمكن لتضعيف الثانية ان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل والاربع  
ان زيادة الزائد بعد انصار ا حاد الزائد عليه الخامسة ان متباين الدوراد يستلزم متباين العدد وقله وحدث امور غير متناهية بعضها العدد بكم الاولى وان كل عدد

منه ببيان لزوم كون الشيء مقدرا على نفسه  
بمرتبتين غير متناهية وان كانت اعتبارية  
فانه يتم اساس الايراد وهو في نفسه محال لا  
ارتباب في كونه اذ من استحالة من الدوراد  
عن انفسهم **قوله** او تسلسل  
عطف على قوله لانه لم يكن ان يجمع على واحد  
من التصورات والتصورات نظر ما يلزم التسلسل  
وهو اختصاص الامر غير متناهية لان النظر في  
عن غيره وهو ايضا تفصيل من غيره وهو ايضا  
لذلك لا يذهب التسلسل الى غير النهاية  
**قوله** وهو التسلسل ابلغ من ان  
النفس قد تميزت مع مرتبة انفسها البولي او  
غيرها والشهور بهنا لا يطاراد لاصول  
علم بطريق التسلسل لزم حقا راسوخا  
متناهية وهو محال لان هذا الاختصاص  
يستلزم الزمنية غير متناهية واذ كان السبب  
متناهي وقالا بانه موقوف على حدوث  
اذ كانت قد تميزت يمكن ان يحصل امور  
غير متناهية بوجوده في الزمنية غير متناهية  
من الزمنية ولكن ان يقول بعدم توقفه  
على حدوثها بل اذ كانت قد تميزت لا يمكن  
الاصول يحصل امور غير متناهية بوجوده  
البرهان فانه من تفصيل حقيق لا يمكن  
بذلك الاختصاص **قوله** لان عددا  
ابان بولذلك يسمى برهان التضعيف  
بالتضعيف لان الانعام لا يمكن حقيقه وهذا  
البرهان في الامور الغير المتناهية مطلقا  
سواء كانت مرتبة اذ غير مرتبة في جملة في الواقع  
في زمان واحد ومتعاقبة في الزمان بحيث  
يكون عددا بعدا وهو في زمان الاخر لان



١٠٠٠ يحصل له بعض التصورات والتعديقات كتحصور الحوارة البرودة والتعديقات بان كل اعظم من الجرم من غير اكتساب وانظر وكيس  
 لبعض آخر منها كتحصور الملك والجن والتعديقات بان العام حادث بالظن والاكساب لكن في هذا الباب نوعان فاحث وفتح الاختلاف  
 بين العقلاء فاحترى الدلائل لاثبات هذا المرام فهي تنبيهات لازالة الخفا فالنقض الواردة على الدلائل لا تقر بان حصول المطلوب **١٠٠٠ قوله**  
 والبسيط لا يكون - المراد به هنا هو المفرد لانه بسيط بالنسبة الى المركب اعلم انه يختلف في ان البسيط هل يكون كاسيا او لا فذهب البعض الى ان كاسيا  
 وذهب البعض الى خلافه كما اختاره  
 المصنف واورده عليه بان يخرج التعريف  
 بالمفرد والفصل وحده والخاصة حدها  
 مع انه لا خلاف في امكان افادة  
 التصور بالمعاني المفردة فاجيب  
 عنه بوجوده اما الاول بان البسيط لا  
 يكون كاسيا بحيث يفيد انضباط  
 التعريف بالمركب فان المعاني المفردة  
 لا يضبط لها ذلك الانضباط وبعده  
 ان انضباط في التعريف بالمفرد قال  
 الشيخ ان التعريف بالمفرد قليل  
 في الاستعمال والنادر في حكم المعنى  
 والناسخ لا يثبت في الراء المراد به هنا  
 بالانضباطات تحصل بعد الالزام كما  
 يكون في التعريف بالترتيب من الجنس  
 والفصل وشاوب ليس المراد بالانضباط  
 احاطة افراد المعرفة حتى يرد عليهم  
 تحقيق التعريف بالمفرد لانه يكون  
 بالفصل وحده وبان خاصته وحده وكل  
 منها محيط للآخر معرفة بالفتح والاشارة  
 ان المقصود اعظم بالكتسب من غير  
 للعالم هو العلم بالكنه او الاطلاق بالحقبة  
 الا اعلم بالكنه واما العلم بكنه الشيء هو  
 بدري واما العلم بالوجه او لوجه الشيء  
 فهو بالحقبة يعلم الوجه بالشيء هو  
 الوجه من اجل انه مركب من الجنس و  
 الفصل فالكسب بحيث يفيد الاطلاق  
 على كنه الحقيقة انما هو احدى التام وهو  
 مركب ولا يمكن الكسب بالمفرد بحيث  
 يفيد الاطلاق على الكنه واما الثالث  
 فينبغي ان الفرق بين الكسب والمعرفة  
 يعني ان المصنف علم بدم وقوم البسيط كما  
 لا بد من وقوم فاما البسيط وان هو وقوم  
 معرفة ان لا يصح كونه كاسيا لان الكسب فعل

**مقول التصو متساوي النسبة فبعض كل واحد منهما**  
 بديهي بعضه نظري والبسيط لا يكون كاسيا  
 فلا بد من ترتيب امور للاكتساب وهو النظر

له قوله متساوي النسبة المراد به العقل لقوله وبالعكس اي التعديقات لا يكون مكتسبات من التصور بان  
 يكون التصور حجة موصلة الى التعديقات لان التصور متساوي النسبة الى وجود التعديقات وعدمه وكلما هو ذلك  
 لا يكون علمه حجة فلا يكون كاسيا لانه علمه حجة ايضا اما الكبرى فظاهر مستغنية عن البيان واما الصغرى فلان  
 اثر التصور مجرد توشع الشيء في الذهن لما دعيته ان التصور تصوير يركب بخلاف التعديقات مع عزل النظر عن كونها  
 او اطلاقا او كونه حاصل في نفس الامر وغير حاصل فيها على خلاف سبب التعديقات فان اثر حصول الشيء للشيء يحصل لغير  
 الموضوع بذاته في الاعجاب او لا حصول بذاته في السلب من حيث انه واقع او ليس واقع والمقصود من التعديقات  
 تحقيق بذاته المعنى اي الحصول او لا حصول بالحقبة المذكورة حتى يصح تعليق الادعاء بذلك المعنى فلا يثبت التصور  
 على التصور بان يكون مكتسبات من التصور لا متعارفة العلاقة بينها فثبت عدم كون التصور كاسيا بالتعديقات وبيان  
 تساوي نسبة التصور الى وجود التعديقات وعدمه من غير المنع وذكر في بيانه غير تمام فانه ان اراد بقوله بان ترتيب  
 المن ان الاثر المكتسب من التصور كذلك فذلك المقدمه متعوزة لكونه ان ترتب على بعض التصورات الادعاء  
 ببعض النسب كما ترتب الجرم بالازم على تصور المزموم والازم البين وان اراد ان التصور مجرد توشع الشيء في  
 الذهن فسلم نفس الكلام فيما مكتسب من التصور لا في نفسه وكذا الكلام في قوله فيما بعد فان اثر حصول الشيء  
 للشيء فانه ان اراد ان اثر المكتسب من التعديقات حصول الشيء للشيء فهو اول المسئلة يجوز ان يكون اثر  
 بعض التعديقات مجرد توشع الصورة لا حصول الشيء للشيء وان اراد بالتعديقات نفسه حصول الشيء للشيء  
 فلا يلزم منه ان يكون كل مكتسب من ايضا حصول الشيء للشيء وفيه تفصيل لا يسع المقام **١٠٠٠ قوله**  
 قوله فبعض كل واحد من بعض كل واحد من التصورات والتعديقات بديهي غير محتاج الى  
 العقل كتحصور الحوارة البرودة والتعديقات بان كل اعظم من الجرم من غير اكتساب وانظر وكيس  
 بالكسب كتحصور الملك والجن والتعديقات بان العام حادث بالظن والاكساب لكن في هذا الباب نوعان فاحث وفتح الاختلاف  
 وعدم اكتساب احدهما من الآخر فثبت ان بعض التصورات بديهي والبعض الآخر نظري يحصل من البديهي  
 منها وكذلك بعض التعديقات بديهي وبعضها نظري يحصل من البديهي منها ولا يحصل احدهما من الآخر اعلم  
 ان كون بعض التصورات وبعض التعديقات بديهي وكذا كونها نظريا ضروري لا يحتاج الى الاستدلال كما قال  
 بحال المحققين ان انقسام كل من التصور والتعديقات الى الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يعلم ان نفسه  
 مدركه هو النظر اي النظر بترتيب بين امر معلوم لتحقيقه بالبحر الى العلم تعريف النظر بالترتيب لانه من لوازم

يحصل بالمشقة والاعتبار فيه مزيد على لصفاته بخلاف التعريف لانه اعظم من ان يحصل بالمشقة ويكون لاختياره فيه كل اولاد له اجرة اخروا في المقام لانه طول في  
 عليه في المطول **١٠٠٠ قوله** فلا بد من ترتيب الاله الى الغرض من الترتيب في الكسب المعبر به ان تفرع على ما تقر من ان البسيط لا يكون كاسيا فان جسيمة لا  
 الكاسب المركب وفيه امور فلا بد من ترتيبها اعلم ان الترتيب له وجهان في مرتبة واصطلاحا جلالا حيث يطبق عليها بعد الترتيب اهم واحد ويكون بعضها نسبة  
 الى بعض بالتقدم والتأخر والتاثير يراون الترتيب فالترتيب من غير ان يكون فيه نسبة لبعضها لبعض بل بعضها لبعض بالتقدم والتأخر والمراد من الامور ما فوق الواحد **١٠٠٠**

منه يحصل له بعض التصورات والتعديقات كتحصور الحوارة البرودة والتعديقات بان كل اعظم من الجرم من غير اكتساب وانظر وكيس  
 لبعض آخر منها كتحصور الملك والجن والتعديقات بان العام حادث بالظن والاكساب لكن في هذا الباب نوعان فاحث وفتح الاختلاف  
 بين العقلاء فاحترى الدلائل لاثبات هذا المرام فهي تنبيهات لازالة الخفا فالنقض الواردة على الدلائل لا تقر بان حصول المطلوب **١٠٠٠ قوله**  
 والبسيط لا يكون - المراد به هنا هو المفرد لانه بسيط بالنسبة الى المركب اعلم انه يختلف في ان البسيط هل يكون كاسيا او لا فذهب البعض الى ان كاسيا  
 وذهب البعض الى خلافه كما اختاره  
 المصنف واورده عليه بان يخرج التعريف  
 بالمفرد والفصل وحده والخاصة حدها  
 مع انه لا خلاف في امكان افادة  
 التصور بالمعاني المفردة فاجيب  
 عنه بوجوده اما الاول بان البسيط لا  
 يكون كاسيا بحيث يفيد انضباط  
 التعريف بالمركب فان المعاني المفردة  
 لا يضبط لها ذلك الانضباط وبعده  
 ان انضباط في التعريف بالمفرد قال  
 الشيخ ان التعريف بالمفرد قليل  
 في الاستعمال والنادر في حكم المعنى  
 والناسخ لا يثبت في الراء المراد به هنا  
 بالانضباطات تحصل بعد الالزام كما  
 يكون في التعريف بالترتيب من الجنس  
 والفصل وشاوب ليس المراد بالانضباط  
 احاطة افراد المعرفة حتى يرد عليهم  
 تحقيق التعريف بالمفرد لانه يكون  
 بالفصل وحده وبان خاصته وحده وكل  
 منها محيط للآخر معرفة بالفتح والاشارة  
 ان المقصود اعظم بالكتسب من غير  
 للعالم هو العلم بالكنه او الاطلاق بالحقبة  
 الا اعلم بالكنه واما العلم بكنه الشيء هو  
 بدري واما العلم بالوجه او لوجه الشيء  
 فهو بالحقبة يعلم الوجه بالشيء هو  
 الوجه من اجل انه مركب من الجنس و  
 الفصل فالكسب بحيث يفيد الاطلاق  
 على كنه الحقيقة انما هو احدى التام وهو  
 مركب ولا يمكن الكسب بالمفرد بحيث  
 يفيد الاطلاق على الكنه واما الثالث  
 فينبغي ان الفرق بين الكسب والمعرفة  
 يعني ان المصنف علم بدم وقوم البسيط كما  
 لا بد من وقوم فاما البسيط وان هو وقوم  
 معرفة ان لا يصح كونه كاسيا لان الكسب فعل



(٢٢) (بقية حاشية صفحة ١٤) الاول اذ كان تدريجيا بالحركة الاولى والثنائية اذ كان تدريجيا بالحركة الثانية وجهودا بالقدار يسون مجموع الحركتين بالانكسار ويطبق على النظر ايضا فيستعمل مرادفا للفكر وكثير استعماله في ملاحظة المعلومات لتحصيل المجهولات وذهب البعض الى الفكر والنظر الحركة الاولى والمتأخرون الى انه الترتيب النازح بالحركة الثانية وقال بعض من المتأخرين والحق ان الفكر عبارة عن الحركة في العقولات تفصيل المجهولات سواء تحقق مجموع الحركتين او اوجدها وما نطأ الضرورة انتفاء الحركة رأسا هذا ما حقق الحق فلا يطبق بالحقسرات فمفكره ١٢ (محمد ابراهيم عيلادي)

مَعْلُومٌ مِنْ وَجْهِهِ وَمُجْهُولٌ مِنْ وَجْهِهِ فَعَادَ

قائل الوجب المعلوم معلوم والوجب المجهول

مجهول وحلّه ان الوجه المجهول ليس مجهولاً

مطلقا حتى يمنع الطلب فان الوجه المعلوم وجه

الآن نرى أن المطلوب الحقيقة المعلومة بعض

اعتباراتها هذا وليس كل ترتيب مفيد ولا طبعيا ومن

ثم ترى الأراء متناقضة فلا بد

قولهم فخذوا من كل ثمره انيس بانك الامران الوير العلمون والوير الجور المطلق للاول علم مطلقه والثاني جور  
 مطلقه لان يجب الاول دون الثاني معلوما والا الثاني فكونه جورا فلا شك لان جوارهم **سلك** قوله وحده زاد في العرفه  
 من حيث الثاني وتوضيح الجواب المذكور لاجاب آخر حاصله اننا لسلم ان الوير المجهول مجبور مطلق فان الجور لم يطقه الا  
 بغيره فيكون قد ثبت ما في يد طيع من اثباته او اضرابه وهذا الوجه المجهول ليس كذلك بل قد تضمنت في بعض  
 عليه وهو الوجه المعلوم ان الوير المجهول هو الذات والحقيقه التي يطلب تصورها بكنهه والوير المعلوم بعضه لا اعتبارا  
 بالثاني بل بالصاحبه عليه فان وجه المجهول هو مباحثه وجهه وهو علمه بالوير المعلوم كون الوجه المعلوم وجهه لا ان كان  
 مجهول **سلك** قوله لا ترى الا في قوله لا تدرى لكونه قد مر ان المقصود ان العيوب بالنسبه للحقيقه التي يطلب  
 بعضه لا اعتبارا بطلب باقية ارات اخرى لما كان معلومه بالوجه مظهره بانك في طلب تصورها بالاثبات مع  
 انها متصوره ببعض الوضرات وقد تكون معلومه ببعض الاوضاع ويطلب تصورها ببعض آخر فربما الحقيقه مظهره

المطلوب والمطلوب (الترتيب نفسه) لا يفي في الحصول على النتيجة المرجوة. فافهم **قانون** كومن نغز (أي الامتناع عن السير في اتجاه متعاكس مع اتجاه حركة التيار) الذي يفسر لنا كيف يمكن أن يكون لدينا تيار في سلك نحاسي في اتجاه واحد مع وجود فرق الجهد في اتجاه عكسي. فافهم **قانون** كومن نغز (أي الامتناع عن السير في اتجاه متعاكس مع اتجاه حركة التيار) الذي يفسر لنا كيف يمكن أن يكون لدينا تيار في سلك نحاسي في اتجاه واحد مع وجود فرق الجهد في اتجاه عكسي.

[illegible]



١٢ المعنوي فيها المعقولات الثانية وجعلت مرآة لملاحظة تلك المصاديق فيجئنا يلزم رجوع البحوث الى المعقولات الثانية ولا نهائياً  
حيثما يحجبها عليها للبحث والقول الفصيل في المقام ان المنطق يباحث احوال ما يوصل الى العلم بقصوري او علم تصديقي من حيث انه يحصل  
ولا يشبه في ان الموصل انما هي المعلومات التصورية والتصدقية كالحتم ان انما هو الموصل الى تصور الانسان وكقولنا الانسان حيوان  
وكل حيوان جسم الموصل الى التصديق بان الانسان جسم لكن الموصل في الاول هو الحيوان الثاني من حيث انه عدل في الثاني ذلك القول المولف من حيث  
انه شكل اول مفهوم العلم التصوري والمعلوم التصديقي ليس يوصل بالمنطق ليس باشاعن احوال ذلك المفهوم وانما الموصل مصاديقه من حيث انها  
معرضات لمفاهيم العقلية والجزئية و  
الذاتية والعرضية والجمعية والجمعية  
الموضوعية والجمعية والعقلية والقياسية  
التي غير ما من المعاني التي لها مدخل في  
الايضال وتعلق بهما خصوصيات دور  
تلك المصاديق والبراهين التي لا مدخل لها  
في الايضال فهي بمجرى عن بحث المنطق  
ولا يخفى ايضا ان مفاهيم المعرفة والجمعية  
والجمعية والجمعية والجمعية والجمعية  
ليست موصلة الى تصورات حقيقة او تصورات  
قضية بل الموصل اليها هي المعلومات  
المعرضات لتلك المفاهيم فالحاصل  
ان المقدمات يقولون ان موضوع المنطق  
هي المعقولات الثانية المعارضة للمعقولات  
مطلقاً من حيث تعلقها وتعدى احكامها  
اليها والتاخرين يقولون ان موضوعه  
المعلومات المعارضة للمعقولات الثانية  
المنطقية هي المعلومات لانها الموصلة  
للمعقولات الثانية لان من حيث الايضال  
عليها وعلى ان التاخرين انما هو المعارض  
المعرضة للمعقولات الثانية لانها الموصلة  
للمعلومات مطلقاً فالفرق بين المذهبين  
انما هو في التصديق في المقام والباحث  
تحقيقات عجيبه لولا مخافة الاطراب  
لانيت بها ١٢ قوله من حيث  
الايضال لكان للمعقولات احوال  
يبحث عنها في الفلسفة لكونها موجودة  
او معدومة او جواهر او اعراض وحوادث فان  
البحث عنها من هذه الناحيات انما هو  
في العلم الطبيعي وليس من وظائف المنطق  
تقدير موضوع المنطق بقوله من حيث  
الايضال فيكون المنطق عن الفلسفة ولم  
بالايضال صحة لانفس كما افاد السيد  
السند في حواشي القليبي ان المنطق

# المعقولات من حيث الايضال الى تصورها

حيثما تقتضيته بنظر الباحث ١١

لن قوله المعقولات الجزء اي موضوع المنطق العلم التصوري من حيث يوصل الى مطلوب التصوري  
والمعلوم التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصديقي العلم المعقولات على قسمين احدهما معقولات  
وهي ما يحصل في الذهن ولا يلاحظ عرضة بشي فية ذاتها معقولات ثمانية وهي ما يكون طرف عرضة للذهن  
وهذا ايضا على قسمين احدهما ما يكون في الذهن فيشرط لعرضة هذا هو ما يبحث عنه في المنطق عند البعض و  
ثانيها ما يكون في الذهن كذلك هذا هو المعقولات الثانية التحكية اذا درست هذا يستوعب انهم اختلفوا في  
موضوع المنطق فبعض الاول ما لا يوافقنا وان المنطق يقال فيه الحيوان محض والناس فكل واحد  
متفق على تقيدها خارج المقدرة الاولى فيفري والثانية فيكون في الحيوان انما هي في ذلك فغيره ان هذا الاساس  
موضوعه ما لا يوافقنا فيكون ان موضوع المنطق الانطوائ من حيث ولا انها على المعاني فليس موضوعها انما هو ما لا يتنازع  
منها صاحب المطالع والمحقق المتعازي الى ان موضوع المنطق العلم التصوري والمعلوم التصديقي من  
تلك الناحية اي ثبوت الايضال والبراهين المعارضة حيث لم يفيد المعقولات بالثانية ليقول موضوع المعقولات  
العلم ان يكون اوليا لثانويا او مابعد وهي المعلومات التصورية والتصدقية ثم يستدلوا عليه بان كثير ما يبحث في  
الصناعة اي المنطق عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية اي جعل المعقولات الثانية محمولات مسماة بالمنطق  
فيقال الجنب ذلالي والحكمة عرضية وقد تردد في خبر البرهان ان البحوث عند في العلم اي في علم احوال الموضوع  
الامر المعارضة للاحتمال من حيث نفسه بل يكون مفروفا عنها فلو كان موضوع المنطق المعقولات الثانية  
لم يجر البحث عنها فيه انما بل باطل فالحكم مثله واجاب السيد الزاهد عن هذا الاستدلال وتكرره ان المعقولات  
الثانية باعتبارها في الاول اعتبارا كونهما معقولات ثمانية فهي بهذا الاعتبار لا يبحث عنها في المنطق بل موضوع  
مفروق عنه في الثاني اعتبارا لانها عارضة للمعقولات الثانية بخروبي بهذا الاعتبار احوال المعقولات الثانية و  
اعراض ذاتية لانها غير ان يبحث عنها وتجعل محمولات لمسائل الصناعة ولا ضمير في ذلك فان المتسكن ان يبحث  
عن الموضوع بما هو موضوع فالذاتية والعرضية انما يبحث عنها من حيث انها من الاعراض الذاتية للمعقول  
ثان ان كونه ذهب جمهور القدماء الى ان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية باعتبار صحة الايضال لان  
القول بكون العلم التصوري والتصدقي موضوعا للمنطق باطل لانه ان اردت كونها موضوعا للمنطق ان يبحث  
عن حواجز مفروية من حيث مفهومها في ذلك باطل اولين من حيث يكون مسانعة قضيا بالجمعية مع انها لا يصلح ان  
لان ثبوت لها الاعراض الموصلة عنها في المنطق كالذاتية والجمعية والفصلية والجمعية والقياسية ويلزم عدم صحة  
التقدير او المفهوم ليس يوصل وان اردنا مصاديقها مطلقا موضوع المنطق اي يبحث عن عوارضها في ذلك  
ايضا باطل اذن المعلومات ما ليست موصولة عن احوالها في المنطق كالحتم والناس وكالتقدير القاطنة بان  
احكام متغير وانما هي فاما الايضال لان يبحث عن احوالها بل وجه العلم في المنطق وان اردنا مصاديقها من حيث  
انها معرضة للمعقولات الثانية موضوع المعنى يبحث عن تلك المصاديق في القضايا العقلية التي اعتبرها لكونها

انما يبحث عن المعقولات الثانية باعتبار صحة ايضالها الى الجمول وتلك احوال هي الايضال وما يتوقف عليه توقعها قريب او بعيدا فان احوال المعلومات  
لا من هذه الناحية اعني صحة الايضال لكونها موجودة او معدومة مابقة لما هيته الاشياء او غير مابقة فلذا يبحث للمنطق عنها اذ ليس غرضه متعلقها بما هو موضوع  
المنطق مقيد لبحث الايضال لا بغرض الايضال والالام للبحث عن نفس الايضال فانما يبحث ليس من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع وليس الامر كذلك  
لان الايضال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية لا يبحث عنها في هذا العلم انتهى وجملة المقال ان احوال البحوث عنها هي الايضال او ما يتوقف عليه والجملة

الموضوع فانما هو موضوع الايضال الناس الايضال وان كان انما هو موضوع الايضال فانما هو موضوع الايضال وان كان انما هو موضوع الايضال فانما هو موضوع الايضال

(بقية حاشية صفحـ ٢٥) في موضوعات المعلوم بما بحث عنها فيها كما في قولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة والمرض والمجتمعات عنها في قولهم موضوع الطب الجسم الطبيعي من حيث الحركة والسكون وما بحث عنها فيه وفي قولهم موضوع المنطق المعقولات من حيث الاتصال الى مجهول تصوري وتصديقي وهو ما بحث عنه فيه ولا ريب في ان البحث يكون من احوال الموضوع فيكون هذه الحاشيات من احوال الموضوعات ولما تفيد هذه الحاشيات معنى زائدا على البحث فلا تكون اصطلاحية وليست تعييدية بان يكون مفادها احوال الموضوع فان موضوع العلم بقوله يكون مفادها علم ولا تكون تعليمية بان يكون مفادها علم للحقوق لا احوال الذاتية ولا يلزم تقديم الحاشية على نفسها فان الحاشيات تفردت من الاحوال الذاتية واصطلاحية تقدم على المعلوم غاية حيثية هذه واجيب عنه بان الحاشية المعبرة في الموضوع ليست علمية للحقوق الواضحة ولا قيد الموضوع للحقوق الواضحة بل في نفس الامر بل الحاشية تعليمية بحيث يعنى ان البحث في الواضحة الذاتية يكون لاجل الاتصال بالبحث في الاتصال مع الحقوق الواضحة الذاتية بل يلزم ما يلزم المورد واقعيته في نظر الباحث يعنى ان حاشية الاتصال بالبحث الموضوع لكن في نظر الباحث لا بان يكون قيدا جزريا في نفس الامر بل يعنى البحث عنه كما في المورد غايها لباحث بحث من الاحوال الذاتية من هذه الحاشية لاسم حاشية اخرى فبذره الحاشية لمحمدة في نظر الباحث وايضا يندفع الاعتراض بما قاله السيد الحسن قدس سره في حواشي شرح المطالع من ان قيد الموضوع هو مطلق الاتصال والبحث عنه الاتصال بخصوص هو الاتصال الى المقصور والتصديق فلا اتصال العام يكون علمه واقعا ومن الاحوال الجوهرية الاتصال الخاص فلا يلزم الحذف والاحتفاء ولا يخفى ما فيه ثم اعلم ان الاتصال بين شيئين ان يكون قريبا كالوحد والرحمة في المقصور فانها وصلان الى مجهول تصوري بلا واسطة شيئين اخر وكا لقياس في التصديقات فانه متصل قريبا الى مجهول تصديقي وكذا الاتصال بالتمثيل او بعدا كالجنس والفصل فانها يصلان بواسطة انضمام احداهما الى الاخر يحصل بهما الى جوهر يصل الى مجهول وهو كذا كالتقدير عكسا فبقيضا فانها لم ينضم اليها فبقية ولم يحصل قياسا او وصل الى التصديق والتصورات المعنوية الموصل لا بعد الى التصديقات كالموضوعات والمحمولات فانها وصلان الى الحقيقة والتقديرية وصلان الى القياس القياسي

# تصديق وما يطلب به التصورا وتصديق يسمى مطلباً وأما هات المطالب اربع ما وای وهل لم قبل الطلب التصور بحسب شرح الاسم فتسمى شارحة

لـ قوله وما يطلب لما كان في الكسب الطلب وهو لا يكون بدون الطالب والمطلوب والمطلوب لا اذا ظاهرا لا عاجزا الى ما هنا وان الثالث تخفيا فاذا كان سبيبه فقال الشيء الذي يطلب به الشيء الآخر يسمى ذلك مطلباً كونه كذا للطلب فان ظاهر كسب الميراث سبيبه المقام كونه حقوق المشهور لان المشهور هو الفرض فعلى هذا التقدير يكون مصدرا سميا او كيم ظرف فاطلاقه على كذا للطلب بانمازاد **قوله** هات المطالب الى قبل الاجابات جمع الامم واصل جمعا معية وعلى التقديرين الماراد بهما الاصول فاصول الطالب اربعة الاول مطلب ما اذا الثاني مطلب اي بالتشديد وبما مطلبان تصور يان والثالث مطلب بل والرابع مطلب لم وبما مطلبان تصديقان فتكلم الطالب اصول وما سواها متالفة بها متفرقة عليها اعلم ان سببا تسعة سورات الاول عن تصور مفاهيم الشيء مع قطع النظر عن الوجود والتقدير سواء كان بالوجود او بالعدم والطالب له ما اشتراحه والثاني عن فعلية الشيء وتفسيره بما يميزه انما على نفس الماهية والطالب له بل بالاسطو والثالث عن تصديق وجود الشيء والطالب له بل البسيط والرابع عن تصور حقيقة الشيء بعد العلم بوجوده والطالب له ما الحقيقة والخامس عن تصديق حقيقة زائدة على الماهية سوى الوجود والطالب له اهل المركب والسادس عن مميزات الشيء ذاتيا كان او عرضيا والطالب له اي والسادس عن طلب الدليل بجد التصديق لولا امر في نفسه والطالب له لم **قوله** فيما الخـ اي لفظا فاطالب المقصور وفي بعض النسخ يطلب به المقصور اي بصيغة المضارع ولفظا بحسب شرح الاسم اي لطلب تصور الشيء الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواركان ذلك التصور بالذاتيات او بالخصائص فينبذ فيه احد التام والمناقض والرسم التام والناقض فتسمى شارحة نشرها مفاهيم التام فبذا التصور اي المقصور في الشارحة ان حصل ابتداء اي حصل الآن ولم يكن قبل ذلك حاصله اصله فهو مفاد التعريف الاسمي وان حصل ثانيا بعد ما حصل اوله فذلك يسمى القفا فاما فهو مفاد التعريف اللغوي كذا يسمى تفصيله في بحث المعرف المعرف العلم ان هذه التصديقات في الموجودات قبل العلم بهما في المعنومات وايضا من ههنا يصح ان يقولون

فانها وصلان الى مجهول تصوري بلا واسطة شيئين اخر وكا لقياس في التصديقات فانه متصل قريبا الى مجهول تصديقي وكذا الاتصال بالتمثيل او بعدا كالجنس والفصل فانها يصلان بواسطة انضمام احداهما الى الاخر يحصل بهما الى جوهر يصل الى مجهول وهو كذا كالتقدير عكسا فبقيضا فانها لم ينضم اليها فبقية ولم يحصل قياسا او وصل الى التصديق والتصورات المعنوية الموصل لا بعد الى التصديقات كالموضوعات والمحمولات فانها وصلان الى الحقيقة والتقديرية وصلان الى القياس القياسي الجوهري التصديقي ١٢ بنده محمد ابراهيم عني عن عليا و

ص ان تفسيرات المعنومات لا يكون الا اسميا وقرينة الموجودات قد يكون اسميا وقد يكون حقيقيا ١٢  
( بنده محمد ابراهيم عني عن عليا و )  
+

٢ ذات يطلب به هو ذاتي للسان ويميزه عن غيره فوجب بالفضل وهو انطلق او يطلب بالميزه الشئ بان يكون من عوصيا تلك الذات لان  
الانسان ان الشئ هو عينه فيكون المطلوب هو العوض المميز فوجب بان خاصية وهي الضاعه ١٢ **قوله هل** العلم ان كل علم من علمها  
بسيما العلم بالتصديق بوجود الشئ في نفسه اى في نفس الشئ من غير زيادة لشيء الوجه اذ عذر في نفسه كقولنا بل زيد موجود او معدوم وثانها مركب  
يطلب به التصديق بوجود الشئ على صفة زائدة على الوجود او عذر على صفة كقولنا بل زيد عالم او جاهل ثم ان التسمية البسيطة والمركبة المراهي نظر في هذا الجواب  
لا بالنظر في مفهومها فان معدوق البلية البسيطة بمنزلة الموضوع من حيث يلزم انزل الوجود عنه ومعدوق البلية المركبة بمنزلة الموضوع من شئ آخره  
سبحي في ادوات التصديقات ما يتعلق به بيان  
الفرق مع زيادة التوضيح والتحقيق فاستظهر  
نحوه المتيقن في التفسير اما ان العلم  
فقطه الى ثلثة اقسام حيث قال طلب  
بشيء من جنس بسيط مركب بسيط  
على نوعين حقيقة مشهورى والعقد بحسب  
الى المسمى البسيط وفي المركب في البسيط  
ببسيطة حقيقة وببسيطة مشهورى والاصل  
البسيط فهو السؤال عن نفس الشئ في نفسه  
واذا اقبل المركب فهو سؤال عن صفة  
يزجى الى كون تلك الصفة له او لا على  
ملك الصفة والتحقيق من البسيط سؤال  
عن نفس الشئ بحسب تجرير حقيقة في  
نفسه او تقريره بامية في تحتها اى المرتبة  
المتقدمة على مرتبة الوجود وبى الصادر  
عن الماهل ابتداء بلا واسطة في محا  
العقل اصطلاح المشهورى من سؤال عن  
نفس الشئ بحسب مرتبة الموجودية في  
الكون اى نفس الامر على الإطلاق لا على  
الاحياء بل على الذين وبى المرتبة على الماهل  
الاولى بلا واسطة فحصل البسيط على  
تكوين احد ما مشهورى وهو ما يطلب  
به التصديق وعرض عليه السبيل  
الزاد ان المطلوب بذه البهل لى اخرها  
صاحب افق المبين اما تصديق متعلق  
بقوام الماهية من حيث هى ولا ريب  
في ان بذ التصديق لا يلزم ان يطلب  
ضرورة ان كل لى على نفسه لا يمنع  
ان لم يعبره التقارير من الطرفين اصلا  
لاذاتا ولا اعتبارا ووجه الاستدلال من  
فان النسبة لا تنقل الماهية اثنين لا غير  
مقتدى اعتبر بين الطرفين تقارير  
اعتبارى واما تصديق متعلق به اى بقدم  
الماهية فمراهي التصديق المذكور انقسام

# والحقيقة فحقيقة اى كالمميز بالذاتية او بالعواضلة

اى نفسى ١٣

**لقوله بحسب الحقيقة** اى ان كان نطقا ما يطلب تصديق علم وجوده في انما يرجع فحقيقة بليانها  
ذات الشئ الموجود في الخارج اى تسمى حقيقة جندهم اما بالذاتيات او بالعواضيات فينزل في الخالق والامر  
لما نقص والرمس انما وانما نقص ايضا فان قلت اذا كان التصديق في كليها العلم ان يكون بحسب الماهية والرمس  
فما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما ان ما اشارت لا يشترط فيها العلم بالوجود ولا يشترط المعدوم والوجود  
انفرد العلم وفي الحقيقة لا بد من علم الشئ بالوجود قال جلال المحققين في حاشيته على شرح المطالب المطلوب  
بما الحقيقة تحصل كنه الموجودات الاعيانية والاهل يستحسن عدما مطلبها براسها ضرورة حصوله عند حصول  
مطلب ما اشارت والاصل البسيطة فلا حاجة ان يطلب مرة اخرى وحاصل ان مطلب ما الحقيقة يطلب بها  
تحصيل كنه الموجودات الاحيائية فالمطلب لا يمكن الا كنهه ايضا المطلوب ليس هو كنهه مطلقا بل كنهه  
الموجودات الخمية والادى وان لم يكن المطلوب بما الحقيقة تحصل كنه الموجودات الاحيائية بل يكون المطلب  
تصوره لى الموجود لا كنهه عدما مطلبها براسه حصول مقادير ما اشارت المفيدة التصديق باعتبار نفس فمراهي  
والاصل البسيط مع انه هو الى ان طلب الحقيقة مطلب براسه بل بان يكون المطلوب بما الحقيقة تحصل  
كنه الموجودات الخمية فلا يشترط فهمه بل فضل تحقيق الظاهر من كلامى جواشى شرح التقرير بجزءه من العلم  
في جواب ما الحقيقة ايضا حيث قال في الماهية الموجودة في اشياء مختلفة مع صماهرو وليست شعري اذ الماهية  
داخل في مطلب ما ففى اى مطلب يدخل اذ لا مجال لدخوله في مطلب اى لانه سوال عن بعض الماهية كما جاهد ولا يلى  
فهو من مطالب انتهى وبذا صرح في ان الرسم داخل في مطلب ما الحقيقة ايضا فان العلم بالرمس كنهه الماهية  
مطلوب بايد التصديق بالية البسيطة فوجب ان يكون داخل في مطلب ولا يصلح له الا مطلب ما الحقيقة  
فبين كلامه براه العلم الذى نقل عن حاشيته على شرح المطالب تدفع ظاهره والمحق ان كلام المحقق في هذا البحث  
مضطرب وقال السيد الهوى ان كنهه فى النفس السؤال عن الماهية اى عن الماهية النفسية ردا على ما اصطلاح  
فن ايضا سوى العلميات الخمس تنحصر في تلك الثلاثة اى العدد والجنس والنوع وكسرى من تفصيل شقوق  
للمعدوم كنهها في جواب ما هو اصطلاح فن بهر ان تقريره ان القول الاول واقع على اصطلاح فن البرهان  
اى فن مواد القياس الموجب لليقين والقول الثانى مناه على غير ذلك لا اصطلاح من اصطلاح فن اللغة  
او اصطلاح فن الساخو جى ولا احتياج في اذ بهما تحذف الاصطلاح بحسب اختلاف العنوان المقترح ممك  
من الذاتى لطقن في فن الساخو جى على ما يتقوم به الشئ وفي فن البرهان على ما يلحق الشئ لذاته اولها يساوى قال الفضل  
المحققين ان مقال السيد الهوى من ان كنهه فى اللغة سوال عن الماهية بتوجيه ظهري في القاموس في بيان الاضافة  
سما ما فى شئ كى ما وبما لونه اكله ميمك وايضا فان اهل اللسان يتعملون كلمة ما فى استحالة التعميم على كنهه  
استملا لاشا كفى طلب التفرقات التفظية وغير ما حيث لا يكون محلا لطلب الحقيقة ١٢ **قوله اى** يطلب  
يعنى ان اى يطلب بالميزه الشئ عن اختياره بان يكون من ذاتيات كما اذا سئل بان الانسان اى شئ هو في ٢

مطلب ما اشارت لا من ل حاصل الالزام ان في مرتبة قوام نفس الماهية ليست الاى فالمطلب في بذ المرتبة اما تصديق متعلق بعقده مفقده منها  
من نفسها كقولنا العقل عقل ولا ريب في انه لا متنا على اقدم افادته لا يصلح ان يطلب او تصديق متعلق بها فبين اقسام مطلب ما اشارت وهو كى ما  
ويزجى الاقتصار بما حقيقة تليد حيث قال ان الماهية كانت في ذاتها باطلا لا شيئا محضاً و كانت العناونات يتصور بها عناونات لا معنونات  
فما اشارت يطلب بذ العنوان الذى وضع بازانه للفظات اذ اخبرت من كنهه العدم و جازت من اللبس الى الاليس حتى تغيرت وتجهزت في نفس  
الامر كحل الجمل على طريقة اثنا اثنين باجمل البسيطة والتصديق بذلك التقرير بما المطلوب من اهل البسط (بقية حاشية بر ص ٢٤)



دقيقه حاشية صفح ٢٤) وهو عبارة عن اهل البسيطة الحقيقي وطلب التصديق لهذا النوع من التقرر والتقوم ليس طلب ثبوت الشيء نفسه حتى لا يقع ادلا عليه كما يعلم بعض الاجلّة والتبيين عليه ان الماهية التي هي العقل مثلا اذا سئل عن تجويزه وتقرر في نفسه كما يقال بل العقل اى بل ماهية هي العقل فالجواب نعم اى بعض الماهيات التجويزية هي العقل واذا سئل عن المستحيل كما يقال بل ماهية هي اى اجتماع الحقيقة في الجواب اى لاهية تجويزية هي اجتماع الحقيقة من الممكن والمستحيل كلاهما متساويان في أصل الشيء نفسه فلولا كانت طلب التصديق بذلك النوع من التقرر والتقوم طلب ثبوت الشيء لنفسه لم يختلف الجواب عنهم واذا اختلفت الجواب فبطل ما زعم بعض الاجلّة وتقرر تلك الماهية المتقررة التي علم تقومها وتعليقها على طلبها الحقيقة فلا مضائق في ان ادراجه تحت الحقيقة ولا يترجح السيد الباقر في المقام بالبحث بتجيبه لا تلتزم بهد التقرر ان شئت فارجع الى المحاشي على انما هي

# طلب التصديق بوجود شئ في نفسه

كما يقال بل الانسان بوجوده لا

## في سمي بسيطة او على صفة فمركبة ولم

نحو ان يقال بل الانسان قائم ام لا

## طلب الدليل لمجرد التصديق او لا

اى يكون فيه طلب العلة فتدبر في القصد فقط

## بحسب نفسه واما مطلب من وكه وكيف

يعني مطلب علة وجود الامر في نفس الامر

## واين ومتى فهي اما ذنابات لاى

اى قواج ١٢ قورام المفسر

مولى ليعلى المظفر في الامام العباسي عليه السلام  
الاجلّة في سمي بسيطه هو طلب وجود التصديق  
قد يكون في الطلب الامر في نفس الامر في الطلبية  
وجود الامر في نفس الامر فقولنا لم كما هو ما قيل لانه  
متضمن للطلب على متضمن للطلب في نفسه فمتضمن  
الافعال على ما هي في الطلب في الطلبية فقط كما في  
وذلك هو المطلوب في الطلبية في الطلبية في الطلبية  
في الانسية فاستقره اعلم ان مطلب  
فلا شك في تناخره عن  
مطلب ما الشارحة والحقيقة والهل  
البسيطة واما عن اهل المركبة فالالين  
ان يكون مطلب لم تناخر اعدت للطلب  
الدليل للتصديق والعلية الشئ يكون بعد  
التصديق بوجوده في نفسه وجوده على  
صفة كذا قالوا ومن فيه قلنا ظاهر افتد  
له قوله مطلب من - الاى يطلب  
الابوية الشخصية المميزة لمن بين الاشياء  
او الجنس من ذى العلم على ليس من  
الجنس من ذى العقل ثم اوردوا من الجنس  
معنى انكى الطبع الذى مقابل للجزئى  
فيحصل النوع والصف بقرينة وقوم  
مقابل للشخص ويحل ان يرد من الجنس  
مصطلح الاصولين على ما يكون متدا على  
الاشياء متى لغة في المتابعة فكلما التقديرين  
انفع ما قيل ان قول جبريل اى نفسى انما هي  
ام على سؤال عن النوع فلا يصح كونه سؤالا  
عن الجنس كذا في بعض المحاشي وقيل ما  
يستعمل لفظ من في السؤال عن الجنس من  
ذوى العقل له قوله وكه كى  
لفظك الذى هو مطلب تعيين المقدار كقولنا

له قوله بسيطة لانها تقيد تصديقا بسيطا اذ مصداق برفقن الموضوع من حيث انما هي  
اشترع الوجود واعلم ان بل البسيطة متخللة بين ما الشارحة والحقيقة لان ما لم يعلم مفهوم الشئ لم يعلم  
وجوده في نفسه واما تصديق بوجود الشئ في نفسه لم يطلب حقيقة قبل البسيطة الطالبة للوجود وموجزة عنها  
بالشارحة الطالبة للمفهوم ومقدسة على الحقيقة واما بل المركبة فلا شك في تأثيرها عن الشارحة  
وجو با عن بل البسيطة استسنا اذ لا كمال في علم احوال المعدادات ومشكوك الوجود واما تأخرها عن  
الحقيقة ففي ظاهر لانه قد يطلب الصفات بدون عرفان الحقيقة لكن الاشيب اخرا لان طلب  
الصفات بعد تصور الحقيقة والوجود اليق ومطلب اى مقدم على اهل المركبة لان تصور الذاتيات التي  
تزام الذات بها يتحسن ان يتقدم على التصور بالحوادث ولا شك ان التصور بالحوادث مقدم على  
التصديق بهاد مطلب الشارحة مقدم على جميع المطالب ١٢ له قوله على صفة مطلب على قوله  
في نفسه معناه بل لطلب التصديق بوجود شئ على صفة كقولنا بل الانسان كاتب او ضاحك اعلم ان المراد  
بالصفة بناء على من نفسه وذاتياته وصفاته السابقة على الوجود والمساودة الموجود ولا لاقت بعدد لانه  
معروف بان عمل الشئ على نفسه وحمل ذاتياته عليه من جملة البلية المركبة لانه في تأخر البليات البسيطة  
عن بعض البليات المركبة فانه ١٢ له قوله مركبة لانها تقيد تصديقا مركبا اذ التصديق بثبوت الشئ  
يستلزم ثبوت ذلك الشئ فيحصل تصديق آخر هو تصديق وجود ذلك الشئ ١٣ له قوله لانه اى لفظ  
لم يجرى لطلب الدليل لمجرد التصديق اى يكون فيه طلب العلة التصديق العقد فقط من غير تعرض لعلية  
في انفس الامر كقولنا لم لان هذا متضمن للاعلا فخير لان فهم فيقول بل ماهية الشئ اى وجوده لاعلية لان المحل ليس

كم ثوبك او تعيين العدد كقولنا على اسل بنى اسمك كم ثوبا من سبعة ولفظ كين الذى يطلب بها تعيين الكيفيات فتدبر كيف نرى اى كيفية معلومة  
والمرضى مثلا متصرف فيجاب صحيح مثلا ولفظ ابن الذى يطلب بها تعيين حصول الشئ في العلم نحو ابن زيد في الدار ام في السوق فيجاب في السوق مثلا و  
لفظ متى الذى يطلب بها تعيين حصول الشئ في الزمان فتدبر يخرج الاسير الى الليل ام في النهار فيجاب في النهار مثلا ١٢ له قوله في اى اذ ذنابات  
اى كل واحد من وكين واين فتدبر تابعة لادى انما يطلب بها التمييز كما يطلب لادى قال المصنف فبما اقتصر عنه ان الذنابات جمع الذنابة بالفتح المتعلق  
بالجدول اى التمييز الذى يبين عن فروقة ما بها انما يميزها ١٣ (بده عمدا براهيم عن طيلى وى) +

وهو بالطبع على التصديق وحاصله ان التصديق لا بد فيه من الحكم والحكم لا يكون الا من الطرفين المحكوم عليه وبذلك لا بد من تصور المحكوم عليه في  
الوجه تصور حكمه على ما عليه فان الجمول المطلق ينتج عليه الحكم فصار التصديق محتاجا الى التصور ومقدما عليه وبذلك لا بد من التصديق على ما  
قلت كما لا بد في التصديق من تصور الحكم عليه كذلك لا بد من تصور المحكوم به والنسبة في ما هو متضمن في الحكم عليه قلت كونه قد  
برن حال البواقي بالمقابلة ١٢ **قوله** قبل فيه اي قولنا الجمول المطلق ينتج عليه الحكم كشكل وتوضيحه ان وليك لا يثبت تقدم التصورات  
في التصديقات فقد ما طبعيا بان التصديق لا بد فيه من الحكم والحكم لا بد من تصور المحكوم عليه بوجه ما باطل لان لا بد من الحكم على الشيء مرتبا لتصور الحكم  
عليه بوجه ما وليك كل حكم عليه بوجه ما  
يكون متقدرا بوجه ما في نفس الحكم  
اي قولنا كل ما يمكن تصور بوجه ما لا يكون  
محكوما عليه وبذلك لا بد من تصور كل جمول مطلق  
اي لا يلزم بوجه من الوجوه ينتج عليه الحكم  
وهو باطل لان الامتناع ايضا حكم من  
الاحكام فهذا الحكم اما على المعلم او على  
الجمول المطلق اما على الاول فليكن حكم  
لا امتناع لان المعنوية يستدعي معنى  
عليه وعلى الثاني يقال ان الحكم عليه في  
توهم كل جمول مطلق ينتج عليه الحكم الجمول  
مطلق حكم عليه حكم وهو لا امتناع فيصير  
ان بعض الجمول المطلق لا ينتج عليه الحكم  
فكانت النكاح المذكورة اي كل جمول مطلق  
ينتج عليه الحكم كاذبة فيستلزم كذب الفصل  
وهو كل حكم عليه يجب ان يكون متقدرا  
بوجه ما باطل الدليل ١٢ **قوله** حله  
حاصله ان الحكم في القضية المحصورة عنه  
كما يجوز ان يقتضي انما هو على الطبيعة بالذات  
الاعلى الا افراد ان الحكم انما هو على الحاصل  
في ارضين وهو حاصل في ارضين بالذات في  
الطبيعة لا الافراد لان الافراد ما يحصل في  
الارضين بتبعيته حصول الطبيعة في الطبيعة  
ففيها فيه هو مفهوم الجمول المطلق وهو  
معلوم حاصل في ارضين بالذات ولذا يصح  
الحكم عليه بامتناع الحكم عليه كجمول مطلق  
بالعرض بواسطة ان العقل حله عن انا  
لا افراد المجردة تصور مطلقا وفيه بناء  
امتناع الحكم فالحكم بالامتناع باعتبار  
مغايرة اعتبار امتناع الحكم فلا محذور فيه  
والمجاورة لا يجب من قال ان الحكم في  
المحصورة انما هو على الافراد بالذات واما  
على الطبيعة فانما الحكم عليها بتبعيته الافراد  
حيث جعلت امرأة للاحقة بان صدقها

# ومن درجة في اهل المركبة التصورات

ان كان المقصود منها التصديق ١٢ المراد بها التصورات ١٢

## قد منها وضعها لتقدمها طبعيا فان المجمول

اي ذكرنا ١٢

اي بحسب الطبع ١٢

## المطلق ينتج عليه الحكم قيل فيه حكمه فهو

هو الذي لا يمكن تصور بوجه من الوجوه ١٢ اي لا يمكن ان يكون ١٢ اي قولنا لان المجمول ١٢ اي كل امتناع بهذا القول

## كذب وحله انه معلوم بالذات ومجهول

خلات الواجب ١٢ القول الفخر من قبل المجمل ١٢

## مطلوب العرض بالحكم سلب بالاعتبارين سياقي

في التفسير المحمدي ١٢

**قوله** منذ درجة اي داخرة في اهل المركبة ان كانت المطلوب بها التصديق يكون الاستيلاء على هذه  
الاتصال من المقدار والعدد والكيفية والمكان والزمان اي متى يقصد بها التصديق بوجود ذلك لا لتناول  
لاستيلاء فصار طارئة لوجود الاستيلاء على الصفات كما في اهل المركبة فكانت داخلة فيها اعلان  
بذلك لا بد من سلب الاكثر لان من موضوعه يطلب الهوية المشفوية لا الصفة كذا اتقاوا فغيره ١٢  
**قوله** التصورات جميع التصورات المراد بالتصور قد منها اي التصورات على التصديقات وضمنا اي ذكرنا  
وترتبا بان قد منها ذكرنا في الكتاب اولاً ثم ذكرنا التصديقات لان التصورات لتقدمها على التصديقات  
بحسب الطبع فان التقدم الطبقي تقدم المحتاج الى على المحتاج بحيث لا يكون المحتاج اليه علة كانه المحتاج  
والتصور محتاج اليه التصديق كذلك لان التصديق لا يكون بدون التصورات بوجه ١٢ او شراطي ان  
التولين وليس علة تامه للتصديق لوجود التصور بدون فضا والتصور مقدما على التصديق فلذا  
يورد المصنف مقدما وضعها ليدل على الوضع الطبع ١٢ **قوله** قد منها الـ المتقدم على ارضية اتساع  
الزمان والذاتي والطبيعي والرضي فالاول هو ان يكون المتقدم في زمان والمؤخر في زمان آخر والذاتي  
بان يكون المتقدم محتاجا اليه فهو مؤخر ويكون علة تامه له ويقال لهذا التقدم المتقدم بالعلو ايضا سواء  
كان في زمان واحد او زمانين والطبيعي ان يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة تامه  
للمؤخر وبذلك فاهي التصديق لا بد فيه من تصور الطرفين والنسبة ليس علة تامه بل لا بد فيه من  
الحكم ايضا والرضي هو التقدم في الذكر ١٢ **قوله** فان المجمول في الجزئيات ان يكون التصور مقدما ص

حقيقة حكم من غير تناقض ولان كان صدقها خارجية اوة يميز غير ممكن من دون التناقض وحاصله اننا نلزم ان قولنا كل جمول مطلق ينتج الحكم عليه حقيقة  
صادقة ولا تناقض فيها اصلا ولنا في ذلك تناقض ١٢ اخذت تلك القضية خارجية بلو بجزئية لا معنا جينية شئت الامتناع على تقدير كونه مجمل لا مطلقا  
لا يستلزم شئت الامتناع في الواقع حتى يلزم التناقض في زمان يكون في الواقع معلوما بوجه ما في بعضه المجمول ويكون الحكم صحيحا عليه بذلك الاعتبار واما  
الحكم على امتناع الحكم عليه فانما هو على كونه مجمل لا مطلقا ١٢ **قوله** ما اعتدنا من الاول باعتبار كونه معلوما بوجه المجولية والثاني باعتبار فرضه  
بوجه وسياقي من المصنف في التبعة التي عقدت لتحقيق التصورات وسياقي منها ما هو من بينها انشاء الله تعالى في فطره ١٢ (بجده محمد ابراهيم عن علي بن ابي طالب)

مستقر لان الاختصار بين الاقسام الثلاثة ليس عقليا بل مستقرا كما يظهر بالناس فلذا اورد المصنف بقوله منها ولم يقل وهي اما ١٢  
**فهو قول عقلي** الى منسوبة الى الحق وانما سميت به لا بد ليس للوضع والطبع دخل فيها بالوضع فقدره ذكره والطبع فسباني ١٢ **قوله** بعلامة  
المراد بعلامة التسمية على علاقة العلية بين الدال والمدلول بان يتقرر من المدلول في العلة كدلالة الدخان على النار ومن العلة الى المدلول كدلالة  
الشيش على انبعاث الدخان من المدلول بعلامة واحدة كدلالة الدخان على الحرارة والمراد بالعلية العلية الموجبة كالمحكي في بحث النشيطات  
**كقوله** وضعية اي منسوبة الى الوضع بمعنى ان يكون فيها دخل الوضع وليس من الضرورة ان يكون الدال بعينه موضوعا للمدلول فلا يرد ان دلالة كوزية تبا

على صناعته يخرج عن الدلالات الثلاث قلنا  
مطابقة لان وضع المركب بهذا المعنى لم  
يثبت ولا نقص ولا التزام وهو مجرد في الوضع  
ان في ذه الدلالة دخلا للوضع في الجملة لا  
فرع مفردات ذه المركب بعينه ١٢  
**قوله** يجعل في اي وضع الواضع بان يضع  
ويعين امر اسودا كان ذه الامر لفظا واضحا  
لفظا زار معنى وشاها في احيائية بعينه  
١٢ **قوله** طبيعية منسوبة الى الوضع  
لدخل الوضع فيه بان كدث الطبيعة الدال  
عند وضع المدلول فيقول لذن من وضع  
الى المدلول كدلالة الحرج على السعال  
كمن الدابة على مشاة العلف ١٢  
**قوله** وكلها اي من الدلالات الثلاث  
لفظية منسوبة الى اللفظ فيكون فيه  
الاتصال من اللفظ الى غيره وفيه لفظية  
اي ليس فيه الاتصال من اللفظ الى وضع  
ذو ان النقصان في الاقسام الثلاثة  
سنة انقسام الاول دلالة لفظية  
كدلالة لفظا بزم ودار الجوار وجود  
الافاظ والنش في عقلية غير لفظية كدلالة  
الدخان على النار والثالث منسوبة لفظية  
كدلالة الانسان على الحيوان النطق والرباع  
وضعية غير لفظية كدلالة الدوال لارادة  
اي الخطوط المقودة والنصب والاشارة  
على مدلولاتها لان دلالتها على مدلولاتها  
وان كانت متقررا لوضع بل لكان لمدوال  
ليست الفاظا بل هي الامور الواقعية والاشارة  
الواقعية الموضوعية المدلولات والاشارة  
طبيعية لفظية كدلالة الحرج على وضع العلف  
والسادس بوجيه غير لفظية كدلالة حمرة  
الوجه على الخجل وصفرته على الوجع وسرعة  
النبض على المزاج الخصوص ١٢ **قوله**  
غير لفظية فذه ستة اقسام قدر

**الافادة انتم بالدلالة منها عقلية بعلاقة**  
بها نسبة الى العقل ١٢ اي العلية ١٢  
**ذاتية ومنها وضعية بجعل جاعل ومنها**  
منسوبة الى الواضع ١٢  
**طبيعية باحداث طبيعية وكل منها لفظية**  
منسوبة الى الطبيعة ١٢ اي الدلالات الثلاث ١٢  
**وغير لفظية واذا كان الانسان**  
فصارت الاقسام ستة وتفصيل في احيائية ١٢ مشروخ في ترجيح الوضعية للفظية ١٢

**له قول الافادة** هذا اعتداه من المصنف ذكره في بحث الافاظ وان شئت قلت ان نوافع قوم  
عسى ان يتوهم ان المنطوق لا يبحث الا عن القول الشارح والحوج وكيفية ترتيبها بهما لا يتفقان على اللفاظ  
فخطب بكم ليس الا عن المعاني فما وجد ذكر اللفاظ ودلالة في المنطق مع ان ليس من وظائفه وبيان الدفع ان  
التعلم والايام والافادة والاستفادة في العلوم وغيره لا يكون الا باعتبارها في التفسير لاجلها فلا يربط اللفاظ ودلالة  
المعاني لفظية بل حصول الافادة والاستفادة حتى لا يتكفل العقل المعاني من تحليل اللفاظ فبهذا الفادة اور: حيث  
اللفاظ وجعلها من لواحق المقدور ١٢ **قوله** افتاحته جهر اتمام الافادة بالنسبة اليها لا مطلقا لوجوه ان  
افادة الواجب على انبعاثها ولا وليا بطريق الوحي والاباء بالافاظ فان قلت الافادة والاستفادة قد يكون  
بالكتابة وبالاشارة ايضا فما الحاجة الى اللفاظا قلت فحي من المصنف وجعله ان فيها مشقة لا يخفى فاقول  
ان الاشرفين كان فهم الافادة والاستفادة بدون اللفاظا بالحواس والاشارة القلبية ليس بالطريق اكل  
ولا يتيسر لكل احد واما الخالب فيها في اللفاظا ١٢ **قوله** الدلالة الجزئية كون الشيء بحيث يعرف شي آخر  
والوضع فهم تعيين الشيء سواء كان في الشيء لفظا او غير لفظا بازار امر بحيث يعرف من الامر فبينها بالعلوم والخصوص  
الاعرفي الدلالة كدلالة الدخان على النار والوضع هنا في تحقق الوضع تحقق الدلالة ولا عكس كما لا يخفى اما الوضع  
فبوصف من احد فخصي هو تعيين اخر فخصي بازار امر وضع لفظا يدلولها انسان بازار ذاتها او موضع الدوال  
الاربع هي المقود والنصب والخطوط والاشارات بازار مدلولاتها وانها في دهر يطبق على المعنيين اهل المعنيين  
بهيئة بازار شي كهيئة بازار شي كهيئة الفاعل متغاير لفظي في ذه البنية فيقول على ذات الفاعل وبهيئة الجمالية  
الأكسمة والعلية ايضا من ذه القبول وانها في تعيين من الواضع ان اللفاظا والمرجع استعماله في مقام في المعنى الموضوع  
فيقول عودا يتصل في معنى اخر من سبب وهذا نحو من التبيين وان المعبر في الحقيقة والمجاز هو المعنيان الاولان  
الان الثالث ١٢ **قوله** منها عقلية اعلم ان الاقسام الاولية للدلالة من العقلية والطبيعية والوضعية هي

تقسيمها مع الاشارة على ما تميز بين اسكل ظاهرها بين العقلي والطبيعي من غير اللفظي فانها متحتمتان في مادة واحدة كسرعة النبض الدالة على الخي فان الدال  
تقرر فيها لمدلول والحق ان ههنا تقاير لاجبات ضرورية فمن جهة التأثير دلالة عقلية وان قطع النظر ولو حتما من جهة احداث الطبيعة فدلالة طبيعية كما في الدلالة  
اللفظية الطبيعية فانها ايضا لا تتقدم عن التأثير ولكن مقام الالهام لا اشتباه ههنا ايضا ١٢ **قوله** واذا كان الانسان الجز مشروخ في بيان ان الدلالة  
الوضعية العقلية هي المعبرة لا غير ما يوجب ان الانسان كيتساج في معيشته الى التمدن وهو اجتماع مع بني نوعه ليتعاونوا ويشتاروا كوا الرضعية حاشيتهم بوضعية

بقية حاشية صفحة ٣٢ في تحصيل الغذاء والمسكن وغيرهما محتاج اليه في تعويض ذلك موقوف على ان يعرف كل واحد  
 لصاحبه في تحصيله ولا يشارة في التفتي في المعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة وكذا الحال في العقد والوصف من الدوال  
 الاربع واعلم ان المراد بالاشارة بهننا بالاشارة وهو الذي يكون بالكف والعين والحجاب ولا يصح مثلا وليس المراد بالاشارة  
 استعمال اسما لاشارات في معانيها او دلالتها وضعية لفظة فاقال انما فلفظ دراز في تعليقه على القاضي من ان ما وقع في الكلام التعسف من الاشارة  
 في غير محسوس فانما هو على تزييه منزلة المحسوس كمال وضوحه مش ذلك المندر كبره وحين قبيل التجوز وكلامنا هنا هو في الحقيقة فليس شئ كما لا يخفى  
 (سند محمد بن ابراهيم عن عيسى بن علي بن ابي) +

مثنى الطبع كثير الافقار الى التعليم <sup>١٢</sup> التعلية <sup>١٣</sup> كانت  
 هو لا يتبع ١٢ بحسب الطبيعة ١٣ الاحتياج ١٤ الافادة ١٥ الاستفادة ١٦

اللفظية الوضعية اعمها واشملها فلهذا الاعتبار <sup>١٧</sup>  
 من الدلالات ١٨ الدلالة ١٩ في العلوم ٢٠

من ههنا تبين ان الالفاظ موضوعة للمعاني <sup>٢١</sup>  
 الفان ٢٢ اي من افتقار ٢٣ ربح من حيث الاطلاق ٢٤

من حيث هي دون الصور الذهنية او الخاتمة <sup>٢٥</sup>  
 هي الامور الذهنية ٢٦

له قوله من في الطبع اي الانسان بطبعه منسوب الى المدن بمعنى التمدن هو الاشتراك مع بني نوعه ليعتادوا  
 ويشتركوا في تحصيل الغذاء والمسكن وغير ذلك قال الفاضل البهلولي ان المدن بهننا مأخوذة من مدن بمعنى  
 التمدن لاس من مدني من اقام <sup>١٢</sup> قوله كثير الافقار اي الانسان يحتاج كثيرا الى التعليم وهو اعلم ما في  
 ضيقه لصاحبه والى التعليم هو اخذه ما في ضيقه صاحبه وانما مصادر الانساني كثير الاحتياج الى التعليم والتعليل يحصل  
 الاسباب المذكورة لما كانت بموجبه من تفرقة تارة في التعليم بين الضمير والدلالات الطبيعية والعقلية لا تخفى بها  
 على الوجه المطلوب اعني الوجه المفصل للثانية والعقلية غير شفهية بل اختلافها باختلاف اللغات والعقول فلا  
 تضاهي للغير على الوجه المطلوب فاحتج فيها الى الوضعية <sup>١٣</sup> قوله واشملها انما عطف تفسيره اي اشمل الدلالات  
 المذكورة وفي كثير من النسخ اسهل اي سهل الدلالات المذكورة تعيها وتعلمها ان يكون الوضعية النطقية عاملا مساهلا في تعيين  
 الاولين اذ الالفاظ موضوعة في كل اللغات لمعان ودعا فيها النقل والتميز فذلك وفي اشتراط العلم بوضع الواضع  
 كفاية وعدم الحاجة الى الترتيب في حصول الافادة والاستفادة فصحت العموم وبسهولة قبوله اذ احتاج الى التمر  
 سحرا في تعالي وضع اصول الالفاظ انما مراني لا تعد ولا تحصى ثم علم آدم الاسماء وتعلم بنوه ممارسة العادات  
 بواسطة لولاه وسطر واشتهرت من حيث الدلالات فيما بينهم في كل مدينة وطبقة فلهذا كانت اسهل لما عودوا بها  
 العموم فلما بينا انهم يترك سحرا وتعالى معنى من المعاني المستطوعة عند فهم الالفاظ بآراء وقائل اولادهم فلهذا  
 ان في اي كون المواضيع هو الشترقائي فذهب الاشعري وذهب من الفقه ابراهيم واسدوا عليه بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء  
 كلها الا ان قال وقال فذهب من المتكلمين ان المواضيع هو الناس حسب اقتضاء والدواعي الى وضع اللغات بمعانيها  
 وذهب الواسع الى ان وضع اكثر من الشترقائي ووضع الالفاظ لمعان من الناس <sup>١٤</sup> قوله فلما اراد  
 الوضعية اللفظية الاعتبار في العلوم لما سار بها من الوضعية الغير اللفظية والعقلية والطبيعية كما مر <sup>١٥</sup> قوله  
 من ههنا كمن افقار الانسان الى التعليم وتعليم الى المعاني المطلقة دون الموضوعات قال المصنف فانما  
 والتعليم فيقول الذي يحسن اليه في المدن انما هي المعاني المطلقة لا الموضوعات فانها بلغة حاصل ان المقصود

هو التعليم والتعليم هو المعاني من حيث هي  
 لا من حيث انتباهك متعينة بالواضع لذهنية  
 والاحتياجية والعرض من الوضع انما هو  
 الاستعمال ولما كان مناط الاستعمال في  
 المطلقة فالوضع لا يكون الا بهننا  
 المعاني التي هي وضعية الالفاظ بآراء وتو  
 كانت الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث  
 قيامها بالذات من والكتابتها بالعوادض  
 الذمنية اي استحضار الذي لم يكن يتعلم  
 وتعلم فانها لا يكون الا بالاستعمال و  
 استعمال بذ المعاني الذمنية في الخارج  
 غير ممكن بعدم حصولها فكذلك اعتبارها  
 من ذهن الى ذهن آخر ليعلم على ان  
 الصورة الذهنية عرض الذهن لا يتغير  
 العرض من محل الى محل اخر بغير بقائه  
 باطل ولو كانت الالفاظ موضوعة  
 الاحتياجية من حيث الموضوعات الاحتياج  
 لم يكن تعليم النكبات من حيث هو تعليم  
 لا لتباعدات عن الموضوعات فذلك ان  
 الالفاظ موضوعة بآراء العامة <sup>١٦</sup> قوله  
 قول من حيث هي هي الى اي مع قطع  
 النظر عن وجوده في الخارج او في الذهن  
 اعلم انهم اختلفوا في الموضوعات  
 فذهب ابو نصر الفارابي والبعثاني الى  
 وتابعوها ان الالفاظ موضوعة  
 الذهنية والامام الرازي والسيد السند  
 والطوسي ذهبوا الى انها موضوعة للصور  
 الخارجية وانكر في الحق بوجهها الجهور  
 من المتأخرين ومشار الاختلاف هو  
 الاختلاف في المعنويات بالذات فذهب  
 الى انه هو الامر الخارجي قال بوضوحه  
 الالفاظ لا من ذنب الى انه هو الامر

الذي جعل الالفاظ موضوعة بآراء الامور الذهنية وسعي ولا تكلم مع ما ياد عليها فتا على فيه <sup>١٧</sup> قوله دون الصور انما هذا ذهب الاشعري حيث قال ان  
 الموضوعات الالفاظ هي الامور الذهنية واستدلوا عليه بان الامر الذي بين العلوم بالذات لا الامر الذي بين الخلق والالفاظ العلمية يتقارن وتعالى بهننا  
 ان الموضوعات العلوم بالذات والمعلوم بالذات هو الصورة الذهنية لا الامر الفعلي لان العلم صفة ذات امتزاجية كونه عبارة عن الصورة المحسوسة  
 اشياء وكل صفة ذات امتزاجية لا بد لها من المضاف اليه وهو المعلوم بهننا فلو كان المعلوم هو الموجود انما جري فلا بد للعلم الموجود انما جري بحيث لو انشأ

الامر

بقية حاشية صفح ٣١ المروج والخارجي لا يتحقق بل هو الامر على خلاف ذلك فان العلم قد يتحقق عند انتفاء الموجود الذي انبعاث اذا علمنا  
زيد اقدم زيدا عليه باق كان نقبت ان العلم بالذات هو الصورة الذمينة لا الامر المعنى فال موضوع ايضا لا بد ان يكون موصوفا ذمينة وفي  
الاستدلال خرج بينه وبينه لو انه لا يكون الامر الذي الذي هو الموضوع لا عند الشئ معلوما بالذات ان ليس في الذمينة بالذات فليس واجب  
لا عين الموضوع والحين الاستعمال بل يتحقق حصول الموضوع في الذمينة بوجه ما كما ترى في الوضع العام والموضوع له خاص كما في المغضرات والسماء والاشارات فان الموضوع  
فيها يجرى مجريات كاشفة لبعدها في مثال لها في اصل في الذمينة هناك هو الوجه المعنى لا الحكم الجبريات الموضوع كلها لا لافلاطون ان ريد يكون معلوما بالذات ان لا يفتق  
اليه اي يكون ملحقا اليه بالذات اذ العلم  
كثيرا ما يطلق على الالتفات ويحوز ان يكون  
الامر الخارجي ايضا كالامر الذي في ذلك  
اي ملحقا اليه بالذات فاستبان ان يكون  
الامر الخارجي موضوعا له لا يصح فكونه موضوعا  
لكما هو امر المستند على ان العلم من  
حيث يرى ايضا حاصل في الذمينة بالذات  
فقال في رده محمد بن ابي جعفر في حاشية صفح ٣١

# كما قيل فدلالة اللفظ على تمامها وضعه لم يتلك

بفضل في الحاشية ١٣

## الحاشية مطابقة وعلى جزئه تضمن وهو

فانتهى في الحاشية ١٣

## لازم لها في المركبات وعلى الخارج التزام

المطابق

له قوله كما قيل - القائل هو في الملة والدين وشريف المحققين والطوسي حيث قالوا ان الالفاظ موضوعات لامر  
خارجي لا للمفككت اليه بالذات فان كان حاصل في الذمينة بالعرض ولا به الموضوع له ان يكون ملحقا اليه  
بالذات بخلاف الطرقة التي فانه مرة لمشاهدة اي مشابهة الامر الخارجي فالامر الذي ملحقت اليه بالعرض وان كان  
حاصل في الذمينة بالذات وفيه مع انه منقوص بالطابع من حيث يرى فان الاستعمال والالتفات يجري فيها اكثر من  
العيان ان تقول لا يعمل بالالفاظ التي لا يوجد معانيها في الذمينة كالعلم والاشراعات والمقولات الثانية قال في اللفظ  
الشامخ وتاويله فيقول المذکورين اسهل بان يروى الامر الذي هو المعنى من حيث هو واطلا قد علمنا ان يراد من  
الامر الذي هو الخارج عن خصوص الفاظ هو الموجود في نفس الامر المعنى الشئ من حيث هو **له قوله** تمام ما وضع  
المعنى بالذات بالصوره هو المعنى الموضوع للالفاظ وغير الغائب في وضع اللفظ الذي هو الموضوع المعنى وغير الجبروت  
قوله على ما قال الفاضل الجليل وانما اختار المصنف في تعريف المطابقة على تمام ما وضع لعدم عقل على جميع ما وضع  
لان اللفظ لا يجمع يتبادر في التركيب فليس في جميعه المطابقة بالمركب مع ان دلالة المفرد على المعنى الموضوع له  
ايضا مطابق فحينئذ لا يكون التعريف جامعاً انتهى بخصاً **له قوله** تلك الحاشية اي من حيث ان تمام ما وضع  
وفي التقييد بهذه الحاشية اشارة الى ان الاشكال المشهور ونقريه ان اللفظ قد يكون موضوعا للمعنى والجبروت كالعلم  
فانه موضوع للاسكان العام والاسكان الخاص ويطبق عليها فاذا اطلق الاسكان واريد به اسكان العام مشاككون  
تلك الدلالة مطابقة لكونها على ما وضع لمع ان يصدق عليه ان دلالة هي جزاء الموضوع لكون الاسكان في بعض  
موضوعات الاسكان العام جزاء فيصدق على المطابقة وكذا بالعكس وكذلك قد يكون اللفظ مشترك بين الملمود  
واللازم كلفظ الشمس فانه مشترك بين الضوء والجرم فلو اطلقت الشمس واريد بها الضوء فتكون دلالتها على مطابقة  
بوضعها لمع ان يصدق عليه ان لازم الموضوع لكون الجرم موضوعا ايضا وبذلك لا يضر فيصدق الالتزام على المطابقة  
وكذا بالعكس ودفعه بان المصنف اذ قيد بالحاشية لا يصدق احد على الاخرى لان الاسكان العام من حيث ان مجموع  
لا يصدق عليه بهذه الحاشية انه جزاء الموضوع لكونه الضوء من هذه الحاشية ليس لازم الموضوع لكونه كاشية استاذ  
احد ما عمن الاخرى امتيازاً ما فائدة برفق في الذمينة **له قوله** على جزئه - اي جزاء ما وضع اللفظ من حيث لا يجوز  
نقص وانما سميت هذه الدلالة تقصيرية لكونها دلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له ان علم ان بهما من اللؤلؤ عند  
ابن الهيثم ان يلمع ليعتبر في الدلالة المقصد بل العلم فقط فدلالة اللفظ الموضوع المعنى المركب على الاتجار المعنوية في م

بها بالذات تضمنه والثاني في دليل الامر  
فانهم يقولون ان الدلالة مطلقاً تابعة لاعتقال  
اللفظ وقصد اللفظ حيث قالوا ان نفس  
ما قصد من اللفظ جوهره واما الالتزام  
منه خارج من معناه فلا يمكن تضمنه فيه  
بهنا ليس بذات موضوع **له قوله**  
في المركبات اي في المعاني المركبة لان  
في المركبات اذ هو الدلالة على الموضوع له  
وهو مركب فلا بد ان يكون له جزاء ولا  
على الجبروت فيكون تضمنه في حاشية  
لفظ يدل على معناه وليس له جزاء  
دلالة عليه نص **له قوله** الخا  
اي الخارج عن الموضوع لان لا يكون  
ولا جزاء فيه اشارة الى ان الملمود ليس  
بخو في احد الالتزام بل بشرط التحقيق وحد  
الالتزام انما هو الدلالة على الخارج فلا يرد  
انهم قالوا ان تخصص الدلالة الوضعية في  
الادقاص الغلظة - فخرج مع الالتزام  
هو الدلالة على الخارج لازم في كل قسم  
هو الامر الذي هو الخارج عن الامر الذي يكون  
المخرج من التخصيص هو عقلي لان في المخرج  
العقل هو العقل بالانحصار لكونه وعلية  
بالجواب في الدلالة الالتزامية من اعتبار  
الحاشية كما اختبرت في هذه المطابقة فالتعريف لها  
يرد النقص المشهور بوان اللفظ قد يكون

مشترك بين الملمود واللازم كلفظ الشمس فانه مشترك بين الضوء والجرم فلو اطلقت الشمس واريد بها الضوء فتكون دلالتها على مطابقة  
عليه ان لازم الموضوع لكون الجرم موضوعا ايضا وبذلك لا يضر فيصدق الالتزام على المطابقة وكذا بالعكس وكذلك قد يكون اللفظ مشترك بين الملمود  
واللازم لكونه الضوء من هذه الحاشية ليس لازم الموضوع لكونه كاشية استاذ احد ما عمن الاخرى امتيازاً ما فائدة برفق في الذمينة **له قوله** على جزئه - اي جزاء ما وضع اللفظ من حيث لا يجوز  
نقص وانما سميت هذه الدلالة تقصيرية لكونها دلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له ان علم ان بهما من اللؤلؤ عند ابن الهيثم ان يلمع ليعتبر في الدلالة المقصد بل العلم فقط فدلالة اللفظ الموضوع المعنى المركب على الاتجار المعنوية في م

(بقية حاشية صفحہ ۳۶) ويجاب الفاضل الشارح عن هذا الایراد بان المعبر في هذا التزم  
ليس بشيء ان لا يمتثل للمعبر في الاشياء العينية والغيرية في فصل النفس عن البدن فيكون  
الاعلى تمام وضع له تلك الحية اوله الثاني اما على جزء من تلك الحية اوله فان العقل لا يجوز  
آفر ويكون المعبر في الاشياء العينية ويندفع النقص المشهور في الوجود على دلالة لفظ الشمس على انفسه  
من حيث ان هذه الموضوعات ان دلالة اللفظ على معنى نفس سبعين الموضوعات ۱۲ (بجزء محمدا بيم حفي عليا دای)

م كما هو المشهور بخلاف العلوم فانها انما  
دونت للتعليم فوجب الاستعانة بما قبلها فنعلم  
وذا هو توضيح لما بينه المصنف في الجاهلية  
بقوله انما قيد بالعلوم لانها لم تجز في الجاهلية  
انتهى ١٦ قوله عني ليس المراد بالعلم

ولابد من علاقة مصححة عقلية  
 او عرفية قيل الالتزام بهجور في العلوم  
 لانه عقلي ونقض بالتضمن يلزم المطابقة  
 استدلال على انه الاستدلال  
 اي قلزم العربي  
 اقليل بولام  
 دون النقط  
 النقض ولا التزام

**قوله** ولابد الخ. ولما لم يكن كل خارج بحيث يتشقق البر الذهن والدلالة لا يمكن بغير الانتقال فطلبنا  
**قال** المصنف لابد ان يكون علاقة بين الموضوع له والام الخارج بحيث الانتقال منته الى الخارج وبهذا  
 العلاقة هو البرزوم وهو نوعان عقلي وعرفي كما يجيء **قوله** عقلية اي منسوبة الى العقل وهي البرزوم  
 العقلي وهو الذي ينتج من تصور البرزوم بدون تصور الازم ويتشقق بها الذهن من الملزوم الى الازم كما لا ريب  
 الا بعبارة فان العقل اذا تصور معنى الازم والبرزوم كبرهيا العلاقة بسببها يتشقق من احداهما الى الاخر ويحكم البرزوم  
 بمرتبها **قوله** عرفية اي منسوبة الى العرف وهي البرزوم العرفي وهو الذي ينتج من تصور العرفية بعد شئ يجرى  
 العادة اى شائع ذراع في العادة والعرف خاص شئ بشئ بسببه يتشقق من احدهما الى الاخر ويحكم العرفية شئ  
 فبذلك التماثل ليس هو البرزوم العقلي لكن كثرة صدور البرزوم عن سببها بالما تصار لوجود في العرف والعادة من لوازم  
 متشعبة بالام بحيث اذا قيل فلان حاتم يتشقق الذهن منه الى انه جوار قال المصنف في الحاشية اختاره سبب  
 العربية لان ما دارة العرب معدودة كما يلوح من تصغير تركيب البلفاء انتهى توجيهه ان المصنف لم يشترط  
 البرزوم العقلي فصفا في الازم كما هو مشهور عند المنطقيين بل قال عقلياً او عرفياً فالعلاقة عنده هي العلم منها كما  
 هو عند سبب الازم العربية فاختاره بهيم لان استعمال العرب لم يقبل والدليل عند خطا **قوله** قبل. القائل  
 هو الامام الرازي وابن الحاجب قال الحق الطوسي في شرح الاشارات وذهب الغاضل الشافعي الى ان الازم  
 مجزوف في العلم استدلال عليه بان الدلالة على جميع الازم حال اذ هي غير متناهية وعلى البين منها باطله لان البين عند  
 الفحص ربما لا يكون متناهية آخر لا يصح ان يقول عليه حاصل ان المشتبه في الازم هو البرزوم البين بالحق لا بالعرف وهو  
 مختلف بحسب افتقار الأشخاص والاصار والاعصار والعلوم المدونة وكتبها يكون باقية ومنشقة بعينها  
 شخص الى شخص من علم الى معرف من علم الى علم فالعلم في كتبها فيشتل العلم ويكتب العلم غير  
 باقية من الازم بخلاف المطابقة لان ثمرها من وظائف اللغة فالوضع وان كان مختلفا بحسب الأشخاص  
 لكن باستقامة اللغة يحصل التفسير والتفهيم فلا اختلاف فسقط ما قال الحق من انه بالعين قد خرج في المطابقة  
 ايضا لان الوضع بالقياس الى التماثل هو مختلف انتهى فذكر فكلما صحى ليحكي لك الحال **قوله** في العلم  
 في الحادرات العربية كيف ومنا حاصن الكلام لم يلبغا على المعاني المجازية التي اكثر ما بدولت العربية

عقباتي في خمسة ما عرفت **١٠** **شعور** له يلزمهما. اى التحصن والالتزام المطابقة لغيري وان جبر اوجه المطابقة فان دلالة اللفظ على الجزاء والزام في الزيادة على بعض والمخروم اعلم ان اهل العربية زعموا ان دلالة اللفظية الموضوعية مطلقا اى سواء كانت مطابقة او غير متينة وان الزامية تامة للعقد الاستعمال فاكتمل اللفظي المدلول المطابق كانت دلالة مطابقة وان قيل فاما لغير التحصن كانت الدلالة تخفيفية دون استعمال في المدلول الالتزامى كانت الزيادة ولا ريب اني ان الاستعمال في المدلول تخفيفية ولا التزامى لا يلزم الاستعمال في المدلول المطابق فالتحصن والالتزام (بقية حاشية برصفي ٢٣)













(بقية حاشية صفحة ٣٩) هذا المكي بهذا المكي علة لانصاف الفرد الآخر من هذا المكي بهذا المكي كما في الوجود فان انصاف الواجب تعالى بالوجود علة لانصاف الممكن بالوجود فكل مشترك حده على الواجب عز محمداً بالادعية وعلى الممكن بالاندية وفرض الادوية بان يكون انصاف بعض الافراد من المكي بهذا المكي اقتضاه من ذاته ومقتضى الفرد الآخر بهذا المكي يكون بالغير كالغزو للشمس والارض فان ثبوت الغزو للشمس باقتضاه ذلك في الارض والفضو ككل مشترك حده على الشمس بالادوية وعلى الارض بعدم اولوية واما الاغذية فقد فروا بتفسيرات مختلفة واحققون فهم يفسرون كون واحد الفرد من المكي المشترك بحيث يتوزع منه العقل باستعانة الوجود بمشاكل الاصنع فيحل العقل احد الفردين الى مشكلة واحدة

والشدّة والزبادة ولا تشكيك في الماهيا ولا في العواض  
بل في اتصاف الافراد بها فلا تشكيك في الجسم  
ولا في السواد بل في اسود معني كون احد

بالنفسية الى الانسانية لا تقاوت فيها النحويون المؤيدون والايلازم المحولية الذاتية لان في الاقضية صدق المقايمة اذ كان على بعض الافرواد ان يصدق المقايمة على بعض آخر فثبتت المقايمة لهذا الافريكون بالاطاعة مع انهاء اذ لم يكن كذلك اذ كان ان تصدق ببعض افرادها بالمقايمة تنقضيها مع ان تكون الذات ملته مع انهاء ذاتية له وبما هو اجموعية الذاتية التي تبادله عن جعل الجاهل الذاتي للذات وتبشيره لذويها بل وفيه مع اسجي في التقديرات في انحاء المحولية الذاتية فاقال لفضل الشاومهم. اهـ. اعتبارا لتفصيل بانقصاص الى ما هو ذاتي لا بما هو خارج عنه ومصلح المراد (بقية حاشية برصحة ٢٢)

دقيقه حاشية صفحـ ٣٩) ما قولنا ان الذي لا يميل نحو تباعد ما خارج عن الذات يعني ان الامر خارج عن الذات لا يكون على خلاف ذلك  
 واذن قد لا يمتنع على المتشاكس على معنى الخوض الاثير من ان الذي لا يتشاكس ما قالوا ان السيرة زائدة او ناقصة او شديدة او ضعيفة  
 فانما يتشاكس الشديدا والزاك على الرئيس في الضعيف والناقص او لم يتشاكس على الثاني فيمكن فرق بينهما ومقابلةها وعلى الاول فذلك  
 الامر افاضل فاختلف الشديدا والضعيف لولا فلا يكون المبهة شديدة او ضعيفة وكذا حال الزاكر اذا ناقص او عاوض فيكون التشاكس في العاوض  
 فينبغي ان يكون العاوض وفي نظرنا بل ان كان في اختلاف الشديدا والضعيف باقية لا يفي التشاكس في المبهة الجسميه لجزان يكون الفصل واسطة في الثبوت  
 وانما ثانيا فلان عدم اشتمال الشديدا  
 والزاك على الرئيس في الناقص و  
 الضعيف لا يوجب عدم الفرق بينهما  
 لجزان ان يكون الفرق يجوز الوجود فيكون  
 المبهة بنفسها في يجوز الوجود زائدة  
 او شديدة وفي يجوز ان لا يمتنع بوجهية  
 انتهى القول في المقام ظاهرا طويلا لا يلحق  
 بهذا الموضع ١٢ (بجده محمد بن ابيهم) +

٣٠

**الفردين اشد من الاخرانه بحيث ينزع العقل**  
 بمقونة الوهم امثال الاضعف ويحمله اليها حتى  
 ان الودهام العامة تذهب الى انه متالك منها  
 فافهم وان كثر معناه فان وضع لكل ابتداء  
 فمشترك

الا في الحقيقة ما علم ان هذا التشاكس هو  
 الى كثرة المعنى كما كان التشاكس في الوجود  
 الى وصرة المعنى فشدته ١٢ له قوله وضع  
 اي وضع ذلك المفرد على المعاني كثيرة  
 باوضاع متعددة فلا يرد بان انا و هذا  
 ايضا محتملا كما يشك في ان يكون  
 المشترك مع انها داخلان في الجوزي انا  
 عدم الوجود فلان انا و هذا وان كانا مشتركين  
 لكانا كثيرين لكن الوضع فيها واحد ليس  
 بمشتركا وفي الاشتراك في الرئيس التقدير  
 له قوله لكل اي لكل واحد واحد  
 في المعاني التي استعملت لفظها فيها فبجده  
 التقدير حقيقة في المعاني ولان المعنى  
 الجاهلي لا وضع له لفظي ولا مشترك في ذلك  
 هو المعنى في الحقيقة كما مر سابقا ١٢  
 قوله ابتداء اي لا تملك اشتراكا في  
 موضوع المعنى ثم نقل عنه وضع لا يتر  
 وصار السهل متكلما بين الوضعين فبجده  
 اللفظ وان كثر معناه لكنه ليس بمشترك  
 المتكلم العقل العلم في موضع المعنى الثاني اي  
 تعين امر انا و هذا موجود في المشترك كلفظ  
 والمركب المعنى المشترك لا نقل الى الوضع  
 الاول عند وضعه الثاني في الوضعين وضع  
 العقل في المعنى الثاني في نظرنا كما قلنا في الاول  
 فالاولي حسني ان يعبر بابتداء بعد نقل  
 الى الاول لا بعد حمل النقل بعد النقل  
 في النقل يكون العقل الاول عند الثاني فالوضع ان اعتبر المناسبة بين المعنيين فيقول العقل  
 كتنين لا يخلو فانه يشترك ١٢ له قوله فمشترك  
 المقصود ههنا هو الاشتراك اللفظي وهذا الاول دون الثاني فافهم ١٢  
 (بجده محمد بن ابيهم عفي عنه بليبا دي) +

له قوله اشك - وبكذا المعنى كون احد الفردين ازيد من الاخر لان امثال الاضعف في الاشياء  
 معانية في الوضع وفي الازمنة متباعدة فيكونها اجزاء مقدار ١٢ له قوله مجموعته - اليوم انما يحتاج الى  
 معونة لان المتشاكسات جزئيات لا بد في انزاجها من دخل الوهم ١٢ له قوله الادهام العامة - التي  
 تفوق بين تحليل التركيب بان الحمال لا يتركب من احواله اليها ولا وجود لها بالفعل فتزعم والمركب يتركب  
 من اجزاء لها وجود بالفعل في الوصف فيه اشارة الى ان مراتب كلياتها بساكنة لا يتركب فيها وكذا مراتب  
 المقدار وبساكنة نظرا اذا كانت متصلات فلا يتركب فيها من الاجزاء المقدار ١٢ له قوله متالك منها  
 اي من امثال الاضعف هذا هو الذي غلبه في العقل فقلنا لو كان اجتماع المشايخ حاصل ان اكبرها لا يتركب  
 مثلا يلقى في الصغرى فيقلبه كدرة ثم يفس في الصغرى فيقلبه كدرة ثم يفس في الصغرى فيقلبه كدرة ثم يفس في الصغرى فيقلبه كدرة  
 السواد المطلق فاجتمع اشتراك في امثال لان الكدرة كدرة ان اجتماع السواد كدرة ان اجتماع السواد كدرة  
 تميز بينهما هو باطل لان هذا اقتضاها في الحقيقة العلية الثانية في نفس الامر من اللفظ وهو فاسد في القول  
 بان الكدرة كدرة ان اجتماع السواد عند الحكماء وان كان ما عند اهل اللفظ وذلك لان الكدرة عندهم كدرة  
 واحدة شديدة غلبة السواد في السواد في الصغرى عند زوال الكدرة الاولى وبكذا حال السواد  
 والمركب كدرة في الصغرى عند زوال الكدرة الاولى وبكذا حال السواد والمركب كدرة في الصغرى عند زوال الكدرة الاولى  
 بالفصول المقوم ١٢ له قوله فافهم - يمكن ان يكون اشارة الى وقته المقام وايضا يمكن الاشارة الى  
 الاماكن التي ذكرتها في اشارة تقرير المراد ١٢ له قوله كثر اي المفرد يكون له كثر في كثره والمراد بالمعنى الثاني  
 يرجع الى غير كثر المعنى المستعمل في اللفظ سواء كان اللفظ موضوعا له او لا فافهم وان حقيقة والمجاز زائد  
 من اقسام مشترك المعنى مع ان المعنى الموضوع فيها ليس كثر لعدم الوضع في الجاهل فان المجاز وان لم يكن  
 الوضع لكن المعنى الجاهلي مستعمل في اللفظ ففي الحقيقة والمجاز المعنى المستعمل مشترك الوضع وان لم يوجد

في النقل يكون العقل الاول عند الثاني فالوضع ان اعتبر المناسبة بين المعنيين فيقول العقل  
 كتنين لا يخلو فانه يشترك ١٢ له قوله فمشترك  
 المقصود ههنا هو الاشتراك اللفظي وهذا الاول دون الثاني فافهم ١٢  
 (بجده محمد بن ابيهم عفي عنه بليبا دي) +



مردمان نفعی قوله و الاشتهار كان عبارة عن كثرة الاستعمال نفعي الاشتهار نفعي كثرة الاستعمال و نفعي كثرة الاستعمال يستدعي ثبوت  
اصل الاستعمال كما هو المتعارف فخال الفاضل الشافعي بعد النقل للحاشية المذكورة القول من ان فلا بد من قبح الاستعمال في نفعها  
لا وجه لان يقال ان اتيان لفظ استعمال للمصنف و ما قاله جسي المحققين من ان اصل المصطلح اهل الميزان و جعلت الاصطلاح اهل العرب يعني  
علما البيان و الاصول فهم ائتمروا بالاستعمال في الحقيقة و المجاز و اهل الميزان لم يمتدحوه ليس كما ينبغي لان المذهب بالثبوت له بالاستعمال فافهم **قوله** من  
علاقته اي في المجاز لا بد من علاقة بين المعنى الاول الموضوع له و الثاني المجازي لينتقل الذين من الاول الى الثاني و العلاقة بالفتح و العلاقة المحب و علاقه  
الخصوصية و المراد بها هنا المرتبة المحب  
احد المعنيين الاخر و ان لم يكن العلاقة  
في المجاز فكان هذا الاستعمال و جدير بمنع  
جديرا لما سلف من الاستعمال الصحيح في  
الموضع و العلاقة و مع جدي فحينئذ يترتب  
كون المعنى المجازي موضوعا لغيره  
مجازية بل صار معنى حقيقيا **قوله**  
تبيينه اي علاقة مشتركة بين المعنى  
الحقيقي و المجازي في مخرج من مستفاد  
**قوله** فاستعاره اي عيسى بن  
القمر من المجاز استعاره كحالات لفظ  
الاصطلاح المراد بالفتح لمشاركتها في  
دوام الشيء فاستعار اسم الاستعمال  
الشيء بسبب العلاقة و هي على الراجح  
انما هي التماز في استعمال التشبيه  
و ترك جميع اركان سوى التشبيه و التماز  
و هو ثابت لا بد من التشبيه المتوكل عليه  
المذكور و للتفريق و هو ذكر المشي و اعادة  
التشبيه بالقرينة اللفظية و التوضيح و هو ان  
يذكر الماهية المستعملة و منه ثبت استعارته  
و التعميم في تلبس البلدة **قوله**  
لان كان لم يكن كل العلاقة علاقه و تبيين  
غيره بالقرينة السببية و الفرق و غيره **قوله**  
**قوله** فاستعاره من اصل اي في المجاز  
الذي ليس في علاقته التشبيه كما هو مستفاد  
كاليد للقدرة و النور لان النور هو جنة  
الحي ردة الخاصة و من شأن النور ان يصعد  
من اليد فطابق المعنى النور يكون مجازا  
منه **قوله** اربعة و عشرين في  
قال الفاضل البين الاول ان السبب  
على السبب كطابق النور على النور و  
الثاني ان السبب على السبب كطابق النور  
على السبب و الثاني ان السبب على السبب كطابق  
كالاصح على الاول و الرابع على السبب

# شرعي او غير في خاص او عام قال سيبويه اعلام كلها منقولات خلافا للجمهور و الحقيقة و مجاز

و كبد من علاقة ان كانت تشبيها فاستعارة و  
الافنجاز مرسل و حصرة في اربعة و عشرين  
ان لم يكن العلاقة تشبيها **قوله** ان كان النقل من خاصا الى عام او العكس  
بما لا يشترط ان يكون في اربعة و عشرين

**قوله** شرعي - في المنقول شرعي فكان تأدية شائع كالمصلحة فانه في الاصل موضوع للدعاء ثم نقل الى  
ان كان مخصوصه بحيث ترك استعماله و لا يتبادر عند الإطلاق الى الثاني و يحتاج في فهم الاول الى القرينة **قوله** شرعي  
**قوله** شرعي - عام ان كان النقل من اهل العرف العام كدراية و ضمت في الاصل على ما يجب على الاخر من  
منه الى ذات القوائم الاربعة من العرف و البنغال و اجماع و شهرة في هذا المعنى **قوله** شرعي - ان كان  
تأدية من هذا من اهل العرف الخاص كالنور و العرفي و الملاهي كاللفظ النقل في النور من اهل الملاهي فالتأدية  
و شتهر فيه و علم النقل الشرعي داخل في نوع النور فذكره منفردا و ايضا تقديره فيو لشره و فانه رفته  
كما لا يخفى على احسن ذوي العقول **قوله** منقولات - اي و ضمت في الاصل لمعان ثم نقلت و جعلت  
اعلاما **قوله** خلافا - فان الجمهور ذهبوا الى ان بعض الاعلام منقولات و بعضها مركبة لا تدرج في  
الفاضل الجمهوري في ان الاعلام استعارات و ان السببية ملاهي النقل في مطلق الاعلام بل المراد ان الاعلام  
صعدت عن عيوب العوام و لا تخلو عن عادية المناسبة كالمصلحة فانه في الاصل موضوع للدعاء ثم نقل الى  
ان الاعلام بعضها منقولات و بعضها مركبة و يمكن ان يكون المركب من المنقول عنه و فانه في خلافه  
الزراع لفظا اول ان هذا العلم لا يخفى و قد يمكن يجدان يكون الزراع بعده حقيقيا لا محال لا يكون بعض  
الاعلام موضوعا ابتداء لا هو منقول و لا هو نقل قال بحر العلوم و يمكن ان يكون البعض موضوعا ابتداء لا يكون  
لفظا بل فجعل الوضع على شئ **قوله** لان لم لا وضع كل ابتداء و لم يشتهر في الثاني بل يستعمل في  
الكل فليس المفرد **قوله** حقيقة - اذ لا استعمال المفرد في المعنى الاول الموضوع لقال الفاضل المحقق  
و في ما قبل معنى الفاضل من ان اذ ائتمت اي الثابت **قوله** مجاز - اذ استعمال في المعنى الثاني الذي هو غير  
الموضوع له المجاز مصدر يعني المعنى الفاضل من ان اذ ائتمت اي الثابت **قوله** مجاز - اذ استعمال في المعنى الثاني الذي هو غير  
الحاشية - المنقولة - عند ظاهرها يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة و مجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل  
الاستعمال لا يكون حقيقة و لا مجازا انتهى القول و هو الظاهر ان المصنف لم يقيدهم بقرينة الحقيقة و المجاز بالاستعمال  
فلو كان لابد للاستعمال لقيدهم بقرينة و علم ان في قوله و فانه يقتضي اشارة الى ان كلمة الا في قوله و لا حقيقة

القرينة على الذات و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار  
الذي ينشأ عن المصلحة و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار  
اسال القرينة اي اهلها و الثاني و عشرين المصنفات التي و الثالث عشر المجازة كالميزان و عشرين المصنفات التي و الثالث عشر المجازة كالميزان  
و ان من عشرين لسمية الشئ باعتبارها كان كالمصنف و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار

القرينة على الذات و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار  
الذي ينشأ عن المصلحة و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار  
اسال القرينة اي اهلها و الثاني و عشرين المصنفات التي و الثالث عشر المجازة كالميزان و عشرين المصنفات التي و الثالث عشر المجازة كالميزان  
و ان من عشرين لسمية الشئ باعتبارها كان كالمصنف و انما حسن اطلاق المصنف على لازم كالمصلحة و لا بد من الاشتهار

(بقية حاشية صفح ٢٢) والسابع عشر كسر نحو فعي حزمة التدرى الكثرة فانما كل التدرى والفاش  
عشر اطلاق اسم اذ شئ عليه كالسان المذكور والسبع عشر اطلاق احد المدين على الامر كالزم للمدين  
العشرون اطلاق على المودع على واحد وكثرة الجمل وعشرون اطلاق احوال المدين على الاشياء كغير  
العمل والاشياء وعشرون الزيادة نحو ليس كشيء وثلاث وعشرون الخوف والرابع وعشرون الكثرة في الالفاظ  
عوم نحو قلت نفسها على كل نفس الشئ يكثر ببعض وفيه كلام ليس بهذا الحصر للاستقرار في (عمره باريه بيادي) +

نوعا ولا يشترط سماع الجزئيات نعم يجب  
في الاستعمال المجازي  
سماع انواعها وعلامة الحقيقة التبادر  
والعراء عن القرينة وعلامة المجاز الاطلاق  
اي اطلاق اللفظ  
على المستحيل واستعمال اللفظ في بعض  
المشبه كالداية على الحمار والنقل  
والمجاز اولى من الاشتراك والتجاز اولى من

له قوله سماع الجزئيات اي جزئيات المجاز لان لا يراد من الغيت الثبات الا اذا سمع من العرب بل يكفي التواتر  
معتبرا لضعف سبب من السبب وبالعكس وانما هو خلافا لشذوذه قليلا ولا اعتداهم ١٢ قوله قوله  
اي انواع جزئيات المجاز يعني لا بد في المجاز من سماع نوع علاقة بغير تنبيهها في كلام العلاقة السببية والمسببية و  
الازمنة والملازمة فكل وجدت هذه العلاقة على السببية المستنبط من كلامهم ووجد المانع من صرف اللفظ على معناه  
التي هي متصل في المجاز فان قلت انه لو لم يجب سماع الجزئيات من اهل اللغة في استعمال المجاز لست متعلقا  
في استعمال جميع اطلاق الكلمة على الانسان كما يطلق على غيره الانسان بعلاقة المشراك في الطول وكذا ماع اطلاق  
الاب على الابن ه اطلاق الابن على الاب لان العلاقة هي السببية والسببية موجودة في الاب والابن فان  
الاب سبب لابن فيجوز اطلاق من كلام المجازيين لوجود الجزو قلت ان وجود العلاقة وان تقضي صحة الاطلاق كان  
اول اللفظ مفعولا اطلاق التماس على غير الانسان واطلاق اللب على الابن وبالعكس لسبب من السببية بعد عن الطبع جدا نعم الصحة  
لانه لا يتصل في استقلال العلاقة فانهم قد جعله جواب استزنا كركنا ولا كركه ان شئت فخرج الى فضل الشرح  
وهو اثير ١٢ قوله علاقة هي علامة معرفة ان هذا اللفظ في هذا المعنى مستقل على الحقيقة لا على الجأ  
١٢ قوله التبادر اي سرعة انتقال الشئ من هذا المطلق اللفظ منه الى المعنى والعراء هو الخلق من القرينة  
بحيث يفهم في المعنى بدون القرينة العلم ان الواو في قوله والعراء كتحليل ان يكون بمعنى مع فيكون علامة واحدة

م معنى ان التبادر مع العراء علامة واحدة  
يكن ان يكون اللفظ ولكن بالمفسر فيكون  
حينئذ هاتان الحقيقة واحدة واحدة  
اي سرعة الانتقال من مان اللفظ في الالفاظ  
استعمال اللفظ في هذا المعنى بدون القرينة  
ومن العلاقات تغاير بين لان العلاقة  
الواو في باعتبار نفس اللفظ والثانية بحسب  
الغير فانهم ١٢ قوله لا خلاف في اطلاق  
اللفظ اللفظ على ما يحتمل اطلاقه عليه اذا  
علمت اللفظ لا لا مسمى حقيقة كما لا سدد  
معنى حقيقة هو انحاء المفسر على الآخر  
اي الوجه المتعارف يعلم ان هذا المعنى  
ففيه معنى مجازي كذا قال احسن المحققين وفيه  
المقتضيل لا يثبت بهذا المفسر ١٢ قوله  
جلسه اي في بعض افراد معناه الحقيقي  
كالرابة الضرورة ما يدرب على الارض وحملت  
وطلعت على بخار ان من بعض افراد ما يدرب  
على الارض فبذلك الاستعمال ايضا مجازي  
لان اللفظ غير مفعول لهذا المفعول ١٢  
له قوله اول من الاشتراك بينهما  
حورتان الواو في النقل اه من الاشتراك  
والثانية المجاز اولى من الاشتراك المنقول  
من المصنف في وجه اولوية هو عليه سماع  
المجاز والتعلق على الاشتراك بحيث قالوا انها  
اغلب من الاشتراك بالاستقرار والمطلوب  
الحق المشكوك بالاعم والغلب حاصل  
المن والاشية قال الحق المصنف انه  
اذا دار اللفظ بين النقل والاشراك حمل  
على النقل وكذلك اذا دار اللفظ بين المجاز  
والاشراك نحو الكساح فانه يكتسب حقيقة  
في الوهم مجاز في العقدة مشتركة بينهما  
يكتسب على المجاز لكون المجاز اغلب من  
الاشراك بالاستقرار من حيث قيل لا شغل  
من اللغة في المجاز واذا علم بالاستقرار  
عليه وهو المجاز فالأغلب على الكل فان اذا  
علم ان كثر اذ شئ كذا لفظ في المتعدد  
في كون مجاز او مشترك كان مجازا ولو لم  
يكون ناعم والغلب وكذلك حال النقل  
وفي لفظ المطلق انما اراد ان الاستقرار

في قوله المجاز اولى من الاشتراك

انما يفيد الظن بالقضية الكلية ولا يفيد الجزم بها وسبب في بحث الاستقرار انشاء الله ١٢  
شطر من اللغة في المجاز فاللفظ اذ اراد من النقل المجازي على المجاز لا على النقل وايضا المجاز اولى من النقل  
فيكون المعنى المستقل على الحقيقة لا على الجأ  
١٢ قوله التبادر اي سرعة انتقال الشئ من هذا المطلق اللفظ منه الى المعنى والعراء هو الخلق من القرينة  
بحيث يفهم في المعنى بدون القرينة العلم ان الواو في قوله والعراء كتحليل ان يكون بمعنى مع فيكون علامة واحدة



والدم والمراد بمتعلق معنا الجبريم عند تسمية بها في الحروف كما يقال عن الابداء والى الالسا في لظفر فيه ليست معانيها والالسا  
سما بل في متعلقات معانيها من حيث انها راجعة اليها بنوع استثناء لم يفسر ان معاني الالسا غير مستقلة بالمعنيه والمقصود بها تحقيق  
معناها لا لتبرار من الظاهر في شئ بل في المعنى لان المعصود في الالسا لا يتبعه الالسا غير مقصود كما لا ينبغي

**قوله** تنكذ ما فرغ المصنف من احوال النفاذ واصلا ومعنى واحد او كثير شرعا في بيان احوال الفاظ متعدده لها معنى واحد او اكثر كلفظ منكر كقوله  
فيا رب لم يذكره المصنف لقلة النفع **قوله** اتحاد المعنى المراد بالمتى بينها هو الموضوع لا اى المعنى المطابق للالتصنيف والالتزام في قوله ان

النقل واليجاز بالذات انما هو في الاسم  
واما الفعل وسائر المشتقات والاداة فانما  
يوجد فيها بالتبعية وتكثر اللفظ مع اتحاد  
المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر  
اي التزاوت

تفسير الترادف بيشكر اللفظ مع اتحاد اللفظ  
غير ما يقع فان اللفظين المشتركين في  
المرادفة يصدق عليهما ذلك التعريف مع  
انهما ليسا بمرادفين لان الانسان واحد  
ليس اتحادهما في الموضوع بل في اللفظ  
لان اتحادهما في جزر الموضوع على اللفظ  
وكذلك التامد الشمس لان اتحادهما في  
المرادفة وليست بموضوع لهما بل هي  
خارجية اعلم ان لا بد في الترادف من  
استقلال كل واحد من المرادفين في اللفظ  
على المعنى الواحد ومغايرة كل منهما لآخر  
فليس الترادف بين اللفظ العربي ومتغيره  
نحو سلطان لبطي لان لبطيان ليس مستقل  
بالافادة ولا يدل على شيء بخلاف سلطان  
فانما يصح ليس بموضوع للاحسان لانه  
واحد لانه على معنى واحد الاقران مع متغيره  
ورق اخر من الترادف والتامد وانما يشتر  
في اللفظ ان يكون له مرادف واحد لا يشتر  
ليطيان بخلاف المرادف فانه لا يشتر فيه  
ذلك **الحقوله** مرادفة بين اذ كانت  
الافادتا كثيره متعدده ومعناها واحد يكون  
بينها ترادف كالقفود والجحوس وتقال  
ساحر مرادف لظفر لانه مأخوذ من الرمي  
ولكنه غير مشترك بانه واحد لهما في المعنى  
بلان على معنى واحد **الحقوله** واقع في اللفظ  
لا في المعنى لان الترادف ليس مجرد واقع في  
معنى ام لا فذهب البعض الى ان الترادف  
سواء واقع ما يظن به انه على معنى قبل الترادف  
منه بل من باب اخلاق المذات و  
هذه بان يكون احد اللفظين موضوعا  
فرض المذات ولا لفرصة المذات كاللفظ  
لناتق والمذات وصفه كاللغات  
اللفظ لان بعضها وصفه **الحقوله** (الذي  
وصفه الانسان او اخلاق الصفات

له قوله بالذات انما الحزب المراد بالذات بلا واسطة - وبالألم هيناً على ما هو ليس بعبارة بل مجرد لفظ المشتقات بعد ذكر الفعل وهو ان كان الحكم محض اصطفاً قال بالامام الحزب بالذات لا يجوز في الاصطلاح بعد معرفته بتعالام الفخر انما حيث قال ماذا يقول الامام في مثل قولهم فخر عن موسى انتهى واما الخلاف في قولهم زيد امين ان المراد ببعض زيد محض اول هذا الحزب في الاصطلاح فكيف يتبين النفي الحزب في الاصطلاح اصله وان ارد بعض اقسام الحزب بالجزء المستعار فالنفي صحيح لا يريب فيه فحينئذ يكون معنى قول الامام اعني الحزب بالذات ان الحزب في الاصطلاح غير اعتبار امر كل واحد من الاعضاء المتفازة في العلوية بالذات في المشتقات انما يدعى المستعار لفرده المستعار من فخره في فخره في معروف وفخره في معروف يتصل فيه اللفظ فلا يري انما هو فيها يكون فيه العقل كغيره من افراد هذا الناموس في منزهة على ما لا يعلم فلا يكون فيه العقل فلا يصح استعاره انتهى وكذا قال الفاضل الشارح ونسب هذا القول الى ائمتين وفيه لعمري اطلعت من شارح تحقيق لمجرد الى ما سمعت المستعارة ١٢

له قوله المشتقات بالحكم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفعال لتفصيل اقسامها وان كان والذات ١٣

له قوله بالقبعية لان الحزب في الفعل والمشتقات بالحكم الفاعل والمفعول اصطلاحية وقوع الحزب في المبادى على ما لم يقع الحزب في المبدء ولا يقع الحزب في المشتق كما قال الدلائل فاق فاستمع لفظون والذي هو المبدء والنطاق اوله دلالة التي هي مصدر الدلائل ثم يتبعها لفظ المشتق للدلائل وقيل في وجوب اقسام المشتقات مركبة من المادة والصورة التي هي البنية ويقال لها الصيغة والتجزؤ في المركب فرع التجزؤ من اجزاء التجزؤ في المشتقات ايضا اذ التجزؤ في اجزائها كمن في اجزائها الصورية لا يقع التجزؤ لان ما قد اخذ الاسطرلاب من النظر لم تجزؤ باعتبار المبدء كغيره في هذا اجتهاد ولكن المشتق مثل فلكيتم لان فيه لفظا بالبنية وهي اعم من بنية باعتبار الصورة ومن البنية باعتبار المبدء والاما لفظا فالجزء فيها بافتقار بعد وقوع الحزب في المشتق على ما لا كلام مشادة كدخل في التعقيب فيستعار اولاً للتفصيل الذي هو متعلق معنا للتعقيب ثم بواسطة يستعار

المعدودة لذات طاهرة كالنشي والكتاب أو الصفة وصفة الصفة لا اشتراكا وتفصيلا وشدة الاتصال بين هذا المعنى والآخر انتهى موضوعه المعنى واحد وهو المعنى  
الى ان الترافق واقع وجه المعنى لا المعنى والاشكالون فاستدلوا على ذلك بما روي في وقوع الترافق في موضع عن الفاعلة والفاعل يابل والفاعل فاعله فاعله  
في الابعاد فلا فاعلة لوضع الآخر والاعلان في قوله عز وجل وعلى المعنى طاهره لا شك ان المعنى غير كبر ان كان يوازيه سبحانه وتعالى وان كان غيره فذلك لا يفسد  
الغلت المستندة على الظاهر الكثير لا ياتي في قوله المخلص عليها ولان الازم متعارف بطولس وقود الهياكلية الموضوعه والاسد وقصصه فمجرد ان المعنى صر

ما دلت ان السج مجمل في قولك ما بعد ما فات وما اقرب ما كنت ولو قيل ما بعد ما انقضى او اقرب انتهى ما في زيادة العلم  
 اقامة كل من المترادفين مقام الآخر في الفرقان لا يجوز بالافتقار لان المعنى لا يجوز التبدل في الفرقان **قوله** لمن العواض فاعلم  
 ان صحة فهم العواض من المترادفين مع لفظ من عواض ذلك الواحد والافتقار في المعنى لا يستوجب الافتقار في العواض فان من العواض ما  
 يخص بمجموعة ولا يوجد في غيره فجزا ان يكون مع ذلك الواحد مع ذلك اللفظ معينا مفيدا المقصود دون فهم المراتد التفرع من ذلك اللفظ فكيف يصح  
 قيام مقامه ثم اعلم ان اقامة كل من المترادفين مقام الآخر في الفرقان لا يجوز افتقار لان العبد لا يجوز التبدل في الكلام الباري وما في الحديث غفلة  
 الاكثر من الى الجواز وذهبنا الى ان  
 واتباعه الى عدم الجواز وانما ان الغفلة  
 لو دعت الى التبدل في الجواز والافتقار  
**قوله** صلى عليه تسديد  
 المذهب حيث يقال عرفنا من رجل على انبي  
 صلى الله عليه وسلم ويقال وعرفنا نفعه  
 بانته من ذلك لان منته على اذلا تفرعت  
 بالمداد كانت للتفريق ان الفهم  
 للافتقار كمداد وليس للتفريق اذا  
 كانت مقارنه للصلوة في منته اكل الجوز  
 على استدلال التقاطع بين جوب المقارنه  
 فان المانع لا يمنع فيذكر المستدل من  
 اتفاقا انتهى **قوله** اشتغف  
 قال الجوز ولا ترد بين المقفود المركب

**الوسائل والتوسع في محال لبدائع ولا يجب**  
**فيه قيام كل مقام اخر وان كانا من لغة فان**  
**صحة الضم من العواض يقال صلى عليه ولا دعا**  
**عليه هل بين المفرد والمركب ترادف اختلقت فيه**  
**والمركبان صحر السكوت عليه فقام خبر وقضية**

وال بعض الى ان بينهما ترادفا وقال  
 انه لا فرق بين عدم وسلب كقولك  
 بين المحذور والمانع والمانع كقولك  
 فيها ترادف واستدل على ذلك بما  
 بان انهما نوع الوضع معتبر في الترادف و  
 ليس الترادف بينهما لان الوضع في المفرد يخص  
 وفي المركب نفي وبان اشتغاف بين المفرد  
 والمركب ثابت لان المفرد لا يجعل في  
 المركب فخصص ما في الاجمال فخصص بين  
 الاشتغاف فهو ظاهر وهذا الاستدلال لا يوجب  
 واما الاول فننقض لان الوضع المفرد  
 كوضع المركب فكيف لو كان في الاشتغاف  
 فافترق عرق الفرق بين وضعها فذكر  
 الاشياء قال احسن الحققتن على النزاع على  
 هو توجب التنازع الى لفظا لا معنى ان يش  
 احد ما معنى حكم ميرد لا اثر معني في  
 من تأمل بالترادف اخذ الا في ذلك  
 فقط فحققت الترادف بين المفرد والمركب  
 اقول وليس ان يكون التعريف بذكر الاسم  
 بالمعروف وما ذهب اليه اصرفا فم **قوله**

**قوله الوسائل** - اي الوسيلة - اي افاودة ما في الصغير فان بعض الالفاظ قد يشابه بعض الالفاظ  
 يتذكر بعضها فيسبب على الافاودة والاستفاودة ببعض دون البعض وبعض الالفاظ قد يكون مرادف لبعض  
 كاستدراك لاذن بعض السامعين وعلوا ومنسلا لبعض فيترك بذكر البعض ويختار البعض الآخر من  
 اللفظ مدلى في تبه على الترادف **قوله** محال البدن اشبه بهما يتكلم ليقس انظم والتشوا قد يصلح  
 احدها لفظية او لكون المشترك في بعض الوزن باحد ما دون الآخر وهذا هو في السطر وما يسميه لفظه  
 لا سماح فيه بجزالة القواني فيه فيما يصلح احدهما لذلك دون الآخر ومنها تفسير الاوامر المبدية في التبيين ان  
 يلحق احدهما فيكون في الحروف دون صاحبه لقولك اشترت البر وانفقت في البر فلو اقيم لفظ الصم مقام  
 البر فالتا ان يتبين وكالعقب نحو مركب كبر وند في فظ **قوله** لا يجب - في الجملة المتفرد من  
 للمصنف في يجب ما قد من المترادفين مقام الآخر في محال التعاد في عاقل بلفظا او مقدر ليعم  
 اتفاقا ما في محال التركيب يجب وهو لا يصح عندنا من احاط بقب صفة الاقامة في المحصل وقيل  
 يجب ان كانا من صنف واحدة ولا لا لاقال الفاضل الشايع اقول لا خلاف في ان المعنى لو كان نفس المعنى في  
 الجملتين انتهى بعض الملوك من قال بوجوبها في وجوب الصحة استدلال بانته في الصحة لو اختلفت فكان  
 الامتثال لما في العزرة وهو ان المانع من صحة التركيب وجهان المعنى وهو باطل لانته في المعنى واحدها في  
 المترادفين واللازم اختلف اول المانع من صحة التركيب وجهان صنف لا لا يجوز ولا باس في اي التركيب  
 اذ اصح التركيب والاد المقصود والمترادفان سيا في بده لافاودة والممايات التركيبية موضوعات  
 اوضح لوجبه ولم يشتر فيها ان يكون المحكوم عليه ذلك اللفظ او غيره فالتعريف بما هو لا في ذلك  
 معلوم من اللغة واشار المصنف تبعها لا ما هو لا في ان لا يجب الصحة وان كانا من لغتين واحده فان  
 صحتا المبدية قد تحصل باحد المترادفين فقط فيصح فهم ذلك المترادف في التركيبين لا في الآخر

**قوله** المركب لما فرغ من تعريف المفرد اقتداره عن بيان المركب واقسامه مع ما يتعلق به فقال **قوله** السكوت عليه - اي على المركب فاعلم  
 انه لا يفتقر الى طلب الى الفهم لفظا اخر كما ينظر بعد ذكر المسند اليه المسند او بالعكس فافتقار المفعول بعد ذكر الفعل المتعدي وقا ط لا يفتقر الى الفاعل  
 فادفع اقبل بين الفعل المتعدي مع الفاعل بدون المفعول لا يصح السكوت عليه فيلزم ان يكون غير تام من **قوله** فقام اي فبذل المركب  
 لنفي السكوت عليه في مركبا تا ان التام وهو على تسبين خبر ونشأ فاشا والمصنف الى العمل بقوله وهو قضيه لشارل بلشيل وعلما لشارل (جبل بلشيل)

وموافقا المنفعة يكون المقدم بحيث ينافيه التالي اوله ينافيه ١٢ **قوله** من ثم الخ اي من اجل ان الفرقه كانه عن الواقع وصف بالصدق  
يقال ان صادق كانه مطابق لواقع وهو يقع بوصف بالكذب فيقال ان كاذبا لا بد ان ليس مطابقا للواقع فان منطاد الاتفاق بالصدق والكذب الحكاية  
اذ النقاش اذ الصدق لا يخبر النقاش من غير ان نقاش الشئ الظاهر فيلا يخبر عليه الخطية فان كل نقاش فهو في ذات نقاش بخلاف ما اذ الصدق لا يخبر  
صورة على انها حكايه عن زيد حاصل المطابقة وعدمها ويكفي عليه الانتزاع من عدم المطابقة والصدق هو المطابقة والكذب عدمها كما سبنا في تعيين ان منطاد  
الاتفاق هما هي الحكايه هو الخبر لا يشاء له على الحكايه عن اموالكم تصف بالصدق والكذب اعلم ان المطابقة مفهوم واحد لكن يختلف باختلاف المتعلق فقد

**ان قصد به الحكايه عن الواقع ومن  
ثم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة  
فقول القائل كلامي هذا كاذب**

**له قوله** قصد. قال بحر العلوم انما قيل عن تفسير المشهور وهو ان كل الصدق والكذب لما يتوهم ورود الورد  
عليه فان الصدق مطابق للخبر الواقع للكذب عدم مطابقه له وان كان دعوا يا ان مفهوم الصدق والكذب  
ضروريان تصور لا يتوقف معرفتهما على معرفة الخبر وبان الصدق والكذب يفسران مطابقه الحكايه للواقع و  
عدمها ولما يتوهم الانتقاض بخلافه فان لا يكتمل للكذب ونحو ارتفاع التقيضين مع واقع فانه  
لا يكتمل الصدق اصله وان كان ينه فمع ان المراد الاحتمال للصدق والكذب بالنظر الى نفس بيت الكلام  
مع سؤل النظر عن خصوصية واذا قطع النظر عن الخصوص في امثال هذا الخبر ينشأ ثبوت شي لا ينشأ بوجوه الصدق  
والكذب فافهم ١٢ **قوله** الحكايه اي النقل عن الامر الواقع في نفس الامر وهو الحكم على حكمه في محليته بكونه  
الموضوع بحيث يلحق عليه الحكم بان ثبت المحمول لا او بسلب عنه وبهذه الحيشية يختلف باختلاف الحمل ففي حمل  
الذاتيات نفس الذات وفي الوجود واستناده الى الجماع وفي الاوصاف العينية قيام المردود في العدييات عدم  
مصابته لا مر آخر وفي الاضافات نسبة الى امر مباح اما في الشرطيات فالحكم عنه فيها في المنفعة بكونه الحكم  
بحيث لا يغيرا وقد وجد التالي لزوما او اتفاقا او عدمه كذلك وفي المنفعة كون المقدم بحيث ينافيه التالي اوله  
ينافيه اعلم ان الحكايه هي مفهوم القضية والحكم عنه هو المصداق للقضية ١٢ **قوله** الواقع المراد منه  
هو الحكم على مقال المحققين من المناطه ان الحكم عنه مصدر لفظي الحكم فيه اشارة الى انها متحدة عند رباب  
التعقيق في العقود والى القضايا المحمية كون الموضوع في نفسه بحيث يلحق عنه الحكايه بان الموضوع هو المحمول في  
في الموجبه وليس الموضوع هو المحمول في ذات السالبة وبهذه الحيشية تختلف فالحكم على حمل عمل هذه ابيات  
كقولنا الانسان حيوان الحكم عنه نفس الذات من حيث هي بمعنى تقدير الموضوع من دون اعتبار حيشية زائدة  
وفي حمل الوجه كقولنا الانسان موجود يكون ذات الموضوع من حيث استناده الى الجماع وفي حمل الاوصاف  
العينية كقولنا الجسم يحسن يكون الحكم عنه ذات الجسم مع مبدأ الحمل وهو البياض الخال فيه بوجوه التفسير في  
مبحث التصديقات انشاء الله تعالى في معنى قولنا زيد قائم في نفس الامر انه في نفسه على حيشية هي مبدأ اي مشتق  
لا نزاع في القيام عنه اي من زيد وان لم يكن شر فاض ولا فرض والحكم عنه في العقد والشرطية بكونه النسبتيه للثبوت  
احد بما في المقدم واخر بما في التالي في انفسها على حيشية بها يحكم بالاتصال في المنفعة والافتصال في المنفعة  
وبهذه الحيشية اي الحيشية التي بها يحكم اذ ايعت مختلفه باختلاف نحو الاتصال والافتصال من اللزوم والعدم  
والاتفاق فالحكم عنه في المنفعة بكونه المقدم بحيث لا يغيرا وقد وجد التالي لزوما او اتفاقا او عدمه كذلك

يقال مطابقه الحكايه مع الواقع والحكم  
عنه ولما خلت المقدمات عن محكيه  
فلا مسامح لهذه المطابقة فيها فلا يسئل  
للعلم المقصود به الى الصدق والكذب  
وقد يقال المطابقة لما قصد مقصوده  
كمطابقة بحكيه ان الناطق لا انسان و  
انما يختص هذه المطابقة بالعلم المقصود  
ولم تجز في العلوم التصديقية في اخذ لفظ  
الصدق في تفسيره تلك المطابقة وقد  
يقال المطابقة المقصود به لدى الصدق  
حتى يتم العمل اجمع الصدقات تصديق  
صالحه كانت اذ كانت في الصدق المقصود  
كقولنا العالم مستحق من الموهبة مطابقة  
لما هي صورة لذات هي ثبوت الاستغناء  
عن الموهبة للعلم وتوهم ان تلك المطابقة  
عبارة عن كون الشئ بحيث يكشف  
بشي في مطابق بالعلم لا يكشف بشي  
والمطابق بالفتح لا يكشف ولما كان  
مبدأ الا لكشاف في الصدق قالوا المطابقة  
كون الشئ صورة لذات صورة وعلى هذا  
المعنى جميع المقدمات والتصديقات  
مطابقة سواء كانت صادقة او كاذبة  
فانها كلها مبدأ ان لكشاف معلومها سواء  
تخفى تلك المعلومة او لا فلا غشيه  
لعدم المطابقة في شئ منها **قوله**  
بالضرورة اي الاتصاف بالخبر بالصدق  
والكذب بديهي فان ما هو منطاد الاتصاف  
بها من الحكايه فهو وجودي في الظاهر  
المطابقة تصف بالصدق والواجب  
المطابقة تصف بالكذب ١٢ **قوله**  
**قوله** كلامي هذا اذ الاشكال  
عند المناطقة بل المحققون منهم سموه  
بالجزر الاصح تقريره انما اتفقوا على  
على ان الاجتماع للصدق والكذب في

سبب عدة عقديه حال كذا قد يتجقق في قول القائل كلامي هذا كاذب مشيئا باهم الاشارة الى نفس هذا الحق فانه عقد جملي وصده يستلزم كذبه  
وكذا يستلزم صدقه اذ الاول فلان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر والحكم به بان كاذبا في تقدير الصدق لا بد من ثبوت الحكم  
لبناء العلم ما ثبت ان كاذب يكون كاذبا فيصدق كونه كاذبا واما الثاني فلان الكذب عبارة عن عدم ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر فكذب  
والاعلم انما يمكن انتفاء الكذب المحمول عليه عن بوجوه من الصدق فلان انتفاء الكذب يصداق للصدق فلو لم ثبت الكذب لكان العلم صادقا لجميع اصناف

هو والكذب ١٢ **قوله** محمد ابراهيم عفي عنه ليلادي

مع فالحكاية في هذا العقد اي قولنا كل حمد للشر محلي عنها والفرق بينها بالاجمال والتفصيل انتهى مع زيادة فاقم ١٢ **قوله** جميع اجزاء- وهي الموضوع والاحوال والنسبة الساتمة الخيرية ما خفي في جانب الموضوع يعني يجعل موضوعه هو المحكي عنه لما عرفت سابقا ان المحكي عنه هو الموضوع بحيث ان يتخرج منه الاحوال والخصم الحكاية فاقم ولكن من الغافلين **قوله** النسبية- المراد بها هو القول المذكور في المتن اي كناية بهذا كاذب متقابل لطلان الجور وعلى كل حال **قوله** الجمل- اعلم ان الاجمال يطلق على ما كان متعده منها ما يكون منشأ انكشاف لا موركبة او مواركان مع التامتها من الامور والاول كذات الهاري تعالى منشأ انكشاف جميع الاشياء وكلها ممتازة عنه تعالى كما هو مسلک اهل التحقيق وبهذا لا ناسن ان يكون منشأ

لانكشاف افراده وجنينه لا امتياز بين الافراد كما لا يخفى ومنها اعطاء الصواب في الامور موركبة كما في القضية التي تكون جزءا لقضية اخرى منها ان الجمالي الوحد كما في المحذور ومنها انكشاف مرتبة في دفعه واحدة كما في سبب في دفع التصديقات وكل مقارن يقال له التفصيل والمراد بها هو المتن الثاني فاقم **قوله** لا يطلع قال الحسن المحققين ليس المراد بالانكشاف المذكور في كلامه لا اذ كان فانه انما يتحقق بالجل كمالا في كل المراد به الانكشاف على السان من اهل العلم الى اخره بحيث يكون كل المقدمه تغيرا عن معناه او انما هو جينته يحصل الفرق بين الحكاية وبين المحكي عنه فسط قول المحقق الدواني في **قوله** تفصيل

اي هو محظوظ بلحاظ كثره فان قلت اما اذا اشترنا في القول المفضل فليس لمقتضى بين الحكاية والمحكي عنه فسادا وانما هو فساد في القول المذكور انما هو ليس بصلوح ولا كاذب فلا يلزم المحذور ولا يلزم تقدمه الشيء على نفسه بقدر ما يحكي عنه على الحكاية ولا يلزم المحكي عنه فلا يكون هذا القول خيرا كلفيت بتمثيل الصدق والكذب **قوله** والمحكي و المصنف للملم يرض بحجاب الحق الدواني في جواب الموضوع والاحوال والنسبة الساتمة الخيرية في ذلك القول ظاهر او في الاصول الخيرية ايجاب نفسه بحجاب الاثر لقرينه ان بهنا اجمال تفصيل فاقول المذكورين حيث ان مشارا.....

لفظ المقرود انما هو بالاجمال لوجه واحد في والاجمال هو المحكي عنه من حيث المصنف من اوله الى اخره واما الذي بين معنى كل واحد من اجزاء المحظوظة تفصيلها هو الحكاية قلنا انما يتحقق العقد بقول ان ما قلتم يكون الصدق حمدا عن ثبوت المحول للموضوع وثبوت الكاذب الذي هو محمول يستلزم كذب غير ما لان كذب محمول في المفضل ثابت للملم فبما يلزم من ان التصادف بالكذب في مرتبة الاجمال ولا يلزم في صدق المفضل وكذا لا يلزم محلا في انما بناه على انما في المجتمع في المقام كلام طويل يقوم لا يلزم بهذا التخصيص المصنف في انما يشبه في انما

الحجاب الحق المذكور في المتن كما ان جواب عن النسبية هو الوعيدة كذا في جواب عن جواب الحق الدواني في ايضا معنى تزيين له يعني باثبات المغايرة بين الحكاية والمحكي عنها بالاجمال ولا يتفصيل اذ منشأ انكار المحقق الدواني الخيرية ذلك القول انما كان عدم الحكاية واذ اوجدها الحكاية فصارت معه بهاء منشور او يكون القول المذكور بطلا

ارتباب كما في قولنا كل حمد للشر محلي عنها والفرق بينها بالاجمال والتفصيل انتهى مع زيادة فاقم ١٢ **قوله** تفصيل

اي هو محظوظ بلحاظ كثره فان قلت اما اذا اشترنا في القول المفضل فليس لمقتضى بين الحكاية والمحكي عنه فسادا وانما هو فساد في القول المذكور انما هو ليس بصلوح ولا كاذب فلا يلزم المحذور ولا يلزم تقدمه الشيء على نفسه بقدر ما يحكي عنه على الحكاية ولا يلزم المحكي عنه فلا يكون هذا القول خيرا كلفيت بتمثيل الصدق والكذب **قوله** والمحكي و المصنف للملم يرض بحجاب الحق الدواني في جواب الموضوع والاحوال والنسبة الساتمة الخيرية في ذلك القول ظاهر او في الاصول الخيرية ايجاب نفسه بحجاب الاثر لقرينه ان بهنا اجمال تفصيل فاقول المذكورين حيث ان مشارا.....

لفظ المقرود انما هو بالاجمال لوجه واحد في والاجمال هو المحكي عنه من حيث المصنف من اوله الى اخره واما الذي بين معنى كل واحد من اجزاء المحظوظة تفصيلها هو الحكاية قلنا انما يتحقق العقد بقول ان ما قلتم يكون الصدق حمدا عن ثبوت المحول للموضوع وثبوت الكاذب الذي هو محمول يستلزم كذب غير ما لان كذب محمول في المفضل ثابت للملم فبما يلزم من ان التصادف بالكذب في مرتبة الاجمال ولا يلزم في صدق المفضل وكذا لا يلزم محلا في انما بناه على انما في المجتمع في المقام كلام طويل يقوم لا يلزم بهذا التخصيص المصنف في انما يشبه في انما

الحجاب الحق المذكور في المتن كما ان جواب عن النسبية هو الوعيدة كذا في جواب عن جواب الحق الدواني في ايضا معنى تزيين له يعني باثبات المغايرة بين الحكاية والمحكي عنها بالاجمال ولا يتفصيل اذ منشأ انكار المحقق الدواني الخيرية ذلك القول انما كان عدم الحكاية واذ اوجدها الحكاية فصارت معه بهاء منشور او يكون القول المذكور بطلا

ارتباب كما في قولنا كل حمد للشر محلي عنها والفرق بينها بالاجمال والتفصيل انتهى مع زيادة فاقم ١٢ **قوله** تفصيل

ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقول  
والحق انه بجميع اجزائه ما خوذ في جانب الموضوع  
فالنسبة ملحوظة مجتمعة في المحكي عنها ومن حيث  
تعلق الايقاع بها ملحوظة تفصيلية في المحكي  
فانحل شكل جميع تقاريره ونظيره كقولنا كل حمد

له قول ليس بخبر بل هو انشاء في صورة اخرى فلا يكون صدقا ولا كاذبا بادا ما احاط الحق الدواني في  
الا شكل المظهر الذي هو تقريره وحاصل الجواب انه ليس بهنا نسبة تامة خيرية بل انشائية فان النسبة انشائية  
الخيرية لمقتضى الحكاية والمحكي عنه بها متغايران وليس بهنا كلام آخر فيلزم انما هو فساد في القول المذكور انما هو ليس بصلوح ولا كاذب فلا يلزم المحذور ولا يلزم تقدمه الشيء على نفسه بقدر ما يحكي عنه على الحكاية ولا يلزم المحكي عنه فلا يكون هذا القول خيرا كلفيت بتمثيل الصدق والكذب **قوله** والمحكي و المصنف للملم يرض بحجاب الحق الدواني في جواب الموضوع والاحوال والنسبة الساتمة الخيرية في ذلك القول ظاهر او في الاصول الخيرية ايجاب نفسه بحجاب الاثر لقرينه ان بهنا اجمال تفصيل فاقول المذكورين حيث ان مشارا.....

لفظ المقرود انما هو بالاجمال لوجه واحد في والاجمال هو المحكي عنه من حيث المصنف من اوله الى اخره واما الذي بين معنى كل واحد من اجزاء المحظوظة تفصيلها هو الحكاية قلنا انما يتحقق العقد بقول ان ما قلتم يكون الصدق حمدا عن ثبوت المحول للموضوع وثبوت الكاذب الذي هو محمول يستلزم كذب غير ما لان كذب محمول في المفضل ثابت للملم فبما يلزم من ان التصادف بالكذب في مرتبة الاجمال ولا يلزم في صدق المفضل وكذا لا يلزم محلا في انما بناه على انما في المجتمع في المقام كلام طويل يقوم لا يلزم بهذا التخصيص المصنف في انما يشبه في انما

الحجاب الحق المذكور في المتن كما ان جواب عن النسبية هو الوعيدة كذا في جواب عن جواب الحق الدواني في ايضا معنى تزيين له يعني باثبات المغايرة بين الحكاية والمحكي عنها بالاجمال ولا يتفصيل اذ منشأ انكار المحقق الدواني الخيرية ذلك القول انما كان عدم الحكاية واذ اوجدها الحكاية فصارت معه بهاء منشور او يكون القول المذكور بطلا

ارتباب كما في قولنا كل حمد للشر محلي عنها والفرق بينها بالاجمال والتفصيل انتهى مع زيادة فاقم ١٢ **قوله** تفصيل

لفظ هذا في الاول منها وان وجد لفظ هذا لكن الاشارة فيه الى اليم لا الى كلامي وكاذب فاقم ولكن من الغافلين **قوله** تفصيل  
اي كل حمد للشر محلي عنها والفرق بينها بالاجمال والتفصيل انتهى مع زيادة فاقم ١٢ **قوله** تفصيل  
اي هو محظوظ بلحاظ كثره فان قلت اما اذا اشترنا في القول المفضل فليس لمقتضى بين الحكاية والمحكي عنه فسادا وانما هو فساد في القول المذكور انما هو ليس بصلوح ولا كاذب فلا يلزم المحذور ولا يلزم تقدمه الشيء على نفسه بقدر ما يحكي عنه على الحكاية ولا يلزم المحكي عنه فلا يكون هذا القول خيرا كلفيت بتمثيل الصدق والكذب **قوله** والمحكي و المصنف للملم يرض بحجاب الحق الدواني في جواب الموضوع والاحوال والنسبة الساتمة الخيرية في ذلك القول ظاهر او في الاصول الخيرية ايجاب نفسه بحجاب الاثر لقرينه ان بهنا اجمال تفصيل فاقول المذكورين حيث ان مشارا.....

لفظ المقرود انما هو بالاجمال لوجه واحد في والاجمال هو المحكي عنه من حيث المصنف من اوله الى اخره واما الذي بين معنى كل واحد من اجزاء المحظوظة تفصيلها هو الحكاية قلنا انما يتحقق العقد بقول ان ما قلتم يكون الصدق حمدا عن ثبوت المحول للموضوع وثبوت الكاذب الذي هو محمول يستلزم كذب غير ما لان كذب محمول في المفضل ثابت للملم فبما يلزم من ان التصادف بالكذب في مرتبة الاجمال ولا يلزم في صدق المفضل وكذا لا يلزم محلا في انما بناه على انما في المجتمع في المقام كلام طويل يقوم لا يلزم بهذا التخصيص المصنف في انما يشبه في انما

الحجاب الحق المذكور في المتن كما ان جواب عن النسبية هو الوعيدة كذا في جواب عن جواب الحق الدواني في ايضا معنى تزيين له يعني باثبات المغايرة بين الحكاية والمحكي عنها بالاجمال ولا يتفصيل اذ منشأ انكار المحقق الدواني الخيرية ذلك القول انما كان عدم الحكاية واذ اوجدها الحكاية فصارت معه بهاء منشور او يكون القول المذكور بطلا

ارتباب كما في قولنا كل حمد للشر محلي عنها والفرق بينها بالاجمال والتفصيل انتهى مع زيادة فاقم ١٢ **قوله** تفصيل

١٠ ما وضع للطلب الاقبال والتقديم وهو اعلام الخاطى فغير المنكر وهذه الاقسام الانشائي الذي ليس في صورة الخبر بل ما يشترط  
صورة ومحتوى هذا الخبر فخرج قسم سري هذه الاقسام وهو ما يكون انشائي في كسرة الخبر كما في جواب الحق للجزء الرابع ١٢ **قوله** يصح  
اي وان لم يصح السكونية في قسم سري المركب ناقصة لنقصها في الافادة العلم ان القسام المركب الى اقسام وانما ناقص عقل واما انقسام  
الناقص الى اقسام فهو مستقر في قدر ١٢ **قوله** منه اي من المركب ناقص تقييد في قال الفاضل الكهندي المشهور بصحة في التفسير  
كما يحوي ان الناطق والظاهر يقتضي الاظم فالمراد منه حينئذ ان يكون الثاني قيد الاول وصفا كان او مضافا اليه كخام زيد واخر في من توصيفي و

فانه حمد من جملة كل حمد فالحمائية يحكي  
عنهما فتأمل فانه جذرا صم والافان شاء منه  
امروهمي متني ترجي استقهام وغير ذلك وان  
يصح فناقص منه تقييد وامتراجي وغيره  
فصل المفهوم ان يجوز العقل تكثره

الاضافي ان كان الجزئين يصدق على  
الآخر في التوصيفي لاني الاضافي ١٧  
**قوله** امتراجي اي يترج  
فيه احدى التقييدتين مع الاخرى فلم  
لن التقييدتين ان حمل على المشهور كما  
مرقا الاضافي داخل في الامتراجي وان  
حمل على الاظم كما هو الحق فيه خارج عنه  
وداخل في التقييدتين فالامتراجي يشترط  
كسبيوية فان سبيبية لهما في البقرة  
دوية تكثر استلزامها وجعلها  
للتخصيص لا يقل ١٨ **قوله** غيره  
اي غير الامتراجي كقول ١٩ **قوله**  
**قوله** المفهوم اي ما هو حاصل في  
العقل اي للذهن لان التقييد والجزئية  
من المعقولات الثانية فاشي ما لم يكن  
حاصلا في العقل كمن كلفه ولا جزئية  
قبل في تفسير المفهوم اي من شأنه  
المحصل ليست احققت والمراد من  
المحصل التمثل سو كان التمثل بوسطة  
الصورة وهو العلم بالمحصل والجزئية  
وهو المحصور في معنى بل لم يكن للكلية بوجه  
اتصافا بالعقل بالمحصل وذهب بعضهم  
الى ان لها اتصافا بالمحصل فكذا  
فسر المفهوم بانه عبارة عن الصورة  
الحاصلة من الشيء في العقل فخر تعالى  
لا يتصف بالكلية والجزئية وكذا معلومة  
تعالى لان علمه تعالى بنفسه وبالاشارات  
حضورى كما مر **قوله** جود لم  
يقض فرض يدل جود على ما يشترط في الخبر  
يشترط التقدير لبعض ايضا ليشترط في الامتراج  
الجزئي في تعريف الكل ٢٠ **قوله**  
تكثره اي تكثر للمفهوم بحسب الافراد  
والاشخاص دون الاجزاء فان التكثر

**قوله** جذرا صم - قال العلامة الكهندي اي هذه التشبيبية عندهم لمقتضية بالخبر للاسم اي اشكال لم  
يقرب السمع بجملة وجوبه فكان الاذن اهم به بل انا فاديه بعض الاسماء و هو مشعر بالمراد بالخير للاشكال  
ولعل الاطلاق الخبر على الاشكال انما هو لان الخبر يرفع اليه كسره وسكون الدال المجزى والزم المظهر اصل  
الشيء كما في الصراح والاشكال الاصل والوجوب فخر انتهى والتفصيل في علم الحساب ٢١ **قوله** كذا اي ان لم  
ليقتضيه الحمائية عن الواقع سواد صم لكما في كما في الجملة الانشائية التي في صورة الخبر كجبت واشترت  
اولا كما في الامتراجي فخر قال في العلوم وليس له كجبت كما في الجملة الانشائية التي في صورة الخبر كجبت واشترت  
الحمائية عنه كما توهم لبعض انتهى ليست احققت فاجم ٢٢ **قوله** فانشاء - هذا هو الاسم الثاني من الكلام  
الاسم فالانشاء لا يكون متعقبا بالصدق والكذب لا بهما من اوزام الحمائية ولا حمائية في الحكم الانشائي قال  
احسن المحققين ان مصر الكلام الاسمي في الخبر والانشاء عقل واما مصر الانشائي في اقسامه المذكورة فاستقر في  
**قوله** منه اي بعض الانشائي امر هو ما دل بهما تسمى طلب الفعل غير الكف من الفعل وصاحلي  
سبيل الاستعانة بخلاف فلا يرادوا طلب منك الفعل لان فيه طلب الفعل كسب المادة لا كسب البنية  
كما لا يخفى ٢٣ **قوله** نبي - هو ما دل بهما تسمى طلب الكف من فعل غير الكف المطلوب سوار كان ذلك  
الفعل كذا في صرحه على طوره لا مستعلا بخلاف فلا تكلف نبي وكلف امر فاديه دل على طلب الكف كما  
طلب الكف من فعل ٢٤ **قوله** ممن وتخي - التخي ما يدل على طلب امر محبوب ممكن كان او محالا عارضا او  
ليت البصر بود وليت الشباب يرجع والتمري ما يدل على طلب امر محبوب ممكن بخلاف التواب ليس الے  
فانتمى انتم من الترجي البعض حصصه الاول بالمال العادي فيها متناهى ٢٥ **قوله** استقهام - وهو  
ما يدل على طلب العقيم في المطلوب فيه العقيم ولزمه طلب العلم فخر في في الدرام عمرو ٢٦ **قوله** غير  
ذلك - من الدعاء وهو طلب الشيء من الاعلى في فله والامتناس وهو طلب الشيء من المسادى والنداء وهو

من حيث الاجزاء ليس مناطا للكلية لوجود  
في الجزئية الصانع في ان لا يدور مطلقا في غير ذلك اعلم ان اكثر فسر تفسيرين الاول بالصدق على كثيرين كما هو الظاهر والثاني بالمطابقة  
كثيرين قال ايضا فصل الشارح المراد بالمطابقة المناسبة الشخصية التي لا تكون بين وبين غير من الافراد اذ آخر قال احسن المحققين هذا  
التفسير الثاني هو الاظم الشامل للصدق والكشف اعني ما يكون صادقا على كثيرين او كاشفا لكثيرين فاحفظ فانه يتفكك في مقام سري ٢٧  
وبنده محمد ابراهيم عفي عنه بليادى ٢٨



من زيد في يصدق على الكل اجتماعا فاصدق على صور كثيرة صار كمالا ان اعلم بالصدق على كثير من لم يكن كون اكون في كذا واعتبر على  
الشائج الفاضل بان هذا هو متبرع لان المقسم على كل من المفهوم والصورة التي رتبة له يد مثلا انما هي في الخارج فلا يصدق عليها انها مفهوم  
المفهومات فتخرج كما هو متبرع على فان الصادق على الكثيرين جمعا ليس على كل بل على المفهوم الصادق عليها ذلك الهوية التي رتبة له  
مفهوم حتى يلزم بها انتفاض تعريف اعلم بالصدق الجمعي وفي المقام ابحاث لا يسعها هذا المختصر **قوله** متصادقة الخ اي يصدق كل منها على الاخرى  
فان متطابق الصدق في كل المتعارف على الاتحاد كما تحقق في موضوعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة مع زيد ومحمد المتحد فتحد فان كل واحد منها يكون صادقا

**والصورة الخيالية من البيضة المعينة كلها جزئيا لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثرها على سبيل الاجتماع وهو المراد ههنا وههنا شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد الصورة الحاصلة في اذهان طائفة تصوره كلها متصادقة فان التحقيق ان**

**قوله** والصورة - عطف على المحسوس والصورة الخيالية ما يحصل في الخيال بذا هو الثالث من الاسئلة  
وتقرره ان الصورة الحاصلة في الخيال من البيضة المعينة في الخارج اذ بدل واحد منها بعد واحد بدو على  
التبدل للراي يجوز العقل صدقها على كل من تلك البيضات الغير المميزة عندا خمس فصارت الصورة  
لتجوز الكثرة كلية مع انها جزئية **قوله** كلها جزئيات - لانه اذا بدل واحد من الاسئلة لثلاثة  
وحاصل ان اعلم بان يجوز العقل صدقها على كثير من سبيل الاجتماع دون البدلية والتعدد والحق في  
الصورة المذكورة انما تكثر على سبيل البدلية والتعدد اذ لا يجوز العقل ان يكون البيضة الخيالية كثيرة في  
الخارج وانما تعدد في انها بل بذا هو غير ما في التجوز العقلي في البيضة الخيالية هو الشك والتعدد في انها  
اربع بيضة من البيضات المعينة والتجوز العقلي في اعلم بان يجوز العقل بان في نفسه صلح لان يصدق  
على كثير من شي خفيف البصر لا يصدق على الكثير عند الذهن الاعلى وجه البدلية وفي نفسه لا يصدق على  
كثير من الاعلى وجه الاجتماع ولا اعلى وجه البدلية ومحسوس الطفل وان صدق في نفسه على الكثير من كذا على  
سبيل البدلية **قوله** سبيل الاجتماع الخ هو عبارة عن ان يصدق المفهوم على اشياء كثيرة بصدق  
واحد كما يصدق ذلك المفهوم على واحد منها كذا كذا كما قال زيد ومحمد وكبر ما هم فقال في جواب انسان كذا  
اذ قيل زيد ما هو فقال انسان وهذا الصدق الاجتماعي هو المعبر في التعريف اعلم **قوله** ههنا - اي  
في اعتبار الشك اعلم في تعريف اعلم شك واعتبر من مشهور من القوم اورده العلامة الرازي في شرح المطالع  
**قوله** ان الصورة الخارجية - التي في الخارج لزيد هو الذات المتشعبة في الخارج والصورة الحاصلة  
من ذين في اذهان طائفة تصوره وكل من بذا الصورة متصادقة يصدق بعضها على البعض بذا هو الشك للمشترط  
ان زيد امثلي تصوره طائفة وحصل في ذين كل منها صورة فعلى كل صورة من الصور التي في اذهان طائفة تصوره  
انه صورة زيد لا يحصل للاشياء با نفسها ان حصل من زيد يكون نفسه فلا شك في صدق زيد عليه وكلها صدقت

على ما وراءها بالضرورة بالكل المتعارف ضرورة كونها متعارفة من وجه واحدة من وجه آخر ومير عليه بان شرط التصديق على الاتحاد هو مفقود في الصور الذمينة والهوية التي رتبة لها بعضها كسبيل الوجود والهويات الشخصية فلا تصادق لان كل واحد حاصل في ذين مثلا وكثفت بوارض مخصوصة مترتبة على خصوصه في ذلك لذين بذا هو حاصل في ذين غير ذلك وبالعكس وبالجملة تعدد الوجوه يوجب تعدد العوارض المتشعبة وتعددها يوجب تعدد الهويات فهي متباينة لا يصدق شيء منها على الهوية الاخرى ولا على الهوية الخارجية (القول بان ذكرت من ان الشخص العيني والشخص الذي متباين لانه لصدق في بعضها أصلا منات لما قال المحققون من ان الاشياء بانفسها حاصلة في الازمان لانه يتحقق للاتحاد في جميع التصادق في خارج ما يحصل في الذهن من تعدد القول بحصول الاشياء با نفسها انها هي الهوية الجامعة على العوارض الخارجية لا الهوية العينية المتشعبة بالعوارض الخارجية لا متشعبة حصول المتشعبة بالعوارض الخارجية من حيث انها خارجية في الذهن ولا يلزم الاتحاد والاشتراك عند تعقل النار والجبل كما ان المتشعبة بالعوارض الذمينة من حيث انها عوارض ذمينة يمتنع وجوده في الخارج ولا يلزم ترتب الآثار لذمينة كالاكتشاف وغيره على الحاصل في الخارج فلا يحصل من زيد من تصوره الواقعية انكثير من زيد بمقارنها الشخص في لذني الخاص بالخاصة لتلك الهوية الخارجية وهذا الشخص الخاص في الذهن متباين في الوجود للهوية الخارجية فلا يحصل الاتحاد والتصادق بين الصورة الذمينة والخارجية فتشكك ولا يمكن من الغافلين **قوله**

بند محمد ابراهيم عفي عنه بياوي





ص لا يجد في الفوقية والحقية **له قوله** لان التصديق - دليل المنفي الموجد في قوله لا يجب - وللجواب المذكور نقا وتخصيص الصورة  
التي رتبة زيدا الصورة الكيفية مستحدها انما تصدق به احد ما يتلصق به الاخرى فبما كانت الكثرة : فلا بد ان يكون زيدا ايضا فلا لها تصدق على زيد  
ان ظنا لكثيرين ومنشتر عنها وهو المراد في تعريفه ان كل تصدق الترتيب عليه فبما ركبا في تيمم هذا الجواب وقيد ان التصديق بين الصورة  
الخارجية زيدا ومن صورها الى صلة في الاذ بان متوهم كما لو شاء سابقا من ان ماني الاعيان وفي الاذ بان شخصنا متغايران الا في وبينها فلا يصح ان كل  
**له قوله** يصح الانتزاع - يعني ان التصديق لا يتزاع الصورة الخارجية من كل واحدة من الصور الذاتية وبالعكس وكذا الظلية من الطرفين فان

**والاجاب** بان المراد من صدقها على كثيرين  
انهما ظلالها ومنشتر عنها واللازم ههنا ان لها ظلا  
متعدا الا انها ظلال متعددا والمطلوب هو الثاني  
لان التصديق يصح الانتزاع والظلية ايضا  
فالالاتحاد من الطرفين بل للجواب ان المراد بتكثر  
المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد  
باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكثر في الخارج بل كلها

المنشتر ظل للتزاع عند تفتق باجتهاد  
فيمكن من الظلية لكثيرين والانتزاع  
عنها فلا تشكل لقد علمت ما حذرت  
سابقا ان هذا القول من المصنف عجيب  
فان التصديق لو لم يكن كونه على مطلق  
فان لا معنى للظلية ههنا الا في صورة بحسب  
الوجود والانتزاع بين الاضداد فكثيرين  
بكون المشخصات ولا شك ان اهلوية  
العينية لزيد ليس والصورة لزيدية فرع  
كيفية يكون الصورة للزيدية تحسدا و  
الزيدية العينية فاما حتى يتحقق الظلية الصورة  
بعينيتها بل الامر بالعكس ان الذي انما  
في قولنا الانسان كاتب لا يمكن ان يكون  
المفهوم الكاتب بل مفاهيم الكاتب فرع  
للاشياء الذي هو اصل ومنهوت فان  
الموضوع منتهوت واصل والعمل فرع  
وغيره فانه وانه يخرج من المسمى في الرد  
القول **له قوله** فان الاتحاد - بل  
وليس صورة الانتزاع يعني ان الصورة الخارجية  
متحدة مع الصورة الكيفية والصورة الكيفية  
متحدة مع الصورة الخارجية فبما لم يزل  
المعنى من يصدق له الاخر فاذا كان الصورة  
من زيد فزيد ايضا يكون منشتر عنها فاذا  
انظروا في زيد ايضا فلا لها فاصلا  
كثيرين القول بل لا ايضا عجيب فان المصنف  
ما زاد من الاذ بان وان الاول هو المسمى  
والثاني والعرضي فبما لا يمكن ان الانتزاع  
من الطرفين وان الاول والاعين فيقول  
ههنا ما علمت ان الاول والاعين كما بين زيد  
فوقنا الانسان لان الانتزاع بالمعنى الاول  
الانسان مع لان الانتزاع بالاعين  
من زيد كلفان المشخصات والامر بالزيد  
فليس يصح لان العرض ليس منشتر وما هو  
من الانسان بكونه المشخصات كما لا يخفى

**له قوله** ولا يجب - هذا الجواب مما افاده السيد السند في ما شئنا على شرح المطالع وما علمنا  
المعنى ما يصدق على كثيرين بان يكون ظلال كثيرين منشتر عنها في الخارج او في الزمن بان يوجد من كل  
واحد منها بكون المشخصات معني واحد بعينه تطابق الشكل وضيق صورة لزيد على الصورة الكيفية التي في  
اذ بان الظاهر ليس كذلك لان زيد ليس منشتر عا عن هذه الكثرة بل هو في الخارج ومنشتر العقل  
عنه هذه الكثرة فلا يكون ظلا لكثيرين بل له الظلال كثيرة وفرع مستفاد منه والمعتبر في المعنى الاول  
وما يوجد ههنا هو الثاني فلا يكون كليا **له قوله** ومنشتر - يعني ما يقال ان المعنى هو ما يصدق على  
الكثيرين معناه ان المعنى ظل ومنشتر عن الكثيرين فغلط منشتر على كل غلط تعسري كما شئت  
لمعنى الظل فان قلت ان الانتزاع هو اختراع شئ ليس لا وجود في اعيان منشتر يصح اختراعه وبذا  
المعنى لا يوجد في كثير من الكلمات كالانسان والفرس وكذا الظلية قلت ليس المراد بالانتزاع ذلك  
المعنى بل المراد هو الاذ بان الكثيرين بان يؤخذ من كل واحد من الكثيرين بكون المشخصات معني  
واحد يطابق الشكل بعد هذه المشخصات يتبع امر واحد مشترك بين هذه الكثيرين فيكون كل واحد  
درت منه ان الانتزاع بالمعنى الثاني العلم الانتزاع بالمعنى الاول فيوجد في الانسان والفرس كما

ان اولها فافادوا بعض ما بين الانسان والاصحاب فلا يتزاع من الطرفين كيف يكون مكيما واولهم المصنف فهاست  
الجواب مما افاده شارح المطالع وتخصيص المعنى بان يكون ركبي في الخارج والصورة الحاصلة من زيد في اذهان طائفة وان كانت لكثرة في الزمن لكن  
ليس لكثرة في الخارج لان كلفان في الخارج لا يكون كليا **له قوله** ولا يجب  
(جنده محمد ابراهيم عفي عنه بيا وكي +)

**فهو قول** الكندي الجزئية - اعلم ان التقابل بين الكلية والجزئية التقابل بالعدم والملكة والملكية هي الجزئية بان يكون عبارة عن وجود  
 العقدين يتخصصان بالكلية عدم هذه الملكة بان يكون عبارة عن عدم تلك العقدين لكن بشرط ان يكون من شأن ذلك العقدين التخصيص وان  
 ذهب بعضهم الى ان الكلية كلية والجزئية عبارة عن كل تقدير فالمستصف بالكلية لا بد ان يكون صاعدا لاقتسام بالجزئية فان كان العلم مستصفا  
 بالكلية فهو يكون مستصفا بالجزئية وان كان العلم مستصفا بالجزئية وان كان العلم والمستصفا كلاهما مستصفا فلهذا يكونان هما مستصفا  
 بالجزئية ١٢ **فهو قوله** صفة للمعلوم ظاهر كلام المصنف مشعر بان هذا النزاع معنوي والامر ليس كذلك كما استرنا سابقا لان الملكية اما ان يكون عبارة عن  
 حمل الكل على كثيرين او يكون عبارة عن  
 مطابقة لكثيرين على كثيرين  
 كثيرين من سائر مخصصات لا يكون بينه وبين  
 من افراد نوع آخر فان كانت عبارة عن  
 الاول فلا يمكن ان تعرض للاعيان لان  
 كل ما في الاعيان فهو مستصفا لا يمكن ان  
 يحمل على امور متعددة متباينة في الوجود  
 وهذا ظاهر وكذا لا يمكن ان تعرض لما في  
 الازدان لان ما في الازدان اما ان يكون  
 شيئا كما هو مذهب القائلين بوجود  
 الاشياء باشتباها او مستقرا مع ما في  
 الخارج كما هو مذهب القائلين بوجود  
 الاشياء بانفسها فان كان هو الاول  
 فليس هو يحمل على ما في الخارج بل هو  
 الكثرة لان الشئ لا يكون محمولا على ذي  
 اشئ وان كان هو الثاني فنقول ان حاصل  
 في الذهن هو جزئية شخصية كونه مقارنا مع  
 العواض الذمينة المستفصاة المانعة عن  
 التفرقة والصدق على الكثرة فثبت  
 ان الملكية بالمعنى الاول لا تعرض للاصو  
 من حيث هي هي وان كانت عبارة عن  
 الثاني اعني المطابقة فهي تحمل معنيين الاول  
 والمطابقة بالصدق والكل اعني ما يكون  
 صادقا ومحمولا على كثيرين والثاني المطابقة  
 بالكشف اعني ما يكون كاشفا لكثيرين  
 فان فسرت المطابقة بكلا المعنيين على ما في  
 من الحكم بالكلية صفة للمعلوم بطريق  
 فان المطابقة اعني صفة للمعلوم والمطابقة  
 اكتسفت صفة للعلم وان فسرت بالثاني  
 فقط فهو صفة للعلم لئلا يقال ان الكاشف  
 بالفعل بالذات حقيقة هو جزئية العلم اعني  
 انشي من حيث القيام بالذهن كما  
 هو الظاهر بالتأمل وبسبب الظاهر كما  
 ان المصنف رجح ترك مذهب بعض

**هوية زيد واما الكليات الفرضية والمعقولات**  
**الثانية فلعدم اشتغالها على الهذية لا ينقبض العقل**  
**بمجر تصور هاء عن تجويز تكرها في الخارج حتى قيل**  
**ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليا**  
**هذه الكلية والجزئية صفة للمعلوم**  
 غزيرة ١٢

**فهو قوله** هوية زيد - اي يصدق على كل واحدة من العصور الذمينة انها لو وجدت في الخارج لكانت عين  
 زيد لا انها عين وجوده باق الخيال بين جزئية يتركب من الشئ كما هو موجود في الاعيان موجود الذي ان اعيان قال  
 المصنف هو الاول والحصول الاشياء باعيانها لا باشتباها على ان المادتين توهم ان الاشياء حاصل في الذهن بانفسها  
 ان الحاصل في الذهن هو وجودها في الخارج لكان متحد مع ما في الخارج ١٢ **فهو قوله** اما الكليات الفرضية -  
 دفع توهمنا من التقيد بالخارج في تعريف الكليات فترتيب التوهم انه يخرج عن تعريف الكليات من الكليات  
 كالفرضية والمعقولات الثانية مع مفهوم الشئ ومفهوم العلم ومفهوم الصورة العقلية ومفهوم الكل فان اي فرد  
 فرض في الخارج يصدق عليه الشئ المباشرة الشئ وكذا مفهوم العلم والصورة الذمينة ومفهوم الكل المعقولات  
 الثانية التي طرد عنها الذهن وليس بها افراد في الخارج فلعدم وجودها في الخارج لا يجوز تكرار مفهومها  
 بحسب الخارج فلا يصدق تعريف الكل عليها مع انها متحدة فلا يكون تعريف الكل جامعا وكذا الخيال للكليات  
 انحصرت في ذواتها امكن انتمس والعقل اوسع امتناع الغير كما لو اوجب عجزه ١٢ **فهو قوله** اما الهذية  
 دفع التوهم المذكور فترتبة ان الكليات الفرضية والمعقولات الثانية لعدم اشتغالها على الهذية وانحصرت في الذهن  
 عن فرض التكرار لا يمنع العقل عن تجويز تكرارها في الخارج كجود تصور ما مع قطع النظر عن ما لا وجود افرادها وعدمها  
 فلا يخرج الكليات المذكورة عن تعريف الكليات تجويز تكرار مفهومها بحسب الخارج حتى يلزم عدم جامعية فهم لو  
 تكررت الكل ما يكون لكثرة في الخارج بالفعل لا لمكره العقل لكثرة في الخارج يلزم خروجهما عن البنية والمصنف يرى  
 عن ذلك وفي المقام تحقيق تجويز للفاضل لاشارة من شارح الاطلاع عليه فليارجع الى شرحه لهذا الكتاب ١٢ **فهو**  
**قوله** كليات - لان تصور ما من جهة عدم اشتغالها على الهذية لا يمنع ان تكون متحدة مع ما شاتها فلا يكون نعا  
 للكل عليها بل لا يكون المنع من جهة ملاحظة التناقض والاشتراف ان الخيال لا يكون محال على كل جهة بمعنى ان يكون  
 سبب اشتغال كل جهة يحمل الكل العوضي على الحقائق الموجودة محال من جهة التناقض ومع قطع النظر عن ليس محال ١٢

كونها من صفات كلياتها مع انه ذهب اليه جميع غير الا ان يقال ان المصنف رحمه ليس بصدد بيان جميع المذاهب بل هو  
 ذكر الشافعين اللذين بينهما غاية الشقاق واما الذي تركه فهو في الحقيقة جمع بين المذهبين ١٢

Dr

[illegible]

جزئیة بالنظر الى الحقيقة - واثباتی باینده  
 حیوان و اما بحسب نفسه فهو کلی و بین الحيوان  
 انسان و وجود و الحقيقة فی الواجب  
 حیوان و عدم الحقيقة لعدم امتناع

م الاول عبارة عما يكون الموضوع فيه من المحمول والادخل التسليم في بعض الصورة التي لا يكون المحمول فيها عن الموضوع كما لا يخفى على المتأمل  
 في هذا التبيين المتكلم لا يتفاد المحل الاول في بيان المحل المراد لا يكون بحسب محل المتفاد الذي والعرف في وساي تعريف المحل مع اقتضائه في ادخل  
 المتفاديات فانظره وثالثا ان في صورة التصادق يعتبر الاطلاق العام اعني يكون موجبتان هكيتان مطلقتين عامتين وفي صورة التباين  
 يعتبر الدوام اعني يكون سائلتان هكيتان دائمتين فيحد كون التباين والمستقيظ واعلم ان في التباين كما لا يخفى على من اتقى السمع وهو شهيد ١٢  
**فهو قوله** وان كان ١٠ المتفاد في جزئيا من الجانبيين بحيث يصدق كل من الكلبيين بدون الاخر في بعض المواد فكل من الكلبيين انهم من الاخر ومن وجه  
 وادخل منه من وجه كالحويان والابيض

فان الحيوان يوجد بدون الابيض في  
 الفرس الاسود مثلاً والابيض بدون في  
 الثوب الابيض وكحيوان في الفرس  
 الابيض فكل واحد منهما العلم من الاخر  
 واخص من ان الحيوان العلم من الابيض  
 بحسب وجوده في غيره وادخل منه  
 بحسب وجود الابيض في غير الحيوان و  
 الابيض العلم من الحيوان بحسب وجوده في  
 غيره والثوب وادخل منه بحسب وجود  
 الحيوان في غير الابيض وهو الفرس الاسود  
 فخرج العموم والخصوص من وجه التباين  
 جزئيتين دائمتين في بعض الحيوان  
 ليس بابيض دائماً كالقيل وبعض الآدمي  
 ليس بحيوان دائماً كالثوب الابيض  
 والما اعتبر الدوام اذ لو لم يعتبر لزمن ان  
 يتحقق العموم والخصوص من وجه في ادة  
 التساوي كما انهم والمستقيمة لصدق  
 بعض التباين ليس بمستقيمة اي في زوا  
 النجوم وبعض المستقيمة ليس بتباين  
 في زمان البيضة التباين مستقيمة بل  
 في اية موجبة زمنية مطلقة نحو بعض الحيوان  
 ابيض بالفضل كالفرس الابيض فاقم  
**فهو قوله** فقط اي يكون التفارق  
 من جانب احد الكلبيين دون الاخر فكل  
 التفارق اعم والكل الذي يوجب التفارق  
 اخص مطلقا اي كالحويان والانسان والما  
 في العموم والخصوص مطلقا لانه المتبادر عند  
 اطلاق العموم والخصوص فخرج العموم والخصوص  
 مطلقا الى موجبة كلية مطلقة عامة كقول  
 انسان حيوان بالاطلاق اعصام و  
 الى سائستة جزئية دائمة نحو بعض  
 الحيوان ليس انك دائماً ١٢

# كليات ان تصادقا كلياً فمتساويان و

الاختلاف فان كان كلياً فمتساويان  
 وان لم يتصادقا ١٢ التفارق ١٣ من الجانبيين ١٤ كالانسان والخيول ١٥

# وان كان جزئياً فاما من الجانبيين فاعم

واخص من وجه اومن جانب واحد فقط  
 كالانسان والابيض ١٦

# فاعم اخص مطلقا واعلم ان نقيض كل شيء

كالانسان والخيول ١٧

**له قوله** الكليات - اعلم اولاً انه لما فرغ من بيان معنى الكلي وقسم الجزئي شرع في بيان النسبة وثانياً  
 انه انما اخص بيان النسبة بين الكلبيين لان النسبة تجمع اقتضاها لا تحقق الا فيها لا بين الكلي والجزئي ولا  
 بين الجزئي والجزئي واما الاول فلان الكلي اعم من الجزئي الذي هو فرد مطلق ومباين لغيره فليس من الكلي و  
 الجزئي مساو او مجموع من وجه قطعاً واما الثاني فلان جزئياً يكون مساوياً للجزئي كالفيل بينها مساو او مجموع  
 لا مطلقاً ولا من وجه وثالثاً ان هذه النسب كما تحقق في المفردات تتحقق في القضايا لكن في الاول باعتبار  
 الصدق وفي الثاني باعتبار التحقق كما يجب في التفاديات ١٢ **فهو قوله** ان تصادقا اي يصدق كل واحد  
 منهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والما في العلم ان لا عادية الى ان يقال ان تصادقا كلياً من الجانبيين كما في  
 بعض الكتب لان لغة التصادق يعني عكس كما لا يخفى ١٣ **فهو قوله** والا تفارقا اي وان لم يتصادقا تفارقا  
 بحيث يصدق احدهما بدون الاخر والمراد بالتفارق الافتراق على سبيل عموم المجاز والالمام بالتحديد بقوله ومن  
 جانب واحد كما يجب ١٤ **فهو قوله** فان كان - اي هذا التفارق كلياً بحيث لا يصدق شيء من احدهما على شيء من  
 الاخر فهذه ان الكليات متباينتان كالانسان والفرس فان شيئاً من افراد الانسان لا يصدق  
 عليه الفرس ولا شيء من افراد الفرس يصدق عليه الانسان اعلم اولاً ان مرجع التساوي الى موجبتين هكيتين نحو  
 كل انسان ناطق وكل ناطق انسان و مرجع التباين الكلي الى سائستين هكيتين نحو لا شيء من الفرس باسان  
 ولا شيء من الانسان بفرس وثانياً ان ليس المراد من التصادق والتفارق ما يكون بحسب المحل الاول بان  
 يكون المتساويان كليين بينهما التصادق بحسب المحل الاول والمتباينان كليين بينهما التفارق بحسب المحل ١٥

جسرت عادتكم ببيان حال النقيض بعد بيان نسب الكلبيين اذا لاشياء تعريبت باعدادها فلذا اشتغل المصنف  
 اولاً ببيان معنى النقيض ثم ببيان احواله ١٦

04

رفع<sup>١٤</sup> فنيضا المتساوين متساويان والافتقار<sup>١٥</sup>  
 فان لم يكن بينهما تساوي<sup>١٦</sup>  
 فان يصدق احد ما بدون الآخر<sup>١٧</sup> لا لانساني والآخر<sup>١٨</sup>  
 في الصدق فيلزم صدق احدهما المتساويين بدون الآخر<sup>١٩</sup>  
 فان يصدق احد ما بدون الآخر<sup>٢٠</sup>  
 هذا خلف<sup>٢١</sup> هم هنا شك قوي وهو ان نقيض التصادق<sup>٢٢</sup>  
 اي خلاف المفروض هو ان لا يكون<sup>٢٣</sup> لا يصدق التساوي<sup>٢٤</sup>  
 رفع<sup>٢٥</sup> كصدق التفاوت وربما يكون نقيض المتساوية<sup>٢٦</sup>  
 مما اورد في نفس الامر كقائل مذهبهم ان الشاملة فيصدق<sup>٢٧</sup>

جود الموضوع فلا يحكي الدليل بأنه لا  
يصدق على الاشئ لا يمكن لصدق بعض الاشئ يمكن لعدم الموضوع فلا تثبت المدعى وهو ان كل تقضي المتساويين متساويان ١٣ **في قوله كفاض**  
لعلها مصادق على الاشئ والا يمكن ان الشئ والممكن من المفهومات الشاملة والاشئ والا يمكن ان نقاضها ليس لها افراد في نفس الامران كما وجد في  
المعالم اوقه لا يجوز شي ويمكن وليس فيه يصدق عليه الاشئ والا يمكن والا يزم اجتماع التقيضين ١٢ (١١) لا يمكن **في قوله الاول** اعني ينف  
للتصادق بان يكون سالمة معدولة وبقال بعض الاشئ ليس بلامكان ١٤ يستدركه محمد ابراهيم رحمه عن ملادي ١٥





م النقيضين الانساني فيصدق الانسان عليها وعلى غيرها فيثبت عموم الانسان من اجتماع النقيضين فانه نفع الشك وثبت المطلوب على الثاني بان غايت ما يفيض من الامراض هو لزوم صدق الشك على نقيضه اعني صدق الممكن العام على الامكان العام بالصدق والعرض وذلك ليس بحال بل واقع كما في فصل المفهوم على المفهوم وحصل الاجازي على جزئي فان الامم مفاهيم متعينة في الزمن واما المفاهيم فمفاهيم مطلية في مفهوم قول على الامم مفاهيم متعينة وكذا حصل الاجازي على الجزئي اذ مفاهيم الجزئي لا يستغنى عن صدقها على كثيرين وبذلك المصلحة على بامرية لصدقها على كثيرين كزيد وعمرو وكثير غيرهم من الجزئيات فمفهوم الجزئي لا جازي فلذلك لا يمكن العام بالصدق عليه الممكن العام هو غير مشتق والمتن انما هو صدقها على شئ ثالث فهو امدن المصل واما اعتبارها في انما راها على غير مشتق كما ان جزئي في العمل الاول وليس يجوز في بعض المتعارف والشك اجوبة اخرى في ذكره في المطولات ١٢ **له قوله** تبين جزئي هو التباين في الجزاء سواء كان ضمن التباين السلي او العموم ومن وجه الاعتقاد ان التباين الجزئي في نسبة فاستخرج فخر النسب في الارجح لا في القول ان الغرض من النسب المستند الى اجتماع في الارجح والتباين الجزئي نسبة فاستخرج مع التباين السلي والعموم ومن وجه افتقار انتقاده ١٢ **له قوله** كالمبتابين وهو التفارق في الجملة لان بين العيئين تفارقا بحيث يصدق على واحد منهما صدق نقيض الآخر وقد يتحقق في ضمن التباين الكلي

**فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص كل لا يمكن خاص اما واجب او ممتنع وكلها يمكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام والجواب من التخصيص وبين نقيض الآخر ولا خص من وجبتاين جزئي كالمبتابين وهو التفارق في الجملة لان بين العيئين تفارقا بحيث يصدق على واحد منهما صدق نقيض الآخر وقد يتحقق في ضمن التباين الكلي**

له قوله فكل لا يمكن الجزاء متفرق في تقريره الشك وما صدر ان لما ثبت ان بين الممكن العام والممكن الخاص عموم ومخصوصا مطلقا فكان كل لا يمكن عام لا يمكن خاص صادقا لان الامكان العام نقيض العام فيكون انحصار الامكان الممكن الخاص نقيض الخاص فيكون اعم فيصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص وبذلك هي المعنى والكبرى في قولنا لا يمكن خاص اما واجب ان كان الوجود قطعاً ضرورياً وممتنع ان كان العدم قطعاً ضرورياً فينتج من الشكل الاول قولنا كل لا يمكن عام اما واجب او ممتنع ويحصل هذا القول معنوي ويشتم اليكيري وهو قولنا كما يمكن عام فينتج كل لا يمكن عام على عام وبذلك اطل على اجتماع النقيضين والذين على الكبرى في الثانية من الواجب كون وجوده ضرورياً ممتنعاً وكونه ضرورياً ممتنعاً وجوه ضرورياً ممتنعاً وجوه فيصدق على كل منهما ان احداً جائز ليس بضروري وبذلك هو الممكن العام وبهذا طفت ان تقرير الشك مشتق على القياسين كما لا يخفى ١٢ **له قوله** اما واجب الوجود لان سلبه لا يكون عرفاً آدوجود العموم فيصدق بينه وبين لا يكون وجوده ضرورياً او عدمه ضرورياً بالاولى والواجب تعالى والثاني هو الممتنع فصار لا يمكن الخاص اما واجب او ممتنع ١٢ **له قوله** التخصيص بغير نقائص المفردات الشاملة فالعموم والتخصص مطلقان نقيض الاعم ولاخص كذلك انما يكون في مساوي المفردات الشاملة وحينئذ لا يلزم ان يكون بين اجتماع النقيضين والامساك عموم مطلقاً فلا يلزم الاحتجاج في الشك الاول وكذلك ينشأ الصغرى في الشك الثاني وحي قولنا كل لا يمكن العام لا يمكن خاص فانه ثمة على القاعدة والامكان العام والخاص من المفردات الشاملة لا قاعدة تخصه ملوارة وقد يجاب عن الدليل بان يأخذ القضية حقيقة بان قدرنا اجتماع النقيضين يصدق كل لا يمكن

له قوله فكل لا يمكن الجزاء متفرق في تقريره الشك وما صدر ان لما ثبت ان بين الممكن العام والممكن الخاص عموم ومخصوصا مطلقا فكان كل لا يمكن عام لا يمكن خاص صادقا لان الامكان العام نقيض العام فيكون انحصار الامكان الممكن الخاص نقيض الخاص فيكون اعم فيصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص وبذلك هي المعنى والكبرى في قولنا لا يمكن خاص اما واجب ان كان الوجود قطعاً ضرورياً وممتنع ان كان العدم قطعاً ضرورياً فينتج من الشكل الاول قولنا كل لا يمكن عام اما واجب او ممتنع ويحصل هذا القول معنوي ويشتم اليكيري وهو قولنا كما يمكن عام فينتج كل لا يمكن عام على عام وبذلك اطل على اجتماع النقيضين والذين على الكبرى في الثانية من الواجب كون وجوده ضرورياً ممتنعاً وكونه ضرورياً ممتنعاً وجوه ضرورياً ممتنعاً وجوه فيصدق على كل منهما ان احداً جائز ليس بضروري وبذلك هو الممكن العام وبهذا طفت ان تقرير الشك مشتق على القياسين كما لا يخفى ١٢ **له قوله** اما واجب الوجود لان سلبه لا يكون عرفاً آدوجود العموم فيصدق بينه وبين لا يكون وجوده ضرورياً او عدمه ضرورياً بالاولى والواجب تعالى والثاني هو الممتنع فصار لا يمكن الخاص اما واجب او ممتنع ١٢ **له قوله** التخصيص بغير نقائص المفردات الشاملة فالعموم والتخصص مطلقان نقيض الاعم ولاخص كذلك انما يكون في مساوي المفردات الشاملة وحينئذ لا يلزم ان يكون بين اجتماع النقيضين والامساك عموم مطلقاً فلا يلزم الاحتجاج في الشك الاول وكذلك ينشأ الصغرى في الشك الثاني وحي قولنا كل لا يمكن العام لا يمكن خاص فانه ثمة على القاعدة والامكان العام والخاص من المفردات الشاملة لا قاعدة تخصه ملوارة وقد يجاب عن الدليل بان يأخذ القضية حقيقة بان قدرنا اجتماع النقيضين يصدق كل لا يمكن

نقيض كل واحد منها مع عين الآخر ولشكوت التفارق هيمنة لا يصدق ايضاً لزوم ارتفاع النقيضين وهو باطل ١٢ **له قوله** بين العيئين الخوا من الاعم ومن الاخص ومن عدم تفارقا يصدق احدهما بدون الآخر في بعض المواد كذلك بين العيئين المتباينين وهو ظاهر ١٢ **له قوله** على احد هلا في الاصل والخاص من وجوه واحد المتباينين والآخر ان يقال بين كل شيئاً لا لا يخفى ١٢ **له قوله** وهو اي المتباينين الجزئي قد يتحقق في ضمن التباين السلي اي يكون بين العيئين متباينين كما في التفارق في جميع المواد ويتحقق في ضمنه التباين الجزئي وهو التفارق في بعض المواد ايضا كما لا يخفى ١٢ (بسنده محمد بن ابي عمير عن عيسى بن عبد الله بن ابي) ٢



فلا تباين بالمتن بالمعنى المذكور وفيه كلام ليعلم العلم من شرافه يرجع الى شرف ليله الكتاب **في قوله جواب** تخصيص هذه القاعده  
براعه معقوبات المشايخ ومن العلوم ان الشئ المكن من المعقوبات المشايخ قد يخرج الترتيب **في قوله** فكل شئ **في** لما شاع  
المصنف من بيان مفهوم الحق والنسب شرعى تقسيم الحق بالنسبه الى الحق فقال ثم الحق والمراومه المفروقه كما قال الشيخ في الشفاء و  
فصل في قسمه الحق المفرد الحق الى الاقسام الخمسه فلا يراد ان يحصر القسمه لان منها كثيره فخرجه عنها كالفضل القريب مع الب  
مع البعيد او الجنس البعيد مع القاص القريب مثله فيعلم الجنس المتوسط بالجنس الثانى من قبل المساواة في المثال **في قوله عين** ح

كالاحجر والاحياء والاشنان اللاناطق وقد

في التساويع ١٢

المقالة كاللحم واللاحسان الخ فان بينهما عموماً ونصباً من يوم يولد الناجح الاحسان في بعض المواضع كاللحم

[illegible]

منه والآخر عدم وجوده في الخارج فظهر بهذا ان الشخص والحصة والغرض به المعاني المصطلحة متعاقبة لا يصدق احدهما على الآخر وقد يطلق الفرد على الشخص وبما هو المراد في توهم السلكي ان كان تمام ما به اية افراده فهو نوع وان كان جوهرا فان كان تمام المشتك بهين الما بهية وشي آخر فهو الجحس والافه  
مسئل وان كان خارجا عن تمام ما به اية افراده فخاصة ان انتصت بحقيقة واحدة وعوض عام ان الشخص بها وكذا يطلق الحصة ايضا على الشخص ١٣

اربنده محمد ابراهيم عفي عنه بليادى) :



م والعرض عندئذ يكونان مختلفين بالذات وكذا المحل ١٢ **قوله حقيقة** تميز وهو متعلق بكل واحد من المعطوف عليه والمعطوف اى كل من العرض والعرضي والمحل مغاير للآخر بحسب الحقيقة وقد عرفت التغاير بين هذه الامور الثلاثة **قوله** بعض الناس هو المحقق الدواني في الغواشي القديمة للتجريح كذا في الحاشية المنقولة عن المصنف واما صلا ان لا فرق بين العرض والعرضي والمحل حقيقة واما الفرق باعتبار كما بين الجسم والمادة فالابيض اذا اخذ لا بشرط شئ اى من حيث هو بوزن من كل الناطق بمقارنة الموضوع وعدد ما فهو عرضي مشتق وتحويل على الجسم بالمواظاة لا بهما وصلا على المحل فيقال الجسم ابيض واذا اخذت بشرط مقارنته الموضوع فهو عرضي من كل ناطق عليه مواظاة لا اتحادا ومع ذلك يقال الثوب الابيض ولو اخذ بشرط عدم مقارنته الموضوع فهو بحد ذاته اعتبارا مستقلا متعلق بنفسه وهو مشتق منه ومن كل ناطق على اصله لا بالاشتقاق لا بالمواظاة لا بارتقاء وجوه من كل المواظاة فيقال الجسم ذو بياض قال احسن المحققين في مشارع هذا القول ان المراد في الجسم الاسود كالمساحلة شئ واحد هو السواد المتكسر بنفسه في السواد والسواد وحله لا تغاير بين هذه الامور الثلاثة في الطاق لا الماظاة الموضوعية معاينها وجلبا على شئ في المواد التي لا تظهر التفاوت بعد تفتيش النظير بين العرض والعرضي والمحل فيها يتبين هذه الامور على معاينها الاصلية المتحدة بحسب الذات والمفاهيم كالخط مشرقا فظول طويل ومحل للظول والصوره كجسمه فانها يقال طول ومحل الاتصال كما لا يوجد نسبة الى الهامى تعالى على طريق الحكم وغير ذلك وليس هذا الحكم المصدق فقط لما قال البعض بل يصدق عليهم فان الغبرم في هذه الصورة امر واحد فقط فالمفاهيم في انفسها من الخط الطول الطول ومحل الطول امر واحد فقط هو الشئ المنقسم في جزئين واحدة فقط وهو امر واحد فاقترعت مفاهيم هذه الثلاثة معا في بعضها في هذه المواضع حيث مغايراتها لا تغاير بينها اصلا نعم في بعض المواد قد يبقى احدها المفهومات ويتبين الاخر كما في السواد والاصل في الجسم فيقوم التغاير وليس كذلك بل يبقى محل السواد ومن كان فان محله المفهوم بحسب الحقيقة هو السواد الجسم نفسه وهو قد زال بزوال السواد ولا يكون الاسود ايضا من انفسه ثم بعد ذلك لا يثبت بهذا الاختصار المذكور كما توهم بعض فان تغاير المعاني للاسود والتشبه المذكورة ضروري ثم مفاهيم المشتق انتراعى محض هو ارتقاء بساطة لا بتركيبه يشهد

# والجمله على ان العرض غير العرضي غير المحل حقيقة قال بعض

**قوله** ان العرض - اعلم اوله ان العرضي كليهما مشتق كان في الخروج عن الحقيقة وفي كونها نعتا لها بحيث تصنف بالحقيقة بهما ومع هذا بينهما تغاير لان العرضي ما يحل على الموضوع بالمواظاة كالابيض والسود وكالناطق بالنسبة الى الحيوان والنبات والناس في النسبة الى الناطق واما العرض فهو يحل على الموضوع مطلقا سواء كان بالمواظاة او بالاشتقاق فالعرض مثلا على ما يحل مواظاة على موضوعه كالابيض والاسود وما يحل اشتقاقا عليه كالسود والبياض على هذا بينهما عموم بخصوص مطلقا فالعرض اعم مطلقا من العرضي وقد يترتب الهامى بالغبرم تعريف العرض فينبغي ان يكون موضوعا من وجه واحد الاجتماع كالابيض فانه عرضي اما مادة الاشتراك كما لا يكون بالنسبة الى الناطق فانه عرضي وليس بعرض لانه ليس قائما بالغيره كالابيض فانه عرضي وليس بعرضي وثانيا ان المراد بهما بالعرض هو المشتق كالابيض والضارب وبالعرض هو المشتق مسند كالابيض والضرب لاطلاق كالابيض وثالثا ان المراد بالمحل بامام به العرض الذي هو المشتق من كل الشئ الذي قام به السواد مشتقا اذا دبرت هذا فاستخرج منهم اختلافوا في ان العرض والعرضي والمحل متغايرة بالذات او متحدة في كل ذهاب ذهاب انما الجمهور ثانيا لاول لان المشتق عندهم مركب من الذات والصفة والنسبة والعرض هو الصفة فقط فيكون العرض جزءا لمفهوم المشتق والجزء يكون مغاير للعنصر البتة اما خيرة به العرض هو في قوله فانه قد يزول العرض ويتبقى المحل كما في الاسود انزال كل من الجسم ولان المحل موجود ولو وجودا مستقلا في نفسه بالعرض غير العرضي للمحل فلان الجزء العرضي الذي هو المشتق عندهم وايضا ان العرض هو الخارج المحمول بنفسه كالاسود مثلا فذلك انه مفاهيم انتراعى من الجسم الذي هو المحل الموجود في الخارج وكذا الحال عند الرئيس لان المشتق مركب عنده ايضا لكن من الصفة والنسبة فقط واستدل عليه ان مفاهيم الشئ في معتبر في الناطق والالكان العرض العام داخل في البعض ولا يصدق عليه ولا لا تقلب الالكان بالوجوب في ثبوت الضامك للانسان مثلا فان الشئ الذي له الضمك هو الانسان وجبوت الشئ لنفسه ضروري وفي الاستدلال شئ لا يخفى على من له ادنى بصيرة في الفهم ان العلامة الدواني في ذهاب الى ان العرضي بسيط ليس مركب كالعرضي كما يستدل بالذات حيث قال في القديمة ان الابيض اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضي واذا اخذ بشرط شئ فهو الثوب الابيض واذا اخذ بشرط شئ فهو العرض المقابل للوجود بطبيعة العرض عرضي ورضي به هذا تحقيق الحق بين العرضي وعرض لا لا يتبين من ان افرق بينهما بالذات انتهى لمصنفه كذا في الكلام وان دل على اتحاد العرضي والعرض بالذات لكنه لا يدل على اتحاد العرض والمحل ومن قولهم الثوب الابيض ان العرض اذا اخذ بشرط شئ فهو المحل والمحل فقط وفريده قال المحقق الدواني لنفسه في مواضع متعددة من ان الاوضاع كلها موجودة متزاوية وجود الموضوع وتاثيره لا ما افاضل الواحس انما شى يصرح في ردة الجمان بالاتحاد المحل مع العرض ايضا حيث قال فليس للبياض ذات سوى ذات الجسم وليس للبياض كاشخص خرسى شخص الجسم والرضي به المصنف ايضا ومستند بما قال العلامة الدواني في القديمة ولكن فهم اتحاد العرض مع المحل من عبارة العلامة مستبعد غاية الاستبعاد كما لا يخفى على ذوي الالباب وذهب المحقق الهروي الى ان المشتق اعم بسيط انتراعى فالعرض م

بالرئيس انشأ قلبه والباقيان تفصيله في الخارج فكيف يتصوره مع ذاتها وهو مذهب اهل اهلهم قد يكون المبدأ انتراعيا معناه المحل موجودا خارجا فكيف لا يكون بينهما من ان العرض والعرضي قد لا يكون من احتكاك المشاهدة والمحل منها فكيف لا يكون بينهما من العرض قد يكون من قولنا العرض والمحل من قولنا الجوهر فكيف لا يكون الذات بينهما فضلا عن اتحاد المفهوم وما ذكرنا من السواد والجسم بنفسه فهو قاسد فان ذلك لا يتصور ظاهر في الكسابة والضامك ان كلها ليست لكسابة التجسد كجذير مثلا في الحكم التجسد نفسه كما لا يخفى من كذا في شامل واما الاستشهاد بالخطا والاتصال والوجود فتغاير المفهومات (ببقية حاشيتي ٤٣)

بالرئيس انشأ قلبه والباقيان تفصيله في الخارج فكيف يتصوره مع ذاتها وهو مذهب اهل اهلهم قد يكون المبدأ انتراعيا معناه المحل موجودا خارجا فكيف لا يكون بينهما من ان العرض والعرضي قد لا يكون من احتكاك المشاهدة والمحل منها فكيف لا يكون بينهما من العرض قد يكون من قولنا العرض والمحل من قولنا الجوهر فكيف لا يكون الذات بينهما فضلا عن اتحاد المفهوم وما ذكرنا من السواد والجسم بنفسه فهو قاسد فان ذلك لا يتصور ظاهر في الكسابة والضامك ان كلها ليست لكسابة التجسد كجذير مثلا في الحكم التجسد نفسه كما لا يخفى من كذا في شامل واما الاستشهاد بالخطا والاتصال والوجود فتغاير المفهومات (ببقية حاشيتي ٤٣)

(بقية حاشية صفح ٩٢) في كمالها ايضا  
 ضروري في خصوص العرض والعرضين  
 لا يتناهي في مفعولها على اطلاق الحمل  
 الحيز والتمسك انتهى وقد علمت من الحاشية السابقة  
 هذا القول من اتحاد العرض والعرضين في الحقيقة الزمانية

ما حصل عليه قال احسن المحققين وهو الاستصحاب وان الاربع عرضي والاربع  
 عرض فان المزاوية المقدار والمقصود اذا قد تحددت واحدتها في المثال مع  
 الحمل فثبت اتحاد الحمل لقول بذاتي غاية المنعطف فان الاربع محمول على النسوة  
 عرضي لها مقصود بها بالعرض فليس لزات اتحاد بالذات مع الحمل فثبت عرضي  
 اتحاد والمقصود ما لا يندرج بالمعنى المذكور وليس محمول على المبال في المثال  
 ووزار فقدر لفظ ذو علان الحمل  
 يقتضي اتحاد والذات فضل عن اتحاد  
 المقصود ففكر ١٢ له قوله من ثم  
 اي لا حمل اتحاد والعرضي والعرضي قال  
 المحقق الادواني ان اللفظ لا يدخل الاتحاد  
 مع الحمل في هذا القول كما لا يقتضي تفسير  
 قول المصنف ومن ثم يقول ايمان اجل  
 عدم انتفاء عرضي العرضي والعرضي والحمل  
 انتهى كما وقع عن بعض المحققين بخلافه  
 ١٣ له قوله لا يدل على ما عدا ذلك  
 هو المبدأ وليس التفسيرين بالاعتبار  
 ولا يخل في النسبة ولا الموصوف فان دول  
 فلا بد لغير عرضي الاربعة بسبب وقوع  
 النسبة مقبولة اخذت في ترجمة فظهر  
 فساد ما قال السيد السند من المشتق  
 مركب من المبدأ وهي الحقيقة والنسبة فظهر  
 من ذلك ان الفعل يكون النسبة المتعدي في  
 المشتق في تمامه وفي الفعل تامه ولهم  
 اشتغال المشتق على الزمان والكمال  
 الفعل عليه والاطاني اخبرني ان الموصوف  
 لا يدخل في المشتق فلا بد من ذكر الموصوف  
 في ذكر الموصوف ..... وتلك الطوب  
 الاربعة لا ياتي بها التقدير كقول معناه  
 الطوب الاربعة هذا اللفظ في الموصوف  
 العام واعلم في المشتق وانما اللفظ  
 في صيغة واحدة فكيف يمكن ان الطوب  
 الاربعة وفساوه فلا بد ان لا يقتضي  
 قوله لا عا لانه قد يستعمل بالذوات  
 الذات المبصرة اي الموصوف العام فلما  
 في مقدم المشتق فليزم حمل العرض  
 العام في ان المشتق قد يكون  
 فعلم ان لفظه مشتق ودخل فيه مقصود  
 الشيء ويكون معناه شيء لا ينطق بكون  
 عرض عام ما صدق عليه فليزم وحول

**الافاضل طبيعة العرض بشرط شئ عرضي وبشرط**  
**شئ المحل بشرط الاشئ العرض لمقابل الجوهر ولذا يصح**  
**بالنسوة اربع والماء ذراع ومن ثم قال في المشتق لا يدل على**  
**النسبة في اربعة الموصوف كاعمالها ولا خاصا بل معناه**

له قوله لا بشرط شئ اي لا يفيض اذا اخذت من حيث هو بهر اى مع قول المحققين مقارنة الموضوع و  
 عدمه فيعرضي مشتق محمول على الجبر كما هو اطلاقها بهر وصلاحيه حمل فيقال الجبر ابيض ١٢ له قوله  
 بشرط شئ قال الافاضل المعنى معناه ان الاربعة اذا اخذت بشرط مقارنة الموضوع مع فهمين الحمل  
 عليه مواظاة لاحاد موصوفات الشوب الاربعة ابيض انتهى وقال مولانا فظهر لاشئ معناه انه اذا اخذ الاربعة  
 بشرط شئ الذي هو الحمل اى الاربعة مع شرط الحمل شوب ابيض ولا يصح ان يراد به ضمير هو في قوله فليز  
 ابيض الى الاربعة فقط كما يحتمل في القول المذكور ان اذا اخذ الاربعة بشرط الحمل فهو اى الاربعة من الشوب  
 الاربعة مبرر عليه اربعة ارض باء على ما يلزم اتحاد الحمل والحمل يوجب حمل اربعة ارضها كما انما كانا متصين فاما في القول  
 بان يصير موصوفا بهر ارض وان لا يفيض لان الجبر عرضي معدوم في تعدده وتوحيده فكيف يمكن ان تعدد الشوب اليه  
 وتوحيده وانما هو بهر ارض متعدي فافهم ايضا كذلك في الحقيقة بان يكون متعديا واحدة فيكون الحمل يكون  
 محال ومن استعمل ان يتعدي حقيقة العلة والمحل وضمنها ان الاحوال تكون متعديا عن محالها فليز  
 فكيف يصح ان يكون مبيها اى لان الاتحاد في ذلك في الحقيقة بان يكون متعديا واحدة فيكون الحمل يكون  
 فليز يفيض على حقيقة الجبر شئ ام لا على الاطلاق لم يكن ابيض وعلى الاول لم يكن مقبولا على البياض والآخر  
 يتعلق الزيادة وضمنها لزم اتحاد الجبر والعرض وضمنها ان العرض ربما يندرج ويقتضي الحمل فلو كان الحمل  
 مع الحمل لم يبق هذا له قوله بشرط شئ يعني ان الاربعة اذا اخذت بشرط عدم مقارنة الموضوع  
 فهو بهر الاتحاد امر مستقل متصل في نفسه وبجسمي العرض واشتق منه حمل على الحمل بالاشتقاق لا  
 بالمواظاة لا بد من حمل الحمل المواظاة فيقال الجبر ١٢ له قوله للجوهر يعني ان المراد من  
 العرض الذي هو مقبوع العرضي بسبب الحقيقة بهر العرض يعني الموجود في الموضوع لا يعني الخارج لا العرض يعني  
 الخارج ليس بمقابل الجوهر بل هو جوهر كما يحتمل ان بالنسبة الى الناطق فان الاربعة خارج حقيقة الناطق  
 فهو عرض لا وليس بمقابل الجوهر بل هو جوهر ١٣ له قوله لا اللفظ اي اتحاد العرض مع الحمل مع ان النسوة  
 اربع والماء ذراع فان عدمه متصل وان المقدار كم متصل وبها قسنا من العرض فليزم اتحاد العرض مع حمل

العرض العام في الفصل وهو متعدي لان الفصل جزء لما هو مفعول لاداء النوع كالانسان وجزء الجوهر فليزم دخول العرض العام في النوع فليز  
 عا ١٢ له قوله ولا خاصا قد يستعمل بالذوات اى مستداخلة في مقدم المشتق العامة لاداء انقواب السكان الى الوجوب وبطلان الثاني حاكم  
 على بطلان المقدم اما الملازمة فلان المشتق اذا كان عرضيا كلفنا ان الانسان كانت الذوات العامة داخلية فيكون معناه انسان والصحيح يجب حمل  
 على الانسان لان مجزئ الانسان للانسان ضروري فثبت الاتحاد وبطلان لانه ١٣ (سنة محمد زبير ابيهم في حاشية ١٥) +

۴۳

العرض الذي هو وجوده ولو كان من جنس وجوده كالحال لم  
يكون له وجودا لعارضه وجوده ولو كان له وجودا  
يتم الفرق بين الوجود وسائر الالوان  
يزك وجوده ولو كانا لسانا لم يمتدوه ان  
وجود الالوان ليس بان وجود عرضا ثم  
يقوم بالتحليل له وجودا تاما ليس بان وجوده  
لا يكون له وجودا بل هو الوجود  
ما علم من التفسير فما كانا بالكلية بالانوار  
تولدت بالحيات عرضا لا زائدا عما في كمال  
فانما **قول الدال** - العلم لا يتكسر  
تقدم انه لا على العرضي ولا على الوجودي  
تقدم بان العرضي كونه جزءا من العرضي وهو  
تقديم الوجود كونه متشابها للعرضي  
جوابا بان العرضي لا يتقدم على الوجود  
شيء فانه لا يشابهه بمتاخره وفي بعض  
يتكسر تقدمه في وقت في العرض العلم  
اختصاص ودرى المصنف في بيان الحيات  
على ذلك **الريب** **قول المصنف**  
شأنه المطابق ان تقدمه كونه كونه  
الحيات موضوعا لعرضي لا كونه  
كالمعلم للعرضي اعرضه كونه  
الذي كونه الالوان كونه كونه  
في العلم المصنف يشابهه كونه كونه  
حقول كونه كونه كونه كونه  
المقول في كونه كونه كونه كونه  
فالمقول كونه كونه كونه كونه  
مقول كونه كونه كونه كونه  
كونه كونه كونه كونه كونه  
الحيات كونه كونه كونه كونه  
مراد للمعلم الان لا كونه كونه  
اجماله **قول الدال** كونه كونه  
كونه كونه كونه كونه كونه  
كل واحد منها على حقيقة كونه كونه

و حقيقة الفرض والبر وغير ذلك في جوابي  
اذ اردنا ما يوفق جوابه لفظا اعلى من  
اللفظ البسيط البعيد والعمر  
الافراد و ذكر ما كانت القصص في استغريات اعا  
احد ما لم يشهد الاخر و عطا اهد ما لم يسمع به الاخر

الذات وحده هذا هو الحق ويؤيد ما قال ابن  
 سينا وجود اعراض في انفسها هو وجودها  
 لها فالكليات خمس الاول الجنس وهو  
 كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق  
 في جواب ما هو فان كان جوابا عن الماهية

[illegible][illegible]

٢٥  
 هـ اي سواد كان الشخص و اخلاقي ان الشخص او عارضه فان استخفى ليس من المايريه يعني المذكور وان كان من المايريه استخفى يعني ان الشخص  
 وبهذا استقامت اهل من ان المحرم المستغفلة ان قول المصنف في جواب النسخه والى الاستقامه لان الواصل بين مجده شخص كشخصه من ذاته  
 وبموجب بعض التركيب في فعله بالمرئيه كما يجب بالنوع لان المايريه واللازم من تركه و تعالى في هذا فاعلم فبطل النسخه  
 ولان الشخص عند البعض مركب من المايريه والشخص فانوع والى الاستقامه ليس تمام المايريه الشخص في هذا المذهب بل تمام المايريه الشخص هو المايريه مع شخص  
 وهو المايريه تمام المايريه التي فلا يقع التبع او احد الشخص اذا وصل من الشخص به هو فبطل المحرم فذكر به **فصل** قوله المختصه سواء كانت المايريه  
 فترقبه بالاشخاص بل لان ان كان فانه محقق

زيد وعمر فوالدهما خير من من أخو أو أخت  
 أو كانت تحققة بالارواح كما كانت المنزعة  
 مشر الجوان الناطق الذي يخص بالارواح  
 ومجموعه أو كانت الحامية تحققة بالارواح  
 كما كانت من مجلس مشر الجواهر بحجم النامي  
 الخماس المتحرك بالارادة الذي يخص  
 بالجيوان وهو من قسم ١٢ **قوله**  
 فيه أي في السؤال ان انظر قل امراد  
 ولم يذكر في السؤال امراد متعدد وكان  
 هذا الامر لمراد جزء فيما يقع في الجواب  
 كما يقال زيد ما هو جواب بان انسان  
 فان قلت ان الانسان ليس بامرأه تحققة  
 بزبد بل يوجد في خواصها قلت ان المراد  
 بالأمية التحققة ان الوجود في الشياطين  
 متعددة ١٢ **قوله** الحمد التام في  
 الحنية هذا اذا كان في الامور كما انتهت  
 والارباب بالحق الممن ان يكون نوعا او جنسا  
 فاذكر من الانسان كجواب بان حيوان  
 ناطق واذكر من الحيوان كجواب بان  
 جوهري جسم من اجزاء متحرك بالارواح وان  
 قلت ان الامور تقع في الجواب عن  
 السؤال بالمرجئي ايضا فاجد ترجيعه  
 بكونه كذا قلت واما مع مجسب المعنى فتقع  
 الحمد التام في جوابه كذا بان لان  
 الاجمال كنية والتعقيب مستدرك فقال  
 انما فصل المكنوني في تقرير الجواب انه  
 ان مع مجسب المعنى وتوقع الحمد التام  
 في الجواب عن السؤال بالمرجئي كمن يجاب  
 بان الاجمال الذي يجر عنه تعقده واحد  
 كيف قال الامة بالاراد التفتيح مستدرك

وجميع المشاركات فقريب الأفعيد وهم هنا  
في ذلك المجلس ١٢ فاجلس قريب ١٣ وان لم يكن بواحد من الماهية وجميع المشاركون  
الأول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المختصة  
ان اقتصر فيه على امر واحد فيجاب بالنوع  
او الحد التام وعن تمام الماهية المشتركة  
ان كان كلية ١٣  
ان جميع بين امور فيجاب بالنوع  
المزاجية فان في الواحدة ١٤ كالان ١٥

**قوله** جميع المشاركات - يعني إذا سئل عن الميتة وجميع مشاركتها في ذلك الجنس يقع الجنس في الجواب  
فإنه يقرب إلى غيره الجنس يسمى قريباً كما هو أن فانه جواب عن ميتة الانسان وجميع مشاركتها في جميع الميتة إذا سئل  
عن الانسان والعرق وغير ذلك من سائر الحيوانات ما هو يقع في الجواب حيواناً كما هو أن جنس قريب من الانسان  
فإن شاع المطالع أن كان الجواب عن الميتة من بعض مشاركتها في ذلك الجنس من الجواب حيواناً ومن جميع  
مشاركتها في ذلك الجنس كما هو أن فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والعرق وهو الجواب عنه وعن جميع  
الانواع المشاركة للانسان في الميتة **قوله** ١٣ ولا يادى أن لم يكن جواباً عن الميتة وجميع المشاركات  
لو كان جواباً عنها وعن بعض المشاركات بعيداً كما هو أن فانه سئل عن الانسان والافكار والجواهر يقع في الجواب  
بأنهم وادفاً عن الانسان والعرق لا يقع في الجواب لأنها غير من نفس الانسان فكل ان لم يكن جنس قريب من الانسان  
أو لو قد وقع في الجواب عن بعض المشاركات كلها لم يكن جواباً عن الانسان والعرق والافكار والجواهر  
أي ما ينسب إلى الانسان فان الحيوان جواباً وهو جواب آخر ونبهنا على أن الجواب عن الميتة والافكار والجواهر  
بالعباسية فان الحيوان والجنس الثاني جواباً وهو جواب ثالث وادى الجواب عن الانسان بعيداً بثلاث مراتب  
الاولى جواباً عن الانسان والجنس الثاني والجنس الثالث وهو جواب رابع على أن العباسية فكل ما يدعى بغيره  
والاجابة فيكون عدد الاجابة في هذا الموضع عدد مراتب البعد الواحد لان الجنس قريب جواب واحد وكل مرتبة من مراتب البعد  
جواب آخر **قوله** هنالك إلى في مقام الجنس بهاد في تعقيدته وهي نفس كالميتة اعلم ان المباحث  
جميع بحيث معنى بحث وهو في الفقه التعقيد وهو المروءة من الميتة والمناظرة والعرق اثبات النسبة لا يجابته ولو لم يكن  
بالدليل وحمل الاعراض الذاتية لموضوع العرلية وبيان احكام الشيء واخره **قوله** لهاهمية - اعلم ان  
المروءة لها أهمية بها في الحقيقة الجبروت والوجود فتشخص بالاشياء بغيره فينبغي لأصح السؤال ما هو في  
الوجود وتشخصه عين ذاته كما لا يجب تمايز في صبح قول المصنف في جواب البوع لمروءة التام كما هو معلوم

هاتين صريحتين في تأييد لثقات الذي هو من صفته الملققة، وإنما يطلب بالسؤال عن المادية المحقة نفسها من حيثياتها الخارجية في الجواب إلا بان ذلك ولا اعتبار بالتفصيل والجمال ثم على كل واحد منها فرداً لا يجوز أن تتحققا فالأول من التزويد المذكور في المتن إنما هو على سبيل المثال لا على سبيل الحقيقة، وأما الثاني فباعتبار المصلحة المشتركة. أي ما يوجد كونه سؤالاً في تمام المصلحة المشتركة. **فقولنا** في المتن: «عليها ذائق في السؤال» كانت على قدر الحقيقة، فيجاب بالنوع غير مذكور، وكذا الأصل بينهم بما يقع في الجواب يقال: إنهم إنسان ١٢ (بسته ومحمد بن أبي عمير: ع) (سبأ د ١) +

م بعد ابرهتين كما هو **قوله** لما هيبة واحدة لا ما هيبتين فانه يمكن كمال انسان فان الحيوان من جنس قريب له ومعية الحيوان له جنس قريب آخر هو الجنس الثاني **قوله** الثاني اي الجملة الثاني من المباحث في مقام الجنس اعلم انهم اختلفوا في كيفية تركيب الماهية من الجنس والعقل فقال بعضهم ان انضمام العقل الى الجنس وهما موجودان بوجودين وبوحيات لانها من الاجزاء المحركة وقال بعضهم بتركيب اصل حقيقة انما الموجود انواع بساطة فلا جناس والعقول منتزعة منها كعروضيات انما الفرق بالانتزاع اولادها بذات وتاثيرها بالعروض ومقتار الشيخ الرئيس وغيره من المحققين ان اتحاد الجنس والعقل صيرورتها شيئا واحدا واتحاد المصنف فقال وجود الجنس **قوله** وجود الجنس اي الوجود المحصل للجنس اي الجنس من حيث انه جنس بشرط العقل يعني اذا انضم الى العقل فان الحيوان في مرتبة الجنس اي في مرتبة لا بشرط شيء الى انضمام الاله الناطق فانما يتغير اليه ليعين الحيوان ويحصل ويرتفع بها به فطبيعة الجنس المتخذة بشرط العقل ليس متغيرا لا العقل والالوهة كالتي في الوجود الالهي ولا في الوجود الخارجي اما الجنس الضار فيحصل بالعقل اعني من حيث انه بهيم يمكن تعلقه منفردا على النوع فليس بوجوده عين وجود والنوع ذمنا ولا عين وجود العقل كذلك قال هذا فصل في معنى الجنس والاشياء ان الجنس من النوع بحسب الماهية و العنصر ولا يكون عين العقل كذلك كيف و هو خلاف المبدأ بهي بل رادة ان الحيوان مثلا لما كان في بحث واحد بشرط الناطق كما عين النوع وكان له اتحادا مع العقل و ليس المراد بدخول الناطق في الحيوان ان يكون انا طين داخل في الحيوان لا بشرط شيء ضرورة ان مفهوم الناطق خارج عن مفهوم الحيوان بل ان لو اخذ الحيوان انحصارا محصرا فربما يدخل الناطق في هذا العقل فالجنس لا بهيمة انما يحصل بالاتحاد الفصل بان لا يترك طبيعة الجنس والعنصر موجودة بالفضل ولا ياتي بالفضل على الجنس **قوله** فهو اي الجنس محمول على النوع لا محمول في الوجود ههنا وقاربنا ان مباحث الرجل هو الاتحاد في الوجود وقال الفضل المبين في اشارة الى رد من علم بالا انضمام وقال يتقارروا لوجوده لان حيثما المحل لوجود الجنس في الخارج ليس غير وجود النوع وان كان مسببا له ولا في الذي يغيره والاما كما محمول على طبيعة النوع فليس هناك شيئا يتبعه في الخارج يحصل منها نوع ولا في العقل فانه لا يحصل من اجتماع الجنس مع العقل فيه حقيقة وان حصلت هيمنة تركيبية مطابقة لها في الاجزاء الالهية ليست اجزاء حقيقة **قوله**

ان كانت متفقة الحقيقة وبالجنس ان كانت

الا مهور ١٢ كز يد ومهر وغيرهما ١٢ كحيوان ١٢ الامور ١٢

مختلفها ومن ههنا يقترح عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة لما هيبة واحدة الثاني وجود

الجنس النوع ذمنا وخارجا فهو محمول عليه فيها

**قوله** بالجنس اي كجاب بالجنس ان كانت تلك الامور مختلفة اي مختلفة الحقيقة كالاتحاد والفرس والحمار فان حقيقة الانسان الحيوان الناطق حقيقة والفرس الحيوان الصالح حقيقة والفرس الحيوان الانساني حقيقة كل واحد منها في الحقيقة حقيقة الاخر فاذا اسئل عنها جميعا كجاب بالحيوان الذي هو جنس لها مشترك بينها العلم ان كون جواب ما هو محقق في الحمد والنوع والجنس انما هو يحصل اصطلاحا عن الصانع وما هو مشترك في النوع والفرس على التفسير على التفسير والتجويز كما سبق في اخر المقدمة بخلاف في اللغة فان كلمة ما هو في اللغة سوال عن الماهية مطلقا فندبر ١٢ **قوله** من ههنا اي من اجل وقوع الجنس الذي هو تمام المشترك في جواب ما هو الطالب عن تمام المشترك ١٢ **قوله** جنسين الخ يعني اذا كان الجنس تمام المشترك واقعا في جواب ما هو كما علمت فظهر ان الماهية الواحدة لا يكون لها جنسان قريبان وبعبارة واحدة ولا باس كونها بعيدتين بمرتبتين بان يكون احدهما بعيدا بمرتبة والاخر بمرتبة كالجسم الثاني فانه جنس بعيد لانسان بمرتبة واحدة والجنس جنس لبعيد بمرتبتين قال احسن المحققين وذلك لان اقتران لان الجنس في جواب ما هو اذا اسئل عن امور مختلفة وحيثما يكون ما هو طالبا لتمام الحقيقة المشتركة فان كان النوع في جواب احد الجنسين ففقا فليس بطلان جنسية الاخر وهو خلاف المفروض اولادها فليعلم كونها جنسا واحدا وهو ايضا خلاف المفروض وقد سيدل عليه بان لو كان الماهية واحدة في مرتبة واحدة جنسان لزم استغفار استغنى عما هو في ذاتي له والاشياء باطل فلهذا مثل بطلان التالي عني عن التشرية واما الملازمة فلان الجنس الواحد كان لتقويم الماهية فاذا اتصلت لواحد منها فلا حاجة الى الجنس الاخر لان كل منهما بدون الآخر فتكون مستغنية عنه فليعلم الاستغناء المذكور في المقام كالم لا يسببه الاخر ومن شار فليرجع الى المجلات **قوله** واحدة قيل معنى كونها في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما جزءا للاخر وقيل معناه ان لا يكون احدهما جنسا للاخر وقيل معناه ان لا يكونا في مرتبة واحدة من القريب والبعيد وما ان يكون احدهما بعيدا بمرتبة والاخر

المحصل للجنس اي الجنس من حيث انه جنس بشرط العقل يعني اذا انضم الى العقل فان الحيوان في مرتبة الجنس اي في مرتبة لا بشرط شيء الى انضمام الاله الناطق فانما يتغير اليه ليعين الحيوان ويحصل ويرتفع بها به فطبيعة الجنس المتخذة بشرط العقل ليس متغيرا لا العقل والالوهة كالتي في الوجود الالهي ولا في الوجود الخارجي اما الجنس الضار فيحصل بالعقل اعني من حيث انه بهيم يمكن تعلقه منفردا على النوع فليس بوجوده عين وجود والنوع ذمنا ولا عين وجود العقل كذلك قال هذا فصل في معنى الجنس والاشياء ان الجنس من النوع بحسب الماهية و العنصر ولا يكون عين العقل كذلك كيف و هو خلاف المبدأ بهي بل رادة ان الحيوان مثلا لما كان في بحث واحد بشرط الناطق كما عين النوع وكان له اتحادا مع العقل و ليس المراد بدخول الناطق في الحيوان ان يكون انا طين داخل في الحيوان لا بشرط شيء ضرورة ان مفهوم الناطق خارج عن مفهوم الحيوان بل ان لو اخذ الحيوان انحصارا محصرا فربما يدخل الناطق في هذا العقل فالجنس لا بهيمة انما يحصل بالاتحاد الفصل بان لا يترك طبيعة الجنس والعنصر موجودة بالفضل ولا ياتي بالفضل على الجنس **قوله** فهو اي الجنس محمول على النوع لا محمول في الوجود ههنا وقاربنا ان مباحث الرجل هو الاتحاد في الوجود وقال الفضل المبين في اشارة الى رد من علم بالا انضمام وقال يتقارروا لوجوده لان حيثما المحل لوجود الجنس في الخارج ليس غير وجود النوع وان كان مسببا له ولا في الذي يغيره والاما كما محمول على طبيعة النوع فليس هناك شيئا يتبعه في الخارج يحصل منها نوع ولا في العقل فانه لا يحصل من اجتماع الجنس مع العقل فيه حقيقة وان حصلت هيمنة تركيبية مطابقة لها في الاجزاء الالهية ليست اجزاء حقيقة **قوله**

م يقر من اللون ويحصل ويرفع ابياسه ويختلط معه اختلافاً اتحادياً حتى يكون من اللون زواجا موجوداً واحداً متشخصاً بشخص واحد دام لم يحصل ذلك  
 المعنى بعينه نفس السواد والياض نفس اللون من حيث الابهام فبشخص ومن حيث التبيين فرغ هذا هو مراد المصنف فانهم **سلكوا قولاً طبيعياً**  
 هذا من ايراد تقرير الابرار ان النوع ايضا يحسب الشخص فأي فرق بينه وبين الجنس وما صلا له من ان بينهما فرقاً وهران الجنس كشكل في التبيين  
 المحصل النوعي هو المحصل الشخصي في الجنس ابياسه في الاول ابياسه حقيقة وبالنظر اليه يحتاج الجنس الى الفصل وتجه ان حتى يحصل النوع والثاني ابياسه الهندية و  
 بالنظر اليه كشكل في الجنس الى الشخص والنوع المحصل في مرتبة ذاته متنازع بين جميع ما عداه غاية في الباب انه يصعد الى قوله كونه من قبله يطلب في طبيعة النوع  
 المحصل معناه اي المحصل النوعي الذي هو  
 من فصل الشخص تحققه بل يطلب في  
 المحصل اللاحقة اي المحصل الشخصي الذي هو  
 في النوع ولا المحصل الشخصي الذي هو لا يشتر  
 في النوع ابياسه امة فقط وجاهام الهندية و  
 بالنظر اليه يحتاج النوع الى امره امة من  
 متنازع بل هو الشخص شخصه وعينه يحسب  
 الاشارة بنسب الفرق وان قلت وانسية  
 الفصل الى الجنس ايضا كنسب تشخص الى النوع  
 لما تقرر من ان الفصل من هو اهل الجنس  
 موضوعه اياهما يحصل النوعي للجنس لا يكون ايا  
 باليحتاج الى ان المحصل الشخصي للنوع لا يكون الا  
 بالخارج فلا يفرق بينهما قلت ثم كذا في بعض  
 الامتيازات ولكن في مرتبة المحصل يكون كذا  
 من الجنس والفصل امة واحدة متشخصات بحيث  
 يرتفع لا متنازع ولا يكون من تشخص في طبيعة  
 النوع كنسب الفصل الى الجنس فالفصل  
 في بعض الملاحظات متشخصية اي يشترط في  
 اى مرتبة الصورة كذا في كذا منها محال فلا يسيل الى اني اقول  
 وتشخصه لا يكون تشخصه على وجود النوع  
 وتشخصه لا يلزم التشخص المستلزم لخص  
 لكان على وجود النوع وتشخصه فذلك تشخص السواد  
 ان يكون من نفس التشخص الذي هو على وجود النوع  
 وتوقع الشيء على نفسه ولما ان يكون تشخص  
 التشخص السواد ايضا لا يوجد وتشخصه  
 بناء على الفرق في الحكم في هذا التشخص كاعلام  
 في السابق وكم مرتبة الفهم تشخصه لا فهم  
**سلكوا قولاً طبيعياً** للاشارة الى ان معنى  
 طبيعة النوع كانت المحصل بالنظر الى انساب  
 تشخص من عوارضه والاشارة الى ان  
**سلكوا قولاً طبيعياً** اي البحث الثالث من  
 الحديث في تمام الجنس قال ان الفصل كالمركب  
 مخلوط كذا في الثالث لانه  
 الاشكال في اي منظور هو تشخصه حقيقة و

**ومنهذا ذلك ان الجنس ليس تحصل قبل النوع وان**  
 كانت قبلية لا بالزمان فان اللون مثلا اذا خطرنا  
 بالبال فلا يقع تحصل شيء متقرر بالفعل بالطلب  
 في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل اما طبيعياً  
 النوع فليس يطلب فيه ما تحصل الاشارة الى ان

**سلكوا قولاً طبيعياً** ذلك اي مشاء وجود الجنس بمرتبته وجود النوع في الذهن والواقع ان الجنس ليس يحصل قبل  
 النوع حتى ان الجنس ليس له وجود في مقام المحصل النوعي قبل وجود النوع بان حصل وجود الجنس في ذلك المقام ولا فائدة  
 فيه الفصل في مرتبة اخرى في حصول وجود النوع كذا في الجنس في ذلك المقام متقرر بانفسه حيث انسابه امة واحدة او امة  
 غير متساوية او امة في القول بان الجنس والنوع ان الوجوه والاولى هو كمال من بابية الجنس والنوع لزوم محال في امة  
 بعينه في حال تعدد وان قام النوع فقط في وجوده على وجود الجنس وكل منهما محال فلا يسيل الى اني اقول  
 لا يقال ان الجنس بطريق مركب ولما كان تقدم البسيط على المركب من هو امة اية تحت تقدم الجنس على النوع  
 لا يقال في تقدمه على الاطلاق في العرض وليس الجنس يحصل واقعي قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان **سلكوا**  
**قولاً طبيعياً** انظر الى قبلية الشخصية في عبارة المصنف في العلم من ان يكون رتبة هي التي هي مرتبة اجتماع امة  
 مع القبيل او ذاتية هي التي هي مرتبة وجود البعد بدون القبيل معنى قبلية الجنس على النوع كذا ليس بالزمان كذا ليس بالزمان  
 اما في قبلية لا بالزمان الجنس والنوع متشخصان ولا بد في قبلية الزمانية من عدم اجتماع البعد القبلي للاحتمالية  
 اي القبلي لا الزمانية في بعض متفنية لاي الجنس لكان قبل النوع بالذات لكان جزءا من مجموع ما هو جزء من مجموع  
 الجنس محمول فلم يعتبر في مرتبة الجنس مرتبة الجزئية لان مرتبة الجنس في مرتبة لا بطريق شيء في هذه المرتبة هي مرتبة المجموع  
 سلكوا في تشخيصات واما مرتبة الجزئية في مرتبة بشرط لا شيء في هذه المرتبة لا يكون محمولا كما لا يخفى فتقدم **سلكوا**  
 قولهم فان دليل كون الجنس سببا ذاتا واشارة ليس تحصل واقعي قبل النوع وما صلا ان النوع اذا دخله ابياسه  
 اي بالفعل فلا يقع ابياسه امة واحدة متشخصات في اى سبب وجوده متقرر حاصل وثابت بالفعل في فعله ولا بد من  
 شيء متقرر بالفعل حتى يقع حصوله على غير زلزلة في وجوده من ان يكون قابض البصر او مغرق البصر فكيف يقع به  
 ابياسه بل يطلب ابياسه في معنى اللون المتصور زيادة على ان ذلك الامر لا يحتاج الى اللون الا في تشخصه في  
 يكون اللون امره امة واحدة او امة اخرى فاعدا متشخصا ليرى ان مجموع ما هو امة واحدة على ان هذا الامر لا يلزم

ثانياً ان اختلاف القول قد ذهب السيد السند الى ان التركيب الاتحادي من الجنس والفصل لا يبي مع التركيب المضاف في الماد والمادة المستعانة يكون  
 مؤلفا من الجنس والفصل وذهب اكثر المتأخرين الى انها متشتركان في سبب ذاتية متشخصات من امة واحدة لا بالزمان والجنس والفصل من سبب من سبب المادة  
 والصورة في اناسهم امتناع استماع اكثر من امة واحدة وذهب الشيخ الى انهما مشتركان في مرتبة من وفي الماد من الماد لا بد من ان يكون الفرق بين الماد و  
 الصورة وبين الجنس والفصل فادوا المصنف في ان الفرق اي بالذات او بالاعتبار من الجنس والمادة فانه يقال في غير بعيد حاشية برصحة ٩٦



مما هي على ذلك المعنى الاخر والمربط به لان المعنى يفتقر الى  
مالا في ذلك والمغايرة ولا شك في فقدان انما في هذا المعنى  
لما دعيت ان يكون مغايرا لكل شيء اذا اعتبر ذلك معناه  
بحسب الاعيان هي اي المادة مادة خارجة وافضل منها  
الاعتبار اي بشرط لا شيء صورة خارجة فان الصورة انما  
تكون على طبق المادة وانما اعتبر ذلك معناه

بحسب الذهن ففعلية اي مادة عقلية  
وافضل منها انما اعتبار صورة عقلية فعلية  
بما لا المادة العقلية غير اعتبار الجبر فان  
المادة هي الشيء الماخوذ بشرط لا واعتبار  
الجسم هو الشيء الماخوذ لا بشرط لا  
قوله بشرط لا يعني ان الجسم قد يفتقر  
بشرط لا في ان يفتقر الجسم الى ان لا  
ان هذا المعنى خارج عنه ان على ان لا  
يقتر الجسم وغيره بهما ويحصل  
اختلافا كما في اقسام الجسم لا يحصل  
موجودا بوجوده او قد يفتقر  
قوله لا بشرط لا يعني ان الجسم قد يفتقر  
لا بشرط لا في ان لا يحصل معناه ولا يعتبر  
الجسم بهذا القدر واستمرار امره  
محصلا حتى اذا انقطع الجسم عن ان كان هذا  
المعنى خارجا عنه وكان مجموع امره انما

ما الفرق بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاً انه  
جنس لان نسبته فهو محمول انما مادته فهو مستحيل الحمل عليه  
فقول الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة مادة والماخوذ  
بشرط الزيادة نوع والماخوذ لا بشرط شيء بل كيف كان  
ولو مع الفمعن مقوم داخل في جملة تحصل معنا  
جنس فهو مجهول بعد كيد اي انه على صورة

ولا يعتبر ايضا الجسم بانه بهذا القدر انما  
حتى لو لم يفتقر الجسم الى ان لا يفتقر  
جسمه بل لا حظ معناه حرا من حيث هو  
من غير اعتبار لا اعتبار من غير اعتبار  
الانقسام فهو حينئذ جنس موقوف في ذاته  
محمول على المعنى المقارن له وعلى المركب  
قوله ولكان الجاني وان كان  
مقارنا بالمتن صان مقوم من جملة المحصلات  
في نفس لا يفتقر بعد حصوله بالمحصلات  
واما اذا اعتبر بمحصلات اي معنى من المحصلات  
فصير نوعا قال السيد جريد الدين الشيرازي  
في الدرر والتحصيل للفاقي ان معناه  
ان الجنس ولو كان مع الفمعن محال  
في نفس قوام الجنس حقيقة فهو جنس  
لا يحصل التحصيل التوقيه منها كالمحمول فانه  
وان اشتمل على معان كثيرة كالجسم النامي  
والحاسس وغيره لا يمكن لا يفيد هذه المعاني

له قوله عليه اي على الانسان من حيث المادية كونه جزءا خارجا فاعلم ان بين الجنس والمادة فرق وال  
كيف يمكن من جهة الاول على الانسان وتبديل جملة عليه من جهة الثاني في تمام الفرق بينهما  
الجزء اي في وجه الفرق وحاصل ان اعتبارات التثنية من الاطلاق والتجزيد والخلط قد تجري باعتبارها على  
الامور الغير المحصلة وهي العوارض اللاحقة كالسواد والبياض في المرتبة المتأخرة وقد يجرى الاعتبار  
بالقياس الى الامور المحصلة وهي التي ثبتت في مرتبة قوامه وتقرر حقيقة وهي مقترنة على كل ما يلزم  
فان كالفصول المحصلة لا ينسب فاجمع مثلاً قد لا بشرط لا شيء اي بشرط التجريد ان لا يفتقر معناه اي معنى  
الجسم جوهرا في الاول وعرضي فقط اي اعتبار ذلك المعنى وحده وانما يفتقر بالماخوذ وحده كونه كالجسم المادي  
اي لا يتكسب في نفسه ذاته التي هي تتجزى اذا ضم اليه شيء صار مجموعا بمائة اخرى غير الاولى في في نفسها بمائة  
بمئات الماخوذ لا بشرط لا شيء فانها ناقصة مفقودة في تحصيلها انما جعلها في تمام امره والجسم في هذه المرتبة يسمى  
مادة بان يعتبر انما هي تمام الجسم بهذا القدر اي كونه جسم جوهرا قاطبا لا بعدا للذات يعني لا يلاحظ ان هذا  
القدر معنى محصل تمام في نفسه غير محتج الى ان يفتقر اليه معنى آخر فيحصله ويقرر في هذا اعتياده وانما هو اي لا يلاحظ  
الجسم في ذلك القدر مستخرج من غيره ولا حاجة الى معنى آخر يميزه في كون الجسم في هذا المعنى في مرتبة التجريد امره  
محصولا في هذه ذات فاجمع ان هذا الانسان مثلاً اذا قارنه معنى آخر كالحس وانما هو مثلاً هذا المعنى نظير ما كتب  
الحاضر الانسان مثلاً فانما هو اي المعنى الاخر خارج عنه اي عن الجسم غير محصل له فو اي الجسم القياس على ذلك  
المعنى الاخر هو القياس الى المركب منها اي من الجسم والمعنى الاخر مادة وجوه مستقدم فاعلم ان الجسم في منها

تحصله التوقيه بحيث لا يبقى الا اقسام البديهة اعلم ان الفرق بين التوحيين ان المراد بالفمعن على اللفظ المقصود كانت طبق بالنسبة الى  
المحمول وانما لا يحصل هو المعنى المتبادر عن رتبة الالهام وعلى الثاني يكون المراد بالاول في الفصول المقومة والثاني في التجريد  
فهو اي الجسم محمول على ان لا يفتقر في غير بشرط لا يفتقر الى ان على اي صورة من صور التام والافلاك مثلاً ما لم يتصرف بشرط لا في صورة  
من الصور لا يعلم ان اي صورة منها وان كان لا يخلو عن صورة مافي نفس الامر ١٢ (بسم محمد ابراهيم عني عنه بلياءى) +

توصله التوقيه بحيث لا يبقى الا اقسام البديهة اعلم ان الفرق بين التوحيين ان المراد بالفمعن على اللفظ المقصود كانت طبق بالنسبة الى  
المحمول وانما لا يحصل هو المعنى المتبادر عن رتبة الالهام وعلى الثاني يكون المراد بالاول في الفصول المقومة والثاني في التجريد  
فهو اي الجسم محمول على ان لا يفتقر في غير بشرط لا يفتقر الى ان على اي صورة من صور التام والافلاك مثلاً ما لم يتصرف بشرط لا في صورة  
من الصور لا يعلم ان اي صورة منها وان كان لا يخلو عن صورة مافي نفس الامر ١٢ (بسم محمد ابراهيم عني عنه بلياءى) +

م برهينة المادة اى مادة تلك الذات واسمها بسببولة فاق الجنس اى بسببولة معرفة ان ذلك الجنس برهينة باده المعينة بالوجود مبرهنة  
 م بالتحصيل المعنى الجنس وكيفية وضع الفعل المستعملين من فائدة عزل النظر عما يحققت فليس ان يسيل عموم الجنس بخصوص العقل والاعتبار  
 بين الذات والعرضى كالجنس والعرضى العام مشترك في الماهيات الحقيقية كلها دون الاعتبار والاصطلاحية اذ هي تابعة لاصطلاح  
 والماهيات من الاجزاء المتميزة جملها وجودا وتحصيل المعنى الجنس في مقتضى ذاته فان المادة فيها مبرهنة متينة ومعرفة انماى الجنس اليهم باعتبار لا بشرية  
 م قوله ايهام الخ لانه يشرى برب اى جعل المتعين المتحقق في الوجود اى المادة مبرهنة باعتبار وهو في المركب وجعل البهره اى هو من الاعتبارات العقلية

اعنى الجنس متعينا في الوجود متى يصير  
 ذلك اليهم باده لى في اى مخرج ودرجته  
 البسيط متعسر ان م قوله اى هو  
 تعظيم لان بعد العلم المركب يعرف  
 البهره ان فيه بالضرورة وباعتبارين و  
 العقل يالى ان يحل احد المتعينين على  
 الآخر وعلى مجموع المركب منها ولكن  
 الا لا اضا الخلط بينهما وقطع النظر  
 عن المتعينين ثم لا يفهم من حيث ذاتها  
 على ما يتبين من العلم فيها بل يترتب لان  
 مناطة على التفسير والخلط وهذه المرتبة  
 جامعا لها فاذا لم يدر مناطا المحل في هذه  
 المرتبة وجب وجود منوط اى العقل والوجود  
 العلوى اذ لا يظن ان كل كون متساويا  
 شافا لاهيات المختلفة لكن لا يترتب  
 للعقل بهذا الملازمة بسببولة بل يتعسر  
 عليه فكذا كان يحصل معنى الجنس عسير في  
 المركب البسيط فيترتب العقل من  
 ذات متعسر منها متساوية لاهيات  
 المختلفة ويحيل عليه في بسببولة وجود  
 للجنس فيترتب لاهيات ذاتا وتترجمه من  
 نفس الذات من حيث هي فان ماذا شافا  
 انما يكون ذاتا ومساو ولكن اخذ بطلاني  
 للجنس اليهم بحيث متعين يدخل في ذات  
 ذلك البسيط ويكون ممنا محتاجا لغيره  
 اى متعين كونه مادة متعسر م  
 م قوله بين الفصل بين كمال من  
 الجنس والمادة تعار اعتبارى وانما  
 حقيقى كذا ذلك بين الفصل والصورة  
 تعار اعتبارى واتحاد حقيقى وذلك  
 بان الفصل اذا اخذ لا بشرية  
 كان فصلا ومحمولا على الانان  
 واذا اخذ بشرية شافا كان نوعا  
 نفس الانسان واذا اخذ بشرية

ومحمول على كل مجتمع من ذات مبرهنة واحدة كانت او الفا  
 وهذا عام فيما ذاته مركبا ذاته بسيط لكن في المركب  
 تحصيل معنى الجنس عسير دقيق وفي البسيط تنقيح  
 المادة متعسر ومشكل فان ايهام المتعسر وتعسر  
 اليهم امر عظيم هذا هو الفرق بين الفصل والصورة  
 اى هو المتعسر م  
 الذى هو البهره م  
 الذى هو الفرق بين المادة والجنس م  
 كمال مركب م  
 اى هو الفرق بين المادة والجنس م  
 كمال مركب م

له قوله محمول معطوف على قوله محمول اى الجنس في مرتبة الجنس محمول واما صلا ان الجنس مشترك في مرتبة  
 الاطلاق محمول على العقل ولا يلائق في هذه المرتبة انه على اى صفة بمعنى انه لا يلائق فيه اية اى الخطا بالصفات  
 وعدمها جميعا مع الاى والاشياء تكون محمولا فان اى عبارة عنها اى اى محمول على كل نوع مركب من مادة و  
 صورة كونه متعسر في مرتبة الخطا مغايرة اوجوز اى في مرتبة البرزخ والاطلاق يعبر م قوله هذا اى  
 كون الامر الواحد مادة باعتبار وجهها باعتبار آخر عام شامل في ذاتها مركب معنى في شى حقيقة مركبة في الخارج  
 من البهرى والصورة كالجبر ما ذاته بسيطة في الخارج كالمساو والبعض فالفعل يقر فيه شافا قائما مقام الجنس  
 وشافا قائما مقام الفصل ولوجبه في الجنس ترابا ثلاث قال الحسن المحقق ان ليس المراد من البسيط هو البسيط  
 الذى لا حاصل له اصلا فان قول الجنس والمادة فيه قول مجازى بل المراد به البسيط المتماثل الذى فيه تركب  
 في مرتبة متعسر وبسببولة في مرتبة الخطا م قوله لكن تبين فيه تعريف على الشى الرئيس حيث قال  
 في الآيات الشفاه ان كون الطبيعة الواحدة مادة باعتبار وجهها باعتبار آخر انما يشك في اذاته مركبة  
 م قوله في المركب من البهرى والصورة كالجبر تحصيل معنى الجنس متعسر واحتاج الى الدقة وانما  
 بعلم المراد في المركب وحقيقته اى من الصدى على شى وكون ما هو مادة باعتبار وجهها وصا على شى باعتبار  
 آخر لا يغير طهره انا م قوله وفي البسيط اى يتحقق المادة ووجدها انها متعسر لظهور امر لا يالى  
 عن الصدى على الشى في البسيط بحسب يتبع العقل وهو الجنس وكون الامر صادق على شى غير صادق  
 عليه باعتبار آخر لا يغير طهره انا م قال الفاضل الشافى تفصيل المقام ان البسيط قد يدر لاهيات لا يتوهم على اجزاء  
 اصلا للفصل والابتناس الغائبة فليس ان يفرض فيه ذاته باعتبارات بسببولة اذ لا مادة لها غير ذاته ولا  
 جيش له الا فصل لا يحسب الفرض والاعتبار قد يدر اى لاكثره لى في اجزائه بالفعل لا كما جملها وجودا  
 فتتبع المادة فيه متعسر اذ لا يترتب من اجزائه في الوجود حتى نظيران ما هو مصدران الجنس ومطابقة فيه م

لا شى كان صورة مغايرة لا غير محمول عليه كونه مادة محسوسة للنوع باعتبار التقويم والجنس وهو الحيوان باعتبار الوجود والعلية بساى على غير  
 محمول على العلول كذا ذلك م

م في شكل نشر من اشتركت الفقا فان هذا القدره ب انساب المراد التفصيل بعضى الى تطويل الكلام مع انه لا يطبق بهذا المختصر ١٢  
**قوله** الرابع اي البحث الرابع من المباحث في مقام الجنس اسم قالوا له قال الحسن المحقق هنا وروى في طه قالوا ان البحث في  
 الحقائق المتماثل علم متعين بعد دفع الحقائق الاصطلاحية شيئا بعد شيئا نعم هذا القول سببا على قولهم فقط انتهى وفيه ما قاله من ان المصطلح لا يشرع  
 من الحقائق المتماثلة الموجودة في اصطلاح على ذاتياتها والتميز بينها وبين عرضياتها فتنسأ كما تسمى اما بالمفهومات الاصطلاحية والمفاهيمية فتسمى بما في ذاتها  
 فان المصطلح اذا ذكر في الاصطلاح والتميز بمعنى مركب من اصيل فيكون ذاتيا له ولا يخرج عنه كما كان عرضيا لا فاهم ١٣ **قوله** جنس الانسان الكلي مطلق على  
 الجنس المختلف بالحقائق وداعين حدودا  
 في اصطلاحات الجنس النوع الكلي جنس  
 له ١٤ **قوله** اعلم من الجنس ان  
 الكلي جنس للجنس ومن الجنس  
 فصلا الكلي جنس الجنس ونفس الشيء  
 يكون اعم منه مطلقا فصلا الكلي اعم من  
 الجنس ١٥ **قوله** اخفى من  
 الجنس هو المقتول على كثيرين مختلفين  
 بالحقائق في جواب ما هو هذا المصدق على  
 الكلي ايضا فيكون الكلي فردا من مطلق  
 الجنس وفرد الشيء يكون اعم منه بالضرورة  
 فان الكلي اعم من الجنس وبذلك ان يكون  
 فردا من مطلق الجنس والعموم ١٦ **قوله**  
 قوله مع ما علمت ان الكلي اعم من  
 الجنس والعموم من ايضا فينبغي ان يعم  
 المتشابهين وبذلك هو تقرير السوال ١٧ **قوله**  
 قوله حله اي هل الاحتراض الذي هو  
 البحث الرابع وتبين ان مفهوم الكلي ليس  
 نفسه جنس للجنس فانه ما هو في مفهوم  
 مفهوم الكلي فاني لا افهم صدق قول الكلي  
 جنس في جودات الجنس ضرورة ثبوت الذات  
 للذات واعتبار كونه جنس جنسية به اي  
 بالكل نوع من الجنس بمعنى ان صدق كونه  
 على الكلي جنس باعتباره لذات حتى يزداد  
 بل بالعرض لان مفهوم الجنس عرضي لما كتبه  
 ومصدق العرض اما هو مبدأ الاشتقاق  
 المقام بشئ فصدق الجنس الكلي باعتباره  
 قيا ما جنسية بالكل والتفصيل لكل ان الهيئة  
 الكلي من الجنس باعتبار الذات والهيئة  
 باعتبار العرض معنى جنسية في ذاتها لا في الهيئة  
 باعتبارها باعتبار واحد وانما الكلي هو  
 لا ذلك فاهم ١٨ **قوله** جنس  
 اي كون الجنس كليا بين عموم اعملى من  
 الجنس انما هو باعتبار ذات الجنس لان

**منه هنا تسعهم يقولون ان الجنس اخذ من المادة**  
**والفصل اخذ من الصورة والرابع قالوا ان الكلي جنس**  
**الجنس فهو اعم واخص من الجنس معا وحله**  
**ان كنية الجنس باعتبار الذات جنسية الكلي باعتبار**  
**العرض واعتبار الذات غير اعتبار العرض وتفاوت**  
**الاختبار يتفاوت لان الحكم من جنس يتبين جوابا قيل ان الكلي**

**له** قوله من ههنا اي من اجل كون الفرق بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة بالا اعتبار بالذات  
 تسع الحكم يقولون باخذ الجنس من المادة واخذ الفصل من الصورة فالاجزاء الخارجية تتجسم من الاجزاء العقلية وانما  
 وتغير باعتبار اذ قيل في شرح مواضع من الاجزاء الخارجية ذاتيات للركبات الخارجية فلما كان لها اجزاء  
 عقلية ايضا لازم تعدد الحقائق للتركيب لا بحسب الاجزاء الخارجية صا حقيقه وبحسب الاجزاء العقلية حقيقة  
 اخرى وانه حال في جواب ان التمايز بين الاجزاء الخارجية والاجزاء العقلية انما هو بالا اعتبار لا بالذات فغاية ما  
 لم تعدد الحقائق اعتبارا بال حقيقة ولا بغيره قال الفاضل المحمدي انه احسن على استاذ كلامه السيد نور الله قدوة  
 بانهم قالوا ان يسوي الناحية من جهة ليهيول في الفلك والمادة وكذا يسوي كل فلك مغايرة ليهيول في فلك آخر وجميع الانبياء  
 تشترك في الصورة بحسب قبول في التمايز ان اخذت بالشرع انما كان جنسا والعصرة ان اخذت كذلك كان فصلا  
 فذكر مجموع الفصل من الجنس وهو متضمن عند القوم واجاب عنه القاضي بما توهم من المراد بالمادة والصورة في هذا  
 البحث غير المادة والعصرة التي تتركب منها الجنس تتركب منها ايضا اعمها بالمشا لا بجميع الاجسام هي الصورة الجمعية  
 والذاتية من المادة ليس كذلك المراد منها اعران مبدء الجنس والفصل بينها تركيب اتحاد اعمها هو ويسى  
 بالمادة تشبها له ليهيول في الاولى في الالهام والافراسا ويسى بالصورة تشبها له بها في التفصيل الاندري الى  
 الاعراض والمواد المولفة من الجنس والفصل عندهم فكل واحد منها من الاجزاء في الالهام ويسى بمادة لا يتركب  
 الاجزاء العقلية وليس لها يهوي وصوره جمعية والاكثرت اجساما فالتركيب الذي مستلزم للتركيب الخارج  
 من الاجزاء الخارجية اي مبادئ الجنس والفصل لاسن الاجزاء راجية التي هي الالهام في الصورة الجمعية

الكلي فردا في ذاتها ١٩ **قوله** جنسية الكلي اي كون الكلي متساويين خصص الحكم من الجنس من حيث ان الجنس خارج عنه وعارض له كونه في جنسية  
 عليه واخذ في الماهية الكلي ٢٠ **قوله** غير اعتبار العرض اي جملة الكلي من الجنس باعتبار ذاته كونه جزئيا والخصية الكلي باعتبار عرض معنى جنسية  
 لا كذا كونه والاختصاص باعتبار ان لا اعتبارا واحدا في اعتبار المتشابهين المستعمل كما لا يخفى ٢١ **قوله** من ههنا اي من هذا الموضع ان يتفاوت  
 الاعتبار يتفاوت لان الحكم من جنس يتبين جوابا قيل ان الكلي

(بسنده محمد ابراهيم علي عنه بياوي) +

٢ الذي هو فرد أيضا ليس بدافع من مفهومه واللازم الدور لتوقف الشيء على ما هو داخل فيه فصار الكلي موقوفاً على فرد واحد موقوفاً عليه وهذا هو الدور فلا يكون الاقاربا فيلزم كون الشيء دافعاً وخارجاً بل هو اجتماع المتناهيين هو حال كماله في ١٢ **قوله** باعتبار اعتبار الماهية باعتبار الفردية فلا يلزم من اجتماع المتناهيين ما صمد ان يكون الشيء عيناً للشيء وخارجاً عنه وان كان اجتماع المتناهيين في شيء واحد ولكن لما كانا باعتباراً فلا ينعين به باعتباراً لما بهية الغيرية باعتبار الفرد ولو كانا باعتباراً واحد يلزم من المفردية ١٣ **قوله** من ثم - اي من اجل ان الحكم يحكم بمقتضى لا اعتبارات ١٤ **قوله** لولا اعتبارات - اي لولا معرفة الاعتبارات لبطلت معرفة احوال الموجودات فان معرفتها بذريعة المعرفة احوالها وهي الحكم وبعبارة اخرى لولا معرفة الاعتبارات لبطلت علم الحكم ١٥ اكثر مسألتها مبنى على معرفة الاعتبارات كما لا يخفى لظن من له ادنى مبادأة في فلسفة ١٦ **قوله** الخافض - اي المبحث الثاني من المباحث في مقام انقضى حاصله ان الكلي لا يتصور اما ان يكون وجوداً ومعدوماً فان كان الاول يلزم كوني الكلي جزئياً لان الشيء لم يتحقق له وجوداً فاما ان الكلي موجوداً - اي له - استغنى البنية والمستغنى هو الجزء في نفسا جزئياً فكيف يمكن كونه جزئياً لان الجزء في قول على غير سبيل سبيل انكم قلتم بحجية الكلية على كثيرين وان كان الثاني لم يكن جزءاً خصوصاً للجزئيات الموجودة وحدها ان كل موجود معروف ١٧ **قوله** لولا ان كان موجوداً - اي لا انواع الموجودة كالانسان والفرس مثلاً ١٨

**فرد من نفسه فهو غير وسد الشيء عن نفسه محال نعم يلزم**  
 ان يكون حقيقة الشيء عيناً له خارجاً عنه لكن لما كان  
 باعتبارين فلا محذور فيه من ثقل ولا الاعتبارات  
 لبطلت الحكمة والخامس قيل ان كان موجوداً فهو  
 مشخص فكيف مقولته على كثيرين ولا فكيف يكون  
 مقوماً للجزئيات الموجودة وحدها ان كل موجود معروف  
 جزاء وهذا ١٩

**له قوله** فرد لنفسه - الوجه ان يقال الكلي فيكون الكلي في نفسه لان فرد الشيء يكون غيره والشيء صلب عما هو غيره في صلب سلب الكلي عن نفسه وسلب الشيء عن نفسه محال بالضرورة وتوحيدها ان الكلي مفرق من الصغريات وكل مفهوم لا بد ان يكون كلياً او جزئياً والباطل الانحصار فيها وكون الكلي جزءاً من الصغريات الباطل فقرر ان كونه فرداً لنفسه وفرداً للشيء يكون غيره و صلب سلب الشيء عن غيره و صلب سلب الكلي ايضا فيقال ان الكلي ليس كذا هو سلب الشيء عن نفسه وهو محال ١٢ **قوله** غيره - لان الغيرية بين الماهية والفرق والفرق كانت الطبيعة ذاتية او غيرية ظاهرة لا تقدر الفردية اعتباراً خصوصية زائدة على الطبيعة والغيرية تستلزم السلب فيكون الكلي مسلواً عن نفسه وهو محال لما تقر في موضعه ١٣ **قوله** محال - لان كل شيء ثبتت لنفسها الفردية وما كان ضرورياً كان عليه محالاً ما تبين جواب هذا الاشكال ان الكل المذكور فهو ان سلب سلبه و كتماناً باعتبارين فمن حيث الفردية مع قطع النظر عن حقيقة نفسه سلبه باعتباراً عنه وباعتباراً نفس الشيء عينه مع قطع النظر عن الفردية لا يصح السلب اصلاً واللا يلزم سلب الشيء عن نفسه فاسلب و استحالته باعتبارين فان الاول باعتبار عروض حصته له والثاني بالنظر في ذاته ففعل القائل التي ملاحظة بمتين ونظر في وحدة اللفظ ١٤ **قوله** نعه - فيه اشارة الى الايراد المشهور على نظر الايراد السابق لكن هذا الايراد اقوى من السابق لان سبيلنا لا يتصور ظاهرة حاصله ان الجواب عن ايراد سلب الشيء عن نفسه وان ظهر ما سبق لكن يكون حقيقة الشيء عيناً له وخارجاً عنه لا يتصور الشيء نفسه فكيف عينه ولانه فردية يكون خارجاً عنه اذا الكلي كما يصدق على الانسان كذلك يصدق على الكلي ايضا وما كان الانسان ليس داخل في الكلي كذلك الكلي

١٢ **قوله** ان كان موجوداً - اي لا انواع الموجودة كالانسان والفرس مثلاً ١٣ **قوله** غيره - لان الغيرية بين الماهية والفرق والفرق كانت الطبيعة ذاتية او غيرية ظاهرة لا تقدر الفردية اعتباراً خصوصية زائدة على الطبيعة والغيرية تستلزم السلب فيكون الكلي مسلواً عن نفسه وهو محال لما تقر في موضعه ١٤ **قوله** محال - لان كل شيء ثبتت لنفسها الفردية وما كان ضرورياً كان عليه محالاً ما تبين جواب هذا الاشكال ان الكل المذكور فهو ان سلب سلبه و كتماناً باعتبارين فمن حيث الفردية مع قطع النظر عن حقيقة نفسه سلبه باعتباراً عنه وباعتباراً نفس الشيء عينه مع قطع النظر عن الفردية لا يصح السلب اصلاً واللا يلزم سلب الشيء عن نفسه فاسلب و استحالته باعتبارين فان الاول باعتبار عروض حصته له والثاني بالنظر في ذاته ففعل القائل التي ملاحظة بمتين ونظر في وحدة اللفظ ١٥ **قوله** نعه - فيه اشارة الى الايراد المشهور على نظر الايراد السابق لكن هذا الايراد اقوى من السابق لان سبيلنا لا يتصور ظاهرة حاصله ان الجواب عن ايراد سلب الشيء عن نفسه وان ظهر ما سبق لكن يكون حقيقة الشيء عيناً له وخارجاً عنه لا يتصور الشيء نفسه فكيف عينه ولانه فردية يكون خارجاً عنه اذا الكلي كما يصدق على الانسان كذلك يصدق على الكلي ايضا وما كان الانسان ليس داخل في الكلي كذلك الكلي

لكن لا سلم عدم مقولته على كثيرين بل كونه معروضاً يوجب المقولية لان العارض اذا كان خارجاً عن المعروض فالمعروض في مرتبة ذات مع قطع النظر عن مشتركة بين الكثيرين وهو لا عليها ومقسماً اليها فاختار في الكل كون الكلي موجوداً او لا يلزم المفرد الذي يزعمه الباحث ١٦ **قوله** معروض اي عرضة الشخص وغير مشتقاً به كما هو مذهب المتقدمين وذهب اليه الملاحقين فان قلت ان الواجب تعالى موجود مع ليس معروض الشخص لان تشعبه عنه لا عارض له فكيف نسلم اكليته قلت ان المراد ان كل موجود يكون معروضاً للشخص بقرينة المقام والواجب على ليس كذا ١٧ (محمد بن ابي)





وهذا المخرج تحت المذكورات يسمى بالجنس السافل والنوع السافل **قوله** اعلم الكل بالانسان من كل الاناس كالجموع والاعمال من الجنس المطلق والاشياء والحيوان ومن كل الانواع كالجسم المطلق الا انهم ما كانت يسمى بالجنس العالي وبالنوع العالي **قوله** ولا ان هذا القول لغة ولفظ مرتب واللام في التثنية متعلق بقوله يسمى **قوله** لان الانسان يدعى بعد اقامته الدليل عليه اذ وقع في الارض وثانيا انه جواب عن سوال مقدر وهو انما تقريده ان النوع لما كان شبيها بالجنس على ما نطق به يقول المصنف وهو كما لو كان الجنس له مقدر فينبغي ان يسمى النوع العالي نوع الانواع كما يسمى الجنس العالي جنس الاناس او يسمى الجنس السافل جنس الاناس كما يسمى النوع السافل نوع الانواع فتنسب النوع السافل

**نوع الانواع والجنس العالي** والجنس العالي هو الجنس الذي ليس له انما لا يتناسب ما يكون بينهما من المشابهة وهو حاصل الجواب ان كل النوع بالجنس انما هو في بعض الاحوال والاعمال كالافراد والترتيب عليه لاني جميعا فانفس اذا مضيت الى شيء يكون اعظم من ان يكون جنس الانسان يعني الحيوان اعظم منه وهذا معنى قوله ولان الجنس باعتبار العوم معنى جنس الاناس انما هو جميع الاناس من ان هو في سلسلة الاناس السافل فتناسب ان يسمى بهذا الاسم في كل حكم والنوع اذا مضيت الى شيء يكون خف من

يقال الانسان نوعا كحيوان يسمى بالانسان اخص منه وبذا مضى قوله والنوع باعتبار الخصوص فسمى نوع الانواع انما اخص جميع الانواع وان هو في سلسلة الانواع السافل فتناسب ان يسمى بهذا الاسم في كل حكم **قوله** اعلم الكل بالانسان من كل الاناس كالجموع والاعمال من الجنس المطلق الا انهم ما كانت يسمى بالجنس العالي وبالنوع العالي **قوله** ولا ان هذا القول لغة ولفظ مرتب واللام في التثنية متعلق بقوله يسمى **قوله** لان الانسان يدعى بعد اقامته الدليل عليه اذ وقع في الارض وثانيا انه جواب عن سوال مقدر وهو انما تقريده ان النوع لما كان شبيها بالجنس على ما نطق به يقول المصنف وهو كما لو كان الجنس له مقدر فينبغي ان يسمى النوع العالي نوع الانواع كما يسمى الجنس العالي جنس الاناس او يسمى الجنس السافل جنس الاناس كما يسمى النوع السافل نوع الانواع فتنسب النوع السافل

**قوله** اعلم الكل بالانسان من كل الاناس كالجموع والاعمال من الجنس المطلق الا انهم ما كانت يسمى بالجنس العالي وبالنوع العالي **قوله** ولا ان هذا القول لغة ولفظ مرتب واللام في التثنية متعلق بقوله يسمى **قوله** لان الانسان يدعى بعد اقامته الدليل عليه اذ وقع في الارض وثانيا انه جواب عن سوال مقدر وهو انما تقريده ان النوع لما كان شبيها بالجنس على ما نطق به يقول المصنف وهو كما لو كان الجنس له مقدر فينبغي ان يسمى النوع العالي نوع الانواع كما يسمى الجنس العالي جنس الاناس او يسمى الجنس السافل جنس الاناس كما يسمى النوع السافل نوع الانواع فتنسب النوع السافل

في هذه الامثلة فانها تجري فيه قال شراح المطالع اعلم ان الاناس ربما متعاضدة والانواع متشابهة ولا تنزه هب الى غير نهايتها بل تنتمي الاناس في طرف التعاضد الى الجنس لا يكون قوة جنس ولا التركيب الماهية من اجزاء لا تتباين فيتوقف تصور ما على احاطة العقل به او تسلسل العلل والمعلولات كون كل فصل على كونه من الجنس والانواع في طرف التعاضد الى نوع لا يكون لا يكون تحت نوع والام يتحقق الا شيئا من ان يكون قوة تحت جنس او اذ قد حصل عندك هذا التعهيد فاعلم ان مراتب الاناس اربع لانه ان كان يكون قوة تحت جنس او اذ قد حصل ولا تحت جنس او يكون تحت قوة جنس او بالعكس والاول هو الجنس المتوسط كالجموع والاشياء والجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان جنس العقل العشرة والجموع رئيس بجنس لها الثلاث الجنس العالي وجنس الاناس كالمنقولات العشرة والرابع الجنس السافل كالحيوان **قوله** اعلم الكل بالانسان من كل الاناس كالجموع والاعمال من الجنس المطلق الا انهم ما كانت يسمى بالجنس العالي وبالنوع العالي **قوله** ولا ان هذا القول لغة ولفظ مرتب واللام في التثنية متعلق بقوله يسمى **قوله** لان الانسان يدعى بعد اقامته الدليل عليه اذ وقع في الارض وثانيا انه جواب عن سوال مقدر وهو انما تقريده ان النوع لما كان شبيها بالجنس على ما نطق به يقول المصنف وهو كما لو كان الجنس له مقدر فينبغي ان يسمى النوع العالي نوع الانواع كما يسمى الجنس العالي جنس الاناس او يسمى الجنس السافل جنس الاناس كما يسمى النوع السافل نوع الانواع فتنسب النوع السافل

في جواب ما هو كما عرفت والعرض انهم ايضا خرج به لانه لا يقال في جواب يخرج الخاص لانه لا يقال في جوابه بل في غيره لا يقال ان الاشياء التي تخرج عن جميع الاشياء ليشتمل ان لا يكون لها جنس ففعل الانسان لانه لا يخرج عن الفرس وغيره من الماشركات في الحيوان فيردوا الى اطلاق التميز في الجملة فانهم كالحيوان مثله ايضا فيرد الانسان الى الجملة من الماشركات بجنسية فيخرج وقدر في جواب اي شيء ايضا فدخل في الفصل فلا يبقى حد الفصل ما نعالنا نقول الى طالب لغير الذي لا يكون مقوله في جواب ما هو واد باب العقول اصطفا على ذلك فليكن وان كان مميزا لكنه معقول في جواب ما هو فلا يدخل في الفصل فان قلت ان العرض

٤٥ م الجحش والابنس بنينا جهر اعلی فی الجحش و جهر الذانی فی الجحش والفضل وقد اجیب بان الجهر علی انه یسمی وندیهما ان الترمکیم بن  
الاحمرین المستامین باطل بالهطوة وقد یستدل علیه بان الترمکیم من احمرین مستامین اما ان لا یحتاج ابعدهما فی التفریق یمتاز الاول بکثرة  
استیجار اجزاء الماریة المحققة بعضها البعض وعلى الثاني اما ان یمتاز کل منهما فی الاخر والاول یستلزم الدور والثنای فیستلزم التفریح والفرج  
فانما متساویان **قوله** خان میلاد ای ان یرمز عن مشارکة فی الجحش القریب کالحیوان مثلاً فقریب ای فیسیق هذا الفصل فعدوا قریباً کانوا علی تافهین  
الانسان عن مشارکة فی جسد القریب ودر الحیوان **قوله** البعید ای ان یرمز فصل الشیء عن مشارکة فی الجحش البعید کالجبر النانی فبیدایه فبیدا

الفصل سبسي فصله بعينه الا ان الحاشية  
فانه يميز عن مشاركه في الجسم الثاني لان  
مشاركه في الحيوان ووجه التسمية ظاهر  
مترجمة الاول والبعده في الثاني ١٢

هو فی جوہرہ و ملا جنس کالوجود الفصل ۱۲

فان مميزة عن مشاركات الجنس القريب فهو قريب

البعد في عدد النسبة الى النوع والتقويم فيسمى مقوما  
 كما نسم الثاني ١١ الى ما نفضل بعيدا ١٢ الى ما نفضل

وكل مقوم للعالم معوم للسا فوہ علس الجس

[illegible]

اما بالاجزاء فيكون الكل صفة للجو، فان الجو جزء الكل وجزءه اذا كان متصفا بالاجزاء صفة للجو واما اذا كان  
 الجو جزء الكل فكل جزء من اجزاء الجو هو جزء من الجو واما اذا كان الجو جزء الكل فكل جزء من اجزاء الجو هو جزء من الجو واما اذا كان الجو جزء الكل فكل جزء من اجزاء الجو هو جزء من الجو

[illegible]

بجمله العقيدتين في الكلام في البساطة الوجود المطلق والتوحيد بين انهماق اجزاءه بالوجود المطلق او بعدم  
المطلق فالوجود المطلق كونه موجودا او غير موجودا هو الوجود المطلق فعلى تقدير كونه الاجزاء معدوما مطلقا بالصدق  
المطلق فالوجود المطلق كونه موجودا او غير موجودا هو الوجود المطلق فعلى تقدير كونه الاجزاء معدوما مطلقا بالصدق

الفضل ان لا يكون في نفس ايضا ميزه او علة لا يقال ان الفضل مما عدا حق جزر محصل مجزئ يسهم و

[illegible]

فوليه بالنفوقيم. اى الدول فى القوام و  
الجزئية كالناطق فانه داخل فى حقيقة الامساك  
لان حقيقة اى الحيوان الناطق ١٢

قوله مقوم - مقوم للعالي العلم والادب  
المراد بالعالي الفوقاني لا الفوق على جميع  
الانواع فمندرج فيه المتوسطات ايضا

وثنائياً ان حاصله ان كل قفصل مقوم للعالي فهو  
مقوم للسافل فان العالي داخل في قوام  
السافل فما هو قوامه كون داخل في قوام

الساغل ايضا كالحساس فانه داخل في قوام  
الحيوان فيكون داخل في قوام الانسان ايضا

للسافل مقوماً للعالي ان السافل ليس داخل  
في العالي ليكون ما هو داخل فيه داخل في

العالی کا نام ہی قائم مقوم کا نام ہے  
 فی قواعد و لیس مقوماً لعلیہ ان یخرجہ عنہ  
 خان قلت ان کل مقوم للعالی مقوم للخالق

كلية وعلمها لا يكون الاجتزائية مجلس  
القضية ان بعض مقوم للسابق مقوم للعالي  
وهو صادق للن مقوم العالي من بعض

مقوبات السائل فليفت الهمم قوله ولا  
عكس قلت المراد بالعكس ههنا معناه  
واللفظي لا الا اصطلاحاً او المراد بالعكس

الكل **قوله** بالتقسيم  
بحيث إذا انضم الفصل إلى الجنس  
يخص قسمان ليس مقوياً للجنس

الخروج الفصل عنه كالناطق فانه  
خارج عن الحيوان يحصل بانضمامه  
الى جوارحه

قسم المقسم كالناطق فانه كما يقسم الحيوان

إسأفل ایضا فان العالی ییس قسما

كل فصل يصير الجنس السافل قسمين الجنس العالي ايضا قسمين فان السافل قسم من العالي وقسم من السافل وقسم من العالي ايضا ١٢ **قوله** ولا عكس اي كليا فليس كل الصير الجنس العالي قسمين

المسائل الخمس فانه مقسم اقسام الثانی وليس مقسم للمیوان بل هو مقسم له ۱۲



في العقل فحصل من تلك الفصول الخمسة المصنوعة الماخوذة في الخارج ولا الصورة السلبية ولا الصورة ايجابية ونظر  
 لكن هذا الذي صورناه في المقادير وانما هو ادليس بين الجنس والفصل تمايز في الخارج بان يكون الجنس وجودا وفصل وجودا غير متمايز  
 بحسب الخارج وجودا وحلا كيف والامران المتمايزان بالوجود في الخارج لا يمكن حل احدهما على الآخر فهو يوافق ان كان بينهما انفصال بحيث لا يماز  
 واحلول في البنية والصورة انتهى بختمه **قوله** جنسا للفصل هذا بيان اول فرع من الفروع الخمسة التي تفرع على عليهما الفصل والجنس حاصل لهما اذا  
 كان الفصل على الجنس فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين اى لا يجوز ان يكون لهما بنية واحدة جازان احدهما جنس لهما مشترك بينهما وبين فرع  
 ما والاخر فصل لهما يميز عن ذلك النوع  
 ثم ينكس الامر فيكون هذا الفصل جنسا  
 لهما مشتركا بينهما وبين نوع آخر وذلك  
 فصلا لهما يميز عن نوع الآخر والاصل  
 كل واحد منهما على الآخر فلا يميز كل واحد  
 الواحد على الآخر ولا يميز كل واحد منهما  
 محال وادبر عليهم الحيوان انما هو في ان  
 الحيوان جنس الانسان مشترك بينه وبين  
 الفرس مثله والناطق فصل الانسان يميز عن الفرس  
 والناطق جنس الانسان مشترك بينه وبين الملك  
 والحيوان فصل الانسان يميز عن الملك فقد  
 انعكس الحال بين الجنس والفصل في  
 الانسان بالقياس الى نوعي الملك و  
 الفرس واجابوا عنه بان المراد بالناطق  
 ان كان موجودا في النوع الذي لا ينطق به بل درك  
 المعقولات فانه ليس مشتركا بين الانسان  
 والملك بل يختلفا بالمازية فيهما فلا يكون  
 جنسا لهما وان كان المراد بالناطق هو هذا  
 العارض اعني مفهومه بالثبوت ادراك  
 المعقولات لم يكن فصل الانسان بل هو  
 اثر من ثابته **قوله** فصل  
 بذا فرع ثانيا من الفروع الخمسة المتفرعة على  
 عليهما الفصل والجنس حاصل لهما اذا كان  
 الفصل على الجنس فلا يكون لهما بنية واحدة  
 قريبة بان في مرتبة واحدة والاصل  
 المفعول الواحد علة في مستقالتان هو محال  
 لان الفصل بالغا فيه الى الجنس بعينه  
 المركب بينهما بنية تامة متصلة فان كان  
 الواحد منهما كافي في تحصيل الاخرى فقد  
 به الما بنية فصار نوعا بالمازية فينبغي ان يثبت  
 الى الفصل الآخر ويصير نوعا ربا للمفعول  
 له والاولى من مستفاد الذوات من الذاتيات  
 وان لم يكن الواحد منهما كافي بالمازية لم يضر اليه  
 الاخر فينبغي ان يثبت ربا للمفعول

**قال الحكماء الجنس امر بهيول لا يتحصل الا  
 بالفصل فهو علة له فلا يكون فصل  
 الجنس جنسا للفصل ويكون لشي واحد فصلا**

**له قوله** قال الحكماء شارح الطوالع في شرحه الطوالع قيل يجب ان يكون الفصل على وجود الجنس لانه لو لم  
 يكن الفصل على وجود الجنس فلا يتصور ان يكون الجنس على الفصل اولا يكون فان كان الجنس على الفصل فيحصل  
 الفصل الجنس وهو متعذر فثبت ان الجنس بدون الفصل وان لم يكن الجنس على الفصل يلزم ان يستلزم كل من  
 الجنس والفصل من الآخر فيشتغل ان يتركب منها حقيقة واحدة قيل عليه ان اردتم بالعلته ما توقف الشيء على في العلة  
 اعلم ان يكون تامة او واقعية فلا يلزم من عليهما الجنس الفصل يستلزم الجنس الفصل اولا يلزم من العلة تامة  
 وجود المحلول وان اردتم بالعلته ماوجب المحلول اى العلة التامة فلا يلزم من عدم عليهما احدهما الاخر يستلزم كل واحد  
 منهما من الآخر كجواز ان لا يكون ويكون علة واقعية له ان يكون الفصل امر اعم من الجنس والجنس علة واقعية والجنس  
 الفصل علة لوجود الجنس على معنى ان طبيعته ان يفتقر الى الجنس في العقل اعلم ان الجنس لا يتحصل بنفسه قابل ان لا يكون اشيا كثيرة بل هو احد  
 هو هو محتج على ان يضيف اليه اية من معنى زائد ان يتحصل ويتحصل وتبين ويكون هو احد هذه الاشياء وفيه الزائد  
 هو الفصل وعليه بهذا المعنى لا يمكن منهما ان يكون الفصل على طبيعته الجنس في الخارج خطا لان الفصل في الخارج  
 بعينه الجنس فلا يكون على الجنس واللازم تقديمه بالوجود وعليه فيشتغل ان يكون نوعا بنية الفصل انتهى **قوله**  
**قوله** مذهبهم في شرح الواقف قال الحكماء الجنس امر بهيول لا يتحصل الا بالفصل فهو علة له فلا يكون فصل  
 في الوجود وليس يتحصل مطابقا لما بهيول نوع منه تامة وانما يتحصل بالفصل فان اذا انظر الفصل اليبصار مبينا  
 وتخصصه **قوله** فهو علة في الواقع وشرحه فهو اى الفصل علة له في تحصيل اى جملة مطابقا  
 لتمام ما بهيول النوع وزيل اليه امر اى بعيد نوع واحد من كل الانواع التي اى صانها لكل واحد منها فهو علة يتحصل  
 وتبين في الذهن لانه علة خارجية لوجود ادليس الجنس وجود مغاير لوجود الفصل في الخارج حتى يتصور جنسا  
 عليه وليس الفصل ايضا على وجود الجنس في الذهن والاصل بعقل الجنس بدون فصل من الفصول وهذا اى ان  
 ذكرناه من كون الفصل على الجنس وذلك اليه امر اى الفصل بين الاما بنية بالى واصل انظره الاخرى فان  
 ليس المقدار مثلا امر مبينا مما زان في الخارج يعترق بانه كونه خطا اى فصل الخط المميزا به من مشاكاته في الحقيقة  
 وتارة كونه سطح وتارة كونه جسم تقريبا الى مقدار مخصوص هو في نفسه الخط ليس ذلك المقدار الا الخط من غير ان يكون  
 هناك شيئا من كميته في الخارج يتحصل منها الخط ومقدار سطحه ليس الا سطحه ومقدار ثلثه هو ثلثه  
 نعم المقدار امر بهيول في العقل يتحقق كل واحد من الانواع المستندة تحتها ولا يلزم تمام ما بهيول شي منها بل يحتاج في  
 تحصيله ومطابقته تمام ما بهيول الموجودة في الخارج الى ان يعترق بفصل واحد منها بغيره ويحصل فان لم يعترق

لا متعدد وهو المطلوب اعلم ان تعدد العلة ثلث صور الاول في توارد العلتين المستقلتين على سبيل الاجتماع بان يوجد المطلوب اجتماع العلتين  
 المستقلتين والثانية في تواردهما على سبيل التعاقب بان توجد واحدة من العلتين فيوجد المطلوب ولم يتقدم تلك وتوجد واحدة اخرى فيوجد المطلوب والتالث في تواردهما  
 المطلق الواحد بان يمكن ان يحصل المطلوب ابتداء من كل واحد منهما بان يحصل من العلة الواحدة بدون الاخرى او يحصل من الاخرى بدون تلكه اذا احده من  
 بان لا يحتاج الى الاخرى فلا يتصور المطلوب ان كان باحدى العلتين فينبغي الاخرى ويلزم خلاف المفروض (بقية حاشية بر صفح ٤٤)

(بقية حاشية صفح ٤٣) ويكون كل منهما علته او مجموعها فتكون العلة حقيقة هي المجموع وهو واحد لا متعدد وكل واحد منهما فيه مستقر واما الثانية فلان المطلوب اذا حصل من احد العلتين ليتحقق الآخرى اما ان يكون الاخرى مؤثرة في عين الوجود والاولى لا محال عن العلة الاولى في يلزم تحصيل الماهية او في غير فيلزم كون الشيء الواحد الشخصي موجودا بوجودين حقيقة في الخارج في زمان واحد وهذا لا يترى والصورة الثالثة اختلف فيه قوم بعضهم بكونها ادا ما المحققون فذهبوا الى انها ايضا باطل لان المطلوب لا يترتب على الشيء يتحقق حصوله بدون احتياج الممكن في وجوده اى وجود العلة وفي عدمه الى عدمها فيوجد المطلوب باحد العلتين فان عدم الاخرى يلزم الترتيب بلا مرجح لان المطلوب كما ان وجوده معلول لوجود العلة الاولى

كذلك عدمه ايضا معلول لعدم العلة الاخرى بل يلزم الترتيب بلا مرجح لموجوب الوجود بالنسبة الى عدمه لعدم احتياج عدمه الى الثانية فيلزم القول بتوقف الماهية على كل واحد منها بخصوصها فانلوتون عليه حيفضا انها وانقدر المشترك بينهما وجودا واحدة فهذا الظاهر ان المراد من الفصلين في مرتبة واحدة اذا كانتا لا تختص بالقرابين وذكر في المواضع وشروانه يكفى في ذلك اى ان الفصلين القريب لا يتعدوان الفصل القريب هو تمام الجوز المميز فلا يجوز تعدده والما لم يكن شئ منهما وحده فصلا بل الفصل في تلك المرتبة هو مجموعها معا فاذا تركبت ما به من امرين مستاديين لم يكن لها فصل بهذا المعنى ولواردنا الفصل القريب الجوز المميز للشيء عن جميع ما عداه لم يتحقق تعدده فان الماهية المركبة من الامور المتسادية يكون كل منهما فصلا قريبا بل هو بالجملة اذا جعل التام المعنى للفصل القريب حقيقة للجوز المميز لمتحقق تعدده بلا شبهة ولا احتجانه بالعلية وان جعل حقيقة للترتيب لم يتحقق تعدده في ما يتبين لها جنس واعتنق فيها لها جنس فترى ما بالعلية انتهى وقد مر منها انها لم تجزوا التركيب من المتساويين فقد مر ١٢ (بسم الله محمد ابراهيم عن محمد بن عيسى)

# قريبان ولا يقوم الانوعا واحدا ولا يقارن الا جنسا واحدا في مرتبة واحدة وفصل لجوهر

لحق قوله قريبان - قيد الفصل بالقرب لان الفصل البعيد وكذا المطلق يجوز تعدده ويكون كل من الفصلين المتعددة علة للجنس الذي في مرتبة كالناطق للحيوان والجناس للجسم النامي والثاني للجسم مطلقا وقابل الاعداد لغيره فاقولت ان الجنس والتميز بالارادة فصلان قريبان للحيوان فقلت ليسا فصلين بل كل منهما اثر لفصله وربما يكون الفصل الحقيقي شبيها بل يدل على ذاته الا بمرح في اني فليست في الاقسام من ذلك العرض كالناطق المشتق من النطق الدال على فعل الانسان فان وجوده العرضيا ليس به تقدم احد على الآخر فقد رتب في كل واحد منهما اسم فحينئذ ربما يلزم ان المفهوم من اللامعين انها فصلان متقاربان لغيره واما الجنس والتميز بالارادة في هذا الموضوع من هذا الفصل فان مبدأ الفصل الحقيقي هو الجنس الماهية التي هي معرفة الجنس والتميز وحدها واحدة اما الجنس والتميز فبما اثران لوجودها ان ليسا بفصلين فانهم ١٢ قوله لا نوعا - واحدا في افرع ثالث من الفروع الخمسة بانه الفصل لا يقوم الانوعا واحدا لانه ان قوم نوعين فيلزم ان يكون البسيط الذي هو الفصل اثران ولما كان هذا اثران موقوف على اثبات بساطة الفصل فلا بد ان يقال يلزم ان يتحقق عدم معلول لان جنس كل من النوعين لا يوجد في الاثر لانه ان قوم نوعين من جنس واحد يلزم خلاف المفروض لان النوعين حينئذ يكون نوعا واحدا اذا اختلفت الذات باختلاف الذاتيات واتحادها باتحادها فاذا كان الجنس القريب والفصل القريب لنوعين واحدا فهما متحدان بالذات مع فرض انها مختلفان فاذا كان جنسان لنوعين وقومهما فصل فاذا اقوم احد محال لا يوجد الاخرى لم يلزم الى جنسه ويوجد هذا الفصل الذي هو علة لجنس الاخر فيوجد الفصل بكون الجنس الذي هو معلول في مختلف المعلول وهو الجنس عن علة وهو الفصل وبما بطل وبما يتلزم مردوب التعويم النوعين يكون ايضا باطل فلا يقوم الانوعا واحدا المطلوب اعلم ان المستدل انما قال فلا بد ان يكون له اثران يكون مراد المستدل بالبسط الاضا في معنى امر واحد شيكون معنى كلامه ان الامر واحد المؤثر لا يكون له اثران متماثلان بل جنسان ولا بد ان مختلف المعلول عن علة المؤثرة المستلزمة للمعلول وانه محال وان تعلم ان حصل عبارة المستدل على هذا المعنى مختلف بارادته وقال فلا بد ان يكون قوله جنسا واحدا في مرتبة واحدة اعلم ان افرع رابع من الفروع الخمسة وبانه اذا كان الفصل علة للجنس فلا يقارن الا جنسا واحدا لانه لو قارن نوعين لم يكون علة لهما يقوم نوعين في مرتبة واحدة لانه ان يكون نوعا واحدا في مرتبة واحدة فيلزم حينئذ مختلف العلول عن علة المستلزمة اياه قال السيد السند وقد يفرع الثالث على الرابع فيقال لما ثبت ان الفصل القريب لا يقارن جنسين في مرتبة واحدة لاستلزامه التماثل ويجب ان لا يقوم نوعين في مرتبة واحدة ولا الظاهر انما مشترك في الدليل بلا مفرج بينها وقد استدلل عليه احسن المحققين بان الفصل كاحلة التامة

لما بهية واحدة جنسان قسريان مثلا يوجد جنسان لبا في مرتبة واحدة قريبة كانت او بعيدة وهذا خلاف نصريحهم كما سبق ذكره في بحث الجنس ١٣

٤٨  
 من فصولنا في نظم القول بوضعية الفصول ولذا نسب اليهم فاعلم ذلك ومتسكوا بالسريه فانه مجموع قطعات الخشب والهيأة الوجودية  
 والاختلاف من ان السريه جوهر الهيأة التي تميزه عن غيره من متسكوا بالجسم المضي فانه مركب من جوهر وموضع وهو المقدار اراى الجسم التعطيل  
 والجواب عن متسكهم ان السريه يربى القطعات المعروضة للهيأة الوجودية لا المركب منها حتى يميز التركيب من الجواهر والعرض وقد جاء  
 بان السريه مركب من معاني والكلام في المركب الحقيقي فافهم واما الجواب عن متسكهم الثاني في عنوان الجسم مركب من البيوتى والصوره الجزئية بما تجوز به  
 كما ثبتت في الحكمة فاعلم ١٢ قوله (اعلم) الى اى اكم من جميع ما يحل على الشئ اعلم الى اعم الحمولات هو المقولات العشرة ويقال لها الالحاق

الفرق الى احدى الجوسر وتسعة مقولات

العرض والكم والكيف والوضع والدين والحق والمالك والأفعال والاعراض والاشياء  
 ١٣ **قوله** المجلد - أي يكون الفصل  
 هم المجموعات محال حاصل الشكل الفصل  
 معنى من المعاني وكل معنى لا يتجلى عن كونه  
 لهم أو دأخل تحتها فإن الفصل امان يكون  
 هم المجموعات بحيث يحل على الشيء ولا يحل  
 عليه شيء أصلاً أو انحصرت تحت  
 الاسم والاولى باطل لان الفصل هو المميز  
 لانواع تلك الاجناس كما يفهم من تعريفه  
 فلو كان انهم المجموعات لان الاسم من  
 الاجناس كيف يميز انوارها وليس الفصل  
 عين مقول من المقولات والاولى من اجناس

الاسهام والتعزير بمعنى واحد بل يكون  
الفصل داخلا تحت مقوله فيكون فردا  
منها تلك المقولة يكون ذاتية له فان  
المقولة ذاتية لما تحتها فالفصل حينئذ  
تتبعه معنى جميع ما يشار كفي هذه المقولة  
بما يقتضيه به وذلك الامر لا يكون الا فصلا  
وكذا افصل فصل فصل فيتسلسل وتسلل  
باطل في الحكم وايضا يلزم تركيب الماء من  
امور غير متناهية وهو ايضا مخالف للضرورة  
وقد يستدل على ذلك استعماله بانه لو تركبت  
الاهمية من امور غير متناهية لاستحال ذلك كما

الثنائي باطل فالعقد مستقر **قوله** ١٢٠  
يقسّم السلسل. في السلسل تسلسل تحصيل  
ان الفصول كلها موجودة لانها باطل تحصيل  
الجناس وجمعة لانها على حصة واحدة  
لان كل فوق من الفصول على ما ذكره كما  
نقوي ١٢٠ **قوله** حله حاصل لكل  
اختيار الرشق للثنائي هو كذا وقد كانت  
واضحا ولا يلزم التسلسل في الفصول

فروزة ان لزومہ مبینی علی وجوب انفصال

لکھنا ہم مقبوضہ خاص عیالیشا رکہ فی الامم بالفصل  
لکھنا ہم مقبوضہ خاص عیالیشا رکہ فی الامم بالفصل  
لکھنا ہم مقبوضہ خاص عیالیشا رکہ فی الامم بالفصل

جوهر خلافا للإشراقية وهم ناشئ من زنجين

الاولیٰ اور د فی الشفاء و هو ان کل فصل معنی من

المعاني فما أعجم المحجرات أو تحفة الأول باطل هو

منفصل عن المشاركات بفصل فاذن لكل فصل

فصل بیست و نهم در حلال و حرام و انفسال کل مهور

[illegible]

**سنة قوله** وجهه - هذا بيان الفرق الرابع من الفرق الستة التي هي أصل التماسك الجوهرية **جواب** هو  
بعضي ان مفهوم الجوهر صادق عليه صدق الذاتي على الذات والايلازم جزئية التماسك انتمثال مركب موقفي  
ضمن الحيوان وموقفي ضمن الناطق ايضا يلزم ان يكون الجوهر جنسا للفصل وقد تقرر في مقررنا ان كل  
عالم جنس ..... لا بد لمن فصل يلزم ان يكون للفصل فصل وهو ايضا جوهر فيكون للفصل ايضا **جواب**  
الى ما لا نهاية بل لمجيئ ان الجنس صادق على الفصل صدق العرض على موعده فمفهوم الجوهر عرض عام بما يسميه  
اليه وليس كل ما يصدق عليه الجوهر يكون جنسا ليلزم المحذور بل انما هو جنس للماهيات المركبة المتماثلة  
واما الماهيات البسيطة فصدق عليها انما هو بالعرض فان ذلك ثم تقرير الملام انه لو كان فصل الجوهر عرضا  
لكان العرض علة محصلة للجوهر والتالي باطل اذا العرض لا يكون علة محصلة للجوهر فمقدم متناقض وذلك  
لان العرض مفقود في محصلة الى الموضوع فكيف يكون مقوما له فلا يقوم الجوهر بالا باجوهر وهذا هو المطلوب  
وايضاً العرض طبيعة ناعمة بما هي محتاج الى مطلق الموضوع واو هو طبيعة مستغنية عن الموضوع بما هي  
مطلوبة الى الموضوع اصلا لا الى مطلق الموضوع ولا الى فرد منه ولما كان الجنس والفصل شيئا واحدا في  
القوام والوجود يستحيل ان يكون احدهما الى الفصل بطباعه تعالى وعرضا يستدعي وجودا باطلا والآخر الى  
الجنس بطباعه جوهر لا يستدعي وجودا في نفسه والايلازم ان يكون الماهية الواحدة طبيعة محتاجة الى الموضوع  
فمستغنية في حد ذاتها وقد يستدل بان الفصل علة يتقدم على الجنس فلو كان عرضا لكونه علة في حد ذاته  
لما كان عرضا لغيره من اجل فيلزم تناقضه في ذاته بخلافه وايضا لو كان العرض علة محصلة للجوهر يلزم ان يكون المعلول  
مستغنيا عن العلة الى العرض ويؤخلات ما عليه الحكماء لان العلة لا بد لها ان يكون اقوى من المعلول  
فلا بد من الجوهر فيكون العلة الى العرض ويؤخلات ما عليه الحكماء لان العلة لا بد لها ان يكون اقوى من المعلول  
فلا بد من الجوهر فيكون العلة الى العرض ويؤخلات ما عليه الحكماء لان العلة لا بد لها ان يكون اقوى من المعلول  
فلا بد من الجوهر فيكون العلة الى العرض ويؤخلات ما عليه الحكماء لان العلة لا بد لها ان يكون اقوى من المعلول

[illegible]

ص وان اراد انه يصدق عليه بقية الكثرة مسلم لكنه اذن يكون المراد من قوله نجس جوع الانسان والفرس حيوان ان حيوان كثير ولا يحد فيه فانه لا يميز حينئذ ان يكون لشئ واحد فصلان قريبان وبها الناطق والصالح وذلك لان الجوع انما هو مشترك لا واحد فان قلت انما الغرض الجوع شيئا واحدا اذ كان لهذا الجوع فصلان قريبان ثبت للشئ الواحد فصلان قريبان وقد قلتم ان لا يكون شئ واحد فصلان قريبان قلت ولو فرضت ان الجوع شيئا واحدا لا كثيرا فلا يكون واحدا حقيقة بل يكون واحدا باعتبار ما والكلام ليس الذي الواحد الحقيقي هو المراد من قوله لا يكون شئ واحد قريبان علما اننا نجعل حينئذ مجموع الفصول فصلا واحدا للجوع كما اشار المصنف اليه فانهم ١٢ **قوله** يصدق على كثيرين انما يقال الحسن المحققين هذا في بعض الصور فان الضرورة شاهدة بان مجموع انجوليه جوهر مجموع الاعراض هو نفس وليس هو المصنف في القاعدة اذ لا يمكن التفتق بالوحدة الحقيقية فانه لا يقال على مجموع المركب من الوحدات الحقيقية واحد حقيقة بل هو صدقة في بعض الصور قد يكون ضروريا كما بينه بقوله نجس جوع الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان وكذا مجموع الجواهر جوهر ومجموع الكميات كم مجموع الكيفيات كيف انتهى القول قد علمت في الحاشية السابقة ان المراد يصدق على كل واحد واحد يصدق على كثيرين ما اذا خلاصته لهذا التعليل كما لا يخفى على من اتقى السمع ويحشد **قوله** يصدق على واحد اي لا فرق بين الواحد واحد من الافراد فمن اتقى كل مجموع الكثرة من حيث مجموع قوله ولذا يقع في الجواب عن السؤال بان مجموع كما يقال زيد وهو ما يجب بانسانا في الانسان صاعا عليها صدقا واحدا او الكثرة النوع في الجواب ١٣ **قوله** حيوان فان الجوع كما يصدق على كل من الانسان والفرس كك يصدق على مجموعهما ١٤ **قوله** فله اي مجموع يعني كما ان لكل واحد من الانسان والفرس فضلا يميزه عن الاخرى بل يكون مجموع فضل يميزه فصلان الناطق والصالح فله من ان يكون لما يميزه واحدة وهو الجوع فلان في جواب هذا غلط ان تقر سابقا ١٥ **قوله** لا يقال هذا السال المقتضى المذكور في الاشكال وبان الحكمي كما يصدق على واحد من افراد يصدق على كثيرين من

## بالفصل انما يجب ان كان ذلك العام مقوما له والثاني

الانفصال بالفصل ١٢. ان الذي في المصنف من داخل حاشية ١٢ بهذا المعنى ١٣

سنخ في هو ان الحكمي كما يصدق على واحد من افراده

يصدق على كثيرين من افراده بصدق فواحد فمجموع

الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان ككيفيات

صدق العلة على المعلول لمركبة مجموع الماد والصورية وهو

**قوله** مقوما. داخل في قوله واذن لا يكون العام ذاتيا على فصل مجموع فان الفصل اذا كان بسيط لا يجوز له ان يكون العام ذاتيا فلا يجب انفصاله عن المشار كات بالفصل فلا يلزم ان يكون لكل فصل فصل ولا يلزم ان يمتثل لا يقال ان الاجتماع في العشرة على ما هو المشهور وكل ممكن مندرج تحت واحد منها وبها ذاتيات لما تحتها فاذا اندرج فصل تحت واحد منها يكون ذاتياته ويحتاج الى فصل فيلزم المخدور لانا نقول ان الشقولات ليست ذاتيات لما يندرج تحتها وانما هي ذاتيات لما يمتثلها المركبة منها وانما ما يمتثلها البسيطة فليست ذاتيات لما يصدق قواعدها على ما هو العوض واللام ثبتت بسيطة في نفس الامر وجعلت في الواقع ١٢ **قوله** ان الحكمي حاصل الشك ان الحكمي كما يصدق على فرد واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين منها لانها ذاتيات واحدا واحدا على الافراد كما هو فرد من افراده كذلك نفس كثيرة من حيث الكثرة ايضا فرد من افراده فيكون صدق عليها على السواء فالانسان والفرس على الافراد كما هو حيوان كذلك مجموعهما ايضا حيوان لصدق عليهما بالافتقار فلا يلزم لهذا المجموع فصل حيزه كما كان لكل واحد من الانسان والفرس فصل يميزه بها عن الآخر فضل المجموع هو الناطق والصالح ولا شك انها اشياء فيلزم ان يكون لما يميزه واحدة وبها الجوع فصلان قريبان هذا خلعت واعترض عليه الفاضل الشاش بان هذه المقدمة المذكورة في الحاشية القديمة لتعقّب الدوالي على شرح الجرحي بل شرح حيث قال ان كل مفهوم اي حكمي كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على العشرة منها اي من افراده كالانسان فانه كما يصدق على كل واحد من زيد وهو مركبة كذلك يصدق على العشرة منها الا ان الفرق بين الصديقين انه يصدق المفهوم الحكمي على الواحد بقية الواحدة وعلى العشرة بقية الكثرة فثبت ان ما بينهما المطلق اي مطلق مع قطع النظر عن قدي الواحدة والكثرة صادق عليها اي على الواحد والكثرة وعلى الصورة فيصدق على كل واحد من زيد وهو كونه الانسان واحد وعلى جميعه اناس كثيرة اذ لا ريب في اننا علم ان المصنف ما اذا اراد بقوله يصدق على العشرة ان المراد ان يصدق عليه بقية الواحدة فمنوع لما عرفت انعام

افزاده وحاصل ان المقدمة المذكورة تستلزم صدق العلة والمعلول على شئ واحد فان العلة على يصدق على العلة المادية الصورية فيصدق على مجموع المركب منها وهو المعلول مع انه محال لان المعلول محتاج الى العلة والعلة محتاج الى المعلول كون الشئ محتاجا الى نفسه وهو كما ترى **قوله** وهو اي يصدق العلة على مجموع المركب محال والا يلزم صدق المتقابلين المتقابلةين على شئ واحد اذا مجموع المذكور يصدق عليه المعلول ايضا ١٢ (منه كذا برهم على من يداوى) +

م غير ما مقتضى حال عدمه واجبة حال وجوده فالمقدم مثله قال اعتراض المعنى عليها ايضا مثله اي باطل غير وارد ووجه الممانعة ان  
شريك الباري اي كلى يصدق على كل واحد من شركته وعلى مجموعها ايضا فمجموع شركتين للباري شركه الباري بحكم المقدمة فبعض شريك الباري  
وهو ذلك المجموع مركب وصادق في نفس الامور ان كل مركب ممكن شئ ان بعض شريك الباري ممكن وبذه التثنية فاصدق باطله ضروره  
ان كل شريك الباري ممكن فيكون المجموع ممكنا ومتعددا ههنا ومن المعلوم ان فساد النتيجة انما يكون من الفساد في القياس فغير ان  
الفساد فيه ولزمه ان سببه تامة والبهية لكونها بهية الشكل الاول صحيحة لا غبار عليها فعرف ان الفساد في المادة وللمادة ايضا جازم

**محال لان الاستحالة مما فانه معلول احد**  
دليل للنفي ١٢  
دفع دليل ١٣  
**وعلة كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم**  
**كثرة المعلولية حقيقة لا يقال فمجموع شريك**  
**الباري شريك الباري فبعض شريك الباري**  
**وكل مركب ممكن مع ان كل شريك الباري متمتع**  
صغرى ١٤  
صغرى ١٥  
صغرى ١٦  
صغرى ١٧  
صغرى ١٨  
صغرى ١٩  
صغرى ٢٠  
صغرى ٢١  
صغرى ٢٢  
صغرى ٢٣  
صغرى ٢٤  
صغرى ٢٥  
صغرى ٢٦  
صغرى ٢٧  
صغرى ٢٨  
صغرى ٢٩  
صغرى ٣٠  
صغرى ٣١  
صغرى ٣٢  
صغرى ٣٣  
صغرى ٣٤  
صغرى ٣٥  
صغرى ٣٦  
صغرى ٣٧  
صغرى ٣٨  
صغرى ٣٩  
صغرى ٤٠  
صغرى ٤١  
صغرى ٤٢  
صغرى ٤٣  
صغرى ٤٤  
صغرى ٤٥  
صغرى ٤٦  
صغرى ٤٧  
صغرى ٤٨  
صغرى ٤٩  
صغرى ٥٠  
صغرى ٥١  
صغرى ٥٢  
صغرى ٥٣  
صغرى ٥٤  
صغرى ٥٥  
صغرى ٥٦  
صغرى ٥٧  
صغرى ٥٨  
صغرى ٥٩  
صغرى ٦٠  
صغرى ٦١  
صغرى ٦٢  
صغرى ٦٣  
صغرى ٦٤  
صغرى ٦٥  
صغرى ٦٦  
صغرى ٦٧  
صغرى ٦٨  
صغرى ٦٩  
صغرى ٧٠  
صغرى ٧١  
صغرى ٧٢  
صغرى ٧٣  
صغرى ٧٤  
صغرى ٧٥  
صغرى ٧٦  
صغرى ٧٧  
صغرى ٧٨  
صغرى ٧٩  
صغرى ٨٠  
صغرى ٨١  
صغرى ٨٢  
صغرى ٨٣  
صغرى ٨٤  
صغرى ٨٥  
صغرى ٨٦  
صغرى ٨٧  
صغرى ٨٨  
صغرى ٨٩  
صغرى ٩٠  
صغرى ٩١  
صغرى ٩٢  
صغرى ٩٣  
صغرى ٩٤  
صغرى ٩٥  
صغرى ٩٦  
صغرى ٩٧  
صغرى ٩٨  
صغرى ٩٩  
صغرى ١٠٠

صغرى كبرى اي ما لكبرى في الواقع صادقة  
في نفس الامر فغير ان الفساد في الحقيقة  
ويجب سببه على القاعدة الممهدة فغير  
ان الفساد في القاعدة يوجب فساد  
باطله فالاعتراض السابق المبني عليها  
ايضا فاسد باطل وهو المطلوب ١٢  
**قوله** شريك الباري  
يصدق شريك الباري على مجموع شريك  
الباري كما يصدق على واحد منها لان  
الكل يصدق على الواحد  
يصدق على المجموع كما قال المصنف  
في المقدمة الممهدة ١٢  
**قوله**  
فبعض شريك الباري - المجموع  
اذ هو من افراد شريك الباري لا يصدق  
على المجموع وعلى الواحد فمجموع الذي  
هو بعضه مركب لانه مشتق على مجموع  
وكل مركب ممكن لا يتعداه الى غير ذلك  
منه ان بعض شريك الباري وهو مجموع  
ممكن مع ان كل شريك الباري متمتع  
فحينئذ يمكن المجموع ممكنا ومتعددا ١٣  
**قوله** يمكن لان المركب مقتدر  
الى الابدان وجودا وعدا وليس في نفس  
الماهية المركب ضروره الفعلية لسي  
الوجود حتى يكون واجبا وضروره باطله  
اي عدم حتى يكون متمتعا وانفسا  
وجوبه وتمتعهما مستلزم لا مكان لهما  
يطلق جزم المواد في الثالث ١٢  
**قوله** متمتع كما هو مقرر في الاصل  
فليزوم ان يكون هذا المجموع ممكنا و  
متمتعا بهذا خلف بالضروره وانما  
لزمه في الخلف من المقدمة المذكورة  
اعني ان الكل كما يصدق على فرد واحد  
من افراده يصدق على كثير من افراد  
فكانت المقدمة باطله لان ما يستلزم

الباطل كان باطلا واعتراض الفاضل الشارح عليه حاصله ان في المركب شيئين احدهما نفس التركيب مع قطع النظر عن الخصوصية وهي مشتركة في  
جميع المركبات وثانيهما خصوصية التركيب وهي انما تحصل بخصوصية الاجزاء كما ان الاول يحصل لبعض الاجزاء مع قطع النظر عن الخصوصية و  
لهذا يتاثر المركب عن سائر المركبات واذا عرفت هذا فنقول جاز ان يكون مجموع شريك الباري ممكنا بالنظر في التركيب مع قطع النظر عن خصوصية اجزائه ومقتضا  
ان خصوصية اجزائه وهو شريك الباري في نفسه فليزوم ان يكون الشيء الواحد متمتعا وممكنا انما شائنا لا يمكن نفس التركيب (بقية حاشية برهاني ص ٨١)

(مقدمه حاشیه صفحه ٨٠) لان دليل الافتقار الى الاجزاء ودولاد دخل فيه خصوصية الاجزاء واصلا وتوضيح الاعتراض ان الاعتراض ان كل مركب ولو كان مخلوطا مع خصوصية الاجزاء يمكن فيه ممنوع لا ترى ان مناط الامكان انما هو المركب بنفسه كونه والتركيبة لا كونه  
 خصوصية الاجزاء فان المركب بما هو مركب من غير ان ينظر عن خصوصيات الاجزاء ليس في طبعه ضرورة سلبية او ضرورة اطلاق وانما خصوصية  
 ذلك فيه من فعلية الاجزاء واطلاق جزاء وان اراد ان كل مركب في مرتبة نفس ذات مع قطع النظر عن خصوصيات الاجزاء يمكن لكنه لا يلائم لان الامكان  
 المركب بهذا المعنى لا يقتضي بان كان شريك الباري لان امتناع المركب نظر الى الخصوصية اي بما هو مركب من اجزاء باطله الحق ان امكانه  
 باقتضاها نفس كونه المركب مما لا منافاة  
 بينها ١٢ (نقد محمد ابراهيم عفي عن بليدي)

**لان امكان كل مركب ممنوع فان افتقار**  
 دليل النفي  
**الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر**  
**الامتناع في نفس الامر لا ترى انه يستلزم**  
 الامكان شريك الباري  
**الحال بالذات فلا يكون مكنا فتدبر وحده ان**  
 الامكان شريك الباري  
**وجود اثنين**  
 الامكان لا يستلزم الامكان  
 الامكان شريك الباري

ح. الفرضي والمحقق في المركب المذكور  
 هو هذا ١٣ قوله لا ترى انه الخ  
 اي الامكان شريك الباري يستلزم الحال  
 بالذات ووجود وحدة الواجب تعاقلي  
 فلا يكون هذا المجموع ممكنا اعلم ان هذا  
 تاثير لعدم امكان هذا المجموع فان الامكان  
 لا يستلزم الحال وهذا يستلزم الحال  
 لان امكان المركب يستلزم امكان اجزائه  
 فامكان مجموع شريك الباري لا يستلزم  
 امكان كل واحد من شريك وشريك الباري  
 لو كان ممكنا لم يكن وحدة الواجب تعاقلي  
 عدم وحدة الواجب تعاقلي فالحال بالذات  
 فامكانه لا يكون ممكنا لان الامكان لا  
 يستلزم منه الحال ١٤ قوله فتدبر  
 نقل عن المصنف بهذا الاعتراض جواب  
 ما الاعتراض فقريره ان لو كان الامكان  
 لا يستلزم الحال غير مسلم لان عدم العقل  
 الاول ممكن لانه ليس بواجب حتى يكون  
 وجوده ضروريا وعدمه متعقلا ولا يستلزم منه  
 الاحمال ووجوده الواجب لان الواجب  
 تعاقلي علة تامة للعقل والعقل المحلول له  
 ولا يكون المحلول معدوما لما لا يعلم علمه  
 فلو كان عدم العقل ممكنا ليجوز وجوده وهو  
 يستلزم عدم الواجب الاحمال فامكان  
 يستلزم الحال فاستلزام الحال كمن  
 يكون دليلا على عدم كونه ممكنا اما الجواب  
 فاما حاصل ان مرادنا بعدم استلزام  
 الاحمال ان الممكن بالنظر الى ذاته لا يستلزم  
 الاحمال وان كان يستلزم بالنظر الى امر  
 آخر فذات عدم العقل لا يستلزم عدم  
 الواجب بالنظر الى علاقة العقلية

له قوله لان امكان الجزاء دليل النفي المذكور في قوله لا يقال الخ اي لا يقال في الاعتراض لان نقول في  
 جواب ان امكان كل مركب ممنوع حاصل الجواب من الملازمة المدلو له بقوله لو صحت المقدرة المبهمة لزم  
 امكان المجتمع بمنع كبرى دليلها العلم ان الدليل على الملازمة وهو مجموع المقدماتين القائمتين بعض شريك  
 الباري مجموع شريك الباري مركب وكل مركب ممكن وكبراه هي القضية الثانية فهي ممنوعة بسندان بعضي الكبر  
 والمجموع مجموع المقدماتين وليس يمكن بل الممكن هي المركبات الواقعة والمجموعات النفس الامرية  
 لا يتركز الى الاوسط الذي هو المركب اذا المراد في الصغرى هو المركب الفرضي الافتراضي الاعتباري وفي الكبرى  
 المركب الحقيقي الواقعي النفس الامرية وتخييصه ان المركب على قسمين مركب حقيقي واقعي ومركب اعتباري العقل  
 تركيبة اخرى اعاد وليس حقيقة فلا دلاله محتاج في الوجود الواقعي ١٥ اجزاء فيصير ممكنا فالحال  
 فان افتقاره الى اجزائه انما هو باعتبار افتراء العقل وفرضه وافتقار الاجتماع الى الاجزاء اعلم في تقدير  
 وجود الفرضي فافتقاره لا يضر لامتناع في نفس نفس الامر فيجوز ان يكون هذا المركب ممكنا في نفس الامر و  
 محتملا ومعتقرا بحسب الفرض فلا يلزم كون شيء ممكنا ومتعقلا في نفس الامر ١٦ قوله فان افتقار  
 الاجزاء منتهى الجواب السابق حيث اشار به المصنف الى عدم تكرار الاوسط على ما فاضله في الخاشية  
 السابقة وحاصل ان افتقار الاجتماع الى الاجزاء اعلم في تقدير الوجود الفرضي اي اذا فرض وجود شريك الباري  
 لا يضر لامتناع في نفس الامر في زمان يكون مجموع شريك الباري ممكنا في نفس الامر ومعتقرا بحسب  
 الوجود الفرضي فلا اجتماع لامكان والامتناع في شيء واحد من جهة واحدة وقيل ان قول المصنف فان  
 افتقار الاجتماع الى اجزائه عن اعتراض يرد من تلقا الاعتراض على قول المصنف لان امكان كل مركب ممنوع  
 حاصل الاعتراض ان اجتماع الامكان لكل مركب يزيل ان المركب محتاج الى الاجزاء والامتناع من خواص  
 الامكان كما هو المشهور وحاصل الجواب ان خاصة الممكن هو الافتقار في الوجود الواقعي لا الافتقار في امر

العقلية بينها واما امكان المركب من شريك الباري يلزم كون المجتمع ممكنا وكون الحقيقة الواحدة متعقلا وممكنا حال بالنظر الى ذاتها مع قطع النظر  
 علاقة ١٧ قوله جلد اي حل الوجود الثاني من الشك الذي سخ المصنف ان وجود اثنين واما النوعان والعقلان يستلزم وجود ثالث وهو  
 المجموع المركب من ذلك الاثنين وذلك المجموع امروا عدلا لثبات حاصل الحاصل ان الشك ان اعتبار النوعان نوعا واحدا باعتبار رتبة الاجتماع فحين  
 خبره فصيلين ايضا فصلا واحدا بل لا اعتبار فياخذ لمشي واحد ففصل واحد ولا خذ ورفيد وان اعتبر النوعين اثنين فحين يعتبر فصيلين ايضا اثنين فليزم من اثنين

م والسادس بان اعتبار المتغير فاذا لم يتغير العطف ولا يتجاوز التسلسل في الاعتبارات منقطع غير باطل في غير النهائية في الواقع فلا يلزم الحال  
فانهم كونها بصيرة ١٢ **قوله** فانه الجواب الرابع فاصل باعتبار شي واحد وجود اثنين مرتين مرة على سبيل الاعتراض مرة في ضمن الثالث لان الرتبة  
حصل باعتبار شي واحد من الاثنين وكان معتبرا في الثالث ايضا ولا شك انه يستلزم دخول كل واحد مرتين وكلما تكررا جزاءه فهو امر  
اعتباري لان لا تكررا الجزاء لا يتصور سبيله الا ان يكون له وجودان استخلا لا لا يتصور في الخارج لان الاشياء لا يكون لها وجود في الخارج الا الواحد فاذن قد ثبت ان  
مكرره انما يتصور باعتبار العقل فقط لا يمكن ان يلاحظ الشيء الواحد مرتين مرة على سبيل الاعتراض مرة في ضمن الغير اعني الثالث ١٢ **قوله** منقطع

**يستلزم وجود ثالث هو المجموع وذلك لاحد لا**  
**يقال على هذا يلزم من تحقيق اثنين تحقيق امر**  
**غير متناهية كبعض الثالث يتحقق الرابع وهكذا**  
**لانا نقول الرابع امر اعتباري فانيه حاصل**  
**باعتبار شي واحد مرتين والتسلسل في الاعتباريات**  
**منقطع بانقطاعه فافهم والرابع الخاصة وهو الخارج**  
**المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية او**

الجزء في التسلسل في الاعتباريات ليس  
تسلسل حقيقة فان التسلسل لا يذم من  
وجود امر غير متناهية وليس كذلك فيها  
اذا لم يوجد فيها امر واحد لاكثره فيكون  
المتغير عنه وليس وجود ذلك اعتباريا  
في الخارج على التفصيل بل على سبيل الاجمال  
**قوله** فافهم قيل بعد اشارة الى  
اذا فهم من هذا التسلسل في الاعتباريات  
محال وقد شتم ان التسلسل في الاعتباريات  
ليس محال لجميع التقديرات اعني لا يوجب  
والسلب الجواب بان شرط التناقض هو  
وحدة الموضوع وهما ليس كذلك موضوع  
الاجاب بانه تسلسل معنى وجود الامور الغير  
المتناهية بالفعل وموضوع السلب هو  
التسلسل بمعنى وجود الامور لا تقتضي وحدة  
وكل ما يدخل تحت الوجود يكون متناهي ١٢  
**قوله** الرابع من اعمليات الخمس  
الخاصة اعلم ان الخاصية مقولة بالاشتراك  
على معنيين احدهما بان يخص الشيء بالخاص  
الى كل ما يغيره وتسمى خاصية مطلقة وثانية  
حقيقة وهي التي عدت من اعمليات الخمس  
وتسمى تعريفها وتفصيلها في المتن فانهما  
ما يخص الشيء بالخاص الى البعض ما يغيره  
وتسمى خاصية اضافية لانها هي فانه خاصة  
للانسان بالنسبة الى الشجر **قوله**  
هو الجزء الذي اخصه وتكرير التعبير للموافقة  
لجزءه وجوده في الخارج اذ يتناول الكل وفي  
بعض النسخ ذي ١٢ **قوله** الخارج  
اي الخارج عن حقيقة ما هي خاصة بالجمول  
على ما تحت حقيقة واحدة نوعية كخاصة  
بالنسبة الى الانسان فانه جمول على افراد  
الانسان الذي هو نوع او جنس كالماء  
بالنسبة الى الحيوان فانه جمول على افراد  
الحيوان الذي هو جنس ثم علم بولان الكل

**قوله** يستلزم به الاستلزام هو اختار الجواب المحققين ما مر اجابا والصدور لشيء اري وما يجرى  
فانكره الاستلزام المذكور وان كان حكمه مستلزما وجود الاثنين الثالث ليس على الإطلاق فانه لو اعتبر الاثنين مع  
البصيرة عروضا ودخولها يستلزم الثالث واذا قطع النظر عنها لا يستلزم فالخارج بين الطائفتين لتعلق تقدير  
**قوله** لا يقال بل لا على قول المصنف ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث وحاصله انه لو استلزم تحقق  
الاثنين تحقق الثالث يلزم من تحقق الاثنين تحقق امور غير متناهية ان الثالث اذا انضم الى الاثنين يحصل من  
الاثنين والثالث امر آخر سرا بهما هو الرابع وكذا الرابع اذا انضم الى كل مجموع الاثنين والثالث فيحصل امر  
خاص حاصل من جميع الرابع اليها وبكذا يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو محال فكل وجود الاثنين  
لا يستلزم الثالث ١٢ **قوله** على هذا اي على تقدير استلزام وجود الاثنين وجود الثالث تحقق صور غير  
متناهية بوجه باطل كما بين في المحنة **قوله** لا يقول دليل اللفظي المذكور في قوله لا يقال على هذا الجواب  
الايراد المذكور وحاصله ان الثالث لا يتحقق في نفس الامر لانه عبارة عن المجموع المركب من الاثنين والرابع اعتباريا  
محض لانه لا يحصل الا باعتبار الاثنين مرتين في نفسه ومرة في ضمن المجموع وكلما جاوزته فهو اعتباري اذ لو كان موجودا  
في الاعيان لكان جزء الرابع المتكرر مقدا على الرابع مرة بمرتبة كونه جزءا من المجموعة بمرتبة كونه جزءا من الاثنين  
فيلزم ان يكون موجودا بوجوده وبما حال فعمل ان الرابع ليس بموجود في الاعيان بل باعتباري وكذا الخافص م

جنس وقوله الخارج يخرج الخمس والفصل والنوع وقوله على ما تحت حقيقة واحدة يخرج العرض العام لانه مقول على ما تحت حقائق مختلفة الاولى في التعيين  
بقية فقط لان العرض العام ايضا مقول على ما تحت حقيقة واحدة لكن لا فقط بل مع غير بادئا ثانيا ان الخاصة قد تكون بسيطة كالخاصة بالنسبة الى الانسان  
او قد تكون مركبة من امور كل منها عرض عام كالطائر والودودان المجموع خاصة تخلفا وكل واحد من الطائر والودود يشتمل الخفاش وغيره ١٢ **قوله** النوعية  
اي يكون محمولا على ما هو تحت حقيقة واحدة نوعية اى الافراد الواقعة تحت حقيقة نوعية كالماء بالنسبة الى الانسان فانه جمول على الافراد الواقعة تحت  
نوعها بمراتبها ١٢

م العوضي بار الصلح الذي لا العارض المقابل للجوهر **١٢** **قوله** كل منهما - اي من القاصد والعرض اعم ان امتنع انفكاكك وحفارت عن العوض مطلقا سواء كان لا متنازع بالنظر في ذات العوض كالنوعية فانها عارضة لثبوتها امتنع انفكاكك عنها بالنظر في ذاتها او بالنظر في علته كالنوع للفك فان الفك بالنظر في ذاته يقبل الحركة والسكون لا نه جسم وكل جسم يقبله فلا يمتنع امتناع انفكاك الحركة بالنظر في ذات الفك بل انما يمتنع بالنظر في علته خارجية وهي الصورة النوعية العقلية ومن هنا ظهر لك ان العلم ليس شئنا من المفارق فالعلم لازم لثبوتها على سبب والمعتبر في مفهوم العلم امتناع الانفكاك مطلقا بالذات او بالغير فارادهم قسم من اللازم كما ينبغي في المتن **١٣** **قوله** المعروض بل علم من الماهية لا من العوض بل علم من الشيء فلا يتوهم ان المراد من غير المعروض **١٤**

**قوله** لازم - اي سبي هذا العوض الذي يمتنع انفكاكك عن العوض لازم للعلم بالمراد قال السيد الزاهد في تكملة العوض العام الى اللازم والمفارق مسامحة لان اللازم الاخر في الحقيقة لازم للعلم باللازم فالماشي حقيقة لازم لثبوتها ليس للذات للانسان واجاب عن بعض النشاصين بان يجوز ان يكون العلم بغيره كعضائيت اللازم للاخص **١٥** **قوله** والا اي وان لم يمتنع انفكاكك وحفارت عن المعروض فيسبي هذا العوض مفارقا عن المعروض لانما انفكاكك بالفعل والشيء كذلك للانسان **١٦** **قوله** بغيره هذا تفسير للمفارق بان يزول عن المعروض بغيره كحركة النحل وصفره للوجه **١٧** **قوله** او ببطء - عطف على السرعة يعني ان المفارق يزول عن المعروض لا ببطء ولا بسرعة كالاعتق وبهارة عن افراط الحب والاطلاق العاشق على الوجه تعالى عند المتكلمين خلافا لما قاله الشيخ في الاشارات اول عاشق لذاته و معشوق لذاته انتهى ما اعلم ان كل واحد من السريع والبطيخ لما يزول بالاجابة الى اسباب وخرول على كحركة النحل وغيرها او بخلاف ذلك كالشيء والزمان **١٨**

**قوله** اللازم - بان يمتنع العوضي اللازم الى اقسامه التي هي في المتن ولذا افادهم في التفسير كقوله سبحانه يكون بمنزلة الكل المتأخر عن الجرد لان من التفسير من العوض من القليل اليسير الى الكثير العسير وقدم في التفسير ان توجد **١٩** **قوله** مطلقا - اي من غير العوض من جهة صفة احوال العوضين والشيء الذي هو في معنى امتنع انفكاكك عن العوض

## جنسية شاملة اعمت الافراد والافغير شاملة و الماشي **١٢**

**الخامس العوض العام وهو الخارج المقول على حقائق مختلفة وكل منهما ان امتنع انفكاكك عن**

**المعروض فلازم ولا يفارق يزول بسرعة او بطء او لم يمتنع **١٣****

**قوله** جنسية شاملة - اي يكون محمولا على كانت حقيقة واحدة جنسية كالماشي بالنسبة الى الحيوان فانه عامة لافراد وهي الانسان والفرس والنم وغيره باو اخلاصة تحت حقيقة جنسية وهي الحيوان المشترك فيها ومختلفة بحسب حقائق النوعية فالماشي خاص للحيوان لا يختص به غيره وعوض عام للانسان لشموله ونفيه **١٤** **قوله** شاملة يعني ان التي على شئيين شاملة ان عمت اي اشملت الافراد اي افراد ما هي خاصته كالضاحك بالقوة للانسان فانه شامل لجميع افراد ما هي بالقوة للحيوان لانه شامل لجميع افراد الحيوان **١٥** **قوله** والا اي وان لم يكن شاملة على كانت متصفة ببعض افراد ما هي خاصته لغير شاملة لعدم شموله لجميع الافراد كالضاحك بالفعل للانسان والماشي كالمحيون اعلم ان قال شارح المطالع ان كل واحد من القاصد والعرض العام على شئيه اقسام لا نه قد عرفت شاملة وهو لازم كالضاحك والماشي بالقوة للانسان والمفارق كما بالفعل له وقد عرفت ان كل كاتب والابيض لا ينبغي ان يشي وكان المناسب المصنف ان يذكر في التفسير بعد تعريف العوض العام وقال كليهما المشاملة او غير شاملة فان العوض العام ايضا شامل كل ما هي بالقوة او بالفعل للانسان او غير شامل كالابيض بالفعل له قد اجاب عن البعض انه لما كان العوض العام الغير شامل في العلم من بعض العوض فلا دخل في التعريف عند واحد فلم يميز في التفسير في العوض العام كانه لا شارة الى هذا الخص به التفسير بان يمتنع انفكاك العوض العام انما هو الذي يكون اعلم بطلان من العوض وانما هي التفسير شاملة التي يكون اخص فان لم يوافق في التعريف عند البعض كما ينبغي انشاره تعالى فانهم **١٦** **قوله** الخاص من الكميات الخمس العوض العام وجوه الكلى الخارج اي عن حقيقة ما هو عرض عام له المحمول على حقائق مختلفة كالماشي فانه عرض عام للانسان خارج عن حقيقة شاملة له وغيره اعلم ان الكلى جنس وقول الخارج يخرج النوع والجنس والفصل وقول المقول على حقائق يخرج الخاصة وقول مختلفة يوجب البيان او كفي قوله حقائق **١٧** **قوله** العرض العام - اعلم ان العوض وان شاع فيها مقابل للجوهر ويصدق بالاستحقاق كالبياض لكن اذا انضم لعنه العام فكون بمعنى الحقني والكلي م لم لعن لهما كانت الموجدات باسرها متنازعة بعضها بعضا لا - نادا الى الواجب تعالى كلى والجنس تفصيل في بحث اشتراطات

بحسب كذا وجود بها معنى انها انما وجدت كانت حقيقة كالنوعية للارادة وان الارادة زوج سواء كانت في الذهن او في الخارج **١٨** **قوله** علته سواء كانت العلة ذات الملازم كالنوعية للارادة او خارجية عن كذا ضاحك بالقوة للانسان بواسطة التعريف فانه قد بارى على المصنف من المتنازعين العلتي في العلل المفارقة نفس الملازم من العوض في العلل مطلقا كذا يكون التفسير حاصرا لثبوت العلم نفس الملازم مع ان هذا التفسير خارج عن التفسير من حيث ان المراد بالعلل مطلقا اي سواء كانت نفس الملازم او بغيره بالضرورة من طلق العلة فيصير المحصور والمفارقة ثم اعلم ان المراد من العلة هنا هي العلة العلوية التي يمتنع انفكاكك عن العلة علوية







م المجرم بالزوم بالحدوث للعالم لا يلزم من تصور ما لم يطلع على دليله **١٢** **قوله** فالنسبة ١٠  
 النسبة بين المعنيين للزوم العكسي بالعلم أي عكس النسبة ٩ بين المعنيين المذكورين للزوم بين فاقن الغير البين مع البين بالعلم في العلم  
 اخص ور لغ الاخص العكسي بالعلم الاول البين اخص والثاني في العلم الاول البين اخص والثاني في العلم الاول البين اخص والثاني في العلم الاول البين اخص  
 قسما بين وغير بين وكل منهما معنيين اخص من الآخر والنسبة بين معنى القسم الثاني في عكس النسبة بين معنى القسم الاول الذي يكون في القسم الثاني  
 اخص لان تقضي العلم اخص مما كان في القسم الاول اخص يكون في القسم الثاني العلم لان تقضي العلم اخص **١٢** **قوله** منها اي اللزوم البين و

**اللازم اما بين وهو الذي يلزم تصوره من تصور**  
**الملزوم وقد قال البين على الذي يلزم من تصورها**  
**الجزم بالزوم وهو اعم من الاول وغيره بخلاف**  
**فالنسبة بالعكس كل منهما موجود بالضرورة وهما**  
**شك وهو ان الزوم لازم ولا يهزم اصل ملازمة**  
**فيتسلسل الملزومات وحل ان الزوم من المعاني الاعتبارية**

غير البين . معنيين لا يوجد بالضرورة فاقن  
 بعض اللازم بينا وبعض غير بين ان عكس  
 بعض بينا بعض الاخص .....  
 وبعض بالمعنى اللازم وحده بعضه  
 غير البين بالمعنى اللازم وبعض غير البين بالمعنى  
 الاخص كما مررت الاشارة **١٢** **قوله**  
 بالضرورة اي بالضرورة فانما يجوز ان  
 ان تصوره لا يشترط على غيره بالضرورة  
 كما يظهر بالرجوع الى المعهودات من ان  
 بعضها لازم بين وبعضها لازم غير بين فلا  
 حاجة الى تنبيه فكل من يتصور الاستدلال  
 قيل في القول من المصنف فترى على ان  
 احتجنا في اثبات وجوده الى دليل كما لو  
 الامم الرازي حيث قال ان لو كان لزوم  
 كل مصنف لو اسقط وصفت آخر لازم ما  
 الرواد والتسلسل نال **١٣** **قوله**  
 ههنا اي في مقام موجود الزوم وتفسيره  
 الى اننا مضرورة ان التقسيم فرع وجود  
 المقسم واذ لا يتحقق التقسيم  
 كما لا يخفى **١٤** **قوله** شك ادركه  
 صاحب المطالع لاثبات عدم تحقق الزوم  
 وبه ثبت عدم تحقق الزوم بالضرورة  
 استدلالنا انتفاء السبب انتفاء مشتق  
**١٥** **قوله** هو اي الشك وتقريره ان  
 الزوم الذي هو النسبة بين العلم واللازم  
 لازم لا لا اي وان لم يكن الزوم لازما بينهما  
 اصل الملازمة التي فرضت بين اللازم و  
 الملزوم واللازم باطل فانه فترى قبحها  
 فالزوم شك والذات كان الزوم لازما للزوم  
 الزوم ايضا لازم وكذا الزوم لزوم الزوم  
 وكذا فيتسلسل الملزومات فضرورت كونها  
 غير واقعة عندنا وكونها موجودة وشك  
 بالترتيب الملزومي بين كل لزوم للاحتمال  
 سابقة واستسلسل محال والمستلزم

**قوله** هو اي اللازم البين الذي يلزم تصوره من تصوره الملزوم بما هو اللازم البين بالمعنى  
 الاخص كما لخصه بالنسبة الى العلم يلزم تصوره بغير العلم عدم البين بل من شأنه ولا عليه بان جاز  
 ان يكون كل شيء لازم بهذا المعنى فينتقل الملزوم من كل لازم الى لازم فلا يلزم انتقال العلم الى امر غير متعلق  
 وقد جاز عيب بان الملزوم اذا لزمه قصد يلزم من تصوره تصوره لازم القريب والاما لازم فلا يلزم تبعا  
 لا قصد فلا يتصل العلم الى لازم فلا يلزم انتقال العلم الى امر غير متعلق به **١٥** **قوله** تصورها  
 اي اللازم والملزوم وايضا تصوره النسبة ايضا ولم يذكره المصنف لكونها من التوابع وشالها الزومية لللازم  
 للارادة فان العقل بعد تصوره الارادة والزومية ونسبتها اليها كما هو بان الزومية لازمة لها **١٦** **قوله**  
 الجزم الخ اي الالزام بان هذا لازم لذلك وان لم يلزم من تصوره الملزوم تصوره العلم ان العلم انما هو  
 مشترك لفظا بين المعنيين لا معنى كذا قيل **١٧** **قوله** هو اي اللازم البين بالمعنى الثاني العلم من  
 اللازم البين بالمعنى الاول ولذا سمي الثاني باللازم البين بالمعنى الاول باللازم البين بالمعنى  
 الاخص والدليل عليه انه كلما يحصل الجزم من تصور احد ما يحصل من تصور ما قطعنا ولا عكس ثم الحكم  
 باهم اما يستقيم لو كان المراد في البين بالمعنى الاخص تصور الملزوم مطلقا سواء كان فقط او مع الغير او مجزئا  
 يتحقق اعراضه فمقتضى ذلك ان المراد تصور الملزوم فقط تعين المبانيه انما هي لا يتصور تحقق العلم الثاني في  
 العلم الاول **١٨** **قوله** خلافا اي بخلاف البين بالمعنى غير البين بالمعنى الاول وهو الذي يلزم من  
 تصور الملزوم لا يكتب بالقوة لانسان وغير البين بالمعنى الثاني وهو الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم

للمحال فيلزم عدم تحقق الزوم فينتزع علمه من تحقق اللازم وعليه فينزع عدمه فتفسيره هو المطلوب الشك **١٩** **قوله** وحله اي انما يشك حاصل  
 ان الزوم ممكن في المعاني التي ليست لها وجود في الخارج وانما يوجد في العلم من حسب الاعتبار ولا يقدر له وجود في العلم الا في الامور التي ليست اذ  
 المفصلة فيقطع اعتبارايات بانقطاع الاعتبار فلا يلزم التسلسل المستحيل الذي هو عبارة عن وجود امور غير متناهية موجودة بالفعل  
 مرتبة فالزوم غير مستلزم للمحال ليكون محالا فلا يلزم المحذور **٢٠** (بسته محمد ابراهيم عن علي بن ابي حمزة)

م وفرض الفرض فانه في الاراد الاول ذلك الثاني لا نقول ان التزديد انما في تحقق امتناع الانفكاك بنفسه في الخارج اذ في تحققه مطلقا هو لا  
 موجودا بنفسه او منشأه في الاول مختارا للشيء الثاني وذلك لا يلزم عدم تحققه مطلقا حتى يمكن الانفكاك وبهتدئ اساس الملائمة ذلك في الثاني  
 مختارا للشيء الاول ونقول انه متحقق بمشارعه لا يلزم من تحققه منشأه تحققه بنفسه حتى يقال ان امتناع الانفكاك هو للزوم فيلزم وجوده في الزوم  
 في الخارج غاية الامر ان يلزم وجوده بمشارعه ولا يتكره ولا يلزم التسلسل في المشاره لانه امر واحد لا تعد فيه وهو لازم ١٢ **قوله** نفس اصبوية - فلا يكون  
 الا تزايعات اختراعية كما ياب الاصول فانها لا منشأ لها بهتدئ منشأ تكون هذه الاختراعات متحققة في نفس الامر ١٣ **قوله** متناهية كالزومية هي  
 الاربعة او غير شتا بهتدئ كالمحدود المنتزعة

باسر با من المسألة المتناهية مرتبة بيان  
 يتوقف انتزاع واحد على آخر كالزومات  
 او غير مرتبة بان لا يتوقف انتزاع واحد  
 على انتزاع آخر كالامور الانتزاعية بمرها  
 ١٢ **قوله** التسلسل - جواب  
 سوال مقدم تقرير السؤال ان قوله  
 والمنطقين بان التسلسل في المتعارفات  
 ليس بمحال بشرطه في السلسل كنهية  
 ليس يستحيل وانتم قد اعترضتم في كون  
 انعكاس انقطاع السلسلة في المتعارفات  
 لعدم قدرة الذهن على انتزاع الامور  
 المتناهية فليس في الوجود والاعتبار الا  
 المتناهي وذل لا يحترق حكم بعدم تسلسل  
 فيها فيكون قوله التسلسل فيها ليس بمحال  
 كما لا يصدق قولنا التسلسل متحقق  
 وحاصل الجواب ان السالبة كما يصدق  
 بعدم المحمول كذا ليس بصادق اذ كان زيد  
 موجودا لم يصدق بعدم الموضوع فكذا  
 المذكور اذ كان زيد معدوما واذ لم يتسلسل  
 فيها ليس يستحيل قضيه سالبة وموضوعها  
 هو التسلسل ليس بوجوده فيصدق السالبة  
 بهتدئ بانقطاع الموضوع لا بانقطاع المحمول  
 عن الموضوع بان التسلسل موجود فيها بسلب  
 عند المحال حتى يلزم التماثل ١٢ **قوله**  
 قد بول - اشارة الى وضع دخل تقريره ان كل  
 الجاهلي بالنفس الامر يجرى على الاعتبار  
 كما يقال للزوم لانهم لا يوجب بالذاتيات  
 في الوجوب بالغير وصدق الجواب يقتضي  
 وجود الموضوع فلا اعتبارات يكون مقتضى  
 في نفس الامر يلزم وجود الزومات  
 الغير المتناهية في نفس الامر هو التسلسل  
 ١٣ **قوله** خاتمة - اي هذه خاتمة  
 بحث الكل في ذكر فيها ما يتعلق به وان لم

الا نزعية التي ليس لها تحقق الا في الذهن  
 بعد اعتبارها فينقطع بانقطاع الاعتبار ١٢  
 منشأها ومنبعها متحقق وذلك هو الحافظ  
 لنفس مزية الانتزاعات متناهية او غير  
 متناهية مرتبة او غير مرتبة فقوله  
 التسلسل فيها ليس بمحال صادق لعدم  
 الموضوع فتدبر خاتمة مفهوم الكل في كليا منطقيا  
 بحث الكل في ذكر فيها ما يتعلق به

**قوله** الانتزاعية - لان الزوم لم يمتد من الزوم والمزوم وكل من الامور الانتزاعية وكل انتزاعية ليس  
 بها تحقق في الذهن فالزوم لا يكون متحققة الا في الخارج **قوله** بانقطاع الاعتناء وذل لا انقطاع ضروري  
 الذهن لا يقدر على انتزاع الامور الغير المتناهية المتنازعة المصطلح وان القدرة على انتزاع الامور الغير المتناهية اجمالا  
 واستعمل في التسلسل على وجه التفصيل لا على وجه اجمال ١٢ **قوله** نعم منشأها - الخ - دفع الاستدلال بقرينة الاول  
 اذ لو كان الزوم ..... بين المتنازعين باعتبار العقل فلم يعتبر العقل لم يتحقق واعتباره ليس بهتدئ فيخزلان لا  
 يتحقق للزوم ..... بينها فيمكن الانفكاك ..... واذ امكن انفكاك الزوم عن المتنازعين امكن انفكاك  
 ..... بينها فلا يكون للزوم ملزم ولا لازم لانه ما هو باطل وقدر الثاني ان الزوم ليس  
 باعتبار ما هو موجود في الخارج فلو كان غير موجود في الخارج فلا يكون له كون بين الزوم والمزوم امتناع الانفكاك في  
 الخارج مع ان الزوم مجاز عن امتناع الانفكاك فيكون للزوم موجود في الخارج وفرض انه ليس كذلك واما ان لا يكون في  
 امتناع الانفكاك في الخارج فيمكن الانفكاك بينها في حينه بتدئ اساس الملائمة بهتدئ باطل المقتضى للزوم الاول والثاني في  
 ان الزوم ليس من الاعتبارات بمعنى الاختراعات المحض بل هو من الاعتبارات النفس الامرية التي يكون مشارها  
 موجودا فمشار الزوم وهو موجود في نفسه بحيث يلزم انتزاعه بدون فرض خارج واعتبارا مستتر  
 فنقول في اليراد الاول فيمكن الانفكاك ممنوع فان وجود المشار كان امتناع الانفكاك وان لم يكن اعتبارا للمعتبر

يتعلق الفرض العلمي به ولكن نافع في المساحة للخطية وكثيرا ما يمتحنون في الفنون عن الامور التي لم يمتد من العلم ولكن بها تفكك كثير او فسادها فخرها  
 الصانع فظهر فساد ما قال البعض من انه لا يخفى ان خروج من الفرض فانه ١٢ **قوله** مفهوم الكل - اي ما يبعد عن الكل وهو تجويز العقل صدقة على  
 كثير من حيث هو بهتدئ مع قطع النظر عن التقيد بشئ بشئ ذلك المفهوم كليا منطقيا لان هذا الكلام عنوان مسائل المنطقية ١٢  
 (سببه محمد بن ابراهيم عن علي بن ابي داود)

على الجزئي الاضافي فذهب الى ما ذهب والحوار ان الاعراض باحد اسقاط لا يثبت الانسان بدالكليته بوجهي التفكير بنفس تصور المفهوم كما هو لا فائدة  
 التفكير والادراك والاشياء والذات الموجود من الكليات والاعراض والمعرض يعني الانسان الكلي الحق ان يكون كليا على ان الانسان مثلي وكذلك  
 مفهوم الكلي ايضا والاضمار يعني الكلي لا يقيد الجزئية فتدبر ولا يمكن من المبرهن في الرد والقبول **قوله** كذا اي اضمار الكلي على جزئيان  
 الاقسام اختلفت الكليات الخمس من النوع والجنس والفضل والخاصة والعرض العام وكذا الجزئية الاقسام في الجزئي مفهوم الشخص جزئي منطقي وموضوع كزيد  
 جزئي طبيعي والجميع عقلي ولما لا يثبت عن الجزئي في العلوم لم يعترض عنه **قوله** منطقي اي مفهومها وتأويلها عقلي اي مجموع العارض المعرض  
 فاجنبس المنطقي هو مفهوم قولنا العقل على

**ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طبيعيا والجميع**  
 كالانسان <sup>١٢</sup>  
**من العارض المعرض سمي كليا عقليا وكذا**  
**الكليات الخمس منها منطق وطبعي وعقلي ثم الطبعة**  
**له اعتبارات ثلثة بشرط الاشياء وسمي مجردة وبشرط اشياء**  
 الاول <sup>١٢</sup> الثاني <sup>١٢</sup> الثالث <sup>١٢</sup>  
**ويسمى مخلوطا ولا بشرط اشياء ويسمى مطلقة**  
 كظاهر ما هو العارض <sup>١٢</sup> الثالث <sup>١٢</sup> المطلقة عن التحدود <sup>١٢</sup>

كثيرين مختلفين في جواب ما هو الجنس الطبيعي  
 هو معروفه كالموجود مثلا والجنس العقلي هو  
 المركب منها وهو مفهوم النوع نوع منطقي و  
 معروفه نوع طبيعي والجميع نوع عقلي وكذا  
 الكليات الباقية **قوله** بشرط  
 الطبيعي سمي الذي هو معرض بوصف كلياته  
 له اعتبارات ثلثة كليا في المتن فاقبل  
 بين كلامي المصنف تدافع حيث قال في  
 ما حيث الجنس ان الطبيعية باعتبار بشرط  
 الاشياء تسمى لادة باعتبار بشرط لاهول لا بشرط  
 شيء جنسا وقال بهن ان الطبيعية يتك  
 للاعتبارات الثلاثة تسمى مجردة ومخلوط و  
 مطلقة قلنا مراد المصنف بالبيعية  
 بهن ان هذه الاعتبارات هي الطبيعية  
 الماخوذة بالقياس الى الامور الخارجة لمصلحة  
 هي العوارض الشخصية وفي ما حيث الجنس  
 هي الطبيعية لماخوذة بالقياس الى الامور  
 المحصلة وهي المفصول فلما تدافع **قوله**  
**قوله بشرط الاشياء اي لاحظ العقل**  
 مشروفا بعدم العوارض فيسمى الكلي الطبيعي  
 بهذا الاعتبار مجردة لتجوده عن العوارض و  
 لما لا يحد من جميع اعاده من العوارض  
 فله وجود له في ذاته وفي الخارج اذ كل  
 موجوده في ذاته وان يتصف بشيء واقله  
 الوجود **قوله** بشرط شيء اي  
 لاحظ العقل مشروفا بالعوارض فيسمى الكلي  
 الطبيعي بهذا الاعتبار مخلوطا لان اعتبار العقل  
 مخلوط مع العوارض **قوله** بشرط  
 شيء اي العقل لا لاحظ فيه شيء فاسمى بان  
 لاحظ فقط بدون لاحظ فيه شيء فاسمى بان  
 مع العوارض او مجردا عن العوارض فاسمى بان  
 جامع للثنتين السابقتين ويتجمل فكل  
 احداهما فاسمى الكلي الطبيعي بهذا الاعتبار

**له قوله** معروض. الوجود هو ما يعرض له هذا المفهوم كالانسان يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعي من الطبع اي حقيقة من  
 الحقائق قال انما فصل الشايخ في هذا الاعتبار الاعتباران احدهما باعتبار العارض بما هو موجود من العقل والآخر  
 وثانيهما باعتبار ما هو معرض لعارضه هذا الاعتبار وما اعتبره المحققون ادعى الاعتبار الاول  
 يكون المبدأ مثلا كليا طبيعيا وبهذا طبيعيا ايضا فان مفهومها الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينها والاعلى  
 الاعتبار الثاني فكلما شافنا ان المبدأ من حيث كونه معروض للكلي طبيعي ومن حيث كونه معروضا للجنس جنس طبيعي  
 دلت على ان كونه وجودا للكلي الطبيعي في الخارج اخذ به هذا الاعتبار في ما لا اعتبار الثاني واما المعترفون بوجود الطبيعي في الخارج  
 فخذوه بالاعتبار الاول وهو موضوع العقود والاعتقاد بالعامتهم من ان الكلي الكلي الطبيعي الاول ايضا كما ان كونه  
 الثاني يتناول على ان المستخرج اي معنى الكلي والمترشح عنه اي الشخص الموجود في الخارج متفاريان بالذات وتحتل  
 بالعرض فلا يكون وجودا لنفس وجود الكلي الطبيعي وسواء في تحقيقه انتشاره تعالى انتهى مع زيادة **قوله** المجموع  
 المركب من العارض والمعرض كالانسان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا يفتقر الى العقل فلهذا وجوب التسمية بالعقل فان قيل  
 المنطقي ايضا لا وجود له الا في العقل فيسمى الكلي بالعقل ايضا قلنا وجوب التسمية لا يجب انكاسه الى مجردة والسرقة  
 ان وجوب التسمية لما يكون موجودا في العالم يسمى بين الاسماء الاخرى باعتبارها للناسبة بينها وبين المعنى فلو كان المعنى  
 انما هو موضوع العقل لا في ما هو موضوع التسمية بالكل فغير بحث اعراض عليه بان المطلق الكلي في العقل خطا فاقش اذا الكلي  
 ما يكون صادقا على كثيرين والعقلي كالانسان الكلي مثلا لا يصدق على واحد كزيد مثلا ولا يكون زيدا كليا فاصلا لا يصدق  
 على كثيرين فاجاب عن هذا الاعراض السيد السند بان المطلق الكلي في العقل ليس حقيقة بان يكون في معنى الكليات على  
 مجرد الاصطلاح ومناقشته فيه اجاب عنه السيد الزا بجزء الطاعة عليه حقيقة باثبات صدقه على كثيرين فان الانسان  
 الكلي يصدق على الانسان الروي وعلى الانسان الزماني الى غير ذلك من الاصناف وغاية ما يلزم منه ان يكون المصنف  
 كليا وذلك من ان يرب فيه فالسيد السند نظر الى عدم صدقه على الجزئي الحقيقي فشكل ما سلك والسيد انرا باعتبار صدقه على

مطلقة. لاعتبارها وعدم تفصيله لوجود العوارض وعدم العوارض ويسمى الكلي الطبيعي في هذه المرتبة مرسلته ومطلقة ايضا لا ارسال والاهمال العلم ان هذه المراتب  
 اختلفت كما يجري في الكلي الجزئي في الجزئي الطبيعي ايضا فمفهومه مفهوم الجزئي الطبيعي كزيد فلو لم يكن العوارض ليس مجردة واذ لو لم يكن العوارض ليس  
 مخلوطا واذ لو لم يكن بشرط شيء يسمى مطلقة ووجد عدم التعرض قدم فثبت كره <sup>١٢</sup>  
 (بسمه محمد ابراهيم عفي عنه بلباوي) <sup>١٢</sup>

م الى نفسه والى غيره فان قلت اذا اعتبر في المطلقة قيد الاطلاق تصريحا فلو لم يكن لها قيد مقيدة بشره الشيء وهو الاطلاق ولولم  
يعبر بين فرق بين الطبيعي والمطلق فيقيد الممذور قلت قيد الاطلاق في المعنى لا في اللفظ بل في المعنى كما تصير مخلوقة في الطبيعي ليس في المعنى  
الضيق والفرق بينهما **قوله** اعلمه بان شرع في بيان وجود هذه المعانيات ودرجاتها في الخارج فقال ان كل المنطق من المعقولات **هـ**  
**قوله** من المعقولات الثانية التي تقرر الشيء في الذهن فصار معروضه معقولا اولها هذا المعقولا ثانيا وقد تم تفصيله في مطلع الكتاب قال في العلم بانها مشتركة  
بين القوم وقد قال الامام الحلي في مناقشة لما بينا من حيث هي مع قطع النظر عن الشخص الذي هو وانما جري وشيد اركانها في النسخة في شرح الاشياء  
بان الصورة الذاتية معينة غير قابلة  
للتشكيك **و** اصلها وكذا الخارجية لا ترتفع  
بالاشراك نفس الماهية وهي كما انها موجودة  
في الخارج موجودة في الذهن فلا يكون الحكم المنطقي  
من المعقولات الثانية قال في تفسير الطوسي في  
تأويلها المشهور وترويه لا قال الامام ان  
الاشياء في الذهن ليست بعينها في الخارج  
قال في الثانية المتبادر لها ما من حيث هي  
لها ما ليس في الشيء في كل واحد ياتي  
فيها ما لان الموجود في احدها جسيم لا يكون  
نفسه بل جزء منها في انما يكون في العقل  
فقط في الثانية انكبة من حيث كونا  
واحدة في ذهن زيد مثلا جزئية من حيث  
كونها متعلقة بكل واحد واحد من الناس  
كلية ومعنى تعليقها ان الثانية المدركة  
بشكل الصورة بطبيعة ماله لان كل واحد يشترك  
ولان لا يكون لو كانت في اى مادة من مواد  
الاشياء كتحقق ذلك الشخص بعينه وادى و  
من كل الاشياء يدركه زيد يحصل في  
شكل الصورة بعينها لهذا معنى مشترك  
فاذن الصورة التي ذكرنا في هذا الفصل هي  
في الثانية التي ليست في الحقيقة كلية  
ولاجزائية هي خصوصا والاشياء في الثانية  
من حيث هي واحدة موجودة في الخارج البتة  
يعين وجود الاشياء ودلائل وجودها على  
الطبيعي والله على ذلك ايضا فذلك لو لم  
الذي في زيد تمامه في وجودها والتأثيرات  
الذي يوزع في حقيقتها فاذا في الموجود  
العين امورا باعوم متعينة متعينة متعينة  
وما قيل في ذلك جسيم ان يكون شي واحد في  
وقت واحد في الحكمة متعينة غير متعينة  
ذلك غير مستحيل انما المستحيل وجود واحد  
اي بالتشخص في الحكمة فقد اظهرنا الامر

**وهي من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة**  
اي هذه المرتبة **١٢**  
**ولا شيء من العوارض ففي هذه المرتبة ارتفع**  
اي مرتبة الاعلان **١٣**  
**التقيضان والطبيعي اعلم باعتبار من المطلقة**  
ولم يزل **١٤**  
**فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره**  
اي في بيان وجود هذا المعقولا **١٥**  
**اعلم ان المنطقي من المعقولات الثانية**  
اي في المنطق **١٦**  
قوله في هذا

**قوله** وفي اي المطلقة من حيث هي اي اذا لوخلت نفسها من غير ملاحظة امر آخر معها ويكون جميع ما  
من العوارض خارجة عنها مثلاً الثانية اذا لوخلت كذلك من غير ملاحظة امر آخر معها لم يوجد في هذا الا لاشياء  
فقط ويكون جميع ما عداها خارجا عنها ليست موجودة لعدم وجودها مع عدم كونها خالصة لعدم وجودها  
شي من العوارض في هذه المرتبة تكون جميع العوارض خارجة عنها في هذه المرتبة لا انبها لا تصنف شي من الموجود  
والعدم والعوارض في نفس الامر يلزم ارتفاع التقيضين والتشكيك وبهذا الفاضل الشارع تحقيق غيب لا يمين  
بهذا التحقق في شار الوقت عليه في شرح هذا الكتاب **قوله** هذه المرتبة اي اي مرتبة  
الاطلاق ارتفع التقيضان اي الوجود والعدم لا في الوجود في هذه المرتبة ولا عدم فارتفع التقيضان ووجه  
الارتفاع ان هذه المرتبة مرتبة الذات والذات لا لا تشك ان العوارض باسرها سواء كانت فاعل ولا  
مرتفعة في تلك المرتبة فان قيل ارتفاع التقيضين باطل قلنا باطل في الواقع والامانة في المرتبة فلا فان  
ذلك الارتفاع جائز لان مرجع الارتفاع المرتبة من التقيضين ومعنى ارتفاعها عنهما ان التقيضين  
كما لو وجود عدم مثلاً لا عين الماهية ولا جبر ولا نظير وما يقال ان وجود المعلول وعدمه متعلقان في مرتبة واحدة  
يعني ان وجود المعلول وعدمه لا عين الماهية ولا جبر ولا نظير العلة ولا جبر ما اعلم ان في المقام كلاما من العلامة الرباني  
لولا الحاجة التطويل لا تيت بهما مع ماله وعليه ومن شاء الاطلاع على كلامه فليرجع الى حواشيه على الرسالة  
القطبية **قوله** اعلم يا اختيار ان هذا جواب لسؤال مقدّر لتقرير السؤال ان قسم هذه الاشياء  
والطبيعي وليس هو الا الماهية المطلقة على ما قالوا من ان القسم هو الشيء في مرتبة لا بشرط شيء بخلاف العلة البهري  
فاذا قسم السها فقدم المطلقة التي هي علة والى الجبردة والمخلوقة اللتين جابره يلزم تقسيم الشيء الى نفسه  
الى غير وقدر الجواب ان القسم هو الماهية التي لا تخرج من اعتبارات حتى في الاطلاق ايضا والمطابقة التي هي  
قسمت باعتبارها الاطلاق فصارت الطبيعي نعم المطلقة وغير الفرق بين القسمين وقسم خلاصه تقسيم الشيء  
لم العلويات والسيد قدس سره الشريف ثم كونه من المعقولات الثانية والا فلا انتهى مع حذف وزيادة **هـ** (محمد باقر)

الاشياء من وجود في العين كذا فقد اظهرنا الصورة التي ذكرها بالا م كمال البينة دور بما يقال في الموجود في الخارج يتحقق تكلف يكون كلياً ولا يخفى ما فيه فان القيد  
المسلم ان كل موجود يورث الشخص ولا يلزم منه عدم اشتراك الطبيعي من حيث هي فاذا لم يكن ان اكلياً ان شئت بالاشراك بين الكثيرين فيجب ان يورث الشخص  
الماهية انما وجدت الصفت بها لكنها لا تسري الى الافراد فليقل انهم مجموع المنطق المعقولات الثانية بل صلا الموضوع في الاول والثاني لا تسري الى الافراد  
بطل توهم الانسان في حقيقة طبيعة صارت مبهمة وان شئت بالاطلاق لكثير فظا هرل من المعقولات الثانية فان حمل التفسير الاول على الثاني كما فعله كمال شايخ

وهو وجوده الاخص في الخارج مستلزم موجوده الاعم فيه فتكون اي المطلقة ايضا موجودة فيه وعرض عليه الشايع للمطالع حيث قال ونحن نقول ان  
او قد يعجزكم الحيوان الجزء من الحيوان المتجزء في الخارج فهو متعجز عن حيوانه المتكامل وعلى العقل فلا تسلك ان اجزاء العقلية يجب ان  
تكون موجودة في الخارج مسلما لكنه منقوض بالصفات العددية فان الاعمى مثلا جزء الاعمى الموجود في الخارج مع انه ليس بموجود ١٣ **قوله** بعين  
وجوده يعني ان ليس للملك وجود متماثل لوجوده الا فرادى بل هو موجودان بوجود واحد ١٤ **قوله** فالوجود واحد يعني ان الشخص والطبيعة موجودان في الخارج بوجود  
واحد اعلم ان شئنا انك العيني في الاعمى ان اشتغوا فنتبينهم من قال ان الشخص امر موجود متعجز في الماهية ونسبهم قال ان الشخص متحد معها اتحادا واجنس بالفصل  
والله فيهم صاحب المواقف ولما كان اول

**ومثلهم يذهب لحد الوجود في الخارج واذا لم**  
**يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا بقى**  
**الطبعي** <sup>فيه اختلافات ١٢</sup>  
**الرئيسية موجود في الخارج بعين وجوده الا فرادى**  
**واحد بالذات الموجودات وهو عارض لها من حيث الوجود**  
<sup>الركب منه ومن موضوعه ١٣</sup>  
<sup>الحيوانية ١٤</sup>  
<sup>الطبيعية ١٥</sup>  
<sup>الوجودية ١٦</sup>  
<sup>الوجودية ١٧</sup>  
<sup>الوجودية ١٨</sup>  
<sup>الوجودية ١٩</sup>  
<sup>الوجودية ٢٠</sup>  
<sup>الوجودية ٢١</sup>  
<sup>الوجودية ٢٢</sup>  
<sup>الوجودية ٢٣</sup>  
<sup>الوجودية ٢٤</sup>  
<sup>الوجودية ٢٥</sup>  
<sup>الوجودية ٢٦</sup>  
<sup>الوجودية ٢٧</sup>  
<sup>الوجودية ٢٨</sup>  
<sup>الوجودية ٢٩</sup>  
<sup>الوجودية ٣٠</sup>  
<sup>الوجودية ٣١</sup>  
<sup>الوجودية ٣٢</sup>  
<sup>الوجودية ٣٣</sup>  
<sup>الوجودية ٣٤</sup>  
<sup>الوجودية ٣٥</sup>  
<sup>الوجودية ٣٦</sup>  
<sup>الوجودية ٣٧</sup>  
<sup>الوجودية ٣٨</sup>  
<sup>الوجودية ٣٩</sup>  
<sup>الوجودية ٤٠</sup>  
<sup>الوجودية ٤١</sup>  
<sup>الوجودية ٤٢</sup>  
<sup>الوجودية ٤٣</sup>  
<sup>الوجودية ٤٤</sup>  
<sup>الوجودية ٤٥</sup>  
<sup>الوجودية ٤٦</sup>  
<sup>الوجودية ٤٧</sup>  
<sup>الوجودية ٤٨</sup>  
<sup>الوجودية ٤٩</sup>  
<sup>الوجودية ٥٠</sup>  
<sup>الوجودية ٥١</sup>  
<sup>الوجودية ٥٢</sup>  
<sup>الوجودية ٥٣</sup>  
<sup>الوجودية ٥٤</sup>  
<sup>الوجودية ٥٥</sup>  
<sup>الوجودية ٥٦</sup>  
<sup>الوجودية ٥٧</sup>  
<sup>الوجودية ٥٨</sup>  
<sup>الوجودية ٥٩</sup>  
<sup>الوجودية ٦٠</sup>  
<sup>الوجودية ٦١</sup>  
<sup>الوجودية ٦٢</sup>  
<sup>الوجودية ٦٣</sup>  
<sup>الوجودية ٦٤</sup>  
<sup>الوجودية ٦٥</sup>  
<sup>الوجودية ٦٦</sup>  
<sup>الوجودية ٦٧</sup>  
<sup>الوجودية ٦٨</sup>  
<sup>الوجودية ٦٩</sup>  
<sup>الوجودية ٧٠</sup>  
<sup>الوجودية ٧١</sup>  
<sup>الوجودية ٧٢</sup>  
<sup>الوجودية ٧٣</sup>  
<sup>الوجودية ٧٤</sup>  
<sup>الوجودية ٧٥</sup>  
<sup>الوجودية ٧٦</sup>  
<sup>الوجودية ٧٧</sup>  
<sup>الوجودية ٧٨</sup>  
<sup>الوجودية ٧٩</sup>  
<sup>الوجودية ٨٠</sup>  
<sup>الوجودية ٨١</sup>  
<sup>الوجودية ٨٢</sup>  
<sup>الوجودية ٨٣</sup>  
<sup>الوجودية ٨٤</sup>  
<sup>الوجودية ٨٥</sup>  
<sup>الوجودية ٨٦</sup>  
<sup>الوجودية ٨٧</sup>  
<sup>الوجودية ٨٨</sup>  
<sup>الوجودية ٨٩</sup>  
<sup>الوجودية ٩٠</sup>  
<sup>الوجودية ٩١</sup>  
<sup>الوجودية ٩٢</sup>  
<sup>الوجودية ٩٣</sup>  
<sup>الوجودية ٩٤</sup>  
<sup>الوجودية ٩٥</sup>  
<sup>الوجودية ٩٦</sup>  
<sup>الوجودية ٩٧</sup>  
<sup>الوجودية ٩٨</sup>  
<sup>الوجودية ٩٩</sup>  
<sup>الوجودية ١٠٠</sup>

باطلا في تامل ولا يلزم تقدم الماهية  
العينية على عينيها ضرورة وجوب تقدم العمل  
الشخص على الحال في الانسان الانضامي لم  
يلتفت الى الاول و اشار الى الثاني بقوله فلان  
واحد الموجودات ان الماهية والماهية ١٢  
**قوله** وهو الذي دفع لما يدعى بغيره بل هو الذي  
الطبيعي والفرادى ان يكون موجودين بوجودين  
او بوجود واحد فان كان الاول فلا يشك  
بطلان الطبعي على الفرد لا تتقارنا ما حصل  
بوجوده في الخارج وان كان الثاني فلا شك  
الوجود وان كان يكون عارضا للطبيعي او للفرد  
كسواء فان كان الاول فليس الفرد موجودا  
ان كان الثاني فلم يكن الطبعي موجودا وان كان  
الثالث فليس مقيما للعرض الواحد على فاش  
المصنف في اعتبار الشئ الثالث بقوله  
عارض لهاد في دفع ما يدعى بالاشئ من  
لزم قيام العرض الواحد على عينه حيث  
الوحدة فيلزم قيام العرض الواحد على واحد  
**قوله** من حيث الوجودية التي هي حيث  
صارا واحدا لا يقول اصحابنا ان الشئ  
في اجنس والفصل قال صاحب المواقف اعلم  
ان سبب الماهية في انشخصان سبب اجنس  
الى الفصل فكما ان اجنس يسمى في انشخص  
ما هيات متعددة ولا يصير شئ منها الا بفصل  
فصل في ما يستدل ان ما وجد لا وجود في الخارج  
ولا يتميز الا في الذن لانه لكل الماهية الوحدية  
تتمش بويات متعددة ولا يصير شئ منها الا  
بشخص يفرق بينها على ما هو في الخارج ذاتا  
ووجودا واجملا وساميا لان في الذن فقط ليس  
في الخارج موجودا الماهية الانسانية مثلا و  
موجودا في الشخص حتى يتركب منها فرسها  
وهو لم يصح عمل الماهية على افراد بل ليس  
بهاك الامور وادعى الماهية انشخصات

**قوله** من ثوبا كما هو من المعقولات الثانية التي فرق موضوعها ليس الا الذن لم يذهب على  
وجوده اي وجود المنطقي في الخارج فان المعقولات لثانية ليست بموجودة في الخارج لما عرفت وقدمنا في بيان  
فنتذكره ١٣ **قوله** لم يكن العقلي الخ لا شك بين المنطقي والطبيعي والمنطقي معدوم من الخارج على قولنا لا يكون  
فالعقلي ايضا يكون معدوم من الخارج اذا استقام الخ برستلهم استقام الخ والمنطقي والعقلي ليس بموجودين  
في الخارج وانما جاس الموجودات الماهية قال الفاضل المصنف في هذا الحكم صحيح لا فاضلا عليه وان كان العقل  
المنطقي والطبيعي كما هو وان كان عبارة عن موضوع المنطقي من حيث هو موضوع المنطقي فغيره ١٤ **قوله**  
بقي الطبعي يعني متى ظهر المنطقي والعقلي ليسا بموجودين في الخارج يعني حكم طبعي من ان موجود في الخارج اوجدت  
فيه كسماجي في علمان البحث عن وجوده والكميات خرج عن الصناد لان البحث عن وجود الاشياء وعدا ما في تصنيف  
الاولى لان المتأخرين من المناطقة يتراضون ببيان وجودها بزعمهم بان انعاج بعض المسائل في نظر الطبعي  
عليه فاهم ١٥ **قوله** انه موجود الخ هذا هو ذهب المحققين منهم واليه ذهب الشيخ الرئيس وحاصل المطالع  
حيث قال وجود الكل الطبعي في الخارج يقيني لان الحيوان جزء من الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود هو الحيوان  
الذي هو جزء من الحيوان من حيث هو او الحيوان من حيث هو فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجودا وان كان  
الثاني لا يوجد الكلام في الحيوان الذي هو جزء ولا يتسلسل لاستعاج تركيب الحيوان الخارج من الحيوان غير متناهية بل  
ينتهي الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب حاصل لان الحيوان جزء من الحيوان الذي مع القيود الغير  
المتناهية فان كان الحيوان لا بشر او شئ موجود في الخارج وهو انكلي الطبعي وكذا قال الشيخ الرئيس حيث قال ان الحيوان با  
هو حيوان لا بشر او شئ موجود في الخارج لان ذلك ان هذا الشخص حيوان فحيوان ما هو موجود فحيوان الذي هو جزء من حيوان  
ما هو موجود بل قال صاحب المواقف حيث قال واذا اخذت الماهية من حيث هي في قطع النظر عن المقادير والوجود  
والتركيبة باسمية مطلقة ولا بشر او شئ هو علم الاولين وقد وجدت في الخارج احدى قسميها وهي مخلوط

لان العقل يقبلها الى ماهية نوعية تخص كما يفصل الماهية النوعية الى اجنس والفصل انتهى مع زيادة قائل السيد السند في شرح المواقف ومن ههنا علمنا  
لا وجود في الخارج الا للاشياء وانما الظاهر والمفهوم ان الكمية فينزعها العقل عن الاشياء من تارة ومن ذواتها واخرى من الاوضاع المكتنفة بها كسبب تعدد  
مختلفة واعتبارات شتى انتهى وقال بحر العلوم وهذا بالتحقيق اتحاد الالوان مطلقا لان الماهية لما كانت متحدت في الشخص لا يحل على كثيرين فلا يكون نوعا  
انتهى مع زيادة ١٦ بسند محمد ابراهيم عفي عن محمد بن عياضي

م ان لا يصح حملها على الاضافة اليها ولو كان منضما معها يلزم ما مر من التسلسل وغيره فلا بد ان يكون عدسيا فالحق الطبي موجود و محسوس كالتخصص اذا المحسوس لا يكون الا ما هو موجود ولا موجود الا بالطبيعة فلا محسوس الا بهي واختار المصنف في هذا المسبب قلنا قال وهو الحق اذ لا يرد عليه ما يرد على الاول من التخصص في القواعد العقلية الا انه يرد عليه شيء وهو كون ما به الاشتراك عين ما به الاشتياز والطبيعة والشخص جسيما يكون واحدا رتبيا لان يقال ان لنفس الماهية مرتبتين مرتبة نفس الذات وهي ما به الاشتراك ومرتبة التعيين وهي ما به الاشتياز هذا غاية ما يقال لمقرر ذهب المختار المصنف رحمه ولكن بقي شيء وهو ان الوجود عين الماهية وعين الشخص عند القائلين بالجعل البسيط والمصنف رحمه منهم كأمري فيفتح الكتاب فكيف يمكن الاشتراك في الامر الذي هو عين الوجود عين الشخص وكيف يمكن ان يكون هذا الامر موجودا ويكون تعيينه وتخصفه عدسيا منتزعا فثبت بولا يمكن من الغافلين وقد استدل على الحق الذي اختاره المصنف بانه لو لم يكن الماهية المطلقة موجودة كان التعيين عين الشخص الموجودة فيكون ذاتها منتزعة بانفسها فتكون غفيرة موجودة بانفسها لان الشيء لا يتقرر ولم يوجد لم يصر مستزاد متعينا فصار واجبة هذا خلعت فان التعيين خارج واذا لطل انضمام التعيين ثبت الانتزاع فالما بهية نفسها منتزعة بحكم المحمول مستزعة بامور النسبية مختلفة باختلاف المحمول واعتد من عليه من العلوم بان كون التصريح على الاشياء كونها متعينة بذواتها لا يستلزم كونها متفردة موجودة بانفسها بحيث لا يحتاج الى جاعل اصلا بل الاشياء من المتعينة بانفسها يستوي عليها التقدير بالانتزاع وان شئت قلت التصريح بالوجود كان يمكن الانتزاع عن صفته الواجب ولو حظ الدبر فقر بالاجمال

ذهب منهم الى عدمية التعيين قال محسوبة ايضا في الجملة وهو الحق وذهب شذوذة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود

له قول على عدمية التعيين - اعلموا انهم اختلفوا في عدمية التعيين ووجوبية ذهب المحققون لان عدمية اعتباري محض لا وجود له في الخارج اصلا ليس الموجود في الوجود الطبيعي فالتخصص عند جميع الجاهل ولا شيء من كل ما مماثلة باختلاف المحمول فخصم البعض يتخلل فيستخرج من كونها ليست في غير وقتها هذا الشخص عين الاشياء واستدلوا عليه بان الشخص لو كان موجودا في الخارج كان مستلزما فيلزم الدور والتسلسل وقد يجاب عنه بان الشخص متشخص بذاته من دون ان يتضم اليها امر آخر فلا بد من التسلسل وليس ان وجودي موجود في الخارج يتضم الى الماهية انفسا فاعاد جاب وقد نسب الى الشيخ مستند بان التعيين جزء من الوجود لا ان كان زيدا كذا اذ لا يجزئ يتشخص الاجزاء لانسانية فقط ويزيد وجودي في الخارج وجودي في الخارج وقال صاحب المواقف ان التعيين ليس من الاجزاء الخارجية والامام محمدا على زيد مشكول بمرس الاجزاء الذهنية فثبت الشخص الى النوع كتسمية الفصل الى الجنس وقد يضاف بان الشخص لو كان جزءا لا يخلط الاشخاص في الحقيقة فلا يكون النوع نوعا بالنسبة اليها وثانيا ان الوجودي يطول على معان ثلثة الاول لا يكون السلب جزءا لمعقول لثاني من شأن الوجود الخارجي والثالث الموجود في الخارج والاول اعلم من الثاني في الاعلم الثالث والعدي يطول على ما يقال الوجودي للمعاني الثلثة فاللهي الاول من العدي اخص من الثاني من الثالث والمراد بوجوبية التعيين عدمية المعنى الثاني والثالث التعيين يطول على معنيين الاول كون الشيء مميزا عند العقل بعبارة ولا ريب في فاته امر عدمي انتزاعي لا وجود له في الخارج والثاني انه يتميز به الشيء بغيره بغير صادق على كثيرين في انفس الامر وانزل عن الفرقين في هذا المعنى ذراعا بان القائل بعدمية التعيين يقول محسوبة الحق ايضا ومن ذهب الى وجودية فالمحسوس عند نفس التعيين **قوله** في الجملة - اي ما كان افراد محسوبة بالذات كالصور والولون كان محسوسا حقيقة فان المعدوم لا يكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له وما كان افراد محسوسة بالعصر من الجسم وسائر الاعراض كان ايضا كذلك في الحقيقة ولا يخفى ان هذا البيان لا يعنى الا محسوبة الشخص اي الحكم من حيث هو موصوف الشخص لا محسوبة الماهية من حيث هي **قوله** هو ساي وجود الحق الطبي هو كون التعيين عدسيا حتى مطابق الواقع فذا ذهب اليه البعض من ان الحق هو موجود الشخص امر عدمي اي اعتباري انتزاعي لان عدم جزء من مفهوم اذ لو كان وجودا فلو كان من الطبيعة يلزم كون ما به الاشتراك عين ما به الاشتياز ولو كان جزءا يلزم تحقق الكل بدون تحقق جزءه اذ الكلام في الشخص الخاص كتحقق زيد مثلا فثبت الطبيعة بدون في ضمن شخص آخر فلا يرد لو كان متبعا متاعبا يلزم

فيه فافهم **قوله** انتزاعية الحق اي جماعته في القاموس الشرذوذة بالكسر القليل من الناس قليلة صفة كاشفة اوبا اعتبار مجردة عن الفكرة من المتفلسفين اي من حكماء الفلاسفة الذين ليسوا بفلاسفة حقيقيين لكن لهم ادعاء في الفلسفة **قوله** (بسم الله محمد ابراهيم عني بليادى)





من تعالى بان بسيط ومنه يتزعم عنه الصفات الكثيرة وقد وقع بان فرق بين انتزاع الكثير من الحقيقة الواجبة وبين انتزاعها عن الشخص فان المستزعم  
عن الحقيقة الواجبة امور متاخرة عن ذاتها وهي متخفية اياها ولا يستحق له ولا انتزاع هذا الشخص من الحقيقة عن البسيط الحقيقي والاشياء من انما ينتزع  
عنها الكثير في حدود ذاتها فان اكثر ذمة المذكورة يقولون انه يحصل من شخص واحد صور مطابقة اياه وحينئذ نقول لما كانت الحقيقة الشخصية صالحة  
لا ينتزع عنها صور متباينة في المطابقة اياها لا بد في حقيقة نفسها من التباين من الكثير والاكثاف يصير امور كثيرة مطابقة لاهر واحد بسيط فلا بد من القول بالتركيب  
والعالم ان يقول ان الأشخاص كلها موجودة والكلية من العوارض المتفرقة وقال احسن المحققين ايراد المصنف لا يرد لان الانتزاع امور متعددة متباينة

في الماهية ما لم يقع على بطلان دليل بل  
الذي تامل على وجوبه كما عرفت في الفلك  
من دوام متباينة من كرامة واحدة ومن  
انتزاع صفات متباينة في الماهية كالحقيقة  
والعلم والارادة من ذات واحدة بسيطة  
حقيقة وهي ذات الواجب تعالى فانه يلزم  
صور صفات بالذات اى مختلفة في نفسها  
كالهوية والجنسية والحيوانية والانسانية  
من ذات زيد مثلا اذا كانت في زيد بسيطة  
كاستشخص فقط عمالا لا احتمال في نفسها اذا  
دل دليل على ثبوت كون زيد بسيط في  
الخاص كذا ذكرته آغا في الخارج فلا شبهة  
في انتزاع هذه المفهومات من ذات زيد  
دليل اول في خلاف ما زعم المصنف من  
استماع صفات مختلفة من ذات واحدة  
بسيطة وانما وقع المصنف في هذه الولاية  
الظلمة اذ زعم من انتزاع هذه الصفات  
المختلفة من ذات زيد مثلا انهادا داخله  
فيها دخولا حقيقيا والقيام بها تلك الذات  
منها وهو باطل بالبيان الذي ذكره من  
الاعمال ودور الكل الطبيعي في الخارج فلم  
يفرق المصنف بين المأخوذ من لذات  
والداخل فيها والاحمال ان الاول اعلم من  
الثاني قال اجزا او يؤخذ من الكل كما تؤخذ  
الخصيات والسماهي من ذات السميع و  
كذا يؤخذ من ذات الشيء لا يكون جزء  
منها كعلاوية التميز والاشارة كحكمة  
من ذات الجسم مع ان هذه المفهومات  
ليست داخلية فيها بل هي في المقصود  
بين لوازم الذات انتزاعية منها الحقيقة  
بها المستزعم عنها وبين الاجزاء الحقيقية  
الداخلية فيها غير متعارفة من ذات الكل  
في الظن من الظروف وهذا الاستشاه  
او قدح الزعم القاسد فليكن المصنف

عقلية وليت شعري اذا كان زيد مثلا بسيطا  
من كل وجه لو حظ اليه من حيث هو هو من غير نظر  
المشاركات متباينات حتى عن الوجود والعدم كيف  
يتصور منه انتزاع صور متغايرة فلا بد لهم من القول  
بان البسيط الحقيقي في مرتبة تقوم وتحصله صورتين  
متغايرتين مطابقتين وهو قولنا متغاير في الماهية  
له قول ليت شعري شعر الكسرو استحسن لم يتعلمي يكون حاصله فلا يقولون بذلك والفضل  
تزييف ما زعمه الشوكة العقلية بان مستلزمه انتزاع المتباينين **له قول** من كل وجه اى بحيث لا يكون  
في كرامة من صاحب هذا الزعم ولا حظ اليه الى ان زيد البسيط من حيث هو هو اى من حيث نفسه من غير نظر الى  
شي سواه **له قول** من غير وجه بان الماهية المذكورة اى لاحتواها على زيد من غير نظر الى المشاركات التي هي  
منشأ انتزاع الجنس ومن غير نظر الى المتباينات التي هي منشأ انتزاع الفصل **له قول** عن الوجود قيل فيه  
بطلان لما زعم من ان مراد المصنف بقوله من حيث هو المستزعم عن العوارض بعد الوجود فلا يكون بسيطا من كل وجه  
والدفع ظاهر لان الوجود داخل في التعريف ايضا **له قول** منه اى من زيد فان انشئته الواحدة كيف يكون  
منشأ انتزاع امور متخفية متعددة من امر واحد بسيط مع ان الصورة المتغايرة كالحمولان والناطق والحكام  
وغيرها انتزاع من زيد فلا بد من التزمه العقلية من القول **له قول** بالمتباينين حاصل الايراد على القول  
بانتزاع الحكمات من الهويات البسيطة انه اذا كان زيد مثلا بسيطا بحيث لا يكون في كرامة اصلا ولا حظ الى نفسه مع  
قطع النظر عن مشاركاته ومبايناته حتى في الوجود والعدم ليقاها تصور انتزاع صور متغايرة مثل الحيوان والناطق  
بما على ان انتزاع الكثير يقتضي الكثير في نفس ذات المنشأ وعلى القول بانتزاع الحكمات من البسيطة لا بد من  
القول بان البسيط الحقيقي الذي لا كرامة فيه اصلا في مرتبة تقوم وتحصل صور متغايرة مطابقة لزيد البسيط  
و في نفسه كرامة يصح انتزاع الحكمات منه بدو القول قول المتباينين لان القول بالكثرة يعني في القول بالباطل  
واجتماع المتباينين باطل والى استلزامه ايضا يكون باطلا فيلزم نذب التزمه العقلية ونقص بالواجب

صافق والفكر اللائق **له قول** هذا اى الاختلاف الذي من ان الكل الطبيعي بل هو موجود في الخارج ام لا ان كان في المخلوقة العوارض  
اى الحكم الطبيعي بشرط شي وفي المطلقة من العوارض اى الحكم الطبيعي لا بشرط شي واما مجسدة التي مع عدم العوارض يعني الحكم الطبيعي  
بشرط الاشياء فلا خلاف في عدم وجودها الخارجى لاهل الحكم غير فلاطون الا كما نسب اليه كسبي ما لا ماعليه فانتظر

ما الذي فساده بين غير مخفي على احواد الناس قال كمال العلوم وانتم ان هذه النسبة التي خطاها من الحق ان المش الاطلاطونية ان كل فرع راجعاً  
عن المادة مدبراً موجوداً في عالم العقول وما يرى من الآثار العجيبة في النباتات من التصوير والتوليد والامعاء والتفدية فمن كل رباب  
وادعوا فيه مشاهدات قوية بسبب على ريات شائعة ونداء الامم حق التعميل التشبيح وقد يقال المش عبارة عن عالم المثال وهو عالم بين  
الاجسام والحوادث لطيف بالنسبة الى الاجرام كثيف بالنسبة للمفارقات وكثيراً ما يكون في هذا العالم المشى وهو رافى في عالم الاجسام وهو عاقل والعكس وهذا الغيا  
لا يقبل التشبيح **له قوله** ١٢ اي الماهية الموجودة اعلم ان تختلف في الماهية المجردة في انما موجودة في الذهن ام لا فقال البعض ان البعض انما  
المجردة لا توجد في الذهن ايضاً كما لا توجد في

**والمطلقة واما المجردة فلم يذهب احد الى وجودها**  
اي لا شراً في ١٢ اي مع عدم العوارض اي بشرطه في ١٢ من الحكماء ١٢  
**في الخارج الا افلاطون وهي امثلة الافلاطونية**  
الماهية المجردة ١٢  
**وهذا امر يشنع به عليه هل توجد في**  
العقول من افلاطون ١٢  
**الذهن قبلك وقيل نعم وهو الحق فان لا يحجر في التصور**  
وجوده في الذهن ١٢ مع ١٢

**له قوله** وجودها اي وجود المجردة في بعض النسخ الى وجوده فالعالم الى المجرد باعتبار التعبير عنها باصلي الطبيعي  
بشرط لا شيء وقد استدل على هذا المرام بان وجوده في الخارج كان مختلطاً بالعوارض الخارجية فليس مجرد مع انه  
فرض مجرد فالماهية المجردة عن العوارض ليس بحدود في الخارج ١٢ **له قوله** الا افلاطون اي افلاطون  
الابن الذي هو من اساتذة ارسطو من تلامذة سقراط وهو قائل بوجود الماهية المجردة في الخارج واستدل عليه بان  
من حيث هو يقبل الصفات المتغيرة والاما عرفت ان لكل قائل بوجوده في الانسان المجرد وجوده في العالم  
هو الانسان من حيث هو لا الانسان المجرد كيف يكون الماهية المجردة موجودة والا لا كانت بوجوده في كل  
بعض اعلم ان اول من قال بهذا القول الحكيم شوشا اتيوس سقراط تلميذه افلاطون وانت سقراط في مدة قليلة وبقي  
افلاطون حياته مدبرة فلما سبب اليه اول من شنع عليه ارسطو ١٢ **له قوله** وهي اي الماهية المجردة هل  
الافلاطونية التي يسبب الى افلاطون لانه قال بوجود المثال وبهذا المثال انما هي الماهية المجردة قال في بعض  
اشراق قال شاع حكمته الاشراق ان المش وان نشر استعماله في النوع المادي وهو الصغرى في الجسم الذي يتوهم  
حتى كان المثال اخص بالعرض فاما سبب المش في ان النوع لان رب النوع مثال للنوع في نوع عالم عقل  
كمان انهم مثال للنوع المادي في عالم الحس ولان كل واحد من رب النوع وانهم مثال لآخر في كونه مثالاً لشيء  
وان تفاوتاً بحسب طر في العقل والحس يقال لرب النوع المش ثم علم كيف عرفت معنى المش للافلاطونية  
ونزول الانبياء عن ان المراه بالمش الافلاطونية في بحث الماهية الطابع الالائية ولا بد من التمايزة  
عن الافلاطونية باعتبار العقل اعني نفس الطبيعة من حيث هي مع سبب العقل من مقارنتها بخصيصة المادة  
عوارضها وبوجهي الابن الذي هو في الطبيعي المكتشف بولص المادة في باب تفصيل العوارض والمثال المتوسط  
بين عالمي الغيب والشهادة وفي مقام اشادات الصورة النوعية الجواهر المجردة عن المواد المسماة بارباب الانواع  
وفي محنت العلم الصور الالائية القائمة بانفسها بالذات الواجب تعالى بهذا الحقيقة المتحقق من الحكماء  
الراسخين ١٢ **له قوله** هي اي القول بوجود الماهية المجردة ما يشنع وطعن على افلاطون الابن الذي  
كونه قائل بوجود المش التي هي الماهية المجردة طعن على افلاطون بانه كان من مقتضاه الحكماء ودل منه هذا القول

التي لا يوجد لها نواكس موجودة في الذهن  
موصوفة بالوجود الذي ليس مجرد عن  
جميع العوارض بل قال البعض انها  
توجد في الذهن لان العقل لا يحاط الشيء  
بدون ان لا يحاط مع شيء آخر ولا شك  
ان تلك الملاحظة وجوده في مجردة عن  
العوارض ولا يتصور في هذا الخارج لان  
الذهن عرف في الخط والتشريع بخلاف  
الخارج ١٢ **له قوله** هو اي وجود  
الماهية المجردة في الذهن هو الحق المطابق  
لواقع اعلم انهم يشكوا في ان المجردة  
بل يوجد في الذهن والمصنف اختار  
الاول زعماً بان العقل لا يتصور شيئاً  
حتى ينقيضه افلاطون في التصورات فلا  
يشنع العقل من ان يتصور المجردة عن  
جميع العوارض مطلقاً بان لا يحاط  
معرفة عن جميع العوارض وامر من عليه  
بان مفهوم نفس الماهية المجردة موجودة في  
الذهن بلا مراهية وليس النزاع في محل  
النزاع انما هو صدق ذلك المفهوم في  
العقول والحكم عندنا لا على احد انه  
لا وجود له في الذهن اصلاً ولا مراهية  
الماهية المجردة مجردة لان الوجود والذات  
والشيئية هي التي يدين العوارض وان  
أشجع في صدره انما حكم على الماهية المجردة  
بإستحالة الوجود في الخارج وغيره من الحكماء  
والحكم على سبب سبب تصور وجوده  
وجوده فادفع بان النزاع انما هو في وجود  
الحكماء انفس تجر الماهية المجردة بانها  
بل يوجد في ذهن من الاذنان ام لا  
الموجبة بغيرها تصور الموضوع بالعرض  
ولا شك ان الماهية المجردة متصور  
بالعرض قطعاً ١٢ **له قوله** لا يحجر  
في التصورات. فليقل كل شيء من بغيره وينقيضه وحيداً يتعلق بالماهية المجردة ايضاً وهو الوجود والذهن لما قال الحسن المحققين والحكماء  
ما قال بعض المحققين من ان النزاع بين الفريقين انما هو في العالم الذي يبا والذات في النزاع لفظي فمن نفى وجوده اذ ادعى انه لا يوجد بصورة في  
الذهن غير مقارنته بالعوارض وهو الحق لما ذكرنا من الدليل ومن قال انها موجودة فغير اذ ادعى الوجود والعرض في بعض ان العقل قد يفرضها موجودة بالوجود  
العرضي بمعنى انها عقل بالوجود العرضية المحاصلة في الذهن وهذا ايضا من التشبيه فيقال في النزاع الى الصفة فقط فتأمل ١٢ (بند طرابط لم ينفى عنه مبادي) \*



هو المخصوص الذي عدم وجوده هو ايضا اعلم ان كوني بالكد او بالوجع فكل واحد منهما يكون هدأ وسما نادا فحقا في حق اقسام التعريف الى التسعة اربعة  
 التعريف الحقيقي بحسب الحقيقة وهي حدوده كمال واحد منها تام وذا في وادته التعريف بحسب الاسم الذي هو دور وكذا واحد منها تام وذا في وادته التعريف بحسب  
 للفظي والتميزات لا صور العادة كالوجود والامكان والوجوب من قبيل التعريف بحسب الاسم وعند البعض قد يكون من الحقيقة ايضا والاولى ما هو موجوده  
 اعلم ان الوجود الخارجي من الوجود والغرض الخارجي فقد العلم بهذا الوجود كونه من الحقيقة ثم اعلم ان التعريف بحسب الحقيقة والتعريف بحسب الاسم مختلفان في الاستدلال  
 فمن لم يعلم بوجود الشيء في الخارج ولم يعرفه بالحد او الاسم كونه التعريف عنده بحسب الحقيقة فذلك من تعريف وجوده فيه كونه بحسب الاسم بل يختلفان بحسب شخص واحد  
 بالنظر الى الواقعين ١٢ **قوله** لا كان  
 يكون الجزء لما في المصنف من تعريف  
 المعروف شرع في بيان شرائطه وهو انه  
 فقال ولا بد ان يكون التعريف ان يكون  
 المعروف بالاسم على اى الوضع واظهره فيكون  
 عن المعروف بالفتح كونه سببا وسيله  
 على فلا بد ان يكون الحق منه في الحصول  
 عند العقل وذلك لا يمكن الا بان يكون  
 اوضح واظهر منه حاصل الدليل ان المعروف  
 بالاسم ملزم بوجه لوجود المعروف بالفتح  
 في الذهن ولا يخفى من غير العلم بالاسم  
 والاضحى بطلان وجه تلافى منهجه  
 قال احسن المحققين وهذا الذي اعلم  
 واعني من البيان ١٢ **قوله** لا يصح  
 اى التعريف وهذا الفرض على قوله ولا بد ان  
 يكون المعروف اعم من ان يتقرر ان يكون  
 المعروف بالاسم من المعروف بالفتح فلا يصح  
 التعريف بالاسم اى معرفة اى المعروف  
 اى يكون معرفة مساوية لمعرفة المعرفة  
 المعروف الى الواقع بان يتحققا كالتعريف  
 بالاسم بل لا يمكن تعريف الا بغير العلم  
 او بالنظر الى تعريف كالتعريف الكركدن  
 كغيره اى شبيهه بالاسم بل لا يعرف الغرض  
 ايضا ١٢ **قوله** وان يكون الجزء  
 عطف على ان يكون السابق ليعمل لادان  
 يكون المعروف بالاسم اعم واظهر من المعروف  
 بالفتح ومساو له في الصدق بحيث لا يصح  
 على منهما على جميع اقواله الا ان قلت قد  
 سبق ان المعروف لادان يكون اعم من  
 المعروف وهذا يدل على كونه مساويا للغير  
 المتفاوت بين التعريفين قلت المراد بالاسم  
 بهما المساوات في الصدق بحيث كسا  
 صدق على المعروف صدق على المعروف  
 واما من كونه اعم المراد اعم الى المعرفة  
 بان يكون معرفة اعم بالنسبة الى معرفة الحق للصدق فانه في المناقاة ١٢ **قوله** فيجب للمعرفة بالفتح على شرط المساواة يعني لولا شرط المساواة  
 بين المعروف فيجب كون التعريف مطروقا ومتعكسا اى ان يوافقا معا ١٢ **قوله** لا اطراد به ان يستلزم صدق المعروف بالاسم لصدق المعروف فيصدق  
 قولنا متى صدق المعروف بالاسم على شي صدق عليه المعروف ويتعكس بعكس التحقيق اى قولنا متى لم يصدق المعروف بالفتح على شي لم يصدق عليه المعروف  
 وهذا هو المنع فالتعريف لا اطراد ١٢ **قوله** لا انعكاس وهو ان يستلزم عدم صدق المعروف بالاسم لصدق المعروف فيصدق قولنا متى لم يصدق

**والثاني اللفظي والاول الحقيقة ففهمه تحصيل**  
 اى التصور التفسيري ١٢ اى التعريف اللفظي ١٢ اى التصور التحصيلي ١٢ اى التعريف الحقيقي ١٢  
**صورة غير حاصلة فان علم وجودها فهو بحسب**  
 سواد كان بالكد او بالوجوب ١٢ اى التعريف ١٢  
**الحقيقة والا فبحسب الاسم ولا بد ان يكون المعرف**  
 وان لم يعلم بوجوده ١٢  
**اجله فلا يصح بالاسم اى معرفة به لا خف**  
 من المعروف بالفتح ١٢ اى التعريف ١٢ من المعروف بالفتح ١٢  
**وان يكون مساويا فيجب له اطراد ولا انعكاس**  
 المعروف بالاسم ١٢ بحسب الصدق ١٢ اى التعريف ١٢ اى الحقيقة ١٢ دلل على ذلك ١٢ اى ما يقع ١٢

**قوله الثاني** اى ما يكون التصور فيه تائيدا وهو المعرفه بالتفسير اللفظي ١٢ **قوله** الاول وهو ما يكون  
 التصور فيه ابتدائيا وهو المعرفه في الحق بالتحصيل الحقيقي وسيا في ابتداءه في التحصيل في بحث التعريف اللفظي ١٢  
**قوله** ففهمه اى في التحقيق تحصيل صورة سواد كان بالكد او بالوجوب غير حاصلة هذا التعريف بما هو مضافا وجهد الكلام ان  
 التحصيل عبارة عن حصول صورة غير حاصلة والتفسير عبارة عن حصول صورة حاصلة في المعرفة بعد زوالها عنها  
 حصولها في الوجود ١٢ **قوله** وجودها اى وجود الصورة في الخارج لشي وجود منشأ بما فاض بها وهو الحصول الخارجي  
 مع كماله وجوده في الخارج وانما اولنا الصورة بدورها لادان الموجود في الخارج انما هو وجود الصورة لا الصورة بغيره  
 وانما قيدنا بالحقا لئلا يرد انك اذا قلت بالاسماء تصاد بدلول اللفظ فهو تعريف لفظي عندكم مع كماله وجوده  
 الانسان في الخارج وهو عدم الوجود وانما علمه في المعرفة في الخارج كماله لفظا والمعتبر في التعريف الحقيقي هو  
 العلم بالوجود الخارجي مع ملاحظة ذلك الوجود ١٢ **قوله** ففهمه اى التعريف بحسب الحقيقة اى في هذا التعريف  
 تعريف حقيقيا بحسب الحقيقة اذ به يحصل حقيقة الوجود الخارجي وما يطلب به هذا التعريف يسمى بالحقيقة بالاسم  
 يار النسبة به اذ يطلب به معرفة مفهوم الحقيقة الموجودة في الخارج ١٢ **قوله** والا اى وان لم يعلم وجود الصورة  
 اعني ذهابا في الخارج بحسب الاسم اى فيسمى تعريف حقيقيا بحسب الاسم اذ به يحصل وضاهة مفهوم الاسم وشرحه  
 واطالب به هذا التعريف يسمى بالاشارة اذ يطلب به شرح مفهوم الاسم وايضا هو وتخصص المقام ان التعريف  
 على قسمين الاول حقيقى وهو ما فيه تحصيل صورة غير حاصلة والثاني اللفظي وما لا يكون فيه تحصيل صورة بل كونه الاشياء  
 على الصورة اعم حاصلة في الذهن ثانيا كما في تعريف الغضنفر بالاسد فان صورة الاسد كانت حاصلة لنا لكن اذا اورد  
 في تعريف الغضنفر فقلت اليرثانيا وحقا في تعيين تعريف بحسب الحقيقة ان كان تحصيل صورة غير حاصلة التي  
 علم وجودها في الخارج كغيره وان الناطق في تعريف الانسان وهو قد يكون بالكد وقد يكون بالوجوب وتعرف بحسب الاسم  
 ان كان تحصيل صورة غير حاصلة التي لم يعلم وجودها في الخارج سواد وجدت فيه او لم توجد كالتعريف الغضنفر بالاسد

١٢ **قوله** لا كان  
 يكون الجزء لما في المصنف من تعريف  
 المعروف شرع في بيان شرائطه وهو انه  
 فقال ولا بد ان يكون التعريف ان يكون  
 المعروف بالاسم على اى الوضع واظهره فيكون  
 عن المعروف بالفتح كونه سببا وسيله  
 على فلا بد ان يكون الحق منه في الحصول  
 عند العقل وذلك لا يمكن الا بان يكون  
 اوضح واظهر منه حاصل الدليل ان المعروف  
 بالاسم ملزم بوجه لوجود المعروف بالفتح  
 في الذهن ولا يخفى من غير العلم بالاسم  
 والاضحى بطلان وجه تلافى منهجه  
 قال احسن المحققين وهذا الذي اعلم  
 واعني من البيان ١٢ **قوله** لا يصح  
 اى التعريف وهذا الفرض على قوله ولا بد ان  
 يكون المعروف اعم من ان يتقرر ان يكون  
 المعروف بالاسم من المعروف بالفتح فلا يصح  
 التعريف بالاسم اى معرفة اى المعروف  
 اى يكون معرفة مساوية لمعرفة المعرفة  
 المعروف الى الواقع بان يتحققا كالتعريف  
 بالاسم بل لا يمكن تعريف الا بغير العلم  
 او بالنظر الى تعريف كالتعريف الكركدن  
 كغيره اى شبيهه بالاسم بل لا يعرف الغرض  
 ايضا ١٢ **قوله** وان يكون الجزء  
 عطف على ان يكون السابق ليعمل لادان  
 يكون المعروف بالاسم اعم واظهر من المعروف  
 بالفتح ومساو له في الصدق بحيث لا يصح  
 على منهما على جميع اقواله الا ان قلت قد  
 سبق ان المعروف لادان يكون اعم من  
 المعروف وهذا يدل على كونه مساويا للغير  
 المتفاوت بين التعريفين قلت المراد بالاسم  
 بهما المساوات في الصدق بحيث كسا  
 صدق على المعروف صدق على المعروف  
 واما من كونه اعم المراد اعم الى المعرفة  
 بان يكون معرفة اعم بالنسبة الى معرفة الحق للصدق فانه في المناقاة ١٢ **قوله** فيجب للمعرفة بالفتح على شرط المساواة يعني لولا شرط المساواة  
 بين المعروف فيجب كون التعريف مطروقا ومتعكسا اى ان يوافقا معا ١٢ **قوله** لا اطراد به ان يستلزم صدق المعروف بالاسم لصدق المعروف فيصدق  
 قولنا متى صدق المعروف بالاسم على شي صدق عليه المعروف ويتعكس بعكس التحقيق اى قولنا متى لم يصدق المعروف بالفتح على شي لم يصدق عليه المعروف  
 وهذا هو المنع فالتعريف لا اطراد ١٢ **قوله** لا انعكاس وهو ان يستلزم عدم صدق المعروف بالاسم لصدق المعروف فيصدق قولنا متى لم يصدق

**قوله** فيجب للمعرفة بالفتح على شرط المساواة يعني لولا شرط المساواة  
 بين المعروف فيجب كون التعريف مطروقا ومتعكسا اى ان يوافقا معا ١٢ **قوله** لا اطراد به ان يستلزم صدق المعروف بالاسم لصدق المعروف فيصدق  
 قولنا متى صدق المعروف بالاسم على شي صدق عليه المعروف ويتعكس بعكس التحقيق اى قولنا متى لم يصدق المعروف بالفتح على شي لم يصدق عليه المعروف  
 وهذا هو المنع فالتعريف لا اطراد ١٢ **قوله** لا انعكاس وهو ان يستلزم عدم صدق المعروف بالاسم لصدق المعروف فيصدق قولنا متى لم يصدق

م والاخص في غير تعريفه فلهذا يكون من الرسم على الامثال ليس للتعريف  
التعريف بنفس المثال حتى يتم اختيار المحذور بل انما هو التعريف بالمباين والاخص بالاموال من التعريف الشئ بالشيء الى صفة شئ  
المثال بالشيء المحذور التعريف بالامور غير تعريف كونه مستقلا بالمعنوية غير مقترن باحد الاذنة الشبهة وتعرف العلم بالامر وتعرف  
بكونه موجبا لا شائب فان قلت اوصفت الذي به المشابهة بين المثال الشئ مشترك بينهما لا يخص كل واحد بهما المشابهة من الطرفين فكيف يكون  
التعريف بهما تعريف باحدهما قلت مشابة بينهما في غير تعريفه بل فيكون التعريف بهما تعريف بهذا الاعتبار ١٢ **فصل في قول جواز** التعريف بالام  
ثم اعلم اولان المثالين شرط المساواة في المعرفة فلا يجوز التعريف بهما بالام  
ولا بالاخص والمتقدمون ما شرطوا بالام  
يخرج التعريف بالافضل البعير والتعريف  
بالاعدم عجزا عنهما فانهما قالوا لا لا يشترط  
دون من بعض اعماده كافي الا انهم لم يفي  
التعريف في المصنف اختيارا ولا بد من  
المشايير من غير عندنا في مدعيه المقترنين  
وثانيا انهما جردا التعريف بالامام لا  
بالاخص بوجه منبأه لا يمكن انتقال  
الاتفاقات من الاخص الى الام لا لان  
حصول الام في الذم يكون سابقا على  
حصول الاخص فيه ومنه ان الشئ لا يكون  
كأنه لاحظته شئ الا ان جبر الاتحاد او  
الشئ وكلاهما متفقان في الاخص  
الاول فلان الام لا يهاجم بعقبي  
الاتحاد ومعدا خاص فرض وانما هي من  
فيكون متصلا فلا يقتضي الاتحاد مع  
الامر واما الثاني فلان الاخص فوله ان  
فليس شاخا لا يهاجم بل الام شامل له  
ونفي ١٢ **فصل في قول** بالاحص في الاخص  
البيان لان المقصود الاصل من التعريف  
انما هو تصور المعرف واتصافه بحدوث  
في ذم السائل واذ كان يحصل للمساوي  
كذلك يحصل بالام والافضل واما  
الاشارة عن جميع اعماده او عن بعضها  
فمقصود البعض وان جبر الجواز بالام  
كما هو ظاهر المتن فنظر الى ان الام شامل  
عند العقل والافضل اخص منه فلا يلزم  
ان يجعل مراد المصنف علم الاكتمالات  
المراد واضارة فاقترع الام في التعريف  
دون الاخص والحق ان جبر التعريف  
بالاخص لما قلنا من ان الغرض الاكتمال  
من التعريف انما هو تصور المعرف بوجه

# فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة والحق جوازها بالاعم

١٢ اي التعريف

**له قوله** فلا يصح... التعريف بالاعم من المعرف ولا بالاخص من كون المساوي شرط فيه فقد هبوا  
انقصوا من التعريف التميز والكشف والام لا يفيده التميز لان تصور ولا يستلزم تصور الخاص والاخص  
اقل وجود اسم الاكتمال كان اخص من تعريف بطبع التعريف الشئ وكشفه ولا حاجة الى اخراج التعريف  
بالمباين لخرجه عن تعريف المعرف فان المعرف فيه اعمل من المعرف كما عرفت والمباين لا يكون محمولا ولا  
يقال ان الاكتمال والاخص معهما الى الشئ بالنسبة الى المباين لما يقتضيه التعريف فالمباين بالطريق الاول  
لا يكون صالحة ثم اعلم ان عدم صحة التعريف بالاعم انما هو في اذكان المقصود امتياز المعرف عن جميع  
ما عداه اذ لا يحصل ذلك الا بزيادة اذ كان المقصود امتياز عن بعض اعماده فبيعت التعريف بالاعم كونه  
العمل كونه طرق معرفته واخره وبذلك الاجابة شرطية والمساوات في الصدق شرط الاولوية في التعريف  
بالاخص لا يجوز ان كان لفظيا لانه اخص في فحوت شرط الصحة ١٢ **فصل في قول** التعريف... العلم في  
مقام تعريف التعريف الحقيقي في اتحاد التام والافضل والتميز التام والافضل اعتراض وهو ان سبنا  
نوع اخر من التعريف الحقيقي هو التعريف بالمثال سواء كان جزئيا لمعرفت كقولك الاكتمال بغير  
كقرب او لا يكون جزئيا كقولك العلم كالتصور والجمل كلفظة يقتضيه التعريف بالامر فاجاب اليه  
المصنف بقوله تعريف بالمشابهة لا بد من ان التعريف بالمثال بالحقبة تعريف المشابهة التي  
بين ذلك المعرف وبين المثال وليس التعريف بنفس المثال فان تعريف الاكتمال بغير تعريف كونه مستقلا  
بالمعنوية غير مقترن باحد الاذنة وكذا تعريف العلم بالتعريف كونه موجبا لا ككشاف وقيل ذلك  
اشكال المشابهة خاصة لذلك المعرف فيكون التعريف لهما ساما ناقصا اذ خلا في الاقسام الاربع المذكورة  
للمعرف فليس التعريف بالمثال قسما على عدة حتى يتحمل كقوله قد قرر السؤال والجواب نحو آخر تقرير  
السؤال ان كنهه لا يجوز الشئ بالمثال وهو تدعيم ان اخص كقول النعمان الاكتمال بغير الفعل كقوله قد يكون  
سما لنا كقولك العلم كالتصور والجمل كلفظة وكقوله العلم الشئ بالاسم فكيف يصح تعريف المعرف بما يحيل لا  
المباين ثم محمول مع انه قد يكون من كون قول ولا يصح بالاخص لان المثال قد يكون اخص ويكون تعريف  
كما عرفت تقرير الجواب ان التعريف بالمثال ليس تعريف بالمباين والاخص اذ ليس المراد من التعريف بنفس المثال  
بل المراد تعريف ذلك الشئ بمحاذاة حقيقة لا باعتبار المقابلة وهي المشابهة المختصة بالمثال فصاعدا عرفا في  
وهو محمول عليه وسأوله في الصدق لا اخص ولا مباين كما في قوله بالمثال اعلم ان المراد بالمثال سبنا  
هو اعم من المثال للفظ لا لاجزاء خاص معني لا يكون جزئيا من جزئيات المثال كقوله في العلم انما هو اخص  
الاشياء السابقة لا ان اخص اشياء لا يخفى عليك ان المقصود من المثال قد يكون مجرد الاتفاقات م

ما هو الاتفاقات البية والخاص لما كان من الخواص الغير الشاملة لا اخص فيه تصور من حيث انه من خواصه ومن موارد حقيقة تصور المعرف العلم في الجاهل  
وكذلك بعيد الاتفاقات البية ان قيل بين قول المصنف وان جوازها بالاعم ومن ما سبق من قوله وان يكون مساويا وقوله فليصح بالاعم تدعيم قولنا ان السائل  
مستبين على ذم التعريف بالافضل لا لانه لا يشترطون المساوات في اصل التعريف وعلقت به في القول بين على ذم التعريف من المراجع اليه  
المصنف وثانيا ان الحكم عليه بان غير لا يشترطون المساواة في اصل التعريف وعلقت به في الاجابة به وهو متحقق في العام بالنسبة

(يقدره حاشية صفح ٩٤) الى الخ من فيوز التعريف بل الحق ان الاجابة ايضا ليست بشرط ان يطلق التعريف والام يتبع التعريف بالاختصاص فالترشح قال في العلم ان المتقدمين من الملائكة قالوا ان كان التعريف تفصيل الملائكة المعرف فلا يجوز الا بجمع الاجزاء وان كان التعريف الاستيعاب لكل ما عداه فقط فلا يجوز الا بالمساوي اولاً والخص وان كان التعريف الاستيعاب لزم بعض الاختيار فيجوز بالاعم والخاص والمساوي واما الملائكة فان كان يورث الاستيعاب فلا يجوز في التعريف بكونه واحداً ووجه حقيقة هذا المذهب ظاهر فان الحاجة الى جميع الاقسام المذكورة ثابتة فاستقاما لبعض من رتبة اعتبار غير لائق انتهى بقوله (عمر بن ابيهم) +

**وهو وحدان كان المميز ذاتياً ولا فهو رسم تمام**  
 اي المعرف بالكم  
**اشتغل على الجنس القريب والا فناقص فالحد**  
 وان اشتغل  
**التام ما اشتغل على الجنس والفصل القريئين**  
 كايهما  
**وهو الموصل الى الكنه ويستحسن**  
 في تعريف لا يقال  
**تقديم الجنس ويجب**

ما والاضاحك اوج الجنس مفيد اوج  
 التعريف العام مطلقاً ناقص لان اشتغل  
 على الثاني يعني بالحد ناقص وما سواكم  
 التام في قوله القريئين اما  
 الاشتغال على الجنس القريب فلا في الحد  
 في الاصطلاح لا يمكن انما لم يكن في الجنس  
 القريب اما الاشتغال على الفصل القريئين  
 باي من مشاركات الجنس القريب فهو  
 فصل قريب كما علمت سابقاً فالمراد بالاضاحك  
 يكون الامر كما في الجنس القريب  
 قوله الى الكنه اذلك عبارة عن انما  
 والتفصيل المحل بالحد التام ذهاباً  
 انما تفصيل يحصل لبعض جزاءه بالرسم  
 يحصل العلم بحدود ما قال حسن المحققين  
 غير من ان الموصل الى الكنه في الحد  
 التام مع ان الموصل الى الكنه في الحد  
 بعض الرسوم لا يجوز العقل ان يكون  
 بعض النقص في الحقيقة في حد واحد من  
 القريب بل قد قال الفصل المتكسري الكنه  
 ان ايصال الى التام الى الكنه فكل في الفصل  
 الرسم اليه حتى في قول المصنف هو الموصل  
 الى الكنه فكل ما يورده الشارح  
 رحمه الله في قوله يستحسن فيه  
 على ما في حاشية زعماء ان يجب تقديم الجنس  
 على الفصل وانما صحت حتى في تقديم الفصل  
 وانما صحت في الجنس بغيره اما اقتضاهما  
 ناقصاً وقد قال الحق في حاشية في  
 ان ناطق حيوان في تعريف الانسان يتم  
 واستدلو بان الفصل جزء من تعريف  
 ان يتأخر في تعريف المادى وفيه ان لا يخل  
 للتعريف في الكنه في قوله تقديم  
 الجنس اي في الفصل في التام يتم  
 في ايمان القريب في تعريف الجنس

له قوله هو لما فرغ من تعريف المعرف شرع في تعريف فقال وبه المعرف هو المكان المميز ان هذا  
 التعريف هو المعرف الى الحي والرسم سواء كان تاماً او ناقصاً يعني على اشتراط التام والحي هو الحيوان المميز من  
 الجنس والعرض العام معرف مع انه ليس بمحدود ولا مسمى في تعريفه خارجاً وذلك لان اعم المسمى على  
 اشتراط التساوي والمركب من الجنس والعرض العام ليس بمعرف لان تعاقب التعاقب في المركب من  
 الفصل وانما صحت كالناطق الضاحك والمركب من الجنس والعرض العام مع الفصل كالمركب من  
 والمركب من الجنس والعرض العام مع الفصل كالمركب من الجنس والعرض العام مع الفصل كالمركب من  
 الرسم ناقص فالمراد به قوله حد المكان المميز لان كونه في التعريف ذاتياً من ذاتيات  
 الانسان بالناطق ليس التعريف بالحد لان في اللغة المسمى هو كل من دخل الاختيار والظاهر في وجه  
 التعريف ليس بشرط حتى يرد ان الرسم المسمى من دخول الاختيار فيجب ان يسمى بالحد المسمى  
 وكذا ان يكون المسمى ذاتياً لان لا يكون المسمى ذاتياً حتى يتم كون التعريف الجنس صفة  
 في قوله فهو اي بهذا التعريف الذي يكون في المسمى ذاتياً يسمى برأسم المسمى اثره والشرع  
 بالضرورات تعريف بالشرع اي في قوله تام اي في قوله هو المكان المميز لان كونه في التعريف ذاتياً من ذاتيات  
 القريب كونه الانسان بالمراد بالناطق هو الانسان المسمى بالناطق لان كونه في التعريف ذاتياً من ذاتيات  
 وان لم يشر الى الجنس القريب كونه في الجنس البشري او في الجنس البشري لان كونه في التعريف ذاتياً من ذاتيات  
 ناقص يعني في المعرف ناقصاً سواء كان هذا التعريف الانسان بالناطق فكل ناقصاً  
 مستحسن لانسان بالمراد بالناطق هو الانسان المسمى بالناطق لان كونه في التعريف ذاتياً من ذاتيات  
 والشرع لا اشتغال على التعريف كونه ذاتياً لان كونه في التعريف ذاتياً من ذاتيات  
 يكون تاماً سواء كان هذا او سواء لم يكن كونه ناقصاً سواء كان في التعريف الانسان بالناطق

فالمستحسن فيه تقديم الجنس على الفصل بان يقال الانسان حيوان ناطق لان ناطق حيوان وان كان هذا لا يفيده اسماً وفيه كونه قال في حاشية  
 ناطق حيوان متتام وفي بعض عبارات المشافهة ان يجب في تقديم الجنس على الفصل فالمراد بالوجوب الاستيعاب لمعرفه ان ذاتيات  
 موجودة بوجه ذلك المسمى وكذا مع فصل الجنس في تعريفه يحصل كونه منطوقاً على ذلك المسمى فالمراد بالوجوب الاستيعاب لمعرفه ان ذاتيات  
 من الخصاص والفصل خاص بمفهوم العلم وتقديم الاظهر حسب الميزة بعد الاظهر المذكور في الفصل لا في المثال في حاشية (عمر بن ابيهم) +





م الجنس معنى آخر وهو الفصل بين كماله ووجوده ورفيع ابهام بان يكون ذلك المعنى اى الفصل متصفاً وخالفاً لى اى الجنس والمفهوم الاخرى اى  
 المتماثل للمعنى المقصود الى غير المتماثل للمعنى المقصود من حيث التعيين اى ان حيث ان المعنى مقصود متعين بقيد التحصيل والابهام اى من حيث ان  
 المعنى المقصود ليس بمشتمل على كماله ورفيع ابهام الى ذلك المعنى لان الوجود اى لا متغيرة بين المقصود والمفهوم اليكجب الوجود والوجود  
 مثل المقدار المتصل فانه معنى قابل تحقيق بمجرى زمان يكون هو الخط اذا كان ذلك المقدار ذو طول فقط والسطح اذا كان ذو ارض فقط والمعنى  
 اى الجسم المتعريف فانه مقدار ذو طول وارض وعقل لا محلي انه يقارنه اى يقارن المقدار حتى من خارج كما فى المركبات الخى رتبة افرح قابل تحقيق لا محلي  
 حمل اى هو اى من على الاخر لانه حكم بوحدة  
 الاثنين ولا على المركب لانه حكم بوحدة  
 الجبر. وعلى الكل يكون مجموعها اى مجموع  
 المقدار والشئ الاخر لانه او السطح او  
 انعم على معنى ان يكون ذلك المقدار  
 نفس الخط ونفس السطح ونفس المعنى  
 وذلك اى يكون المقدار نفس الخط مستل  
 لان معنى المقدار هو شئ يحتمل المساواة  
 متلا وكذا الا للمساواة اى الزيادة  
 والنقصان غير مشروط فيه اى فى معنى  
 المقدار ان يكون المقدار عبارة عن هذا  
 المعنى اى المادة متشافعة اى بشرط  
 ان لا يغير الى معنى آخر فيكون ما خذوا  
 بشرط لا شئ فان مثل هذا اى الماخوذة  
 بشرط لا لا يكون جنسها علمت ان  
 المقدار بشرط لا يكون مادة بل بشرط  
 غير ذلك اى غير المساواة متشافعة يجوز ان  
 يكون هذا الشئ القابل للمساواة متلا اى  
 المقدار هو نفس الشئ لان المقصود  
 المحقق له بعد ان يكون وجوده اى وجود شئ  
 القابل للمساواة لذاته هو الوجود اى وجود  
 المعنى المقارن به اى الفصل اى كماله محمول  
 عليه اى على ذلك الشئ لذاته انه اسراراً  
 في بعد وجوده او بعد ان يكون السطح وثلثه  
 ابعاداً هو الجسم المتعريف فهذا المعنى اى معنى  
 المقدار اى الوجود لا يكون الا احد به من بعد  
 لا بعد من اثنائه اى كماله ولكن الذى يخلق له  
 اى كماله المعنى من حيث يقبل بدرج  
 الذهن الزيادة على انها معنى من خارج  
 لا شئ بالشئ القابل للمساواة بل هو  
 البياض بالبحر حتى يكون كماله شئ قابل  
 للمساواة اى في نفسه وبه لا شئ الاخر  
 الفصل بصفات البياض اى كماله لا يكون  
 ذلك اى شئ الشئ الاخر حتى لا يقبل للمساواة

# ههنا مباحث اول ان الجنس ان كان مبهما فى مقام التعريف ١٢ ارجع ١٢ اى البحث الاول ١٣ لكن الذهن قد يخلق له من حيث التعقل ٣ اى الجنس ٣ وحصوله فى العقل ١٣

له قوله ههنا. اى فى مقام المعرف مباحث اربعة بعضها بتفصيلات وانذافات للاعتراضات الواردة على  
 ما تقدم من مباحث البحث جميع مبحث مصدر معنى مبحث حيث وهو فى اللغة التخصيص والتفتيش قال الترتيبى فى بحث  
 البحث عزى الى بحث فى الاصل اى يتوصل بتفتيش فيها وفى الاصطلاح عبارة عن اثبات الاحوال لشئ ما بالليل و  
 ذلك فى النظريات اى بالاشهاد وبهذا فى البديهييات الخى اولية ١٣ قوله الاول من المباحث الاربعة  
 بيان طريق التمهيد وتاديبها الى المحرور وروى به يزيد فى كتاب الرازي لما يجرى فى المعنى وحاصل ان الجنس وان كان  
 مبهما بالنظر الى الفصول العارضة والنظر الى انواع المركبة مندر لا يمكن تحصيل حقيقة يدونها فان تحقق  
 لا يكون يدون التعيين ولما كان حصول ابهام مبهما فكل تحقيق الجنس فى الذهن البينها ولكن التصور لما تعلقت  
 بكل شئ فيشتمل بالجنس المفرد ايضا على ذلك فى الذهن وجوده من حيث التعقل لان من حيث الفصل لا يتصل  
 فى الذهن ولا فى الخارج بدون اقتران الفصول فى الذهن يخلق من حيث التعقل وجوده منفردا ثم اضافت الزيادة  
 كالفصل لا على الزيادة خارجة عن الجنس لاقترانها بصورة بالاشتراك فى المادة والبياض بالاشتراك فى الجسم حتى  
 يكون الجنس شيئا فى نفسه والزيادة شئ آخر يضاف الى كماله الصورة والبياض بل حيث يقيد الذهن بالجنس بهذا  
 الزيادة لتحصيل الجنس والتعيين يتحان الجنس متصفا بهذا المعنى وهذا المعنى مندرج فيه فليس الا انما جازم  
 اذا صار بالجنس محمولاً على شئ آخر هذا هو التخصيص كما مر من قبلنا لا يكون الا فى مرتبة العقل ان يكون الفصل محمولاً  
 بغيره فالفرق بين هذا والمحذور ان فى مرتبة الذهن كماله الفعل ليس بمرتبعة عنه معان وهو الجنس والفصل وكل منهما  
 شئ الاخر بهذا الاعتبار ضرورة ان الجنس له وجود بالفعل والفصل وجوده لا يحل احدهما على الآخر ولا مجموعهما  
 متماثل هو الا كذا وبهذا كل واحد منهما مفارقة للآخر ولا يكون اى بهذا الاعتبار معان والمحذور اى اصل فى العقل  
 لا واحد او كل واحد كذا اى اذا لاحظ الى ان الجنس سببه لا يحصل له بذاته ما يقيد بالفعل واذا قيد به صار محمولاً به  
 وتحداه مع بحيث يتضمم ويوصف به لاجل التخصيص او التقييد فصار شئ ما هو صلا الى الصورة الواحدة اى  
 المحذور ولا يصح عنه كماله الشافى فى كماله الانسان الذى قيد به احداهما فى كماله العقد المحلى فى كماله  
 فى ان هذه الحقيقة كما تقرر فى المعنى بل يكون المرة فيما مر مرة مفصلة والمرضى واحد بالوحدة الحقيقية كماله  
 هو المركب مفصل موصل الى الكمال الذى هو موحد بالوحدة الحقيقية وليس الفرق بين العقد المحلى والتقييد الى الابد  
 العلم فى الاول تصديقي وفى الاخر تصورى وبينما كماله جزئى بل هو السكوت عليه وبما ليس كماله فلا فرق بين المحرر  
 والمحذور والابهام والتفصيل ١٣ قوله اى فى هذا الفصل الشافى انما هو الفرق بين البياض الشفاف  
 ان الذهن قد يخلق معنى اى تصور معنى بياضاً هو الجنس يجوز ان يكون ذلك الشئ اى المعنى اى الجنس فى ذاته نفس البياض  
 انواع كثيرة اى متحدتها معها على واحد منها اى عن الاشياء وبين ذلك المعنى فى الوجود فليس العقل اى اى المعنى

انه في بعد واحد فقط اى ان شئ من البياض يكون المقدار القابل للمساواة اى في بعد واحد في هذا الشئ اى المقصود هو نفس القابل للمساواة حتى  
 يجوز ذلك ابهاماً لما طلب ان يقول ان هذا القابل هو الذى ذو بعد واحد وبالعكس اى الذى ذو بعد واحد هو هذا القابل انتهى مع ادنى زيادة

م منفرد وجوداً وافقاً لا باعتبار تعيين العقل اذ العقل قادر على فرض كل شيء ولا يرد الضمان الجسدي جزر ومحمول وبينهما منافاة اذ الجسدي يقتضي التفريق بينه وبين وجوده لا يقتضي الاتحاد فيه ووجه الدفع ان الجسدية في الحد وليس في الحد وليس فيه جزئية **قوله** اضاف اي ضم الذين الى الجنس امر اذا لم يتوصل الى الجنس وهو الفصل واذا ضم وقيد صار الجنس متحصلاً وتحد مع الفصل وهو الى الصورة والحدانية للمحدود **قوله** لا يخلو انه لا يمكن ان هذا الجنس ليس بمعنى ان ذلك الامر لا يخرج عن الجنس لا حتى ياتي به اي بالجنس كالصورة بالنسبة الى المادة والبياض بالنسبة الى الجسم حتى يكون ذلك شيئاً في نفسه وبهذا يخرج من مفهوم الية خارج عنه كما في الصورة والبياض بل قيده اي قيداً للذين الجنس به في المعنى لاجل تحصيله وتعيينه اي لاجل كون الجنس متحصلاً متعيناً مطابقاً لما به نوعيته حال كون ذلك الامر ائز متصلاً داخله قيداً في الجنس لا منضمه اليه واذا صار الجنس بالمهم محصلاً به الامور الزاكنين الجنس بغير تلك الزيادة شيئاً بغير متغير عن ما به نوعيته بل حقيقة اي يحيل الجنس حقيقة مطابقاً لما به نوعيته متعينة فقط لا قبل من ان الضمان الفصل الى الجنس لما كان جن قبيل انضمام امره الى الضمان الجنس اذا كان منفرداً ومتمم في الوجود عن الفصل شيئاً في الخارج محمول الجنس على الفصل ضرورة ان مدار العمل على الثاني في الوجود وعدم المغايرة بين المحمول والمحمول عليه وكلاهما متصفان اما انتفاء الاول فلتصريح المصنف بانه لا وجود للجنس عن الفصل واما انتفاء الثاني فلهذا من قوله واضاف قيد زيادة في معنى زائد في ما قبله على يقتضي المغايرة بينهما السقوط ظاهر كما لا ينبغي وبهذا لا مانع من ان العمل يقتضي بطلان المغايرة لايتيمم بها فاشارة بالاولى الى مغايرة التطويل لايتيمم بها فاشارة بالاطلاق عليه ليرجع الى شرحه لمبدأ الكتاب **قوله** فاذا انظر الى اعتبارها

**وجود منفرد الواضيات الية زيادة لا على اى معنى**  
 خارج لا حتى به بل قيده لاجل تحصيله تعيين  
 منضمافيه فاذا صار محصلاً لم يكن شيئاً اخر فان  
 التحصيل ليس بغيره بل يحققه فاذا انظر الى  
 الحد وحده مؤلفاً من عدة معان كل متما كالد  
 المنتورة غير الاخر بخوم الاعتبار فهناك  
 كثرة بالفعل فلا يحصل احدها على الاخر  
 لا على المجموع وليس معنى الحد بهذا  
 الاعتبار معنى المحدود والمعقول

**قوله** منفرد اعلم ان الجنس وجودي وجود واقعي وجود تخميني فهو باعتبار الاول عين النوع وعين الفصل و عمل عليها حكماً بالذات عند التحقيق ومحمول على الفصل جملاً عرضياً عند بعض المحققين وبالعبار الثاني منفرد منها وليس محمول معتبر في الحد وبالعبار الاول في الحد وهو فالجنس باعتبار الواقع محمول على المحدود وليس بمز منسب الاسماحة بالنظر الى الحد باعتبار التحمين معتبر في الحد وجيز ومنه مقدم عليه وليس محمول على معنى الحد كونه في المحدود وحدة فلا يرد ان وجود الجنس ان كان بين وجود الفصل والنوع يلزم ان يكون واحداً مع الكثير اذ الجنس واحد والفصل والا فكل واحد من هذه الاشياء لا يحصل في الكثرة وان كان غير وجودها شيئاً لا يمكن عليها انفراد على الثاني في الوجود فمقتضى انقياد الضمان يلزم ان يكون للجنس وجوداً منفرداً وهو محال واصل الدفع ان العمل باعتبار الوجود الواقعي هو بهذا الاعتبار اكثر فبعدم مع الكثرة والكثرة في الحد انما هو باعتبار الوجود التخميني وفي مغايرة والمهم لا يكون له وجود

الاخر بهذا الاعتبار لا يحل احد بها اي احد الجزئين على الآخر فالحكيوان لا يحل على الحيوان ولا على المجموع هو الطبيعة النوعية المركبة منها كالانسان مثلاً ووجه عدم العمل بالمرتب ان كل واحد من الجزئين غير الآخر وغير الكل في هذا الاعتبار التفصيلي **قوله** وليس معنى الحد بهذا الاعتبار التفصيلي هو بوجبه مع المحدود والمعقول الذي هو العمل من كل وجه فان اعتبار التفصيل غير اعتبار الاجمال كما لا ينبغي فلا يرد ان المقرر المسلم عندهم ان معنى الحد بعينه معنى المحدود والمعقول فعلى هذا يصح العمل فلا يصح قبل المصنف فلا يحل احد بها على الآخر (محمداً بهيم عن علي بن ابي طالب)

من الترتيب بين ثلاثي المصنف فان قوله اولادها منقضية في راء على ان الفصل داخل في الجنس بمقتضى قوله ثانيا وصف توصيفا يدل على ان الفصل خارج عن الجنس ضرورة ان الوصف يكون خارجا عن موصوف فاجاب عنها المصنف بقوله لاجل التفصيل اي التفصيل الجنس والتقويم اي تقويم الجنس او الفصل النوع بان يصير بانضمام الفصل متوقفا على ما يقتضيه حاصل الجواب ان اطلاق الوصف على الفصل لانه في طائفة وهي ان الوصف كما يكون قيد للموصوف كذلك الفصل قيد للجنس <sup>١٢</sup> **قوله** كان اي لا يجوز الذي هو الجواب باعتبار زيادة الملاحظة وهي لاحقة بالمسألة والمفصل بطريق الاضافه في جسم شيئا مرمودا في الصورة الوحدانية التي هي المحدود وكأ ساء لهذه الصورة الوحدانية <sup>١٣</sup> **قوله** مثلا اورد المصنف هذا المثال في انشاء القانون

بيان طريق الترتيب في راء على ان الفصل داخل في الجنس بمقتضى قوله ثانيا وصف توصيفا يدل على ان الفصل خارج عن الجنس ضرورة ان الوصف يكون خارجا عن موصوف فاجاب عنها المصنف بقوله لاجل التفصيل اي التفصيل الجنس والتقويم اي تقويم الجنس او الفصل النوع بان يصير بانضمام الفصل متوقفا على ما يقتضيه حاصل الجواب ان اطلاق الوصف على الفصل لانه في طائفة وهي ان الوصف كما يكون قيد للموصوف كذلك الفصل قيد للجنس <sup>١٢</sup> **قوله** كان اي لا يجوز الذي هو الجواب باعتبار زيادة الملاحظة وهي لاحقة بالمسألة والمفصل بطريق الاضافه في جسم شيئا مرمودا في الصورة الوحدانية التي هي المحدود وكأ ساء لهذه الصورة الوحدانية <sup>١٣</sup> **قوله** مثلا اورد المصنف هذا المثال في انشاء القانون

**لكن اذا لوحظ الى ايهام احد هما فقيد بالاخر متضمنا فيه**  
**ووصف توصيفا لاجل التفصيل والتقويم كان شيئا**  
**اخر موديا الى الصورة الوحدانية التي للمحد كاسبا**  
**لها مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان فيهمنه**  
**الشئ واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه**  
**الناطق كما ان العقل المحي يفيد الصورة الاتحادية**  
**التي للموضوع مع المحول في الخارج الا ان هذا تركبا خبريا**  
**ففيه حكمه هنا تركيب يقيدي يفيد تصورا لا حقيقيا**  
**فقط فمجموع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو المحال**

**قوله** لكن اذا - <sup>١٤</sup> لما يرد ان المكون بالتركيب ان يكون محمولا على المكون بالفتح واما لم يكن المحمولا على المحدود لم يكن تفصيلا لوصفه المصنف بقوله لكن اذا لوحظ الى ايهام احدهما اي احدهما بين وهو الجنس فقيده ذلك الجواب بالمسألة وهو الجنس بالتركيب في الفصل حاصل الرفع انما اذا لوحظ الى ايهام احدهما اي احدهما بين وهو الجنس فقيده ذلك بالآخر توصيفا تفصيلا تقويما لان محمولا على المكون ويكونان حرفا له يكون معنى المحمور هو بعينه معنى المحدود بذلك الحما <sup>١٥</sup> **قوله** متضمنا بين قيد الجنس بالفصل حال كون الفصل داخل في الجواب بالمسألة الذي هو الجواب بان يجعل من محلات مع كون <sup>١٦</sup> **قوله** في راء وصف ذلك الجواب بالمسألة بالآخر توصيفا بحيث يجعل احدهما موصوفا والآخر موصوفا <sup>١٧</sup> **قوله** لاجل التفصيل لما كان يراد برادوان احدهما ان من متقرر في مقدره ان الموصوف يكون محمولا بصفة لا بالعكس وبهذا الوصف الذي هو الفصل محصل لموصوف وهو الجنس وثانيا بينها ان يتركب

انما تركب خبريا فاجاب بما محمول على الآخر وليس هناك لا تقيدا توصيفا فغنيا في التركيب الجبروتي حكم ثبوت المحول للموضوع او ليس عليه كقول تصديقا وبنها اي في تركب تركيب تقديري فاجاب بما متعدي بالآخر وليس بهنا حمل فاعلمه ثبوت تصور <sup>١٨</sup>

م حاصل الشك ان التعريف بالتعريف باطل فان المعروف انما ان يكون معنى المعروف فالتعريف دورى ويجمع اجزاءه برغبت فالتعريف ايضا دورى وعلى كلا الشقين يلزم تحصيل الماهية فاق المعروف بالتعريف قبل المعروف بالفتح واذا كان الثاني من الاول ويحصل بمعنى التحصيل كما حصل اذا حصل لذات واحدة لا يتحد ما بالذات على عدم تعدد الحصول لذات واحدة فلو ان الحصول متعدد كل مصدر لما يتحد وتعدد المنسوب اليه واذن المنسوب اليه واحد فالحصول واحد او يكون بعض اجزائه وهو البقي باطل فان الكلام يهبط الى تمام ما به المعرف بالفتح ولا يحصل تمام الماهية بعض الاجزاء او يكون المعرف غارضا للمعرف بالفتح فلا يحصل منها ذات اصلا فان العارض لا يحصل من ذات المعروض فان قلت ان ذلك يحصل من العارض المعرف بالفتح كما يحصل من غيره قطعاً فالتعريف مفيد ليس به باطل راسا كما زعم الامام فقلت ان العارض للمعرف بالفتح ما عين وجه المعرف بالفتح او تمام اجزائه فليعلم الدورى وتحصيل الماهية او بعض اجزائه فلا يحصل من تمام ما به وجه المعرف بالفتح والكلام فيه اوارضه خارجا عنه فلا يحصل من ذات المعروض لا تمام المعرف باسرها باطل ١٣ قوله فلهذهها ١٤ يكون تعريف الماهية بنفس الماهية تعريف الانسان بالانسان او يكون تعريف الماهية بالشيء كتحديد اجزاء تعريف الانسان بالحيوان للناطق والنفوس شاهدة ان جميع اجزاء الماهية برهينة برغبتا برغبتا بنفس الماهية فاقى الماهية بالشيء ليست عبارة عن جميع الاجزاء فاقى قوله لا يحصل الماهية بالانسان بالحيوان ما هو حاصل في الذهن من صفات الحصول لما يتعلق به التحصيل فيعرف تصفا بالحصول الغير فكذا الحصول ان كان الحصول الصديق فاقى القائل في التحصيل والخاص بغيره فيعلم ان يكون لذات واحدة حصولا ولا يتغير في استحالة كماله في الماهية السابقة فذكره ١٥ قوله بالعرض اي الامور الخارجية

الموصول الى التصو الواحد متعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحذور فاندفع شك الرازي تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسه فالتعريف تحصيل للماهية بالعرض لا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه و العوارض لا تقضي في الاقسام باسرها باطل ومنه هذا

له قوله الموصول الى التصو الواحد متعلق بجميع اجزائها اجمالا وهو المحذور فاندفع شك الرازي تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسه فالتعريف تحصيل للماهية بالعرض لا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه و العوارض لا تقضي في الاقسام باسرها باطل ومنه هذا

المعروف كذات واحدة لا يتحد ما بالذات على عدم تعدد الحصول لذات واحدة فلو ان الحصول متعدد كل مصدر لما يتحد وتعدد المنسوب اليه واذن المنسوب اليه واحد فالحصول واحد او يكون بعض اجزائه وهو البقي باطل فان الكلام يهبط الى تمام ما به المعرف بالفتح ولا يحصل تمام الماهية بعض الاجزاء او يكون المعرف غارضا للمعرف بالفتح فلا يحصل منها ذات اصلا فان العارض لا يحصل من ذات المعروض فان قلت ان ذلك يحصل من العارض المعرف بالفتح كما يحصل من غيره قطعاً فالتعريف مفيد ليس به باطل راسا كما زعم الامام فقلت ان العارض للمعرف بالفتح ما عين وجه المعرف بالفتح او تمام اجزائه فليعلم الدورى وتحصيل الماهية او بعض اجزائه فلا يحصل من تمام ما به وجه المعرف بالفتح والكلام فيه اوارضه خارجا عنه فلا يحصل من ذات المعروض لا تمام المعرف باسرها باطل ١٣ قوله فلهذهها ١٤ يكون تعريف الماهية بنفس الماهية تعريف الانسان بالانسان او يكون تعريف الماهية بالشيء كتحديد اجزاء تعريف الانسان بالحيوان للناطق والنفوس شاهدة ان جميع اجزاء الماهية برهينة برغبتا برغبتا بنفس الماهية فاقى الماهية بالشيء ليست عبارة عن جميع الاجزاء فاقى قوله لا يحصل الماهية بالانسان بالحيوان ما هو حاصل في الذهن من صفات الحصول لما يتعلق به التحصيل فيعرف تصفا بالحصول الغير فكذا الحصول ان كان الحصول الصديق فاقى القائل في التحصيل والخاص بغيره فيعلم ان يكون لذات واحدة حصولا ولا يتغير في استحالة كماله في الماهية السابقة فذكره ١٥ قوله بالعرض اي الامور الخارجية

(بقية حاشية صفح ١٠٣) مركب من التصورات فان كانت التصورات كلها بغيره كانت تصورات كذا كذا فلا بد من تخصيصها بحسب بان  
 من اجزاء التعريف الحكم فيكون ان يكون نظرا في النظرية حقيقة تصورية فحين كذا نظرا في كيف يصح كذا بانه التصورات اجيب بان الحكم  
 حصوله من حصول علم هو حصول علم هو حصول مفهوم وبهذا الاعتبار الاول ليس من الحقائق التصورية بل من علوم العلم المحسوس فيكون من صفات  
 النفس فيكون ان يكون نظرا بانه اعتبارا في الثاني من الحقائق التصورية وعلوم العلم المحسوس ولا يكون الا بديهي فيصير كذا بانه التصورات عند الامام مع جواز  
 كون الحكم في نظرية بغيره على اشتقاقه ان البديهي والنظرية من صفات علوم التصورات او العلم المحسوس فكيف يصح القول بكون الحكم نظرا من القول بكونه معلوم  
 المحسوس في العلم لا بد من تفسير النظرية

**ذهب الى بدهية التصورات كلها الثاني**  
 ان ام ازادي <sup>١٢</sup> بان قال ليس شيء من التصورات بملتبس <sup>١٣</sup> اي البحث الثاني  
**التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه**  
**جواب ما هو وكل ما هو جواب ما هو فهو تصور**  
 مني <sup>١٤</sup> كروي <sup>١٥</sup>  
**تري اذا قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب ما**  
 تنو لا مني <sup>١٦</sup>  
**الغضنفر ففسرناه بالاسد فليس هناك حكم**  
 ولم يعبر الى طب معتاد فيفسل عنه <sup>١٧</sup> اي في هذا التفسير

بما يتوقف حصول نفسه وهو مرسل  
 انظر ويلد بالهصول المحسوس لا ان رسم  
 الذي به الموجود النظري ثم هذا على تقدير  
 ان يكون المراد من الحكم الذي يجوز التعريف  
 الالفاظ وان ما اذا كان المراد النسبة الثانية  
 الجزئية في مرتبة التقييم فيتعين السبع  
 المقام والقول الاجمالي فيه ان جزر اشعة  
 صورة النسبة الثانية الجزئية في مرتبة التقييم  
 وبهذا الاعتبار ان اعتبارا بانها رابط بين علمها  
 واعتبارا باستقلالها مع قطع النظر عنها  
 فغير يتبادر بالاعتبار الاول ومحصله هي  
 الى احكامها الاول ان مراد الامام كونه  
 بدهية الحقائق التصورية ان يكون مستقلة  
 صورة النسبة بالاعتبار الاول وغير مستقلة  
 فلا يكون من افراد موضوع العلم بوعلم  
 ان تخصيص علم البديهي بدهية الحقائق التصورية  
 التي يمكن استقلالها بالامام لا يمكن اعتبار  
 والثاني ان الضرورية في العلم الكلية دخول  
 جميع افراد موضوعها في قولها ولو باعتبار  
 لادخل جميع افراد موضوعها في جميع الاشياء  
 ولا شك ان النسبة الثانية الجزئية في مرتبة  
 حقيقة تصورية كالبديهي بدهية واعتبار  
 استقلالها وان كانت نظرية باعتبار  
 الرباطية والاسس الحقيقية بدهية تحقيق  
 عجيب لولا حاجة الالفاظ لآيت بين  
 شذذ الالاط عليه فيخرج الى الشرع  
 هذا الكتاب (محمد بن ابراهيم عنه) قد

**له قوله الثاني** اي البحث الثاني من المباحث الالائية في المعرف اعلم انه اختف القوم في التعريف  
 فذهب العلامة النعماني الى ان من المطالب التصورية الا لافرق بينه وبين الذي وهب المطالب التصورية  
 فكذا اذا لو ان الذي يكون فيه يحصل صورة فيحصل العلم واللفظ يكون فيه احضار صورة عزوته فان من هذا  
 من ذلك وقال المصدر اشترى ازي انه من المطالب التصورية بنا على اعادة تصور الشيء الموضوع له من  
 حيث انه من هذا اللفظ وفيه ان يحصل في صورة غير حاصله فان المعنى لم يكن حاصل من حيث انه من هذا اللفظ  
 وبهذا خاف تعرجات القوم وذهب السيد الشريف الى ان من المطالب التصورية حيث قال في شرح  
 المواقف انه اذا قيل الانسان طاهر وادري ان هذا يدلول لفظه او اصطلاحا كان هذا التعريف لفظيا وكما  
 قال بالطن الذي يدري ان نقله وذهب الحقوقي الرواني الى ان من المطالب التصورية وفيه احضار الصورة  
 الخروضة والاشقات اليها والمراد من التعريف هو حصول السيد الزاهد وتحقيق المقام اذا سئل عن ابراهيم  
 فقيل بالوجود مثلا فقال ما يكون فاعلا او منفعا فمن شأنه ان يحصل من السائل احضار المعنى الموجب للاشارة  
 اليه من بين العود الخروضة وان يحصل التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ذلك في العلم  
 اللغوي فالتصور من التعديق وان كان التصور اصطلاحيا فمجرد ايراد ما يحكم الصناعات مقصود على  
 الالفاظ واذا قيل ذلك في العلوم العقلية فالتصور من علم ما هو بديهي فبده العلوم التصورية وان كان التعريف  
 اصطلاحيا فمجرد <sup>١٨</sup> **له قوله** فان سلمنا اشتراك المصنف ان التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه  
 عليه بقوله فانه اي التعريف اللفظي جواب ما تولد وكل ما هو جواب ما هو تصور فيجب ان ان التعريف اللفظي  
 تصور هو المطلوب اما الكبرى فلفظها بان موضوعه طلب التصور لم يتوض المعنى وليست بالاعتبار  
 فكلونها نظرية اشار الى وليست بالقول الا ترى ان قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب ما بالغا الغضنفر  
 مستفسر الجارح انما كل ما الغضنفر فغيرناه وفسرناه بالاسد فوقع الاسد الذي هو التعريف اللفظي في

**جواب ما** <sup>١٩</sup> **له قوله هناك**  
 هذا لما قلنا من السيد السند ان اذا قيل  
 الانسان حيوان فان لم يرد عليه ان هذا  
 مدلوله او اصطلاحا كان هذا تعريف

اللفظي وكما قال بالطن الذي يدري  
 نقل او هو استعمال وليس في تخصيص صورة غير حاصله على التعريف بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى فاذا قلنا ان الغضنفر وقتت هو الاسد كان المطلوب ان  
 الغضنفر موضوع لشيء الاسد فالتعريف بالاشية فاذا ورد عليه المنع استمرت كمنسب اللفظ او بالاقوال المتقدم من الى الانسان فالتعريف ان التعريف  
 اللفظي وكلوا ما يكون في فكر يكون من المطالب التصورية فالتعريف اللفظي يكون من المطالب التصديق وهو حاصل الرواية في التعريف اللفظي لم يكن في  
 بل بهما تصور راسخا فمعرفة ان قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب ما بالغا الغضنفر فغيرناه وفسرناه بالاسد فوقع الاسد الذي هو التعريف اللفظي في  
 في سبب تصور راسخا فمعرفة ان قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب ما بالغا الغضنفر فغيرناه وفسرناه بالاسد فوقع الاسد الذي هو التعريف اللفظي في

ص الحجة انه لا في المركز لان الصورة بعد زوال الالتفات اليها يتولد من المردكة وتبقى في الخواصة فالصورة التي يتولد عنها الالتفات كانت في الخواصة فالصورة الاساسية اذا افسرها الغضنفر بالاسد مدحت الالتفات الى صورة الاسد فلا يلزم تحصيل اكل اكل انما يلزم تحصيل اكل اصل لكانت الصورة من التعريف اللفظي حاصلة في المردكة ثم طوب حصولها فان قلت مقصود السبب ان الالتفات اللفظي ودرجه التصديق لانه يتولد من التعريف اللفظي ودرجه التصديق لانه يتولد من التعريف اللفظي وليس بمقتضى في التعريف اللفظي في حصول الالتفات في التعريف اللفظي مع التعريف اللفظي وفيه لا يوجب ان يكون مرجع الارجح جميع اقسام التعريف الى التصديق بحصولها في الغرض في التعريف اللفظي ليس تصور المعنى من حيث اللفظ موضوع له بل عرض نفس تصور المعنى من حيث انه معنى اللفظ بان يكون المعنى تحليلية لا تعديدية والتعريف اللفظي فيه لا يتعلق به الغرض بالذات بل بمقتضى فانهم في قوله لم يفوق الخرج ان بينهما فرق اذ الاول مطلب بصوري واقع في جواب ما ومن وظائف اصل المعقول والثاني مطلب تصديقي واقع في جواب بل ومن وظائف اكل اللفظ في قوله قوله الثالث اي البحث الثاني من المباحث الاربع في المعروف على التحقيق دون الاقتصار والجواب على ما هو الظاهر المساق الى القسم ١٣

في جواب بل ومن وظائف اكل اللفظ في قوله قوله الثالث اي البحث الثاني من المباحث الاربع في المعروف على التحقيق دون الاقتصار والجواب على ما هو الظاهر المساق الى القسم ١٣

نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ بيان المشارة اللفظية

موضوع لمعنى بحيث لفظي يقصد انبائه بالذليل في اي معنى

علم اللغة من قبل انه من المطالب التصديقية لم يفوق في اي معنى

وبين البحث اللفظي اللغوي الثالثان مثل لمعنى كمثل في اي معنى

نقاش ينقش شيئا في اللوح فالتعريف تصويري حكم فيه لا يتوهم في اي معنى

له قوله نعم الخ في بيان ان هذا اللفظ من المطالب التصديقية حاصلا ان التعريف اللفظي قد يحصل فيه فاما في الاول في التصور انما الصورة الخ وانه وضع اللفظ المعنى

تري ان اذ امكن الغضنفر مخرج فقال الخ لم يتولد من المردكة تانيا وانما في اللفظ الغضنفر موضوع المعنى

الاسد المعلوم اولاد الماشيق انما بعدونه في المطالب التصويري للغة الاولى فان نظرم مقصور عليها

اذا لمحت عندهم انما يتعلق من جهة تلك اللغة في حد ذاته ودرجته في جواب ما المطالب للصورة عند مخرجها

للغة والاصل الغضنفر في اللغة الثانية وهي موضوعية اللفظ المعنى فانهم انما يحسنون من اللفظ ان

تلك اللمة ١٣ قوله في جواب هل الخ اي من التعريف اللفظي كما يكون فيه نفسه اللفظ كما يكون فيه نفسه

ان هذا اللفظ لفظ الغضنفر موضوع المعنى وضع لفظ الاسد فيقع في جواب بل في اللفظ موضوع على تعقل

ان موضوع الاسد هو فيه الحكم بانه موضوع فصار تصديقي لكن بيان موضوعية اللفظ من المباحث اللغوية

التي يقصد انبائه بالذليل في علم اللغة وليس لعل في الماشيق في كلامه بيانها فيما يكون من المباحث المنطقية

١٣ قوله فمن قال ان اللفظ هو السيد السند في شرح المواقف حيث قال او قيل الانسان حيوان ناطق

واريد به ان هذا اللفظ لفظ او اصطلاحا كان هذا التعريف لفظيا وحكما قال اللفظ الذي يد مع مجرد نقل لوجبه

استعمال انما قال يكون التعريف اللفظي من المطالب التصديقية كقرا على تحصيل المعنى حصول الصورة انما كان

في جواب بل ومن وظائف اكل اللفظ في قوله قوله الثالث اي البحث الثاني من المباحث الاربع في المعروف على التحقيق دون الاقتصار والجواب على ما هو الظاهر المساق الى القسم ١٣

في جواب بل ومن وظائف اكل اللفظ في قوله قوله الثالث اي البحث الثاني من المباحث الاربع في المعروف على التحقيق دون الاقتصار والجواب على ما هو الظاهر المساق الى القسم ١٣













(يقبح حاشية صفح ١١٠) لعدم استقلالها غير قابلة للتعلق فان ذلك ليس بضروري ولا مبرر من طبع بل لان المقصود منها الحكم على الحكاية انما هي مرتبة لا ينبغي ولفي ان هذا القول صدر من من لا تأكل الدين السبها في واصل ان متعلق التصديق هو الامر الواقع الذي يمكن من الحكم على من السمع التصديق بالامر الواقع لا بالذرية الحكاية فلا بد من تعلق التصديق بما هو متعلق به ودارا به النسبة التامة بما لا قصد او بالعرض لا بالذات واعتبر على وجه الاول ان التصديق حقيقة اذعان النفس وقبولها بوقوع النسبة او لا وقبولها وبغير حجة بالفارسية بمرور يد وبأدركون كما مرح به جميع من المحققين ومن الظاهر ان مفهوم كوديد وبأدركون ليس يصلح للتعلق بالامر الواقع بل بالحكاية والنشأ في ان الصدق كناية عن مطابقة الحكاية للحكي عنه والتصديق نسبة التصديق الى

مفعول التصديق والنسبة الصدق بالمعنى المذكور لا يصح الا الى الحكاية فهي التي تكون مفعول التصديق ومتعلقة والنشأ ان رب قضية مصدقة يكون الواقع على خلافا فكم يتحقق التصديق فيها بالامر الواقع كما قلنا كاذبة فتدبر ١٣ (بند محمد ابراهيم عفي عنه بلب اوى) +

انما تدخل في متعلق الحكم بالتبعية لانها  
 من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال  
 انما هي مرأة ملاحظة حال الطرفين بل انما  
 يتعلق الحكم حقيقة بمقاد الهيئة التركيبية  
 وهو الاتحاد مثلا فتدبر ثم القضية يستمر

و ليس في اذ باننا الامر الجمل كما لا يخفى على من لا فهم قال الفضل السندى ينبغي للعاقل ان يستغفر عن حقيقة التصديق وحتى تعلقه فان كان التصديق قسما من العلم وجبارة عن الصواب وموتفا ملاحظة عن التصورات النفسية او او الالهية كما هو المنسوب الى الامام او عبارة عن الادراك المسمى بالحكم كما هو مذموب الحكماء فالمتعلق ليس بالجملة عن المعلومات والمركبة فلا يخفى ان المتعلق على الاول منهم القضية وعلى الثاني النسبة الرباطية من حيث هي كذلك ولا يبعد ان يصطلح ويقال التصديق تصور الموضوع والحصول حال تصور الرباطية بينهما وان لم يكن مذموبا لاصد فالشرع ان يشبه النزاع اللغوي وان كان التصديق عبارة عن الكيفية الازمانية التي توجد تصور ابداء القضية بزمانها فلا شك ان صدقة قائمة بالذات في المتعلق عبارة عن علاقة قائمة بين متعلقين محل سمية هذا المفعول مشتق من لفظة التصديق فالقرب ان يذره العلاقة مع النسبة الرباطية او الاول والذات و مع المجموع من الموضوع والحصول ثانيا وبالعرض كيف و لم يتصور النسبة لا يمكن ان يوجد الكيفية الازمانية وتكون متعلق بهذا المتعلق

للقول بالتبعية اى بواسطة الغير لا بالذات والغير بمقاد الهيئة التركيبية اعلم ان لما كان مذموب المحصور ان التصديق انما يتعلق او لا بالذات بالنسبة الجزئية الرباطية من حيث هي كذلك وبالموضوع والحصول ثانيا وبالعرض وعلى المصنف مستحق فلا بد من ذلك اراد ابطال مذموبه وحاصل ما قاله ان النسبة المذكورة انما يتعلق بها التصديق بما لا قصد او بالعرض لا بالذات وايداه بان النسبة المذكورة انما هي من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال في الحقيقة فكم يمكن صحتها لان يتعلق بها التصديق او لا بالذات اذ التصديق انما هو من الاشياء المقصودة بالذات فلا يتعلق الا بما هو كذلك واذ لم يتعلق بها او لا بالذات ومن انظارها باعتبار تعلقها بالمفردات الحرفية من حيث كذلك لزم تعلقها بها ثانيا وبالعرض ١٣ قوله حال التزم الحاصل المراد بحال الطرفين بكون النسبة نفسها لا من حيث هي بل من حيث انها حال للطرفين والحاصل ان الاستدلال حيث لاحت - العقل اياه ومعلومه في انه مرة لتعرف نفسه من حيث انحال للطرفين وقام بها محصور في العقل ايضا لما يكون من حيث انحال من احوال الطرفين وحتى من المعاني التي انما ترمي بها ومن البين ان حصول النسبة وملاحظتها من تلك الجهة انما يتاخر بعد حصول الطرفين وملاحظتها وهو العنى بعدم استقلالها في المعنوية وكونها من المعاني الحرفية فان قلت المحصول ايضا قال من احوال الموضوع فيلزم ان يكون غير مستقل في المعنوية وكونها كترى قلت فرق بين كون الشيء حاليا في الواقع وبين كونه ماصلا في العقل من حيث هو كذلك والموجود في المحصول هو الاول والموجب لعدم الاستقلال هو الثاني فافترقا ١٣ قوله بمقاد اى ما يفيد آية التركيبية ويجوز هو بعد وهو الامر الجمل الذي يعبر عنه بالحاد مثلا في الحقيقة ولا اتصال في الانفصال في الشرطية وحمل الاتحاد على النسبة وان كان من يتجه الى تخلفه لكن يلزم من حمل كلامه عليها حمل كلامه على ما لا يرصني به قائم ١٣ قوله مثلا تلويح الى دفع حصر المتعلق في الاتحاد لان المتعلق يتم من الاتحاد والاتصال والافصال وسلبها ١٣ قوله قد برفا ن باطل فان كثيرا ما انعقد القضية من

لو بالية بسيطة والتي وقعت في جواب بل مركب تسمى عليه مرتبة وقد مر حقيقة وتفصيل في التصورات في امر مستقلا ليس ضروريا لا مبرر عليه فقد ظهر من النزاع ما ينبغي ان لا يكون حركة لبلو لا العقل انما هي من زيادة او في المقام طويل لا يسير بمقدار فافهم ١٣ قوله القضية - اى مطلقا ساوا كانت بالية بسيطة - لومركبة تترابطون في بحث لا يحتاج الى امر هو اولى الحكم عليه وانما الحكم بانه ذاتا بالية اخبارية حاكية وانما يذكر الاولين لظهورهما عدم اختلاف فيهما بخلاف النسبة كما هي واعلم ان هل على قسمين بسيط ومركب فالبسيط ما يطلب به التصديق على وجود الشيء في نفسه او عدمه كذلك والمركب ما يطلب به التصديق على ثبوت صفة زائدة على الوجود او سلبه كذلك فالقضية التي وقعت في جواب بل البسيط تسمى

س و اقر انفسه احمي يستمها مودودا و ارجعنا الى و جدها فلا نجد في القضية ان النسب التامة المحركة بالقول فيها تحقق نسبتيين في البلية المركبة خلاف المرحول فان قيل لما كان اجزاء القضية مطلقا فلهذا قالوا ببساطة اجزائها و مركبها الا ترى تحكم قلنا اولان ببساطة و التركيب انظر الى المحكي عنه بانها اجزائها ببساطة في الاخرى مركب ولا يشك ان الانشيني في المحكي عنه لهيئات المركبة مودودون ببساطة معنى الانشيني ان لا يلزم من انتفاء الصفة انتفاء الموصوف بها وليس هذا في الهيئات المركبة فقط دون البساطة لان انتفاء الوجود مستلزم لانتفاء الموصوف و ثانيا ان المحكي عنه لهيئات المركبة تستعمل في الوجود والذاتي اذ انما يحكي عنه لهيئات البسيطة فليس يستعمل في تفصيله

بامورثثة ثالثها نسبة اخبارية حاكية

لأولها الموضوع وثانيها في

**قوله** باحواله في اجزاء العقيدة العلم منها اعتزاضا وبيان اجزاء العقيدة المتأخرية او ذهنية او بعضها خارجية وبعضها ذهنية والشق كل باطل انما الاول فلاستدعاء استحقاق المحل بين الموضوع والمحل وهو ظاهر البطلان واما الثاني فلاستحقاقه من المحل بين النسبة وفرضها به باطل ايضا واما الثالث فلان الجزئية النسبية ذهنية وجوب المحل بين الاجزاء والجزئية تركه ذهنية احداهما ذهنية او الظاهرة وكذا خارجية خارجية اذا اتحدت والتقاء من النسب المتكثرة كما احتمل في ذهنية احدثها وخارجية الاخرى قاطبة من الراس والجوهر اما اجزاء خارجية تفصيلية المحل منتفبة بالضرورة بين الموضوع والمحل من حيث انها كذلك وبطلان شك في استحالة كون العلم علم من حيث هو كذلك محكوما وبالعكس الا ترى ان افضل ما لا يمكن له بالعلم **قوله** حكاية اي الحق والواقع وفي العلم اشارة الى ان القضايا سواء كانت بليات بسيطة او مركبة سواء كانت في اشتقاقها على الوجود الواقعي والعدم الرباطي بمعنى النسب في مرتبة الحكاية واما المقادير فيها في مرتبة المحل عندنا البليات البسيطة في درجة المحل عندنا ليست مشتقة على الوجود والعدم الرباطيين ووجه اشارة ايراد العقيدة معرفا باللام مع عدم تركيزه البعضية وهذا ما ذهب اليه الشيخ وفرض القدماء من ان كل قضية مركبة من ثلثة اجزاء العلم والنسبة والعلم ومنها ذهب ثلث الاول من مذهب السيد السند وهو قائل بان النسبة التامة الجزئية ليست في البليات البسيطة لانها لا تقع فيكون في تركيزه زيد موجود يراست بدون تكرار است وزيديا كذا زيد يديونه است فظهر بان النسبة في البليات المركبة موجودة دون البسيطة فمد البسيط والتركيب على هذا المذهب وتسميتها بها بالنظر الى الحكاية بان يتحقق النسبة في المركبة دون البسيطة والثاني ما ذهب اليه اقرادنا وهو قائل بان في البليات البسيطة نسبة الوجود وادعاء في المركبة نسبتين احدهما نسبة تامة خيرية وثانية بها وجود رابطي متضمن لاحد الطرفين بالفضل بطلب الوجود اولاً في احد الطرفين وادعاء في المجموع الى الاخر كما يقال وجود البياض الجسم ووجود الجسم على صفة البياض وثالثات ههنا المذهب الثاني لكن الفرق باشتاق الوجود الرباطي في احد الطرفين بالفضل كما هو في المذهب الثاني او بالقوة كما في المذهب الثالث بان يلحظ في احد الطرفين المعنى الاجتماعي المتخيل في النسبة الوجود الى احد الطرفين من نسبة المجموع الى الاخره هو مذهب الصده الشيرازي المعاصر محقق الروابي في هذا المذهب والتركيب على بيزن المذهبين ههنا بالنظر الى الحكاية باشتقاقها في نسبتين وفي الاخرى على نسبة واحدة ولما لم يكن المذهب الثالث حقا عند المصنف فقال في التركيب بقوله العقيدة ووجه الرعي الاول ان النسبة التامة الجزئية موجودة في البليات البسيطة واللام توجد الحكاية لان دار الحكاية هي النسبة كما اشار اليه المصنف بقوله حكاية الثاني باطل فالقدم مشد ووجه بطلان الاول هو عدم وجود الحكاية لم توجد العقيدة والثاني باطل بنا على تسليمكم فالعقيدة مشد فثبتت النسبة في البليات البسيطة واما الدال على القول الجمعي اقرادنا في كلامنا في الحق في الواقعة النفس الاخره توجد في البسيطة لان معنى قوله زيد موجود زيد سدا كرهه مشد است حذف المحمول في زيد كرهه مشد

ان يوجد الربط يطل على الاشياء بالاشتراك  
او الحقيقة والجماع على ما كان احد الثبوت  
المحمول للموضوع في النسبة الحكمية وحي  
تتم العقود باسمها بحسب الحكماء يعني ان  
القضايا كلها سواء كانت دليات بسيطة  
او مركبة سواء كانت في اشتباه على الوجود  
الربطى او عدم الربطى بين اثنين في قضية  
الحكمية فان الوجودان الصحيحين في عدم  
التناقض القضية بدون ان لا تلاحظا في كل  
الموضوعات المحمول بالاشتراك والمعمية بالنسبة  
الاخرى التي هي في الحقيقة الصحيحة للتصديق و  
التكذيب سواء كانت بعد النسبة بين اثنين  
على طور المتخالفين او التامين في قضية  
القضية او بدورها على طور القادما والعاقل  
تخليصا فانها ثبوت الشيء بان يكون هذا  
لنفس الثبوت وجودا في نفسه كذا فيظهر  
وذلك يخص الاعراض المنضمة بحسب الحكم  
عنه كالسواء مثلا فان لا وجودا بنفسه كنه  
محمل كون السوداء من افعال التمتع لا  
يوجد الوجود الربطى في الحكمية على الدليات  
بسيطة فان الوجود في وجوده بنفسه  
كذا في التوكل لا يفتقر الى اشتراط مطلق الاصل  
في انصاف الموضوعات المحمول والملازمين  
الموضوع على ما لي وصفه في الواقع صحيح  
عنه كذا في الاشكال لانصاف الاضغامي  
وهو ما يكون بوجوده في انصافها على  
انصاف البياض بالبحر ولا تافان لا تافان  
وهو ما يكون الانصاف لا بانصاف الصفقة  
في نظر على كون وجوده في كون  
الانصاف على ما لي في الواقع ليس انصاف  
الوصف عنه كما في الفلك بالغوية والاصلا  
زيد بالعمى وهو انما يستعمل في ثبوت  
للموضوع فقط وعدم استعماله في فرد  
منه انما لانصاف حقيقة الصفقة

من غير صحيح اذ لو كان الظن اذعاناً لم يلزم على من ذهب المتأخرين كون اجزاء القضية خمسة وهو باطل عندهم لان كون بساطة الظن اختصام  
 من ذهب القدماء فارجيب عنه تارة بان لهم ان يقولوا الطرف الرابع يتعلق بالنسبة التامة والمزوج بالتقييدية لا بمجرد وقوعه والحق اليقيني بها  
 ويدور عليه ان يلزم ان لا يتعلق التصديق بالنسبة التامة وهذا باطل بها مع التقييدية وايضاً قطع المزوج بالتقييدية يستلزم نزولها عند  
 قطع الرابع بالنسبة التامة كما ان الشك يتعلق عندهم بالنسبة التقييدية مع نزولها عند قطع الاذعان بالتامة قبل والسر فيه ان النسبة التقييدية هي  
 مورد النسبة التامة فلا يتصور كونها مبرومة او مشكوك من كون وقوعها محتمل او غير ذلك فلا بد ان يكون في القضية عندهم في صورة تركيب الظن من الرابع والمزوج  
 نسبتان تامة تامة فيكون اجزاء القضية

خمس وتارة بان بساطة وان كانت  
 لازمة على رأي المتأخرين لكن لما كان الحق  
 عند المصنف مذنب القدماء فارجيب  
 على من ذهب عليهم بطريق المقابلة مذنب  
 المتأخرين اي في قوله في المتأخرين  
 لما ذهب المتأخرون الى اتحاد التصور  
 التصديق ذاتها مبرومة وتكونها محاذ  
 مورد الحكم من صفات التصورات مفصلاً  
 كان من القوريات النظرية على قطع  
 الشك والوجه الذين بها من اقسام التصور  
 الساذج الى بالنسبة قالوا باشتغال  
 القضية على نسبتين احدتها تامة فخرية  
 لان يتعلق بها التصديق في الاذعان اخرها  
 ناقصة تقييدية تامة لان يتعلق بها الوجه  
 والشك فصار اجزاء القضية عندهم اربعة  
 في قوله هي اي هذه النسبة التامة الخيرية و  
 يرد عليها الحكم على النسبة التامة الخيرية و  
 يكسب عليها فانها عبارة عن وقوع نسبة  
 اولاد وقبائلها وان على النسبة تقييدية  
 الا ترى ان اتحاد المفهوم قولنا زيد قائم و  
 قيام زيد واقع وقولنا زيد ليس قائم قائم  
 زيد ليس واقع قائم في قوله نسبة  
 بين بين. لكونها بين الوقوع والا وقوع  
 متردد بينهما من غير ان يكسبها جواها  
 الحكم على الوقوع اي النسبة التامة الاولى  
 والا وقوع جوا النسبة السلبية التامة  
 يتعلق بهذا الحكم الا التصديق في الشك  
 والتصديق متعلقان بالقضية وتعلقها  
 لابدان يكون متعاضدين في القضية  
 من نسبتين متعلقين باحدتها الشك و  
 بالآخر التصديق فيكون اجزاء القضية  
 اربعة الموضوع والمحمول والنسبة التامة  
 والنسبة التامة الخيرية المقدمون فيكون

ومن ههنا يستبين ان الظن اذعان بسيط والا لصاً  
 اي من القضية ثم بامور ثلثة ١٢  
 اجزاء القضية هناك اربعة والمتأخرون زعموا ان الشك  
 اي في صورة الظن ١٣  
 متعلق بالنسبة التقييدية وفي مورد الحكم ويسمونها  
 اي جزاء اربع للقضية عندهم ١٤  
 النسبة بين بين اما الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع فلا  
 كونه بين الوقوع والا وقوع ١٥  
 يتعلق به الا التصديق اعجبني قوله اما فهو ان البرد  
 المتأخرين ١٦

له قوله من ههنا. الى ان اصل ان القضية تتم بامور ثلثة يعلم ان الظن الذي هو من اقسام التصديق  
 اذعان بسيط وهو الطرف الرابع فقط المتعلق بالنسبة التامة الخارجية في القضية الموجبة وبالسلبية في القضية  
 السالبة لكنه بحيث لو لاحظنا ان الطرف المقابل لمتعلق جزئياً بجزئها في الحكم اذ اعراضه عن مجموع الرابع  
 والمزوج قال السيد السند في حاشيته شرح محقق الأصول المذكور في عبارة القوم ان الظن هو الحكم باحد التقييديين  
 مع تجزئته وتبيناً ومنه انه مركب من احتمالين والمنقول عن المصنف ان قال ذهب ايام الاساطيل الى ان  
 الظن اذعان مركب من الطرف الرابع والمزوج والخميس كذلك بل هو حكم بطرف الرابع حكماً بسيطاً لكن لا لظن  
 هناك العقل الطرف المزوج يجوز تجزئته اما وانما ان تجزئته هو اذ على ذلك الحكم فكل واحد التفصيل في شرح المحقق  
 في قوله ولا وان لم يكن الظن اذعاناً بسيطاً لم يكن كما ذهب اليه ايام الناس فصلا اجزاء القضية في  
 صورة الظن اربعة اعلم ان هذه الملازمة موقوفة على ثلثة مقدمات احدها ان بالضرورة يتعلق الظن بدلول  
 القضية الواحدة وتاثيرها بالضرورة ليس المقدم يحتاج عن بدلول القضية بدخل في تعلق الظن وثانيها ان النسبة  
 الواحدة ليست متعلقة للزجاجة والمزوج كما لا يخفى اما في الملازمة فبما ان لو كان الظن مركباً كان نسبتان حكم  
 المقدمتين التامتين في نسبتان اما ان يكون كل واحد منهما خارجاً عن بدلول القضية فيلزم تعلق الظن بالخارج عن  
 مفهوم القضية وهو باطل بالمقدمة الثانية وايضاً يلزم ان يكون القضية مركبة من جزئين وهو خلاف المتقرر عند  
 اهلنا ولا يكون كل من النسبتين داخل في القضية فصلا اجزاء القضية اربعة هو المطلوب واما ان يكون احدهما  
 داخل والثانية خارجة فاما ان يكون الثانية موجودة اخرى او موجودة بافراده لا لادل يلزم  
 ان يكون متعلق الظن بقضيتين وهو باطل بالمقدمة الاولى وعلى الثاني ان يكون تعلق الظن بالمعنى الخارج عن مفهوم القضية  
 وهو باطل بالمقدمة الثانية اعلم ان البساطة ليست متعلقة بالحق بل اليقين والوجه والا تامل الشك ايضا كذلك  
 في قوله اربعة. وهو باطل عند القدماء لان القضية تتم عندهم بامور ثلثة كما مر ودخل المصنف بان المتفرق

بالتعاضد بينهما بحسب الذات فقط لا بحسب التعلق متعلقها عند المتقدمين واهد ١٧ في قوله قولهم ان في قول المتأخرين وبكون الشك لا يتعلق  
 بالنسبة التقييدية دون التامة الخيرية ووجه الاجاب ان الشك الذي هو التردد لا يتوقف حقيقة على متعلق بل هو علة كاشف به الوجدان ١٨ في قوله اما فعبء  
 في لم يسبق ذنبهم لم يات في فهمه بآثار وعلى المتأخرين وحاصلها انهم ان الشك هو المذموم ولا يتوقف التردد والا بالان يتعلق بل لا يتعلق به الاذعان  
 فليس للشك الذي هو من اقسام التصور متعلق سوى متعلق التصديق ١٩ (بسنده محمد ابراهيم غفر عنه لسادى) +

م كلهم مجموعا على ان المعلومات الثلثة اعني المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الرباطية بينها المتأشبه قضية صدرت عن الادعاء بها في صورة الشك ليست قضية كونها مستعمرة حينئذ تصور اساسا وجودها موقوفا على تصور حالة القضية في حالة التصور باطل عندهم وقد صرح بذلك الشيخ في الشفا  
انتهى فقد علمت بهذا ان الشك واراد على القوم جميعا لا على القدر خاصة ثم اعمل في الجواب الثاني من المصنف ايضا يعلم ان جوابا عن الفرقين فما  
قال بعض الشراح لهذا الكتاب من ان هذا الشك من جانب المتأخرين على القدر ما حرمت قالوا ان المعلومات الثلثة التي هي جميع اجزاء القضية التي هي كل فلا  
ان يتحقق يتحقق اجزائها فانما نظر بالفرد ان كلها يتحقق جميع اجزائها الشيء يتحقق الشيء ولا ينظر في اجزائها ريب فينبغي ان يتحقق القضية عن تحقق المعلو  
الثلث مع انها غير متحققة على ما هو المشهور  
فعدم انفكاك الكل عن جميع اجزائه  
انفكاك الشيء عن نفسه فعمل ان لها ما سواها  
جزء آخر هو غير متحقق في الشك فهذا لم  
يتحقق القضية التي ليس كما ينبغي مع ان  
اجزاء القضية كلها متحققة في صورة الشك  
عند المتأخرين ايضا لان بعض حجة تدعي  
القدما والملازمة المتأخرين بان لو كانت  
النسبة التعريفية سالمة لورد والشك  
عليها كانت المركبات المتأخرية والتوضيحية  
ايضا سالمة لوجودها في اقسام المتأخرين  
بالتزام ان صلوح النسبة التعريفية له  
انما هو اذا كانت موصوفة للوقوع واللا  
وقوع ومن البين انه في المركبات المذكورة  
ليست كذلك لانها لا تزام ساقطة انتهى اما  
تحقيق المصنف للمعلومات بالثلاثة فلا  
التحقق عنده هو تدعيه القدر والملازمة  
التي يرد على القدر ما خاصة فافهم ١٢  
هـ قوله الثلثة عند القدر والملازمة  
عند المتأخرين ووجه التحقيق في كلتي  
الاشياء السابقة واصل الشك ان يكون  
اجزاء القضية هي الموضوع والمحمول  
والنسبة الساتمة الجزئية فقط كما هو عند  
القدر وادع النسبة التعريفية كما هو  
مسلك المتأخرين باطل اذ لو كان اجزاء  
القضية هي الثلثة او الاربعة فليزم عدم تحقق  
الكل عند تحقق جميع اجزائه والتالي باطل  
فالمقدم مشددا ووجه الملازمة فهو ان  
المعلومات الثلثة او الاربعة التي هي  
جميع اجزاء القضية متحققة في صورة  
الشك مع انها غير متحققة على ما هو المشهور  
من ان القضية المشكوكه ليست  
بمعرفة وادع بطان الثاني في نظر المتأخرين  
انهم ليسوا لادعارة عن تحقق جميع الاجزاء

لا يتيقن حقيقة ما يتعلق بالوقوع فالمدرك في الصوتين وحده  
والافتقار في الادراك بانه اذا عاين وترد في قول القدر  
هو الحق فهم هنا شك وهو ان المعلومات الثلثة التجميع اجزاء  
القضية متحققة صور الشك مع انها غير متحققة على ما هو المشهور

له قوله ما يتعلق اي التردد وما اصله ان التردد الذي هو الشك لا يتحقق بالمستيقن بالوقوع ولا التردد  
الذي هو كناية فان الشيء لم يعرف كناية لا يتقوم به التردد والتردد حقيقة عبارة عن تجزئة حقيقة الحكمية  
وعدها لنفس الامر تجزئة اساسا من غير ترتيب فاما مستيقن بالوقوع كيف يتحقق كما لا يخفى فتعريفه بوجه محتمل  
فبوجه محتمل فان قلت يجوز ان يتحقق بالنسبة التعريفية من حيث وقوعها او لا وقوعها او مجموعها قلت  
حينئذ الوقوع اذا كانت خارجية عنها في غير صالحه تتعلق التردد كما علمت وان كانت داخلية فهي كافية  
لا حاجة الى امر اخر سواء ١٣ قوله فالمدرك - حاصله الفرق بين الشك الذي هو من القسم المتصور  
بين المتصور بعد الاتحاد وبينه في المتعلق بان المدرك والمعلوم في صورة الشك والمتصورين واهو بالوقوع والادراك  
اي النسبة الساتمة الجزئية اياها واسمها وانما الفتاوى في الصور يمكن ان الادراك بان الادراك في الصورة العينية انما هي انما هي  
وفي الصورة الاولى ترددي وليس التفسير بينهما بحسب المتعلق بل بحسب الذات فان من لوازم المتصورين تعلقهما  
خاص بحيث لا يتعلق بغيره المتصور يتعلق بكل شيء حتى بان يتحققه فغارت الواوهم مختلفة واقتضت الواوهم يدل على  
اختلاف المفردات بحسب الذات وقد مر تحقق في بحث التفورات وان قلت ان القول بمتعلق الادعاء بان يكون  
ما صرح به المصنف بهما زاحما فلا فائدة من ساقها من تعلقها بما هو محتمل قلت ان الافادة السابقة وان كانت من محتملات  
نفسه هذا القول مبني على مشرب الجهور وقد وقع مشربا من حيث مباحث التفورات اية حيث قال الحكم ان اعتقاد  
النسبة الجزئية فصدق وكما ١٤ قوله فقول القدر - بتبليغ اجزاء القضية هو التي دلالة الوهم  
الاسليم على وحدة النسبة وعدم الدليل على تعدد او قد استدلل على عدم جزئية النسبة التعريفية للقضية بان لا يرد  
شيء جزوا لا يخرج ان لا يتم ولا يتحقق حقيقة ذلك الاخر بدون ذلك الشيء ولا شك في ان حقيقة تلكا في عين الواقع هي  
اجل الجزئية فتحصل بغيرها اعتبارا بالنسبة التعريفية فبجعلها جزئية تصف كيف فان حقا صدق والكذب والافتقار  
في جانب الحق عن نفس حلول المحمول في الموضوع وفي جانب الحكمية عن محض الوقوع للحال من الحلول الواوهم  
فانما اجزاء الثلثة في الحكمية عند ذلك الثلثة في الحكمية فكيف يتحقق ان حدها بالجزء ولا حاجة الى ان لا يرد في جميع الحكم  
كونها من الاجزاء ١٥ قوله ههنا - اي في مقام تحقيق القضية قال الفاضل الجزاء الذي علم ان المتأخرين

له قوله قيل في حله - اي في حل الشك وقالة الفاضل عزاجان حاصله ان الكل على كون احدهما السلك بالذات وهو المعنى المركب الذي يتقوم  
حقيقة من الاشياء متعددة وكل بالنسبة الى هذه الاشياء بالذات وهذه الاشياء اجزاء له بالذات كالانسان المتقوم حقيقة من الحيوان والناطق وثانها  
الكل بالعرض وهو المعنى الذي يحدت هذا المعنى المركب اتحادا بالعرض بالنسبة الى هذه الاشياء المتعددة وهذه الاشياء اجزاء له بالعرض كغيره من الاشياء  
المتوحد مع الانسان المركب من الحيوان والناطق فالقضية حقيقة عبارة عن غيرهم فوالنا قول كقول الصدوق والكذب ولا شك في المعلومات الثلثة

مجازاً أو بالعرض بواسطة العقد لا كما وصفوها ويحتمل الصدق والكذب مع العقد المنفرد اتحاداً أو تضامناً لا كاتب بالنسبة إلى الموقوف  
كل بالعرض بواسطة الغير وهو الإنسان بان معرض الحقيقة حقيقة - بالذات هو الإنسان ونسبته إلى الكاتب مجازاً أو بالعرض بواسطة الإنسان  
لا كما وصفهم انما كانت مع بالعرض فكما ان لا يلزم من تحقق الحيوان الناطق تحقق الكاتب كذلك لا يلزم من تحقق المعلومات الشخصية تحقق القضية  
له قول اقول فيجب الجزاء من المصنف على العمل المذكور حاصله على تقدير لادة العقل بالحقبة بالعرض الحقيقة بواسطة شخص بواسطة في الشبهة انكسب  
ان يعتبر امر آخر وهو بواسطة وليس الادراك الموقوف بمجمل القضية لا كما بالقول في اجزاء القضية وانما ان يوزع المعلومات الشخصية فيكون مجرد هذه المعلومات و  
ادراك الموقوف حقيقة على قياس ما يقال  
ان الفصل يجعل بنفسه نوعاً ما هو على  
اجزاء ما كان القضية عبارة عن المعلومات  
المركب من العلوم والمعلومات واما بالشرطية  
كما انه وقت تحقق الادراك يصير مجزئاً  
نفس هذه المعلومات قضية فيكون مجرد  
المجملية الذاتية لا على ما التقدير ما زاد  
في القضية بجزء من المعلومات الشخصية و  
ليس حقيقة بل هذه المعلومات تكونها  
قضية ضرورية ليس هي بكونها بآية الشرطية  
وعلى تقدير لادة العقل بالحقبة بالعرض  
الحقيقة بواسطة الغير بواسطة في معرض  
يكون حاصله من حيث خيال العقل لا تتفرقة  
بينها بل بالذات والاصل بالعرض في نفس  
تحقق الجزاء ولا يتحقق اصل بالذات لا تحقق  
اصل بالعرض وليس العكس لان العقل عرض  
يعمل لما هو متحقق من بالذات بالعرض  
اتحاداً لا زماناً بل بالحقبة بمشابهة كل  
بالذات في ان عند تحقق اجزاء القضية  
يكون متحققاً فكان حقيقة متفرقة من هذه  
الاجزاء والناتج بالفعل ليس كلاً بالنسبة  
إلى الحيوان الناطق بل اصل بالعرض هو  
الكاتب بالحقبة فثبت عدم تحقق العقل  
الذي هو القضية في ان لا تمام لعدم تحقق  
جزء من اجزاء القضية وليس للادراك  
الواقع في معلومات الجملة واما عدم  
تحقق شرط من شروط فينبغي القول  
بأنها كمال النكاح النكاح بالذات من اجزاء  
فيكون غير النكاح النكاح بالذات من اجزاء  
الذاتية لما هو قس من الزعم بين اصل  
بالذات والاصل بالعرض ولا يلزم المجملية  
الذاتية واور عليه بان ما لا يشترط في كل  
بالعرض من الاتحاد لا يلزم فيه خبر من ولا  
سبب من كل الاتحاد مطلقاً سواء كان

في حل ان القضية بالنسبة المترك المعلومات بكل عرض  
الشخص

فلا يلزم تحقيقه كالكاتب بالنسبة إلى الحيوان الناطق  
هذا التفسير بآية التفسير الثاني

اقول فيجب ان يعتبر امر اخر بعد الوقوع وليس الادراك  
سرى الامور الشارحة ١٢ الذي هو جزء القضية

ذلك خارج اجماعاً واخذ الوقوع بشرط الإيقاع  
عن القضية ١٢ الا زمان ١٢

له قوله كل بالعرض اي بواسطة الغير لكل بالذات العلم من بواسطة اقسامها ثلثة احدها بواسطة في الاثبات  
وي عبارة عن العلم بواسطة بواسطة في اثبات الادراك لا وهو في ملاحظة الذهن اي العلم ولا يسمى بواسطة في  
التعديق ايضا والثاني بواسطة في الثبوت وهي ما يكون بواسطة في ثبوت العارض للعرض في نفس الامر بان يكون ذو  
الوسطه معروفاً حقيقة سواء كان بواسطة لمعروف حقيقة كما في ثبوت المكون للعرض بواسطة الادراك بان يكون العرض  
حقيقة فهو بالواسطة والوسطه سفر في محض كما في ثبوت الصبح فثبوت بواسطة الصبح فيصير بواسطة في ثبوت  
تعيين الثالث بواسطة في العرض وهي ما يكون بواسطة في ثبوت عرض العارض للعرض في الواقع بان يكون العرض  
حقيقة هو بواسطة فقط ويكون نسبة العارض الى العرض بطريق الخيال كما في ثبوت المكون للعرض في الحقيقة بواسطة  
مستفيدة ثم علم ان نسبة العارض الاول اي بواسطة في الاثبات فانه بواسطة في ملاحظة الذهن والعلم لا يسمى  
بواسطة في التعديق والمقصود من بواسطة الثبوت كسب الواقع ونفس الامر وان لا يتصور نسبة بواسطة في الثبوت  
بالعرض الاول اي في ان بواسطة وذو بواسطة كما هو من غير حكم بالذات ولا يلزم كون اجزاء القضية بعضها اجزاء  
الشيئين متغايرين حقيقة وهو القضية والعقد المنفرد بهما بل لا يلزم انفردان احدهما مع الآخر بل هو كذا  
يلزم حقيقة لا يثبت في تحقق اصل بالعرض لا هو ملول لكل بالذات على هذا التقدير واصل بالذات تحقق عند كذا  
تحققه والادراك يختلف الملول من الحلة وهو اصل واثباتها عدم مثالي لان الانسان ليس حلة بثبوت الحقيقة لكاتب  
فلا حلة في مراد العقل والواسطة في ثبوتها بالعرض الثاني اي فيما يكون بواسطة سفر اخصاً او بواسطة في معرض  
فان كانت الادراك في تقرير اصل ان القضية كل بواسطة الغير وبالأدعان بان يتغير ذلك الغير في تلك المعلومات فخطا  
كلا القضية والغير بنفسه ليس كل ولا قضية كالكاتب بالنسبة إلى الحيوان الناطق كل بواسطة الغير وهو المبدأ لما في  
المبدأ مع العلم ان الناطق بمجمل المبدأ لا الادراك ليس بكل علم ان الكاتب حقيقة ليس بآدم من تحقق الحيوان الناطق  
كذلك تحقق القضية ليس بآدم من تحقق المعلومات الشخصية فاما ان تكون المعلومات الشخصية في صورة شك بدو  
الغير في حقيقة القضية فان كان المراد بواسطة في معرض فتقرر اصل ان القضية كل بالعرض اي بواسطة الغير في العقد  
الشخص من تلك المعلومات الشخصية بان معرض الحقيقة بالذات حقيقة هو العقد المنفرد ونسبة المجلد الى القضية  
لم تجزها لما في ذاتياتها لانه يحتاج الى العمل على احوال الامور ان الانسان في مرتبة نفسه حقيقة حين ان ليس بوجود

لا ما لا يلزم بانهم **له** قوله الوقوع العلم ان الوقوع عبارة عن النسبة القائمة بالحقبة والادعان بانها ليس ايقاعاً والواقع عن النسبة السلبية  
والادعان بانها ليس ايقاعاً وذكر الوقوع الايقاع على التام دون التخصيص والماد بها مطلق النسبة بالحقبة حقيقة كانت او بشرطية **له** قوله لمجملية وهي  
استصحاب ثبوت ذاتيات الذات الى الجمل وهو عمل الذات لا يشيع عن ذاتيات وجعل الشيء عين الشيء غير معقول العلم ان ما هو المشهور من عدم تجزئية  
الذاتيات ليس مستهاناً فخرجها من عدم الوجود وليس بمجمل لانه باطل كونها من المتحقق فلا مكانية التي ليست موجودة الا بمجمل العمل على صانعها



منه فبعضه كذا في بحث التصورات فعدم المشكوك والمزمنة كلها بما قضيتان فالقول بعدم تحقق القضية في حاله الشك منزه عن  
قلت ان هذا القول في تلك الحالة يقتضي انما لا يحتمل الصدق والكذب بل انما لا يحتمل في ذلك في شك فبذلك لا يشك في كونه لا  
القضية المستقصية فلا يحتمل الصدق والكذب اصلا قلت ان زيد قائم على اي وجه اخذ لمعنى يحتمل في نفسه الصدق والكذب لا يشك في كونه  
الحكاية في عدم التردد انما هو في مطابقة الحكاية فالشك والتذبذب فيمكن ليس في اصل الحكاية قال الفاضل السنداني واخفى الافادة بجعل الاكبر في محو شئ  
رسالة القطبية وانه ان شئت القضية يقول يحتمل الصدق والكذب فلا يشك ان مدارها بها النسبة للحكاية كما صرح المصنف فالشكوك القضية كاللكن

الذاتية وهو حال الافادة مقدم على الايقاع والقضية  
ليست منتظرة التحصيل بعد فاعتبار تعلق الايقاع  
بالواقع مما لا يدخل له في تحصيل هذه الحقيقة فالحق

ان قولنا زيد قائم قضية على كل تقدير فانه يفيد معنى محتملا  
للصدق والكذب ففي الشك اما التردد في مطابقة الحكاية  
لا في اصل الحكاية واحتمالها لم نعم القضايا المعتمدة

له قوله كلافادة اي افادة معنى القضية احتمال الصدق والكذب والعلمان المعقود منه دفع دخل  
يرد على الشك الثاني من رد المصنف اعني اعتبار الامر الآخر شرطا وحاصل الرضا انما يتحقق بالشك الثاني  
اعتبار الامر الآخر شرطا ولا يراد لزوم المحولية الذاتية لا انما يراد لو كان الشرط شرطاً لثبات  
للذات وليس كذلك بل هو شرط تحقق الذات لان اجزاء القضية ليست مطلقة العلومات الشبهة بل هي من حيث  
انها معروفة للاذعان فيما اعتبار امر آخر لم يمتنع الذاتيات لان الذاتيات متحققة ويلزم من ثبوت الذاتيات بانها  
يلزم صحة المحولية الذاتية اما في الواقع فبما ان الافادة مقدم على الايقاع والقضية ليست منتظرة التحصيل بعد  
لافادة فلو كان الاذعان بالمعلومات الثلاثة معتبرا فيها لكانت القضية منتظرة الى الافادة مع انها ليس كذلك  
فعلم ان ليس لا يقل دخل في القضية لا باعتبار الشرطية ولا باعتبار آخر وتخصيص ان الشروط لا يتحقق بدون  
الشرط ووافادة احتمال الصدق والكذب يتحقق بدون الايقاع والقضية بعد الافادة غير قاصرة في تحصيلها بل هي  
آخر فلو كان الاذعان شرطا لكانت القضية متحققة بدون ١٢ قوله بحددها اي بعد الافادة على كل حال  
القضية تحصيل عند الافادة فلا حاجة الى الايقاع هذا بيان بعدم صلاحية الايقاع للشرط مع قطع النظر عن  
انذاته ١٣ قوله الحقيقة اي حقيقة القضية اذ طريق الدخول بحيث يحوي جزاها باطن الايقاع  
او البعض بان يعتبر شرطا او اقرا انما الاول جرح لنسبة المحولية الذاتية والثاني باياه عدم انتظار القضية بعد  
لافادة المقدمة على الايقاع التي هي آخر ١٤ قوله فالحق اي في الجواب عن الشك المذكور ان قولنا زيد قائم  
مشاكاً قضية على كل تقدير يحتمل الشك والاذعان فان في القول قضية معنى محتملا للصدق والكذب وما يفيد بهام

والنفسر بما يقال لتمامه لتمامه  
او اوجب فالمشكوك ليس بقضية او لا  
يقال للفاصل الشك ان صدق او كاذب  
في العرف انتهى وفيه ما فيه قدر ١٥  
قوله في الشك الجواب قال الفاضل السنداني  
باجواب سوال مقدّمه انه ان احتمال  
الصدق والكذب انما يكون في الحكاية  
عن امروا وهي والحكاية يكون بالنسبة التامة  
الجارية وفي الشك التردد في ثبوت المحمول  
للموضوع فهو وجه النسبة التي هي الحكاية  
فكيف يوجد احتمال الصدق والكذب مع  
استقرار منطوقها وبالحكاية فاذ اتفق الاحتمال  
استحقاق القضية فليصح ان قولنا زيد قائم قضية  
على كل تقدير ومفيد لمعنى المحتمل لاجمال  
الاجواب ان زيد قائم قضية على كل تقدير  
الشك والظن والاذعان لا يدخل على كل  
تقدير تفيد معناها وهو معنى يحتمل الصدق  
والكذب والتردد في حاله الشك ليس في  
هذا المعنى والحكاية بل في مطابقتها الواقع فلا  
في اصلها واحتمالها بها فهو الحكاية في الحقيقة  
يكون الموضوع بحيث يحتمل علمه عليه بانها محتمل  
وفي الشرطيات يكون القضية بين بحيث  
يكون الحكم بينهما الاتصال والانفصال و  
الحكاية ففصل مفيد القضية والحكاية عن  
مصدرها ١٦ قوله مطابقة فاني  
قلت فعل هذا يتعلق التردد وكذا الاذعان  
مطابقة الحكاية لا باصل الحكاية بل هي  
النسبة التامة الجزئية وهو خلف عند الجواب  
قلت معنى التردد في مطابقة الحكاية بهام  
في الحكاية بانها مطابقة لما في نفس الامر  
وكذا الاذعان بمطابقة الحكاية وهو الاذعان  
بان الحكاية مطابقة لما هو في الواقع فقد ظهر  
تعلق التردد والاذعان باصل الحكاية التي  
هي بنسبة التامة الجزئية وهو من بهام

١٧ قوله نعم القضايا قيل بل قد وقع في علم ان بهام المشكوك لو كان قضية كالمذعن فيجب في العلوم مشكوك من ان يحتمل فيها انما هو انما يتقيا  
المزمنة للمشكوك وجهه الدفع ان المقصود في الحكم بتجليل النقض تحصيل العلوم وادراك احوال الاشياء على ما هي بها في الواقع وبذلك لا يتيسر بدون الاذعان فلا  
كحال في الشك وقد يستدل عليه بان المسائل المعجزة في العلوم هي المستبعدة بالبرهان والتجربة فالشك ليس بثبت بل يحصل بدون معونة الحسب الحكم  
فلا يكون المشكوك قاطعاً بل هو في العلوم فلا يقع المشكوك في مسائل من مسائلها فلا يتبين فيها ١٨ قوله للحقيقة فاني ان هذا هو مدار الجواب على مقال الجواب

مع معنى النسبة التامة الجزئية فكانت الاجزاء مستقيمة لان يعبر عنها بثلاثة عبارات والفاظ الدلالة على هذه الاجزاء والدلال على الجزء الاول من القضية الكلية يسمى موضوعا وعلى الجزء الثاني فهو موضوع على الجزء الثالث رابطا ١٢ **قوله** فالدال على ما يدل على النسبة التي يرى الحكم والجزء الثالث بل جزر للاجتماعية يسمى رابطا هذا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول اذا النسبة المدركية عليها كانت رابطا فسي الدال عليها ايضا رابطا فان قلت لم تترك المصنف الدال على الجزئين الاولين ولم يبين قلت لانها كانتا غيرتين ولا خلاف لاحد في ان الدال عليها فقط لا الجزاء الثالث كما يسمى ١٣ **قوله** العرب نقل عن الرئيس ان قال ان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها واما لغة العرب فربما تحدثت

وربما تذكر المدركية كما كان في قالب الاسم فتقول زيد حتى وربما يكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقوله زيد كان كذا او يكون كذا وقد غلب في لغة العرب حتى انهم لم يتعلموا فيها فليس يزاني كقول تعالى وكان الله عفورا رحبها وفيها لا يتحقق بزمان كقولهم كل ثلثة يكون فردا او مائة العجم فليست في القضية خالية عنها ١٤ **قوله** بعلامات اعرابية - اي الحركات التي هي علامات دلالة على الرابطة - قال الغاضل المبين فيه اشارة الى جواب ما قال المحقق التفتت الى من ان لولادة في لغة العرب هو الحركات الاعرابية على حركة الرفع تحقيا او تنقيرا لا في لان قولنا زيد قائم على سبيل التقدير او لا حركة هو ان لم يعبر عن الرابطة والاسناد واذا قلنا زيد قائم بالرفع فزيد ذلك منه فالرابطية هي الحركات الاعرابية فان كان الموضوع والمحمول متبنيين فاعقضية ثنائية وان كانا متعبرين فثلاثية تامة وان كان احدهما فقط محمولا فثلاثية ناقصة وحاصل الجواب ان اللفظ لا ينفك عن احوالها فاما هو فحينما كانت الرابطة وفقر الرابطة حقيقة عندتم احوالها وترك العلامات وهي الذي يكون في قالب الاسم تارة وفي قالب الكلمة اخرى ١٥ **قوله** انما اصبحت - اي باللاتر احوالا بالملابطة كالرفع في الموضوع والمحمول فانه دال على ان يكون احدهما مستندا ومحمولا عليه والا فخر كما جازيلا ومحمولا به وبه العلامة باللاتر احوالا بالملابطة اذ الاعراب لم يوضع للربط بل للمعاني المعنوية على العرب وبذلك ان الرابطة وبغيره المعنى الرباطي ١٦ **قوله** ثنائية - اي العقضية او احدها

في العلوم هي التي تتعلق بها الادعاء اذ كمال في تحصيل الشك هذا وان كان مما لم يقع سمعك لكنه هو التحقيق ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة فحقها ان يدل عليها بثلاث عبارات فالدال على النسبة يسمى رابطا ولغة العرب ربما حذفت الرابطة اكتفاء بعلامات اعرابية عليها دلالة الترابية فيسمى القضية ثنائية وربما ذكر في فسمى ثلاثية فالمدكور وان كان اداة لكنه ربما كان

**قوله** لادكمال - اعلم ان هذا الحكم بعدم الكمال يوفى المشكوك اما المتحيز فله اعتبار وفيه كمال كما في صناعته الشرح من هذا المعنى ١٧ **قوله** يقع الجزاء على ما يصل الى ذلك وما سمعت قال الفاضل السبكي هذا عجيب جدا ليعرف والعلامات التفتت الى في المطول ويخبر من ان هذا اللفظ مصرحون بما حققه المصنف انتهى معبر العجب ظاهر فان المطول كتاب مشهور مترادف بين الناس فكيف يدعى المصنف المخبر باللفظ وبهذا التحقيق مع وجوده كما يظهر بالرجوع اليه وما قيل ان المراد المصنف انه لم يقرع سمعك من اقوال المنطقيين بهذا التحقيق وليس بشئ او العلامة ايضا من المنطقيين على ان المقصود من امثال هذا الكلام انما هو اقتباس الفضل والاختصاص باللفظ والاضافة في قولنا هو قلبي وان دعوى التفرد من المصنف انما هو بحسب العمل بان لم يحصل له العلم من الغير ولو يدع ما قال في المنهية من اني قد اطلعت بعد تأليف هذه الرسالة على ان ابا الحسن الكتابي وربما في رسالة لا ثبات الواجب الى ما ذكرته انتهى وما مر من ان المطول كتاب مشهور مترادف بين الناس ليس كما ينبغي لان اى دليل على ان المطول كان مشهورا او مترادفا في عصر المصنف قائم ولا يمكن من القاصرين الذين اعلقوا الابواب فيوضه تعالى ١٨ **قوله** ثم اذا كانت الجزاء ثلثة فخر المصنف من بيان حقيقة العقضية بالاجزاء التي تتكسب منها شرع في بيان ذلك بالاجزاء وفهنا والدال عليها فقال ثم اذا كانت الجزاء حاصلة من العقضية لمناصرت اجزا بها ثلثة كما مر ان فانه هي الحكم عليه والمحمول هو الحكم

لرابطه عنها تسمى ثنائية تكون القضية مشتملة على الجزئين هو الموضوع والمحمول ١٩ **قوله** ثلاثية - اي العقضية او اذكرت الرابطة فيها تسمى ثلاثية تكون القضية مشتملة على ثلثة اجزاء هو الموضوع والمحمول والرابطه ٢٠ **قوله** فالمدكور - اي اللفظ الدال على الرابطة الذي كرم من قبيل وان كان اداة او حرفا كونه دال على النسبة التامة الجزئية التي هي معنى حرفي ٢١

م. الرابطة: ما يدل على النسبة الحية: بأن يقال: يوجد ذاكما غيرهم. م. الرابطة: الزمانية ولا يفهم من الكلمات السابقة ثم اعلان الحق: هيبتا ما قال  
المتفكر الثاني في التنبيه: وحاصل ما قال: ان العلة الفلسفية لما تفتت من اللغة اليه تأتية الى العربية: وجعلهم ان الرابطة  
الزمانية في اللغة العربية: بالافعال السابقة: ولكن لم يرد في تلك اللغة: الرابطة: غير زمانية تقوم مقام هيبت في الفارسية: وبحث  
في اليونانية فاستعاره: والرابطة: الزمانية لغة: وهي: وتجي: جامع: مع: اسما: في: الاصل: لا: ادوات: فاجتمع: في: المقام: ابحاث: بالطين: بهذا: المختص: ١١٨  
ع. قوله: يعني: اي: يكون: في: صورة: الامم: كقولنا: الدال: على: الرابطة: يسمى: رابطة: غير: زمانية: لعدم: اشتراكها: على: الزمان: في: اللغة: العربية: واما: في: غير:ها: فهي: كما  
قال: المصنف: واستعمل: في: اللغة: اليونانية:

في قالب الاسم وهو يسمى رابطة غير زمانية  
 واستن في اليونانية واست في الفارسية منها وروما  
 كان في قالب الكلمة كان يسمى رابطة زمانية  
 والقضية احكم فيها بثبوت الشيء ونفيه عنه فحليته

**القول كجوه** - قال الفاضل السندلي انه لا شبهة في ان لفظه هو في زيد هو كاس ولفظه - كان في زيد  
كان كاتبا ليس بدولها الا ان زيدا هو الشيء لم يذكر بعد ما ذكر لفظه هو ولو كان الاثر في ان زيد هو  
زيدا كان بدون ذكر المجرول لا لغيره لان معنى محصلا كما ان سرته من بدون ذكر المتعلق لا لغيره ولا فرق بينهما  
الا ان يولد على الزمان وكان يدل عليه ولا شبهة في الضايف ان هو في جاز زيد وهو مركب يدل على المجرول  
بشبهه فانما ان يقال بالاشتراك المتعلق كما ان لفظه - كان مشترك في المعنى بين بعضين كان التامة ولما قصته  
واليد ذهب اكثر محققين علماء المنطقين ان لفظه هو في بعض المواضع وهو المواضع المخصوصة  
بالفعل التي ليست فيها المبدء او انجر بالموصوف والصفة كما اذا كانا معترفين مثلا كزيد العالم تدل  
على الرباط كما قال الرضي وكثير من البصر من محو ايان الرباط في لثة - العرب الضار واكثر واخصا  
الفصل بالمواضع المخصوصة واما ان يقال ان الضار في لثة - العرب جازيا كمال الكلمات التامة الا  
ان الكلمات التامة تدل على المنسوب والنسبة والضرار تدل على المنسوب اليه والنسبة والمنطقين  
لولا التماس على الرباط - ولولا دلالة لفظه في المطلقة عليها الرباط فان الرباط - عندهم لفظه على النسبة  
بانه دلالت كانت ولم يطقوا الرباط على الحركات لا لاولية الدلالة عليها دلالة التامة ولا على  
الهيئة التركيبية الدالة عليها بالموضع النوني المعبر في المشتقات لا بالهيئة كذا بالافعالين يشكل  
بالكلمات التامة فانهم لا يطيعون الرباط عليها عن انها الفا ذلة على النسبة ولولا دلالة لفظه لان  
يقال ان الرافع - من لفظه وال على النسبة المعبرة وهي ما يكون جزءا للفتحة التي تكون جزءا للفتحة  
او اوجه ولا يخفى ان الحكم المعبر في الكلمات التامة مفادته هو المعبر في الجملة لا سيما لا يمكن ان يجعل جزءا  
للقياس انتهى القول حاصل الجواب ان القضية المحلية على ضربين احدهما ما كان كاس كجوه وهو ما يقتضيه  
على ضرب هو كجوه الانسان كاسب وانما هو لا يتكرب منه كجوه وهو لا يشتمل على تلك النسبة مثل قال زيد  
اذ لا يصح مثل قال على قائم هو هو والرباط الزماني رباط بين اسمها وجزءها فهو يجعل على اسمها هو هو ولا شبهة  
التي تشتمل عليها الكلمات التامة انما هي نوا عليها ومعلوم ان الاول لا يمكن على الثاني فهو فاعلام

وصمت في اللغة الفاصلة وقول ي في  
الـ لغة السندية من الـ الـ الـ الـ  
كوفي الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
نحو كـ و موجود في قولنا تدركنا قاموا  
كان الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
في صورة الفعل كان وخواتم الـ الـ  
وصي الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
قوله القضية ما فرغ المصنف من  
بيان حقيقة القضية و ما يكسر وما  
تكره شرعي في الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
جواب كذا كذا الـ الـ الـ الـ  
كانت القضية سالبة ولا يصح ان يقال  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
قضية بين التحليل فشرطه اوله وخلفيته  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
تحليل مع ان فيها قضيتان وان لم يكن  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
باصحة الصحة في نفس الامر كما هو المتبادر  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
زعم ان قال فلان دوله من الثاني بان  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ

[illegible]

م نفى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الحكم بين الشمس طالعة والنهار موجود بان بينهما طارئة **قوله** انه- اي الحكم في الجواهر التالي عند المنطقيين والنشر الذي هو مقدم فيها قيد للسند في الجواهر وهذا القيد بمنزلة الحال او انظر لنفى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود عند اهل العرب النهار موجود حال كون الشمس طالعة او وقت كونها طالعة لا لحال ذاك ان معنى قولنا المذكور ما قاله العربون يرجع مفاد القضية الشرطية الى مفاد القضية المحلية تخييفة لم يكن بينهما تمايز مع ان القضية المحلية الشرطية متغايران بحسب الذات لا بالنقل ان السند تغاير النسبتين عند عدمهما هو عند المنطقيين والسند التغاير يجوز ان يكون تقسيم الى المحلية والشرطية تقسيما الى المحلية بشرطياتي والمحلية بشرطياتي الى الشرطية ولا شك في تغاير المرتبتين **قوله** في المفتاح- فافهم ١٢ كتاب للسلك اعظم ازال السلك على ما نقل عند العلامة التفاتنا في ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب وقد حملت العلامة الشيرازي على ان مراده ان الجرحية خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي اي نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط

لا مع التقييد على ما نحن لان التقييد بالشرط لا يجرى من الجزية وعن احتمال الصدق والكذب ولذا اقيده بقوله بان نفسها **قوله** قال السيد الجرحي ما قال السيد السند في حقيقة نهيب المنطقيين ان الشرطية تكون صادقة قطعاً مع كون تاليها كاذباً بقولنا ان كل رتبة جرحا كان تالياً صادقاً قطعاً مع ان التالي فيها كاذباً وليس زيدنا بها في الواقع بل هو ما نحن فيه وهذا لا يتصور الا على نهيب المنطقيين او على نهيب الجرحية كوني الجرحي هو التالي وكان معنا بان شرط تامي وقت كونه جرحاً لا يكون التالي الجرحي اجبراً مطلقاً المقدم اي الشرط قيد الاول لا شك في انتفاء الجرح في المثال المذكور بحسب الواقع واذ انتفى المطلق في الواقع انتفى المقيد ضرورة استتزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد او بعبارة عن المطلق والصدق جميعاً والمطلق جزء وانتفاء الجزر يستلزم انتفاء الكل على ان انتفاء المطلق من حيث هو يوجب الواقع لا يكون الا اذا انتفى جميع موارد حقيقة نفس الامر او انتفى في ضمن المقيد ايضا

**والاشرطية** يسمى المحكوم عليه موصوفاً ومقدراً والمحكوم به محمولاً **قوله** اعلما ان مذهب المنطقيين ان الحكم الشرطية بين المقد والنال ومذهب اهل لقراءة في الجزاء والشرطية للسند بمنزلة الحال الظرف كذا في المفتاح قال السيد **قوله** هو الحق للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع **قوله** ان كان زيد جرحاً كان ناهقاً ولو كان الخبز هو التالي

**قوله** ولا اى وان لم يكن فيها بالشروط والنفي سواء كان الحكم فيها بثبوت قضية على تقدير اخرى بطلية او التناقض فيها او سلبها فالتقديرية شرطية لا شئ لها على الشرط والجزء ١٢ **قوله** موضوعاً- اي في القضية المحلية قيل لانه وضع وجوده واشتت على ما يسمى المحكوم عليه مقدماً في القضية الشرطية لتقدمه في الذكر ولتقدمه بالذات من حيث انه محكوم عليه ويسمى المحكوم به محمولاً في المحلية تشبيهاً لبالا محمول على غيره وتالياً في الشرطية لتقدمه اياد ١٣ **قوله** مذهب المنطقيين- قال السيد السند لاختلاف بين المرتبتين اي العربية وقد صرح الخميني بان كل المجازاة تدل على مسبية الاول ومسبية الثاني وفيه إشارة الى ان المقصود هو الاتساق بين الشرط والجوازي في القضية الشرطية الحكم بين المقدم والتالي بالاتفاق قال العلامة التفاتنا في ان التحقيق في هذا المقام من مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غير بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فغنى اهل العربية النهار محكوم عليه موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذا به اعتبارها او اعند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجوازي او مفهوم القضية هو الحكم يلزم الجوازي للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالضرورة وكذا بعد اعتبارها فكل من الطرفين قد يقع من الجزية واحتمال الصدق والكذب اقول وقد يويد هذا القول بما قاله الشيخ الرضي ان جواب الشرط هو الجزاء في الحقيقة والشرط قيد فيه وهذا الظاهر انه لاتفاق بين اهل المنطق واهل العربية في هذا الباب اصلاً والجرحية لاول ومسبية الثاني لا يتحقق ان يكون الحكم بين الشرط والجوازي صادقة كون الشرطية التالي لا يجرى عن كونه مسبهاً لافعال السيد السند فهو ليس كما ينبغي فافهم ١٢ **قوله** الشرطية- اي الشرطية المتصلة وحاصله ان الحكم في الشرطية المتصلة بين المقدم والتالي بالاتصال

من جرحها وادققة فكيف يتحقق في فصل الامر عند انتفاء جميع الموارد وفيها واذ انتفى المقيد وجب عدمه عن الا القيد فقط وان تحققت فقط لا تحقق المقيد مالم يتغير القيد الى المطلق لانه عبارة عنها ١٣ **قوله** بصدق- اي يكون الشرطية صادقة مع كون التالي كاذباً في الواقع وهو لا يتصل الا على نهيب المنطقيين ١٢ **قوله** التالي- اي لو كان التالي جملة خبرية كان الحكم فيها كاذباً هو عند اهل العربية لم تصور صدق الشرطية مع كون التالي كاذباً التالي حينئذ يكون مقيداً بالشرط والشرط يكون قيداً لانتفاء التالي مطلقاً يكون مستلزمه لا انتفاء مع القيد ١٢ (لهذا ما كان)















(نقيب حاشية صفح ١٢٥) كما مر ادباب عن بحر العلوم بان في الخارج ما به بحيث يصلح للانطباق على الافراد من موضوع  
 المبهة فمعرفة شيا بهما المتأخرين لكنه غير ضروري ان قال وان شئت فزيد تفصيل فجميع العقسمين الراس فنقول الموضوع اما جزئي او كلي  
 سواء كان ذاتيا او عرضيا باعتبار ان تنزه اللول نفس الشيء من حيث هو الثاني بالمبهة المتخارفة في الذهن بحيث لا يمكن سلبها من الافراد  
 اليها ويعبر عنها بالمبهة بشرط الوحدة الذهنية الثالثة بالمبهة التي ازمة المتحدة مع الافراد منها او خارجا محققا او مفقدا وهذا ان الاعتبار بان اختصاص من الاول  
 فالجزئي موضوع التحقيقية على اعتبار موضوع المبهة وبالا اعتبار الثاني موضوع الطبيعة وبالا اعتبار الثالث موضوع المحصورة وبهذا المتأخرين  
 ومنه فمقدرا بل انهم يحضرون عنه لبيان

**الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة لانها الحاصلة في**  
**الذهن حقيقة والجزئيات معلومة بالعرض فليست محكومة**  
**عليها الا كذلك وربما يتراءى لك ان كان كذلك لا يقتضي**  
**الاجاب وجو الحقيقة حقيقة فان المشتبه هو المحكوم**  
**عليه حقيقة مع انها قد تكون عتيل سلبية في الالاف**  
**وان كانت معلومة بالوجه لكن المحكوم عليه حقيقة الالاف**

اي ينظر في اي يكون الحكم المحصورة على غير الحقيقة  
 فان الاجاب يستدعي وجود اليقين  
 كما في المدونة للموضوع  
 كما في السلبية للموضوع  
 اي بواسطة الحقيقة الحاصلة في الذهن المعلومة بالذات

م سلبية لسانية الموضوع ليس كذلك  
 فيختلف في الحكم في ذلك الموضوع وذا هو  
 النقض فليس المعارضة والنقض على عدم  
 الفرق بين المشتبه له الحكم على كماله  
 يخفى **قوله** كذلك اي لو كان  
 الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة كما قال  
 المرتقون لا يقتضي الحقيقة بالموجبة التي حكم  
 فيها بالاجاب وهو حقيقة الطبيعة  
**قوله** المشتبه اي ما ثبت له الحكم في  
 القضية هو الحكم عليه حقيقة ولو لا شك ان  
 الاجاب يقتضي وجود المشتبه واذا كان  
 الحكم عليه حقيقة يقتضي وجود العرض المحكوم عليه  
 الطبيعة عند عدم خلوهم استبعاد الموجبة وهو  
 الحقيقة فلا يكون صادقة بطلان وجودها  
**قوله** على حدة كما في الموجبة المشتبه  
 الموضوع التي يكون السلب انضاض المفرد  
 موضوعا فيها وكل على شي آخر كلف في الالاف  
**قوله** سلبية كما في الموجبة المشتبه  
 الموضوع التي يكون السلب انضاض الى  
 الحسب موضوعا فيها وكل على شي كلف في  
 ليس هو في وجودها **قوله** ان  
 الافراد الجزئية لما ثبت ان الالاف يقتضي  
 وجود المشتبه له الحكم عليه حقيقة  
 عدمية والسلبية ليستا بتحقيقين و  
 افواجا حقيقة فثبت ان الافراد هو الحكم  
 عليها بالذات وان كانت معلومة ومصاد  
 في الذهن بواسطة الحقيقة البهية الحاصلة  
 في الذهن بالذات **قوله** حقيقة  
 اي بالذات لان الافراد في وجوده وطلت  
 بالذات **قوله** الاخرى بطلان  
 ذهبنا لتأخر من حاصله لوضع العلم  
 الذي يكون بمكان المفرد على حد لوضع

**له قوله** لانها اي حقيقة الطبيعة وحاصل الدليل ان العلم بالذات يكون محكوما عليه بالذات والحقيقة معلومة  
 بالذات دون الافراد لان العلم بالذات هو العلم بالذات في الخارج وهي اصل فيه والحقيقة والافراد من الحاصل الذي  
 لا يحصل لها في الذهن بالذات فلا يكون معلومة كذلك فصارت الحقيقة المعلومة بالذات محكوما عليها بالاجابيات  
 بالعرض يكون محكوما عليها بالعرض وفيه ما مر في ذكره **قوله** حقيقة اي بالذات لانها حقيقة فظان وجودها  
 الذهن في معلومة بالذات **قوله** بالعرض اي بواسطة معلومة حقيقة على ان الجزئي هو العلم  
 معلوم بالذات وفي الوجود معلوم بالعرض **قوله** كذلك اي بالعرض بالحقيقة البهية فكانت محكوما عليها  
 بالذات **قوله** يتراءى اي ينظر في الالاف على ما قاله القدماء من ان الحكم في المحصورة على الحقيقة  
 البهية والمنطقية على الافراد على الافراد ومبناه عدم الفرق بين الحكم عليها بالذات وبين المشتبه بالذات حاصل  
 المعارضة لا النقض ببلان الاول ان الطبيعة ليست محكوما عليها اذ لو كانت كذلك كانت مشتبا لها في المشتبه  
 هو الحكم عليه فافتقاره بالاجاب كما هو مقتضاها على مذاهب اهل التحقيق مع ان الاجاب لا يقتضي وجودها  
 يصدق بطلانها كما في القضية المدونة للموضوع والسلبية الموضوع فان الطبيعة فيها عدمية والسلبية لا وجود  
 فظهر انها ليست محكوما عليها اقام الدليل على خلاف المدعى بانها المعارضة على ان القضية قد تكون موجبة خارجية  
 مع عدم الطبيعة فلو كانت محكوما عليها يلزم وجود عدميات والسلبيات في الخارج وبين الثاني ان الحكم  
 على نفس الحقيقة لا يقتضي وجودها في جميع الوجبات ولا يصدق عند عدمها لان الاجاب يقتضي وجود المشتبه  
 الذي هو الحكم عليه مع ان بعض الموجبات التي يمكن حقيقة موضوعها عدمية كعدمية الموضوع اوم

والموضوع لا اقص فان العلم بالذات  
 الجزئي في الموضوع حقيقة فيكون كلف في المعلومة بالعرض كلف في الحكم كلف في العلم بالذات هو العلم بالذات في الخارج وهي اصل فيه والحقيقة والافراد من الحاصل الذي  
 بالعرض موضوعا فيها حقيقة كلف في العلم بالذات لان العلم بالذات في الخارج وهي اصل فيه والحقيقة والافراد من الحاصل الذي  
 انما فصل شيا من الحكم عليه للموضوع بان يكون كلف في العلم بالذات في الخارج وهي اصل فيه والحقيقة والافراد من الحاصل الذي  
 على في الالاف الى الموضوع بالذات سواء كان حاصل في الذهن بالذات او بواسطة الحقيقة البهية الحاصلة في الذهن بالذات

م محمول عليه فاقضوا الايجاب وجود المشتبه لولا يستلزم اقصاء وجود الحكم عليه كذا في حارة الشرح بل هو على وجه المقام ما فاد بعض  
الاعلام قدس سره ان اقصاء المستعمل في العلم حكم فيها بالثبوت بالذات اي من غير واسطة في الواقع كيف والوثوق بالعرض ليس بشبهة حقيقة  
ولا يحصل اليقين الدائم بالبعد اليقين بالواسطة على ما يقرر في فن البرهان فثبوت المحمول لثبوت الموضوع بالذات في كثير من المواضع غير من  
بل عدم صفات الموضوع وما يكون عوضا ذاتيا معدوما في الخارج فالجواب ان الحكم في اقصاء المتعارضة في الحكم على الافراد كالمعلم المتأخرون ١٢ **قوله مطلقا**  
سواء كان ذلك الايجاب تحصيليا كما في الموجبة المحصلة او عدليا كما في الموجبة المعدولة او سلبيا كما في الموجبة السالبة المحمول ١٢ **قوله مطلقا**  
سواء كان ذلك الثبوت ثبوتا بالذات او

بالعرض وبهذا القدر يتحقق اذا كانت الطبيعة  
محكومة عليها اذ كل حكم ثابت للعرض ثابت  
للطبيعة ايضا ولو بالعرض وانما كون الحكم  
عليه مبتدئا بالذات مفهوم من زائد على حقيقة  
الايجاب ١٢ **قوله في الجملة** اي  
يوجد من الوجه العلم من ان يكون بالذات او  
بالعرض ١٢ **قوله زائد** اي الثبوت  
اولا وبالذات معنى زائد على حقيقة الايجاب  
وانما حقيقة الثبوت مطلقا ١٢ **قوله**  
**قوله فتأمل** قيل فيه اشارة الى جواب  
آخر من محل الاعتراض وهو ما صرحنا سابقا  
ان المشتبه بالذات هو الحكم عليه  
بالذات لكن الايجاب بالعرض في ان يكون  
بالذات موجودا بالذات بل انما يقتضي  
العلم اي سواء كان وجودا بالذات او ابتداء  
الاعتراض ولا شك ان الطبيعة العدمية و  
السلبية موجودة بوجود منشأ اعتبارها  
فيصدق الوجودية بدون وجود الطبيعة  
بنفسها في الملازمة ممنوعة انتهى وانما ما  
ناقشنا من ان اقصاء المستعمل في العلم  
يحكم فيها بالثبوت بالذات وانما ذلك  
سببا لعدم ثبوت بالعرض ليس ثبوتا  
حقيقيا ١٢ **قوله المحصورة** لما  
فرغ من تحقيق الحكم عليه في المحصورة  
في بيان اقسام المحصورة وطبيعية كية  
الحكم عليه فقال المحصورة انما اقتضى بها  
لانها معتبرة في العلم والقياس لا ابتداء  
معرفة الحق عليها او شغوصا والمهمة  
منه ربحان تحت الجزئية والطبيعة غير  
معتبرة في العلم ١٢ **قوله ارد**  
لان الحكم في المحصورة اما على الافراد  
او على بعضها او اما كان عاما بالايجاب او  
بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد

الى الوضع العام والموضوع له الخاص فالمعلوم بالوجه  
هو الموضوع له حقيقة فاجوابنا مفاد **الاجاب مطلقا**  
هو الثبوت مطلقا فكل حكم ثابت للافراد ثابت  
للطبيعة في الجملة اما انه لا بد بالذات للطبيعة او للفرد  
مفهوم زائد الحقيقة فتأمل **المحصولات اربع الموجبة**

**له قول** الوضع العام المزمع ان لاحظوا الوضع اكلها ويكمل حارة ملاحظة او ملاحظة وبعين اللفظ هو بطلان  
كل الملاحظة لكل واحد من اجزائ الجزئيات فيكون الوضع عاما والموضوع خاصا كوضع اكل الاشارة فان الوضع على  
امر اكلها لا ان يضع ذلك اللفظ بل لان لاحظنا جزئياته ويضع اللفظ لتلك الجزئيات ومن تفصيل في صفح التصورات  
قد ذكره ١٢ **قوله بالوجود** اي بالعرض اي الموضوع له بها هو الجزئي الخاص الذي حصل في العلم من بواسطة  
المفهوم العلم من العلم ان في الوضع علم بالاجتماع اذ اجاز ان يكون المحصول بالعرض محكوم عليه بالذات  
كما قالوا المتأخرون في المحصورة فانهم ١٢ **قوله** فالجواب ان يقال في الحاشية حاصل ان فرق بين الحكم عليه  
حقيقة في القضية وبين الثبوت له الاول بالذات في نفس الامر فان الاول فرع العلم دون الثاني انتهى فمحمول انه  
فرق بين الحكم عليه والثبوت له القول بان الثبوت له هو الحكم عليه ممنوع فان الثبوت له في ثبوت له المحمول في  
الواقع بلا اعتبار المعبر بل ملاحظة العقل بمعنى انه لا يتوقف على العلم بل يتوقف وجوده في الواقع بدون العلم فلا يكون احداهما  
عين الاخر فاذا كانا متساويين فالاجاب انما يقتضي وجود الثبوت له لا وجود الحكم عليه فالحقيقة يكون الحكم عليه  
نفس الحقيقة بالذات مع كونها عدمية ولا يقتضي الايجاب وجودا وانما يقتضي وجود الثبوت له بالذات للطبيعة  
مشتبه بها بالعرض فكيف يتحقق وجودها كذلك فاطبيعة العدمية او السلبية وان كانت معوم وبها بالذات في  
الحقيقة انتهى راجعيتها لكنها تتحقق بالعرض بالنسبة الى الافراد والنسبة بين الثبوت له بالذات والحكم عليه بالذات  
بالعلم وانما خصوص من وجه انما يتحققان في الحكم بالثبوت على السلفية فانها محكوم عليها بالحركة بالذات وثبت لها الحركة  
في نفس الامر بالذات ويقتضي ان الحكم بالثبوت على الجاس فيها الحكم بالثبوت على الاسوة نظر الى الجسم فالحكم عليه  
بالذات في الاول متحقق دون الثبوت كذلك فان الجاس يحكم عليه مع ان ثبوتها في نفس الامر بالعرض بواسطة  
السلفية لا بالذات وفي الثاني يتحقق الثبوت له بالذات دون الحكم عليه كذلك فان الثبوت ثابت للحكم بالذات في  
نفس الامر وانما يحكم عليه على الاسوة بواسطة كونه جاسا فانها الفرق بينهما يجوز ان يكون الحكمي مثبتا له ولا يكون

ففي كلية اما موجبة وصورة لكل اي كل واحد واحد لا اكل المجموع كقولنا اكل نار حارة ١٢ بل واحد من افراد النار حارة او اما سلبية وصورة بالاشي ولا واحد كقولنا لا اكل  
او لا واحد من الناس يجادون لان الحكم فيها على بعض الافراد في ذبوية اما موجبة وصورة بعض واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد  
الحيوان او واحد من افراد الانسان او اما سلبية وصورة ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان انسانا او بعض الحيوان ليس  
بإنسان ١٢ **قوله** الموجبة الكلية - وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول لكل فرد من افراد الموضوع ووجه تسميتها ظاهر كون الحكم فيها بالايجاب على كل الافراد (وحدانها)



١٣٩ م بالحجة وهي وصف عنواني المحصول بالبار ومن مبدؤ وصف عنواني المحصول بالبارية دون جزئية وبقيت الفاضل الجزاء يادى الظاهر  
ما قيل ان الاختصار التام إنما هو في اللغة تامة بسيطة المقصود انما هو الاختصار بالنسبة الى اللغة العربية لان الشغل لنقل الى العربية من كل لغة  
ترك اليونانية راسا واليهما حصول الاختصار بالنسبة الى اللسانين او الى من الاختصار بالنسبة الى اللسان واحد فالنسب ان يكون بسيط وضع  
توهم الاختصار هو في البساطة لانه ليس بوضع لغوي بل انما هو القياس على المقلعات العربية قياسي مع الفارق لانها من المشتبهات التي لا يمكن  
ادراك القوة البشرية ولا العلم سر القادتها تعالى المجازات ما نحن فيه فانه ظاهر ان المقصود من الاختصار وعدم الاختصار وتعبير الوصف عنواني بالبارية  
او بالبارية والبارية لا يدل على التسمية فاما

بأنهم يعبرون عن موضوع <sup>بمعنى</sup> مجوع عن المحمول <sup>بمعنى</sup> بب<sup>١</sup> والاشهر  
التلفظ بها أسما مركبا كالمقطعات القرآنية ويدل على  
ذلك أنهم يعبرون بالجيم <sup>أي بـ جوب</sup> الجيمية <sup>أي بـ جوب</sup> الباء <sup>أي بـ جوب</sup> البائية وبالجملة <sup>أي بـ جوب</sup> ذا  
الاردو والتعبير عن الموجبة الكلية مثلاً اجراء <sup>أي البيان</sup> الاحكام جردو  
عن المواد فعاتلوا <sup>أي البيان</sup> انحصار <sup>أي البيان</sup> قالوا اكل ج ب فمنا اربعة  
امور فلنحقق احكامها في مباحث <sup>أي البيان</sup> الاول ان لكل معنى  
الكل مثل كل انسان نوع وبمعنى الكل المجموعى نحو

بأنهم يعبرون عن الموضوع <sup>بـ</sup>مخرج وعن المحمول <sup>بـ</sup>بب الشهر  
 التلظي بها أسما مركبا <sup>بـ</sup>كما مقطعات القرآنية ويدل على  
 ذلك أنهم يعبرون بالجمع <sup>أي بـ</sup>الجمية <sup>أي بـ</sup>الباء <sup>أي بـ</sup>البائية وبالجملة <sup>أي بـ</sup>الاشتهار <sup>أي بـ</sup>الاشتهار <sup>أي بـ</sup>الاشتهار <sup>أي بـ</sup>الاشتهار  
 أرادوا والتعبير عن الموجبة الكلية مثلا اجراء للاحكام جردوا  
 عن الواحد <sup>أي بـ</sup>فعلالتوهم <sup>أي بـ</sup>الانحصار <sup>أي بـ</sup>قالوا اكل ج ب ففنا أربعة  
 امور فلنحقق احكامها في مباحث <sup>أي بـ</sup>الاول <sup>أي بـ</sup>ان الكلب معنى  
 الكل مثل كل انسان فروع ومعنى الكل المجموع نحو

**القول** بآتهم. أي المتعطين يعرفون عن الموضوع أي عن الجود الأول في القضية بلفظ ج وعن المحمول أي الجود الثاني  
عقدي بلفظ ب وهذا التعبير ليس من متقدميها بل مما يقع موضوعا وعقولا في القضايا **قوله** بجزئيات انتزاعية  
العرفان لأن الالاف الساكنة لا يمكن التلفظ بها بالمتحركة ليست لها صورة في اللفظ ناجية عن الوجود الأول حتى يجهل ثم الحرف  
الثاني التي تترجم عن ب في الخواص بوج وعكسها للترتيب بلفظ قول بجز لا شمار بأنها خارجان عن أصلها ويوان بجز لا  
ففسا كذا قال الفاضل السدي في **قوله** ح كبا بية. وعلى الفاصل اللاهوري حيث قال لا مشبه بالتلفظ بها  
مما بسيطه استدل عليه بكونه لا من المقصود في التعبير بها ليس إلا الاختصار وذلك في التلفظ بالبسيط لا  
بالركب لأن التلفظ بالركب كالشفا بإسراء الساء والتثنية والثاني أنه لو تلفظ بها اسما مركبا لتقلع الذهن في التسمية  
لأنها هي المتبادر من اللفظ بغير الجواب والباير لا الموضوع والحمل والمقصود بجز لا كذا وكذا الثالث أن كلمة تبا بسيطه  
فيثبت أن التلفظ بها بسيطا إذا حصل في كل كلمة أن يكتب بصورة تعظمها أكثر في موضوعها أصل الوجود التلفظ  
بها اسما مركبا أشهر من بزيلا أكثره أن يكتب بسيطا ويتلفظ بمر كبا كالقطعات التقرائية والاختصار مطلوب ليست  
في اللسان اليتيمة التي هي الحمل والاستنارة. وذلك كما يحسن بالبسيط يحصل بالركب و  
استحال الذهن كما في التلفظ بالركب المسمى تبا كذا في البسيط إلى نفسها فحينئذ استويا فلا بد من المسرج  
فقال المصنف ويحل على ذلك أنهم يعرفون عن ضعف ثبوتها في موضوع الجود عن مجرد وضع عنوان في الموضوع م

این لفظ اصل بلیط است و الاصله که اللفظی یعنی اصلی ای و الاشیع فرض صدد علی کثیرین مثل کل انسان فرع یعنی ان الانسان اصلی فرع از افراد او اشخاص و فرع  
۱۲ **فیه** قوله المجموعی یعنی این لفظه اصل ایضاً بلیط یعنی اصل المجموعی الذي یشتل علی جمیع افراد المعنوی علیه اذ کان کلیاً فیها و اجزاءه بمعنی کل انسان ای مجموعه  
الذي یشتل علی جمیع افراده فی نفسی ای اجزاءه و لا یجمع و لا یرکب منها لایسده فیه الاربع و یدخل کلها فیها کما یصلح سبیل الاجتماع معاً و یشتل جمیع الاجزاء  
سوی الانسار و اذا کان جزء یما فی کل جزء حسن ۱۳ (بسنده محمد ابراهیم صفی عنه لیساده) +











م لا يكون هناك واسطة في الثبوت لصيرورة النوع بشا وفصل غير مبرورة بايدي الما من وليس لها من سلطان على ما لا يحسن و  
 الفصل بخلاف ما لا يحسن والفصل فانه يشيع عن كانه لسطق الاحراض الاتي فاستفادوا من ١٢ **قوله** او بالعرض اي اتحادا  
 بالعرض قال بل العلم الاتي بالعرض هو علاقة بين اثنين بحيث يفسد وجود احدهما بالذات الاتي بالعرض واسطة بالعرض او وجود ذوات  
 بالذات اليها بالعرض ومعياريه قايام مبدأ احد بها بالذات او استزاعه عند بمقتضى في آخره لا يبقا شدة او قايام مبدأ بها بثبات او استزاعها عن ثبات  
 وقاوالا لا لا يخص بالذات والذات والذات بالعرضيات ويرد عليه ورواها في الاستفاد بالذات والاتحاد بالعرض من مالم يفصل كما ان

**المغايرين في نحو من التعلق بحسب نحو اخر من الوجود**  
**الاتحاد بالذات او بالعرض وهو ان يبين ان الموضوع**  
**بعبئه المحمول فيسهل الحمل الاول وقد يكون نظريا ايضا او**  
**يقصر**

**قوله** في نحو متعلق بالمغايرين وتوهم التعلق بيان لا وما صدر ان التماثل بينهما يكون في الوجود  
 التعلق فيه الوجود الذي والعلوي اعلم ان يكون بحسب التعلق والاتحاد فقط من دون ان يكون في  
 الملتصق بحسب انزات والاعتوان كما في المحل الاول في البديهي مثل الانسان انسان او يكون في العنوان فقط  
 دون العنوان كما في المحل الاول في النظر مثل الواجب بالوجود بحسب ان من مفهومها متعلق في المحل  
 وان كان الاتحاد في يقدح او يكون فيها كما في المحل الثاني المتعلق مثل الانسان حيوان والانسان كاجب  
**قوله** بحسب نحو اخر هذا متعلق بالاتحاد قوله من الوجود بيان ان المحل من الوجود هو  
 الذي يكون اتحادها في الوجود المتعلق بحسب نحو اخر من الوجود بحيث يكونان متحدان في ذات الوجود الواحد  
 الوجود وخارجيا متعلقا بالاتحاد الحيوان والناطق فانها متغايران في التعلق وتحدان في الوجود الخارجي اذ وجوده  
 بعينه وجود الآخر في الخارج او متقدرا كاتحاد جنس العقار وفصله فان فصله وجنسه ليسا بوجوه في الخارج  
 لعدم وجوده فيه او ذنبا متعلقا كاتحاد جنس فعل وفصله فان العلم ذنبي فجنسه وفصله الذان بمرجع منها  
 يكونان في الذهن او متقدرا كاتحاد جنس شريك الهادي مع فصله او مطلق الوجود كما في القضايا الحقيقية  
 كقولنا كل مثلث قائم الزاوية يكون مربع وترها مساويا لمربع ضلعيه فان الحكم بالتساوي في هذه القضية  
 ليس بموضوع بالوجود والذاتي بل المحقق المتقدم ولا الوجود الذي المحقق او المقدر بل مطلق الوجود وسواء كان  
 ذنبيا متعلقا او مقدر او خارجيا كذا في الاستدلال من المصنف للفقهاء في الخارجية والذاتية الحقيقية  
 والذاتية الحقيقية والحقيقية كما لا يخفى فانهم **قوله** الوجود سوا كان في الوجود وجودا بالذات كما  
 في حمل الحيوان على الانسان وحمل الضامك عليه او وجودا بالعرض كما في حمل الضامك على الكائنات فحمل الكائن  
 على الاعمى وفي الوجود ذنبي او مقدر وذكره فتدبر ١٢ **قوله** الاتحاد ابالذات اي سوا كان في الوجود  
 اتحاد بالذات او بالعرض في انفسه هو علاقة بين اثنين بحيث يكون سبب وجود احدهما بالذات والذات  
 في العرض بان يكونان موجودين بوجوه احدهما في حمل الذات على الذات فان الذات ذاتها متحدة  
 بحسب حقيقة الوجود ولو فسر الاتحاد بالذات بان اتحاد بحيث لا يشيع في تلك الذات عن كماله يعني م

الفصل فانه لا يمكن للاتحاد بينهما  
 بالذات ولا يشيع لغيره بان الوجود اذا  
 نسب الى النوع فهو وجوده في النوع  
 بالذات واذ السبب الى الجنس فهو وجوده  
 للفصل والنوع بالعرض وكذا احكام  
 الفصل لان الوجود انما يصح له ان  
 حيث انها واصل على ذلك كما تقدم في  
 وادعى واحد ذلك الواجب لغيره  
 والفصل فالوجود منسوب اليها بالذات  
 وايضا دليل الى الان دليل على ذلك  
 الاختصاص والذات علم الصواب شي  
 وقد مر في بسطه في هذا الاستفاد وفي  
 المقام انما تذكر في المجلات ١٢  
**قوله** وهو اي المحل بذات شروح  
 في تقسيم محمل المحل الذي هو قوله  
 الظاهر ان اشتراك المحل في الاول في  
 المتعارفين بحسب النوع لكان في الموضع  
 والاشتقاق لكن كلام المصنف في ما  
 سياتي في محلي هناك مع ان سلب الشئ  
 عن نفسه محال باياه ايضا قوله في المشية  
 اما احتمال سلب الشئ عن نفسه في  
 المحل للشيء فيحتاج الى وجود الموضوع  
 لا يراه فالاشبه ان يكون الاشتراك  
 بين الاول والآخر المتعارفين لفظيا كما في  
 الموطاة والاشتقاق فتدبر ١٢ **قوله**  
**قوله** اي بذلك المحل يعني بمراد ذلك  
 ان الموضوع بعينه المحمول وهو بعيد عن  
 المحمول ببعيد عنوان حقيقة الموضوع  
**قوله** وبعينه المحمول بان يكون  
 المقصود بالحكم بعينه سوا كان في  
 الواقع بعينه اول الالات فان كان في  
 الواقع بعينه ايضا فحمل الاول على  
 ان كان في الواقع اتحادا على الاول كذا في  
**قوله** كماله انما هي كماله في

مداره على بعينه وشيئة على شئ من غير ضرورة اعلم ان اول التوهم ومع اول الولاية **قوله** نظريا اعلم ان المحل الاول في مقصود على انما الاول من لا  
 يتعد الشئ او احوالها لا يتعد الذاتات والادراك وحمل على نفسه انشائي ان يتعد الذاتات الشية ولا يكون كمثل الذاتات حيثية تقيديه في الموضوع  
 او المحمل الثالث ان يكون تعدد الذاتات اول الادراك قديا فكيفها او احدها الرابع ان يعني بان المحمل بعينه عنوان حقيقة الموضوع بعد ان يراه  
 الاثني عشر اعتبارا يسمى اثنى عشر اعتبارا لثلاثه والاول بطل ضرورة واجتماعها والثالث والرابع صحيحان اما اربعه باعتبارها شبيه بصحة

ولقبه حاشية صفح ١٣٥) لكن الاول منها غير مفيد والثاني مفيد بل قد يكون نظير لما قالت  
 الاشاعرة الوجود هو الماهية واصل الحق الوجود هو الواجب فان قيل فحقنا هذا لا يصح تسميته بالحمل لانه لا  
 قلنا تسميته به باعتبار بعض الافراد الثنائي ما اختلف فيه في صحة فالأكثر من المتحققين كالدواني و  
 باقر العلوم ومن تابعهما ذهبوا الى عدم صحته وذهب صدر الدين الشيرازي ومن تابعوه الى صحته هذا اما استدلال  
 الفريقين واثبات الحق فيستدعي البسطة ولا يلين بهذه المخترع ١٢ (بسته محمد ابراهيم عفي عنه بياوي) +

اما هو الظاهر وحاشية صفح ١٣٥) فانه لا يلزم من كون  
 قسم القسمين المقدر لا يلزم المقسم و  
 المقسوم به يوزن ذلك الاتري ان  
 الحيوان ينقسم الى الحيوان الذي يعيش و  
 الاسود مع عموم المقسوم من الحيوان و  
 هو ظاهر ١٢ **قوله** بالعرض

ويسمى الحمل الشائع المتعارف الذي  
 يكون الحمل في عرض خارجي للموضوع  
 عارضا لاجل بالعرض نقول لئلا نلحق  
 ضاحك ١٢ **قوله** بدقته  
 مطلق الحمل او الحمل المطلق بدقته  
 الحمل كما ان ينقسم الى الحمل الذي له  
 تقسيم ثان له قواعده من بعض الاشراخ  
 التخصيص بالاشارة فليس كما ينبغي قد  
**قوله** في ان يكون شيئا محمولا  
 بواسطة في قولنا زيد في الدار او بواسطة  
 في قولنا زيد في بيته او بواسطة في قولنا  
 زيد في مجالسهم الظاهر ان الحمل في الحقيقة  
 تمثيل والا فيصح كبر على المصنف الجليل  
 وقاله بوجه الرأس اللان يقال  
 ان آل الحمل الذي توسطه دلالتها يصح  
 ان يقال في قولنا كبر على المصنف الجليل  
 وقاله بوجه الرأس ان كبره و منصب  
 جليل وقاله في دودج الرأس فقال ١٢  
**قوله** فهو اي يكون فيسببه  
 المحمول الى الموضوع بالوجود الثالث  
 يسمى بالحمل بالاشتقاق اما في هذا  
 النسخة هذا الاسم لكون ما هو مشتق عن  
 المحمول بالوساطة المذكورة محمولا على  
 موضوعه بدون الوساطة في قولنا  
 زيد وكساية وعمر في طلب وكبر فضل  
 زيد وكساية وعمر وطالب وكبر فضل  
 ثم المراد بالاشتقاق انهم هم افعال بعينه  
 فيقال في قولنا زيد ووزن وعمر ووزن  
 زيد وعمر ووزن وعمر ووزن وعمر ووزن  
**قوله** او بل اي يكون نسبة  
 المحمول الى الموضوع بلا واسطة وفي  
 ذلك قولنا الانسان كاتب ١٢ **قوله**

**فيه على جبر الاتحاد في الوجود فيسمى الحمل الشائع المتعارف هو**  
 لاني ذات والمذون كما في الحمل ١٢  
 اي في الحمل ١٢

**المعتبر في العلوم وينقسم بحسب كون المحمول اتياء او عرضيا**  
 اي بحسب المتعارفات ١٢  
**الى الحمل بالذات او بالعرض وقد ينقسم بانسبة المحمول الى**  
**الموضوع اما بواسطة في اوله فهو الحمل بالاشتقاق**  
 بخبره واول ١٢ **قوله** في اوله  
**او بلا واسطة وهو المقول على فهو الحمل بالمواطاة**

**له** قوله فيه - اي في الحمل اي يكون الاقتصاد في الحمل على وجود الاتحاد في الوجود بان يكون المقصود بالحمل  
 الاتحاد فقط فان كان الاتحاد في الواقع ايق كان هذا الحمل صادقا فان لم يكن محكان كاذبا بهذا العلم ان يعرف  
 بين الحملين باعتبار المقصد فان قصد به العينية فالو وان قصد به الاتحاد فقط فاشاع متعارف ١٢  
**قوله** الشائع المتعارف - سمي به لشيوع استعماله وتعارفه وهو مفيد ان يكون الموضوع فردا محمولا او  
 هو فردا لاجل ما هو فردا ولا يفرق بينهما يطلق الحمل المتعارف على المطلق على الحمل المتحقق في المحصورات او في قوتها  
 فالحمل في قولنا الانسان كاتب متعارف على كلا الاصطلاحين وفي الانسان نوع متعارف على الاصطلاح الاول  
 وفيه متعارف على الثاني ١٢ **قوله** هو - اي الحمل الشائع المتعارف له الاعتبار في العلوم لكثرة استعماله  
 فيها وقاوتها في القيسه لانتاج كما ينبغي ١٢ **قوله** ينقسم - اي الحمل المتعارف باعتبار كون المحمول  
 ذاتيا لقولنا الانسان ناطق وباعتبار كون المحمول عرضيا لقولنا الانسان كاتب ١٢ **قوله** ذاتيا  
 اي يكون المحمول فيه ذاتيا للموضوع وجزءا اذا خلا في حقيقة الموضوع كقولنا الانسان حيوان او ناطق ١٢  
**قوله** عرضيا - اي يكون المحمول عرضيا خارجا عن حقيقة الموضوع عارضا لقولنا الانسان كاتب  
 والحيوان ماش ١٢ **قوله** بالذات - اي يسمى الحمل الشائع المتعارف الذي يكون المحمول فيه ذاتيا  
 للموضوع محمولا بالذات لقولنا الانسان ناطق فافعلت ان المفهوم من كلام المصنف هو انقسام الحمل  
 الشائع المتعارف الى الحمل بالذات والحمل بالعرض فيكونان قسمين له والقسم يجب ان يكون خاصا  
 من المقسم مع ان الحمل بالذات عام من الحمل الشائع لوجوده في الحمل الاول في جميع احوال وان قصد الموضوع  
 ان كان كافيا في تحقق الحمل فبعد وجد الحمل بالذات في الحمل الاول وهو المراد من عموم من كل الشائع  
 قلت ان انقسام الحمل الشائع حقيقة انما هو الى الحمل الشائع بالذات والحمل الشائع بالعرض و  
 قوله بالذات وكذا قوله بالعرض قيد لما هو قسم لانه قسم له بنفسه وترك لفظ الشائع من القسمين

هو - اي ما يكون بلا واسطة قد يعنون  
 بالمقول على انه لا يستعمل كلمة على بان يقال الحيوان محمول على الانسان ١٢ **قوله** بالمواطاة - اي الحمل الذي يكون بلا واسطة هو الحمل السمي بالمواطاة  
 لتواطؤ الموضوع والحمل في الصدق وتوافقها فيه والحمل الاول والحمل المتعارف من انقسام هذا الحمل وقد يقال حمل المواطاة حمل الشئ على شئ في حقيقة  
 حمل الكاتب على الانسان لا الحمل المكتبة عليه فانه ليس محمولا عليه كذلك بل المحمول عليه مشتقة بلا واسطة وهو بواسطة ذو ١٢

(بسته محمد ابراهيم عفي عنه بياوي) +





الحكمي عنه في نفس الامر وذا هو الصديق مع انك اذ ب وكذا يلزم صدق سائر القضايا الكاذبة وجعل دفع ان صدق الحمل لا يكون الا اذ تحقق مبدأ الحمل  
 في الموضوع في نفس الامر بان يكون ذاتيا او وصفيا قائما بلفظها اليه او مستتر ما عنه باضافة او بلا اضافة وتحتسب المعبر في نفس الامر بدون بذل  
 الاتي والمذكورة لا يمكن لصدق الحمل ولا يكون قضاي صادقة ما لم يكن فيها الحمل بهذا الاتي والمذكور وكلها منتفية في قولنا الخمسة زوج وامسأله  
 اختراع محض لان مبدأ الحمل نفس الاختراع ولا يصلح الخمسة في نفس الامر لان الزوجة فيكون كاذب وصدقها باعتبار هذا الاختراع لا كلام فيه وليضر  
 بخلاف زوجية الاربع فانها مستتر عنها في نفس الامر فيكون قولنا الاربع زوج صادق في نفس الامر ١٢ **قوله** صدق اي اتحاد الحمل

**من وجه لا ينافي الاتحاد من وجه اخر نعم يجب ان**  
 يكون المحمول وصفيا قائما بالموضوع بان  
 يكون مبدأ اشتقاق وصفه قائما بالموضوع  
 ومنفصلا اليه كاسود والبياض في قولنا  
 الجسم ببيض واسودا ويكون المحمول وصفيا  
 مستتر ما من الموضوع لا منفصلا اليه بل  
 اي بلا تعقل اخر في اشتراط ما مقابلة  
 بينه وبين شئ اخر كما في قولنا اربعة زوج  
 او يكون المحمول وصفيا مستتر باضافة  
 بان يعتبر في اشتراط من الموضوع امر اخر  
 كما في قولنا السهم رفوتا ١٣ **قوله**  
 ذاتيا ويكون مصداق الحمل جيند  
 نفس ذات الموضوع وكذلك في الاوصاف  
 المستتر عن نفس ذات الموضوع  
 كالا مكان الذاتي والاشترار والوجوب  
 كذلك وبان في الاوصاف الخارجية القائمة  
 بالموضوع في الخارج فيكون مصداق الحمل  
 نفس الوجود الخاص للمحمول ان كانت  
 مستتره بالنظر في الوصف انضم اليه  
 كاشتراط الفوتية من السهم بواسطة  
 الوضع الخاص وكاشتراط القيام بالوقوف  
 من زيد بواسطة الوضع الخاص ايضا  
 فمصداق الحمل فيها ذلك الوصف انضم  
 الموجود بالوجود ذاتي ١٤ **قوله**  
 قضيوت الجزء ذاهو الصريح للتوهم المذكور  
 وقدر تقريره مفصلا فخصه ان صدق  
 القضية مطابقة الحكمي عنه والحكي عنه  
 نفس الامر مع نفس الموضوع بحيث  
 ينتزع عنه الحمل ويصح عنه الحكمية وتبين  
 باقتلن الحمل ذاته لا يفرق بين زيد قائم الا  
 ان زيد في نفسه بحيث ثبت له القيام  
 فوجه الموضوع والحمل والنسبة في نفس  
 الامر بناء على ان وجود جميع المفهومات

**له قوله** من وجه اي مفهوماً لا ينفصل في الحمل من قضاير الطرفين وهذا لا لم تصور بينهما اتصال  
 ١٢ **قوله** من وجه اي وجود اي لا ينفصل في الحمل من الاتحاد وجودا اسواء كان حقيقة او وجودا لان  
 المتعارفين في الوجود والمحقق والوجود يستحيل ان يحمل احدهما على الآخر بذاته سواء فرض منبها  
 اتصال الآخر اولا فعني الحمل اتحاد المتعارفين في نحو من التعقل بحسب نحو فرض الوجود فقام ١٣  
**قوله** لا بشرط شئ المراد بالشيء هو الموضوع وتقصيله ان المحمول سواء كان ذاتيا او وصفيا له اعتبارات  
 ثلاثة الاول ان يعتبر بشرط الموضوع وفي هذا الاعتبار له وجه صرفة مع الموضوع والثاني ان يعتبر  
 بشرط الالموضوع وفي هذا الاعتبار له مغايرة بحيث فانه بهذا الاعتبار موجود بوجود مغايرة لوجود الموضوع  
 والثالث ان يوفقا بشرط الموضوع اي نفسه من حيث هي وفي هذا الاعتبار وان كان مغايرة للموضوع  
 مفهوماً لكنه لا يهاهمل لا يمكن ان يوجد الا بان يحصل وتجدد مع موضوع ذاتي واذا اتى ادو ضيا فمكن  
 ان يحمل على الظير لا مكان المغايرة والا كما ١٤ **قوله** امران وهو الاتحاد والتعارف لانه اذا افترض شئ  
 فهو اعتبار الاتحاد لا يمكن فيه التعارض واذا افترض بذلا شئ فهو اعتبار التعارض لا يمكن فيه الاتحاد وهما لا يصلحان  
 للاتحاد والتعارف باعتبار ان في الحمل فلا بد من اخذ المحمول بحيث يصلح بما هو مرتبة لا بشرط شئ فالحمل في هذه  
 المرتبة يكون مغايرة للموضوع بحسب المفهوم لا يهاهمل متوحداً مع بحسب الوجود لانه لا يمكن ان يوجد بهما الا بان  
 يحصل وتجدد مع الموضوع سواء كان ذاتيا او وصفيا ١٥ **قوله** المعبر الجزئ قبل بذل فوهم  
 على ان توهم ما افقر عنه من ان كل مفهوم متصور وجود في نفس الامر كما سمين في بحث القضايا زوجية  
 الخمس ايضا مفهوم من المفومات يكون متصور وجود في نفس الامر فيلزم صدق قولنا الخمسة زوج كونه مطابقا ١٦

مع الموضوع بان يكون المحمول ذاتيا  
 للموضوع كما في قولنا كل انسان حيوان او  
 يكون المحمول وصفيا قائما بالموضوع بان  
 يكون مبدأ اشتقاق وصفه قائما بالموضوع  
 ومنفصلا اليه كاسود والبياض في قولنا  
 الجسم ببيض واسودا ويكون المحمول وصفيا  
 مستتر ما من الموضوع لا منفصلا اليه بل  
 اي بلا تعقل اخر في اشتراط ما مقابلة  
 بينه وبين شئ اخر كما في قولنا اربعة زوج  
 او يكون المحمول وصفيا مستتر باضافة  
 بان يعتبر في اشتراط من الموضوع امر اخر  
 كما في قولنا السهم رفوتا ١٣ **قوله**  
 ذاتيا ويكون مصداق الحمل جيند  
 نفس ذات الموضوع وكذلك في الاوصاف  
 المستتر عن نفس ذات الموضوع  
 كالا مكان الذاتي والاشترار والوجوب  
 كذلك وبان في الاوصاف الخارجية القائمة  
 بالموضوع في الخارج فيكون مصداق الحمل  
 نفس الوجود الخاص للمحمول ان كانت  
 مستتره بالنظر في الوصف انضم اليه  
 كاشتراط الفوتية من السهم بواسطة  
 الوضع الخاص وكاشتراط القيام بالوقوف  
 من زيد بواسطة الوضع الخاص ايضا  
 فمصداق الحمل فيها ذلك الوصف انضم  
 الموجود بالوجود ذاتي ١٤ **قوله**  
 قضيوت الجزء ذاهو الصريح للتوهم المذكور  
 وقدر تقريره مفصلا فخصه ان صدق  
 القضية مطابقة الحكمي عنه والحكي عنه  
 نفس الامر مع نفس الموضوع بحيث  
 ينتزع عنه الحمل ويصح عنه الحكمية وتبين  
 باقتلن الحمل ذاته لا يفرق بين زيد قائم الا  
 ان زيد في نفسه بحيث ثبت له القيام  
 فوجه الموضوع والحمل والنسبة في نفس  
 الامر بناء على ان وجود جميع المفهومات

فيها لا يخفى لصدق القضية بل يجب ان يكون وجود الموضوع في نفسه بحيث ينتزع عنه الحمل وليس للخمسة وجود في نفسها بحيث ينتزع عنه  
 الزوجة لصدق قولنا الخمسة زوج ١٢ **قوله** لا يستلزم اي اثبت زوجية الخمس في نفس الامر بناء على ان المفهومات المتصورة كلها موجودة في  
 نفس الامر لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج لا لتعارفها بموضوع في صدق الحمل على الموضوع ١٣ **قوله** الرابع اي البحث الرابع من المباحث الاربع  
 المذكورة في تحقيق كل ج ب ١٤ **قوله** نكات اي تحقيقات وقيدة النكات بحسب النون جمع نكتة بضم وهى دقيقة التي يستخرج بدقة النظر وفي ١٥

م ثبوت المثلث لـ ١٢ **قوله** فثبت - الضمير راجع الى الثبوت المذكور في قوله ثبوت شئ شئ كما هو اظهر ويمكن الارض الى شئ  
 الثاني في قوله ثبوت شئ شئ ١٢ **قوله** فثبت - فالما مصدرية على الاول اي على تقدير ارجاع الضمير الى الثبوت اذ لا يعمل على مصدر  
 مواطاة الا لا في الحقيقة وموصولة على الثاني اي على تقدير ارجاع الضمير الى الشئ فان حمل المعاني المصدرية على عرضها مواطاة باطل  
 فاقم ١٢ **قوله** لحق اي حاصل في الذهن بلا فرض فاضر كقولنا الانسان نوع فثبت النوع لان الانسان لا يكون الا اذا كان الانسان حاصل في الذهن  
 ومن المفردة ان هذا الحصول للانسان ليس بفرض فاضر ١٢ **قوله** وهي - اي القضية التي تحكم فيها بهذا الثبوت تسمى قضية ذهنية وليست  
 باعتبار وجود الثبوت الذي فيها في  
 الذهن حقيقة متحقق موصوفها في  
 الذهن لا فرض فاضر واعتبار معتبر  
 الحكمي عند هذه القضية هو الامر الموجود  
 في الذهن بالفعل نحو الانسان نوع و  
 يكون ان محس ١٢ **قوله** او مقدا  
 اي ثبت لا فرض في مقدار ان يكون الحكم  
 بثبوت المحل للموضوع على تقدير وجود  
 الموضوع في الذهن سواء ذهنية في  
 الواقع او لا وليس التقدير بمعنى محسود  
 الفرض بان لا يكون موجودا في الامر  
 حتى يكون بين القضيتين بمثابة انظر  
 ان بينهما هو اخصر صا مطلقا ١٢ **قوله**  
 وهي - اي القضية التي تحكم فيها  
 بهذا الثبوت تسمى ذهنية حقيقة  
 عند هذه القضية خصص بقوله الموضوع  
 ووجود الذي سواء كان حقيقا او مقدا ١٢  
**قوله** او امرا خارجي اي ثبت  
 لاموجود في الخارج يحقق اي بالفرض  
 فاضر وبلا اعتبار بمعية كقولنا الانسان  
 كات ١٢ **قوله** وهي - اي القضية  
 التي تحكم فيها بهذا الثبوت تسمى قضية  
 خارجية سواء كان مبدءا للمحل فيها  
 من الامور العينية كقولنا المحسود اسعد  
 او من الامور الانشائية كقولنا السمار  
 فوقنا الحكم عند هذه القضية خصص  
 بقر للموضوع ووجوده يعني الحق ١٢  
**قوله** او مقدا اي ثبت لاه  
 خارجي مقدار ان حكم فيها بثبوت المحل  
 للموضوع على تقدير وجود الموضوع في  
 الخارج سواء ذهنية ووجد في الواقع او لا  
 بوجود الفرض حتى يكون بينهما عموم وخصوص  
 مطلقا بل بمثابة المتقرر هو لا ١٢  
**قوله** وهي - اي القضية التي

**ثبوت شئ شئ في ظرف فرع فعلية ثابت له مستلزم**  
 لثبوت ذلك الظرف **قوله** فثبت كمر ذهني محقق في الذهنية  
 او مقدا وهي الحقيقة الذهنية او امر خارجي محقق في الخارجية  
 او مقدا وهي الحقيقة الخارجية ومطلقا وهي الحقيقة المطلقة  
 في ظرفها

**قوله** ثبوت شئ - اعلم ان المشهور في احوال القوم ان ثبوت شئ شئ فرع ثبوت المثلث لـ فاقبوت  
 المثلث لكان مقدما بثبوت المحل لكان متأخرا مثلا اذ قلنا زيد قائم فثبت القيام لزيد كان متأخرا فان  
 ثبوت زيد في نفس الامر وثيق بقد هذا المشهور بالوجود بان ثبوت الوجود وشئ كقولنا زيد موجود مثلا لكان  
 لوجود الثبوت ثابت لوجود زيد فلا بد من وجود زيد او لا ثبت له الوجود كما هو معنى الفرضية ذلك الوجود والما من  
 الوجود الظاهري لا وغيره او الاول محل الزوم تقدم الشئ على نفسه ولثاني لهما محل لان الوجود الذي هو غير  
 الوجود والثابت لزيد ايضا يكون ثابتا لا فلا بد لثبوت من وجود آخر قبله ليكون هذا عهدة كذا في غير النباية  
 غير من يكون شئ واحد وهو زيد مثلا وجوان في مرتبة به بعضا فوق بعض ومع قطع النظر عن بطلان التسلل  
 كوني على موجود الوجودين باطل بالضرورة فضلا عن ان يكون موجودا بوجودات غير متناهية وهذا انكر المحقق  
 الدعوى بالفرعية وثبت بالاستسلام وقال ثبوت شئ شئ يستلزم بثبوت المثلث لـ والاستسلام مألوس  
 تقدم الامام في المنزلة حتى يلزم تقدم الشئ على نفسه في الصورة المتقوض بها والاستسلام ايضا متقوض  
 بثبوت الواجب المتقوض على التقدير بالوجود لا لكان والوجود مثلا فان الانسان ممكن وعاقد قبل ان يوجد  
 فثبت الامكان للانسان في نفس الامر بالاستسلام ثبوت الانسان قد برز في جميع الحقبة بالمرور مبرما او اذ  
 ان الفرعية باعتبار الفعلية والمتقوض بالاستسلام باعتبار الثبوت يعني ثبوت شئ شئ فرع ثبوت المثلث لـ  
 مستلزم لـ كقولنا زيد نوع فثبت النوع لا بد فرع ثبوت الارادة ومستلزم لـ لكن هذا ايضا متقوض  
 بثبوت الواجب المذكورة اذ ثبوت في المقام لا م طويل لا يلحق بهذا المتقوض في اشارة لظهور عليه فليرجع الى  
 المطولات ١٢ **قوله** ذلك الظرف - اي ظرف الثبوت فان كان خارجا يستلزم ثبوت ما ثبت لديه  
 فان كان ذهنا يستلزم وجود ما ثبت لديه في محل ان ثبوت الشئ لشئ ليس فرعاً لثبوت ما ثبت ذلك الشئ  
 لـ بان كونه وجود المثلث لـ او لا ثبت ذلك الشئ بل فرع فعلية المثلث لـ وتقرر بان يكون متقوضا محصلا  
 او لا ثبت لـ الشئ فلهذا يتقرر لا يتصور الثبوت لـ مستلزم لـ ثبوت اي يقتضي ان يكون المثلث ثابتا في  
 ظرف الثبوت وان لم يكن ثبوت مقدما واذ اخلاف ما هو المشهور بين الجمهور ان ثبوت شئ شئ فرع ص

حكم فيها بهذا الثبوت تسمى قضية خارجية لانها حقيقة التقضا التي جرت المستغلة في العلوم والحكم عند هذه القضية خصص بقر للموضوع ووجوده  
 العيني الحق او المقدرا ١٢ **قوله** او مطلقا - اي ثبت الامر مطلقا سواء كان ذهنا حقيقا او مقدا او خارجا كذا ١٢ **قوله** وهي - اي  
 القضية التي تحكم فيها بهذا الثبوت تسمى حقيقة لانها حقيقة التقضا المستغلة في العلم **قوله** على الاطلاق - لا يتم ان لفظا على الاطلاق  
 اصل في الكلام المراد ان كل المطابق لفظا الحقيقة في فرع مطلقا بقا فثبت بان ذهنية والخارجية يربط به المعنى ١٢ (تجدد اسم عن عند يني)



م داومت اطرافها بل الحكم ما يتعلق بالنسبة الاتحادية بين الشيئين لكن لما كان الموضوع في المحصورات الطبيعية من حيث  
الانطلاق على الاثر بالانحياز بالفعل او الاثر بالاحتفاظ بالطبيعة عليها يكون عقده الوضع تركيبيا لتقييد او تضييقا وهو لا  
يتحقق وجود الموضوع بالمختبر الحكم فيه او الحكم بتحقيقه نفس ملاحظته ليحتمل عنوانا او كونه للملاحظة شي الحكم عليه بالايجاب والسلب  
لا يقتضي وجود موضوع الاثر في الموقول الذي هو شريك الباري ليس بوجوده ولا يستلزم تحقق ما هو شريك الباري ١٢ **قوله** لا يكون - ا  
ذلك لتحقيق الوجود الموضوع في الذهن حال الحكم فقط هذا جواب سوال مقدمه تقريره ان ما لا دور له عملا فكيف يحكم عليه اذا الحكم على شي سواء كان

**كالقضايا الهندسية والحسابية واما السلب فلا يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدر بانتفاء**  
**نعم تحقيق مفهوم السالبة في الذهن كما يكون لا وجوده**  
**حال الحكم فقط التامثال من حيث محال ليس صفة العقل فهو معدا**

**له قوله** الهندسية - اي القضايا المجردة عنها في علم الهندسة لقولنا كل مثلث قائم الزاوية يكون  
مربعه وتره مساويا لمربع ضلعيه وكل خط يمكن تقصيره **قوله** الحسابية - اي القضايا المجردة عنها  
في علم الحساب نحو العداد ان ازيد ناقص او مساو **قوله** الحسابية - لما فرغ من بيان حال الايجاب  
شرعا في بيان حال السلب فقال اما صدق السلب مطلقا لا يستدعي وجود الموضوع زمان فقد الحكم لا  
في الذهن ولا في الخارج واما عند تحقق الحكم فلا بد من تصور حصوله في الذهن ١٢ **قوله** قد يصدر  
اي قد يصدق السلب بانتفاء وجود الموضوع في الذهن او في الخارج لقولنا شريك الباري ليس بوجوده  
من بيننا قل ان موضوع السالبة اعظم من موضوع الموجبة لانه في موضوع السالبة اكثر تناولا من  
موضوع الموجبة حتى يتوهم انه يلزم ان لا يكون السالبة الموجبة نقيضا للموجبة الكلية مثلا اذا كان موضوع  
الموجبة متناولا لاف من الافراد موضوع السالبة متناولا للاف وانه فيجوز ان يكون المحمول ثابتا  
لاف متساويا من الماهية فتصدق الموجبة الصريحة لثبوت المحمول بمجموع افراد موضوعها فتصدق السالبة الموجبة  
ايضا السلب المحمول عن بعض افراد موضوعها هو ظاهر في نفس التناقض بينهما وهو باطل مفروضة واجبا  
بل الحكم في السالبة ليس الا على الحكم على الموجبة وموضوعها واحد لكن الحكم على السالبة يصح عليه ويصدق وانما يتحقق  
تحقيقا او تقديرًا - والايجاب لا يصدق بدون التحقق فلا يثبت بالاعتبار بل بكونه صورة الصدق وقلتها  
فلصدق السلب صورتان وجود الموضوع وعدمه بخلاف الايجاب فان غير الثابتين من حيث هو فيكون  
لا يصح عليه الايجاب بل انما يصح من حيث هو ثابت بخلاف السلب فاسالبة البسيطة اعظم من الموجبة  
المعذولة والموجبة السالبة المحمول وكذلك السالبة المعذولة من الموجبة المحملة كخروج الاشراق ذهب  
الى ان هذا انحصار بالاشغاف والطبعات واما المحصورات السالبة فلاشك في عقدها على عقده  
الحكم وهو محمول على ان ذات الموضوع ايضا تقتضي وجود الموضوع وان لم يكن كمن جبهه عقده الحق في  
اقتضا وجود الموضوع في الموجبة منكم من جبهه عقده الوضع وعقد العمل في السالبة من جبهه وامر عقده وجوب  
عقد الوضع وليس ذلك في الشخصيات والطبعات لتعريفها عن عقد الوضع والتحقيق ١٢ افاده المحققون  
ان عقد الوضع لا يصح ان يوجد تركيبا خبريا بالضرورة وكيف واطراف القضايا التحقيقية ليس فيها حكم ٣

بالايجاب او بالسلب لا يتصور ما لم  
يعلم ذلك الشيء فان الحكم فرع العلم فلا بد  
في السلب ايضا من علم الموضوع ووجوده  
في الذهن فلا يصح القول بان السلب  
لا يستدعي وجود الموضوع وحاصل  
الجواب ان تحقق مفهوم السالبة في  
الذهن لا يكون بدون وجود الموضوع  
في الذهن حال الحكم الموجبة والسالبة  
سواء في استدعاء وجود الموضوع في الذهن  
حال الحكم فلا تقلنا بالفرق بيننا في الصدق  
وبقا الحكم فالسالبة صادقة وان لم يكن  
وجود الموضوع فان غير ليس بصادق  
وان لم يكن غير موجودا فيكون الموجبة  
فان تستدعي وجود الموضوع حال الحكم  
وبقا فلا يصدق عند افتقارها لالتقال  
اذا كان وجود الموضوع في السالبة حال  
الحكم ضروريا فيضرم مساواة الموجبة  
الذهنية والسالبة الذهنية فلا يتبقى  
الفرق بينهما في القضايا الذهنية لانا نقول  
الفرق بينهما بان السالبة لا يثبتها من  
وجود الموضوع حال الحكم في الذهن فقط  
لانه ام السلب تكون الموجبة فانهما  
يستدعي وجوده واما الايجاب فانهما  
**له قوله** المحال - اي ما كان وجوده  
ممتنعًا اعلم ان المراد في المحال هو المحال  
بالذات كاجتماع التناقضين ارتفاعها  
الى المحال بالغير كعدم زيد من وجوده  
السامية كما تدل على اشغاف الاطلاقية  
من المصنف ١٢ **قوله** محال  
اي نفس حقيقة المحال من حيث هي لا  
باعتبار امر اخر معه اما مفهوم المحال  
الذي يוכלى لفه صورة في العقل فلا يكون  
محال وانما المحال صدق حقيقة فانهما  
**له قوله** ليس له - اي ان المحال صورة

في العقل اذ لو كان الصورة فيه يلزم انقلاب الماهية بحسب الموارد وهو محال اذ كل ما يكون صورة في العقل يكون موجودا فيه وكل ما هو في العقل  
موجود في نفس الامر اذ وجود نفس الامر كنهه عن موجودية الشيء في حد ذاته لان الامر كنهه عن نفس ذلك الشيء واذا كان موجودا في نفس الامر  
صار ممكنا اذ من المفروضة انه ليس بواجب في نفس المحال ممكنا هذا هو الاصل في موضوعنا فانهما **له قوله** معدوم وهذا الماهية اي المحال من  
حيث هو محال ليس بوجوده في الذهن ولا في الخارج افراد الوجود فيها او في احد هاهنا من خواص الممكن ١٢ (بسته محمد ابراهيم بليادي) +

شريك الباري متشبه واجتماع النقيضين محال اوسلبا بالوجود كان يقال ارتفاع النقيضين ليس بوجوده والرد ليس بمحقق الى غير ذلك  
 ١٢١ **قوله** اوسلبا بالوجود - لانك قد عرفت ان الحكم على انشي فرع تصور ذلك الشيء هو المحال ليس لتصوره في العقل فينتج لتعطل ان الحكم  
 عن نفس حقيقة المحال حكم الجاهل صادق او كاذب اوسلبا كذلك **قوله** الا ان يحكم بالوجود - هذا إشارة الى جوابه ان تقريره انه محال  
 الحكم على المحال من حيث هو كذلك كما قلتم فكيف يصح ان يقال شريك الباري متشبه واجتماع النقيضين محال الى غير ذلك وحاصل الجواب ان الحكم في امثال تلك  
 القضايا المتأخو على مفهوم كل محال بعنوان امرأة تلك الحالات كما في القضايا المحصورة فان الحكم فيها انما يكون على الامر الحكمي وليسرى الحكم منه الى الافراد اما اعتبار  
 جميع موارد تحققه كما في الموجبة والسالبة  
 الحكميتين او بعضها كما في الجزئيتين فالرد  
 بموارد التحقق هي الافراد فان تحصل  
 الطبيعة وتحققها انما يكون فيها ومن حيث  
 يقال ان الطبيعة لا توجد لها في الخارج  
 الا في ضمن الافراد بل في ذات النظم ايضا  
 الا في ضمنها نعم يمكن في ظرف الالتفات  
 الذي هو ظرف الخطأ والتعريف كما لا يخفى ١٢٢  
**قوله** تصوره - اي تصور ذلك  
 الامر الحكمي بان يفرض العقل هذا الامر  
 الحكمي عنوانا ومرتبة لذلك الحكم فيسري  
 الحكم منه الى الحكم **قوله** كل محكوم  
 عليه هذا التقرير المقام وهو محقق بحيث ينفذ  
 الالزام بان القضايا التي محمولها تنبأ  
 منافية للوجود وكقولنا شريك الباري  
 متشبه اوليس بوجوده وانما لا يتحقق الحكم  
 فيها الحكمي صادقا او كاذبا اوسلبا  
 كذلك الحكم على المحال في الافراد وليست  
 بموجودة ذهنا خارجا بل هي حكم عليها  
 اولى الغلبة بات ومغيبا عنها بموجودة في  
 الذهن فكيف يمكن بالامتناع اوسلب  
 الوجود مطلقا وحاصل الجواب ان الحكم انما  
 هو على المفهومات وشبوت الامتناع به لا  
 سلب الوجود عنها من حيث انطباقها على  
 الافراد **قوله** بالتحقيق - اي كما  
 عرفت في تفسير القضية بسبب الموضوع  
 ان الحكم على في المحصورة هي الطبيعة  
 المتصورة الى اصله في الذهن وكل متصور  
 ثابت في نفس الامر كونه متصفا بالشيئية  
 والمفهومية لا يوجب على الثابت في نفس الامر  
 الحكم من حيث انه متصور ثابت بالامتناع  
 بانه متشبه وجوده وانما يقع مقام الامتناع  
 كعدمه والاشياء والامكن بان يقال عدم  
 اوليس شيئا اويس يمكن ان لا يتصور وجوده

**ذهنا وخارجا ومن ههنا تبين ان كل موجود في**  
 الذهن حقيقة موجود في نفس الامر فلا يحكم  
 عليه ايجابا بالامتناع اوسلبا بالوجود مثلا **الحكم** امر كل اذا  
 كان من الممكنات تصوره وكل محكوم عليه بالتحقيق هي الطبيعة  
 المتصورة وكل متصور ثابت فلا يصح عليه الحكم من حيث  
 هو هو بالامتناع وما يحد حده نعم اذا لوحظ باعتبار جميع  
 موارد تحققه وبعضها يصح عليه الحكم بالامتناع عشا (الامتناع)  
 ثابت للطبيعة وذلك صادق بان تنفله الموارد وحينئذ

**قوله** من ههنا - اي من المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل نظير ان كل موجود في  
 الذهن حقيقة اي بالذات موجود في نفس الامر لان كل موجود في الذهن يمكن وكل ممكن موجود في نفس الامر محقق موجود  
 في الذهن موجود في نفس الامر اوديس العصور فانه لو لم يكن ممكنا كان محالا وقد سبق ان المحال من حيث هو محال  
 ليس له صورة في العقل اوديس الكبرى فلان الممكن موجود بالصفات الشبوتية التي اداها بالمفهومية والشيئية  
 والامتناع لا يوجب له صورة بموصوف بها فهو موجود في نفس الامر فان كان موجودا في الذهن فانه يكون متصفا بعموم  
 خصوص مطلقا وهو ضلال ما تقر عند القوم من ان بينها عمومها وخصوصها من وجه ومادة الاجتماع كالاشياء  
 وبمادة الاقتران من جانب نفس الامر كالتجاربيات ومادة الاقتران من جانب الموجود في الذهن كالانتراجيات  
 قلنا للموجود في نفس الامر معنيين اوجود باعتبار نفس الذات بلا عمل عامل وبوجود مطلقا سواء كان  
 باعتبار نفس الذات او بغير عامل فعلي الاول منها عموم وخصوص من وجه كما عرفت وبوجود بعب القوم وعلى  
 الثاني عموم وخصوص مطلقا وهو الوجود بالشيئية فليس هو للواقع ونفس الامر معنيين عندنا الاول كون الحكم  
 منه بحيث يصح عنه الحكمية وهو اعم من الذهن من وجه الثاني كون الشيء متحققا ولو بعد الانزعاع وبه المعنى  
 اعم منه مطلقا **قوله** عليه - اي على المحال من حيث هو محال بالتحقق على ما من عدم وجود المحال ذهنا  
 وخارجا وحاصله انه لما لم يكن للمحال من حيث هو محال صورة في العقل لا يمكن عليه ايجابا بالامتناع كان يقال ١٢٣

وشي ولكن كيف يمكن عليه بالامتناع وجوده وعدمه بالشيئية والامكان نعم اذا لوحظ هذا المتصور باعتبار جميع موارد تحققه او بعض الموارد يصح على هذا المتصور وعلى  
 الحكم ايجابا بالامتناع مثلا باعتبار عدم تحقق الموارد في الامتناع ثابت الطبيعة لكونها محكوما عليها بالذات وذلك الامتناع صادق باعتبار الموارد وكلها  
 اوبعضها حاصلا ان الامور المستحبة ليست بموجودة في الذهن بنفسها فليس طريق الحكم عليها الا بان يتصور مفهومه ويجعل عنوانا لتلك الحقائق الباطنة ولا يمكن عليه  
 من حيث انطباقه عليها او اتحاده معها والتحقق ان الحكم عليه بالذات في القضايا هو المعنوي المتصور بالذات لا المعنوي (بقية حاشية بر ص ١٠٨)

دقيقاً حاشية صفح ١٣١) وله اعتباران اعتبار نفسه من حيث هو واعتبار اتحاد وانطباق على تلك المعاني التي لا اعتبار  
 الاول يمكن وجوده في نفس الامر موصوف بصحة الحكم عليه بالاعتبار الثاني متبوع ليس لا يتحقق في ظرف ما هو موصوف بالاعتبار فاعلم الطبيعة  
 الموجودة في الزمن لصفة الامكان والاشتراك ما يمكن باعتبارين ولا يتناقض في موضوعية انصاف بوصف الامتناع فانه حال كونه موجودا  
 في ذاته ينصدق عليه ان باعتبار تحققه باعتبار في الموارد وانطباقه عليها متبوع وليس بوجوده كما ينصدق على المعاني  
 المفردة حال ملاحظته بل ما يستقل ان غير مستقل في الحانها آخر هذا (جند و محمد ابراهيم بليادي عني عنه) +

**لا اشكال بالقضايا التي محمولاتها منافية للوجود نحو**  
**شريك البارى متمتع واجتماع التقيضين محال والمجهول**  
**المطلق يتنوع عليه الحكم والمعدم المطلق يقابل لموجود**  
**المطلق اما الذي نقول ان الحكم على الافراد حقيقة فمنهم**  
**مقلانها سؤالا ولا يربط بينهما من قولنا انها**

لنقول لا اشكال. الجواب عن ذلك ما حققناه سابقا بل يتحقق الاشكال بهذه القضايا الذي بان هذه  
 القضايا اموجبات وموضوعاتها موجودة في الزمن باعتبارها متبوعا لطبيعة وجودها المحمول بها باعتبار عدم  
 تحقق موارد هذه الموضوعات في نفس الامر فاعتبارها بالوجود والاشتراك باعتبارها في اجتماع وجود  
 وعدم في ذات واحدة من جنسين مختلفتين هذا وتحقيق المقام ان ههنا الاشكالين الاول ان هذه القضايا  
 متعقبة مع الحكم فيها على السبب بتصور كون الموضوع محالاً. والثاني ان هذه الموضوعات صادقة من غير وجود  
 الموضوع فان اراد المصنف الاعتذار عن الاول كما يقتضيه ظاهره من عبارة فالجواب صان وقدره ان الحكم  
 كما سبق على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد اذ لا طاعة ولا معاملة في الزمن بالذات امرأة لملاحظة الافراد  
 وان لم يكن بين المحصول صحة معانيه كونه صورة الذات كحصول كنهها وبذلك الحكم عليها وان كان مقتضوا  
 الاجابة عن الثاني كما عدا اكثر الشراح ويظهر من قوله لا في زمانه فيكون لا يتجه لان من المعلوم المطلوب ان  
 استدعاء ثبوت المثلث في ظرف الثبوت انما هو للثبوت النفس الامر لا للثبات بالثبوت والحكم على الشيء  
 لانه يشوبه استلزامه ووجه الموضوع الى صدق القضية الموجبة والنقص الطبيعة باي اعتبار كان بالامتناع ليس  
 الا بواسطة نقصان افراد ابي في نفس الامر اذ لا واسطة في الثبوت او واسطة في العود فلا بد ان يكون الاول هذه  
 الموضوعات متعقبة بوصف الامتناع لولا بالذات كونه متعقبة بالطبيعة من حيث الاتحاد معها ثانياً وبالعرض  
 وكان الاشكال بهذه القضايا الا لان صدقها محصورات يستلزم ثبوتها امتناع اولاً بالذات لا افراد موضوعاتها  
 سواء كانت محمولة عليها بالذات او لم تكن الا ترى ان صدق قولنا كل انسان كاتب اير ثبوتها كنهها لا افرادها  
 ثبوت وصحة الامتناع منافع للوجود فينبغي المقابلة لثبوت شيء في شيء فخرج ثبوت المثلث لا كونه  
 لولا هذا لا يتجرب بما ذكره المصنف ١٣٢ **قوله** اما الذي من الجواب عن الذي ذكره في قوله لا يتجه لان من المعلوم المطلوب ان  
 من قال ان الحكم على الطبيعة واما الذين قالوا ان الحكم على الطبيعة لا افراد فلا يصح هذا الجواب من الجواب  
 ثم الذين يقولون ان الحكم في المحصورات على الطبيعة كما سبق ١٣٣ (جند و محمد ابراهيم بليادي عني عنه) +

من قبلهم بانها شريك في سلب قوله  
 فبينهم اي من الزمن قالوا ان الحكم  
 في المحصورة على الافراد حقيقة لا على  
 الطبيعة من قال في جواب هذا الاشكال  
 وهو شراح المطالع ومن تأيد ان القضايا  
 التي محمولاتها منافية لموضوعاتها تكون  
 شريك البارى في متبوع سؤالا لا وجوباً  
 فان هذه القضية ترجع مصلها الى  
 السلب وهو لا شيء من شريك البارى يمكن  
 الوجود والسلب كما يصدق عند وجود  
 الموضوع يصدق عند عدمه فلا حاجة الى  
 وجود الموضوع في صدق السلب وبهذا  
 كذلك فانهم **قوله** متوكل على الله  
 العلامة الدواني ان من معيهم اذا نسب  
 الى غير المعلق ان حكمه فيها بالاجاب  
 قال الفاضل السندري عن قولنا في  
 من القول انه لا شك ان يمكن حكم  
 الاجاب من العقل من كل مضمون  
 سواء كان صادقا او كاذبا فكلما بين  
 موضوعات هذه القضايا ومحولاتها  
 لا شك ايضا ان حكمه فيها بالاجاب و  
 نجوم بداهة بصدق وان كانت اجاباً  
 مساوقة للسلب كيف والامتناع  
 عبارة عن صورة عدمه فلم يصدق في  
 شريك البارى ضروري لعدم صدق  
 سلبها بسبب اذن الضرورة انه ليس  
 بضروري الوجود ايضا فيكون ممكناً اذا كان  
 عبارة عن السلب ضرورة الطبيعة بل  
 بسيطاً لا لمجرد الواد في مثلث قصر  
 عقلياً كما انقضى في موضع القول بانها  
 سؤالا او القول بانها انقضت الب  
 فصاوتهم ان انقضت موضوعات فليست  
 بصاوتهم كغيرهم **قوله** ١٣٤

منهم بل اي من اخرين من قال بوجوبهم غير من المتأخرين منهم العلامة الدواني قالوا ان الحكم في هذه القضايا على الافراد القضية المقدرة الوجود على الافراد  
 الحقيقية المحققة الوجود حاصله ان هذه القضايا باس الطبيعية لا حقيقة على الافراد المقدرة الوجود ومنها ان يتصور معيهم شريك البارى  
 مثلاً يصدق عليه بالاعتبار من الافراد المفروضة فيتمش في فضل لام فلا يتحقق في القضية الوجودية المفروضة لافراد الموضوع فافاده وان كانت متعقبة كنهها لا افراد  
 فرض باعتبارها يصدق عليها انها متعقبة في نفس الامر مع ان هذا القول من العلامة الدواني انما هو على التسلل لا تسليم ذهب المتأخرين والافهم من جواب علم

معنى قولنا شريك البارى متنع ان هذه الماهية متعقبة بوصف الامتناع بالفعل في نفس الامر لانه على التقدير كذا ليعطى وعلى  
 هذا يلزم ان لا يجرى بصدقه فان هذه الماهية وان امكن انصافها على تقدير وجودها بالامتناع بتارة على استلزام الحال لكان كذلك لا يجوز  
 لا يجرى وان ارادنا ان يكون ثبوت الصفة متحققا في نفس الامر ووجود الموصوف فرضا فيكون ثبوت الصفة زائدا على  
 ثبوت الموصوف وهو في حكم عدم اساس المقدرة الفلكية ان ثبوت الشيء للشيء فرع او مستلزم لوجود الموصوف فيه ما فيه قدره ولا العقل ١٢  
 قوله الثالثة اى النكتة الثالثة من النكات في بيار الاتصاف في اقتضاه وجود الصفة والاتصاف على نوعين انضمامى وانتراعى وسيجى تعريفها  
 ١٢ قوله الا انضمامى وهو يكون  
 لوجود الصفة وانضمامها الى الموصوف  
 بان يكون الموصوف والصفة فيه  
 موجودين بوجودين متماثلين في ظرف  
 الاتصاف ويكون الصفة منضمه الى  
 الموصوف كالجسم والسواد ١٣ قوله  
 يستدعى اى يقتضى هذا الاتصاف  
 الانضمامى تحقيق اى شيئين اى الطرفين  
 هما الموصوف والصفة في ظرف الاتصاف  
 ان كان خارجا ففى الخارج وان كان  
 ففى الذين ضرورة ان انضمام الشيء  
 الى شيء لا يتحقق بدون وجود المنضم  
 اليه ففى قولنا الجسم اسود لا بد من وجود  
 الجسم والسواد فى الخارج لكون الاتصاف  
 به خارجا وفى غلط الحالة الادراكية مع  
 الصورة العينية لا بد من وجودها فى الذهن  
 لكون الاتصاف ذهنا ١٣ قوله  
 بخلاف الانتراعى اى ما ليس فيه  
 انضمام شىء الى شىء لا يستدعى تحقيقا فى  
 الاتصاف مطلقا لست على مقتضى ثبوت  
 الموصوف فقط كيث لو لاحظ العقل  
 صرح له ان يتترع منه الصفة بمعنى ان  
 يكون مصداقها محلى فيه واحد كما فى زيدا  
 اعلم فان الوجود فيه هو زيد على وجه يصح  
 انتزاع الاسم عنه بان يقاس بين وبين  
 البصر فتجده مسلوبا عنه شيئا لا بالقوة النية  
 فيعمل عليه انه متعصف بالاعلى كما صادق  
 لوجوده موصوف فى الخارج بحيث يصح انتزاع  
 منه الصفة عنه اذ السلب ليس له خاص  
 الوجود والخارجى وانما الموجود فيه موصوف  
 وهو مترع عنه وكذا الحال فى الاتصاف  
 الانتراعى الذى هو كناية الانسان فانه مترع  
 فى الذهن على وجه خاص يصير مبدأ الانتزاع  
 الكلية ثم عليها لا اشتقاق قال غاضل

موجبات لكنه لا يقتضى الاتصاف الموضوع محال الحكم  
 كما هو الظاهر ١٢  
 كما فى السؤالين غير فرق ولا فرق ولا يخفى انه يصح ان يبدى  
 بين هذه الموجبات والسوابب في عدم اقتضاه وجود الموصوف ١٢  
 ومنهم من قال ان الحكم على الافراد الفرضية المقدرة الوجود  
 في هذه القضايا ١٢  
 قال مثله ايتصوب عنوان شريك البارى ويفرض صدق  
 هذا الحكم في قولنا شريك البارى هو امر متنع ١٢ اى يفرض عدمه  
 عليه متنع فى نفس الامر وكذا هو عليه ان يلزم ان يكون  
 ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف فان الامتناع متحقق  
 وهو الامتناع شرا ١٢  
 نفس الامر بخلافه فادق قد الثالثة الاتصاف التضمائى  
 كما قلناه في معناها بخلاف الافراد فانها مفروضة مقدرة ١٢ اى النكتة الثالثة  
 يستدعى تحقق الحاشيتين في ظرف الاتصاف بخلافه انتزاع  
 اى يقتضى ١٢  
 اى الطرفين هما الموصوف والصفة ١٢  
 الاتصاف ١٢

له قوله لا بد من هب الى الاضغى عليك وذا راعى من قال ان هذه القضايا فيها الحكم على الافراد المقدرة  
 بان يلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف وحاصل ان ثبوت الموصوف لا بد ان يكون مساويا لثبوت  
 الصفة او ازيد من ثبوتها واما الصفة فهي تابعة لثبوتها لا يكون ثبوتها ازيد من ثبوت الموصوف والمايز من زيادة ثبوت  
 النتائج على ثبوت المتبعض وهو كما ترى وذهبا يلزم زيادة ثبوت الصفة على ثبوت الموصوف اذ الموصوف  
 هو الافراد المفروضة المقدرة الوجود فثبوتها باعتبار الفرض والتقدير لا فى نفس الامر والامتناع الذى هو  
 صفة هذه الافراد ثابت بها فى نفس الامر ولا شك ان الثبوت النفس الامرى ازيد على الثبوت التقديرى  
 الفرضى فيلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف والاولى فى تقريره لانه يقال بان الحكم  
 على الافراد الفرضية يتصور على نحوين الاول الحكم عليها بثبوت المحمول على تقدير تحققها بصدق العنوان  
 عليها كما هو المعتبر عند الجمهور من المتأخرين فى القضية الحقيقية والثانى ثبوت المحمول بها فى نفس الامر  
 بالفعل على ما يفهم من كلام بعضهم فان اريد الاول فلا يخفى اختلاف المساق الى الذهن من هذه القضايا لان

المتدلى اعلم ان من كان اى يخرج الى الذهن ان نفس الامر ظرف الاتصاف ان يكون وجود الموصوف فيه محتملا لا انتزاع الصفة عنه وجعلها عليه فيكون مطابقا له  
 ومعنى محصل عند العقل لا يستلزم تحقق الصفة فيه لا يستلزم وجود الموصوف فقط لكن لا كيث ما كان لا يحتمل لولا العقل صحت انتزاع الصفة عنه وهذه  
 الحقيقة تختلف باختلاف المحمول فبعض الاحوال مترعة عن نفس الذات من حيث هى لا تجوز فى الجودات والتمييز فى جميع الماهيات وبعضها مترع نظر  
 الوصف انضمامى كاتزاع النونية من السمار بواسطة الوضع الخاص بها بالارض وكذا انتزاع القيام والقعود من زيد بتوسط الوضع الخاص ايضا انتهى من انواع

م المصنف كما لا يتحقق بدون الموصوف فلا بد ان يكون للاتصاف مقتضيا لوجود الصفة في ظرفه سواء كان انضماميا او استثنائيا فاعلموا قولنا لا يتحقق وجود الصفة في ظرف للاتصاف في بعض افراده ليس بشئ وحاصل الجواب ان للاتصاف ليس مقتضا في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة في كل من هو مقتضى في الذهن فيستلزم تحققها في اثنين فيكون للاتصاف العيني على طرفين الانضمامي ويبرهن بالاتصاف في الاعيان ويقال للاعيان ان لا تظن لنفسك انك لا تظن لان الصفة موجودة في سائر الاعيان لغير وجوده با على هذا النحو هو للاتصاف بها فظنيتها لوجود الصفة من الظن في تلك الاعيان واستثنائي يبرهن بالاتصاف بحسب الاعيان ويقال للاعيان انما جازم للاتصاف في لان الصفة ليست موجودة هناك في الخارج حتى يكون ظرفا للاتصاف بل للاتصاف بهائي الذهن انما بحسب حال الموصوف في الاعيان **قوله**

بل يستدعي ثبوت الموصوف فقط فمطلق الاتصاف يستدعي ثبوت الصفة في ظرف اما مطلق الثبوت فضروري بان لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا في الشيء **الصفة** ليست متحققة في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة فيه **لانه** نسبة وكل نسبة تحققها فرع تحقق المنسبين **بل هو متحقق في الذهن ان كان في الاتصاف في الخارج**

وان كان الخ حاصله ان للاتصاف انضماميا لخارجي يقتضي وجود الموصوف والصفة في الخارج بحيث يكون احدهما منفصلا في الموصوف فيكون تمام الصفة في الاعيان يعني ان كليهما موجودان في الخارج كالجسم والابيض في الاتصاف الاستثنائي الخارج ليس الصفة موجودة في الخارج بل الموصوف موجودة فيكون مع الصفة بحسب الاعيان انما بالنظر في الخارج يعني ان يكون الموصوف موجودا في الخارج بحيث يصح استزاع الصفة من كسائر الموجودات اذ لا شك ان السام موجودة في الخارج الفوقية ليس لها وجود في لوجود السام بحيث يصح استزاع الفوقية عنها قال الفاضل بسطيل وتفصيل المقام ان العلامة الدواني حمل الخارج ظرفا لكلا الاتصافين وشرع في كون الخارج ظرفا للاتصاف على ما شرنا اليه سابقا ان الموصوف وجودا في الخارج بحيث يصح الحكم بالصفة واستزاعها وقال بها السيد الجرجاني فن يكون الخارج ظرفا لنفس الاتصاف وكونه ظرفا لوجوده فظن نفس الاتصاف هو الخارج وهو لا يستدعي ان يكون الصفة موجودة في ظرف وجوده والذين والنسبة يقتضي ان يكون الماشية في وجوده في ظرف وجوده في ظرف نفسها فلا بد ان يكون الموصوف والصفة موجودين في الذهن فلا اشكال في صحة ما بهر تسمي الصفة في ذلك الفرق وقال ليس الوجود والكون الموصوف فلا يتحقق ان يكون الخارج ظرفا في الاتصاف في ظرفه وقال في الخارج بالاتصاف الانضمامي في ظرفه في الاستثنائي في لوجوده والاتصاف ليس الا في الذهن وخرج عن الاتصاف

**له قوله** في ظرفه اي ظرف الاتصاف هذا اقول على قوله الاتصاف الانضمامي يستدعي تحقق الخارج في ظرفه في ظرف الاتصاف بخلاف الاستثنائي حاصله ان فردا من افراد الاتصاف الذي يستدعي تحقق الصفة في ظرفه لم يستدع مطلقه بل التحقيق لان استدعاء المطلق شئ يقتضي استدعاء جميع افراد ذلك الشئ **قوله** اما مطلق الثبوت الجاء اي ثبوت الصفة سواء كان في ظرف الموصوف او لا فضروري في مطلق الاتصاف هذا جواب لسؤال مقدمه اما في السؤال فهو ان لا يسلط ان يطلق للاتصاف لا يستدعي ثبوت الصفة لانه لو كان كذلك لاني في ثبوتها الموصوف والتساوي باطل فالحكم شره وادوم المارمة فلا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا في الشيء اما في الجواب فظاهر مستغن عن البيان **قوله** يستحيل ان لا قال الفاضل بسطيل في اما صرح به رؤساء هذا الفن وتلقاه المحققون بالقبول واستأخرا اذ لا كان هذا للاتصاف الاستثنائي في صفة استزاع الصفة عن الموصوف ولا يحتاج الى وجود الصفة في ظرف الاتصاف فوجودها في نفسها في ظرف آخر سوى ظرف الاتصاف لوجودها سواء ركن وانما ضرورة ان وجود الفوقية في الاذهان السابقة او العالمة لغو في اتصاف السام بها لان مطلقها بها ليس بالكون السام في وجوده يعني بحال الجمع من استزاع الفوقية اقبل ان المراد بمطلق الثبوت اعم من ان يكون بنفسها او بمشار استزاعها قلت فيمنع من الكلام قليل الجودي كما هو ظاهر وانما في الاستثنائي ان مطلق الاتصاف لا يستدعي وجود اصله لوجود الموصوف ووجود الصفة بل علاقة خاصة ترجع بها استزاع الصفة عن الموصوف بعد تصوره وخصوص الانضمامي يستدعي وجود الخارج في ثبوتها **قوله** والاتصاف في الخارج لا يرفع توهم عيني ان يتوهم ان الاتصاف نسبة وتحتها فرع تحقق المنتسبين فالاتصاف لا يتحقق بدون

الاتصاف في الاعيان ومن المصنف ايضا لا يخفى عليك ان لا يكون الخارج ظرفا للاتصاف الانضمامي لسبيل الفرق المذكورة التي لم ندس معنى في الاتصاف في وجود النسبة التي هي للاتصاف بل معناه ظرف مصادق للاتصاف ومنشأه وليس معنى كون الخارج ظرفا للاتصاف لكونه ظرفا لوجوده **قوله** في تحقيق ظرفه بل معناه ان ظرف مصادقه ليس به شيء يستلزم تحققه في الخارج تحقق الماشية في لانه استلزم تحقق المصادق في الموصوف كالمقادير الدواني من ان فرق بين كون الخارج ظرفا لفصل للاتصاف وكونه ظرفا لوجود للاتصاف فيكون لهذا الفرق كما برة لا يصح في اليد والفرق بين عنواني تصانيف

١٢٥

م العودتين صلافة ولا تقتضي وجود الموضوع لانها موجهة سالبة المحمول وهي مساوية لسالبة البسيطة في الصدق فلا تستلزم وجود الموضوع لسالبة البسيطة. **قوله** فوالا اي المنة معون بهذه الحقيقة التي سموا سالبة المحمول بهذا الفرق بين هذه القضية وبين السالبة بان في السالبة يتصور لفظ فان اى الموضوع والمحمول ويكسر بسلب المحمول عن الموضوع سلبا بسيطا في انهماكهما بالمحمول يرجع السلب الى الموضوع بان يسلب المحمول عن الموضوع ويكسر ذلك السلب الراجع على الموضوع فتولفا زيدا ليس بقاء سالبة متعللة اذ انهماكهما بسلب القام عن زيد واما الاصل ذلك السلب على زيد وثبت لمحمول ليعبر عنها بالفارسية بان زيد نسبت قائم است وليبرجن الدلال بان زيد قائم نسبت

الموصوف متحدة مع الصفة في الاعيان كالجسم الأبيض

بجسب الاعيان كالسما والفقوة الرابعة المتاخرون

اخترعوا قضية سموها سألبة المحمول فوق امان في الشيا

يتصور الطرفان ويحكم بالسلب في السالبة المحمول يرجع  
 الى الموضوع والمحمول ١٢  
 الى السالبة المحمول من الموضوع سلبا

ويجمل لك السلب على الموضوع وحملوا بان قصد  
الراعي

فإنه لا يقع في الخارج في نفسية وجود الموصوفات والصفة في الخارج بحيث يكون صاحبها متصفاً بالصفة الموصوفة  
فيه متحدة مع الصفة في الاعيان بمعنى ان كليهما موجودان في الخارج كالجسم والابيض فان الجسم والابيض لا يوجدان

وحيث لا يكون سائبة المحول ويعبر عنها  
بالفارسية بان زيد قيمت قائم است وحيث  
عن الاول بان زيد قائم قيمت قال  
الفاضل السبكي ان انت جدير بان النسبة  
السبكية من حيث هي سببة سبكية واذ

فلا مع غير الان ما هو مقصود بالعرض  
في الملاحظة التي هو فيها مقصود بالعرض  
ليس ما كان الان يحكم عليه وباللوحدة ولا مع  
غيره فان المركب من المنفصل غير مستقر

الطوسي في نقد التنزيل غايته ما في الباب  
ان يقال ان النسبة السلمية وان لم  
تصلح لان يحكم عليهما وهما من حيث  
نسبة وراية لكنها لا يمكن ان تلاحظ  
لما ان النسبة السلمية لا يمكن ان تكون

القضية السالبة محمولاً في قولنا زيد ليس  
ابو قاتما. وعلى هذا التقدير كما من المدولة  
لنصدق معنى المدولة عليها فان المعبر  
فيها ان جعل السلب جزءا من المحمول

في الخارج بحيث يكون البياض فيه الحماكة يكون متصفاً بالبياض فلهي به العصوره متصفاً بالانزعاج والاضطراب  
قريب وجوده الاعيان مناسب ان يقال للانصاف ايضا الاعيان في الانصاف الانزعاج الخارج ليس  
الصفة موجودة في الخارج بل الموصوف موجوده في حده الصفه بحسب الاعيان اي بالنظر الى الخارج فانه  
ان الموصوف موجوده في الخارج بحيث يلحق انزعاج الصفه كمالها والصفه في ذلك ان السما موجوده

في التحقيق القضية التي اخترعها المتأخرون ويسمونها بسالبة المحمول وسيجي تعريفها من المصنف **ثم قوله**  
 في التحقيق القضية التي اخترعها المتأخرون ويسمونها بسالبة المحمول وسيجي تعريفها من المصنف **ثم قوله**  
 في التحقيق القضية التي اخترعها المتأخرون ويسمونها بسالبة المحمول وسيجي تعريفها من المصنف **ثم قوله**

والثانية ان الموجبة الكلية تنكص بعكس التقيض كغيبا الى الوجود الكلي ليقض وجود الموضوع فلا تنكص في شي  
تقول كشي يمكن كل الاشئ لانهم لعدم الموضوع فلا يثبت لانكاس فاجاب ان هذه الموجبة الكلية في الباقين

من غير تقييد، لئلا يلزم الان كتحصيل ما لم يمكن سلب النسبة الايجابية جزء من المحمول بل يعطى السلب الى سقوط  
بينها وبين السالبة المحمول ان فيها ليس اشارة الى حكم موقوف وفي السالبة المحمول اشارة اليه ويشعر كلام الامام عليه  
السلام بالخروج من المحمول في السالبة المحمول بان صدق الايجاب الى ايجاب السلب في هذه القضية لا يقتضي جزم  
وجود الموضوع ١٢ (سنة محمد ابراهيم عفي عنه بليا وى) +

من هذه القضية الى السالبة المحل قضية ذهنية لان التصاق الموضوع بسلب المحل عن انما هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في الذهن  
 لان الخارج فيكون بينا وبين السالبة الخارجية كما ذكرنا في ما تقدم من ان القضية الذهنية تقتضي وجود الموضوع في الذهن والسالبة لا  
 يقتضي وجوده أصلا فقلت يكون بينا تلازم بين السالبة تكون العلم من تلك الموجبة **هـ** قوله ذهنية الخ ليس المراد بالذهنية الذهنية  
 المتعارفة وهي ما يحكم فيها على الموجود في الذهن بل المراد بها ما يحكم فيها على الموجود في نفس الامر فان البرهان الدال على وجود الغيبوبات وهو ان كل مغيب يمكن  
 يحكم عليه بالحكم الإيجابية صادقة أقبلها من مغايرة ما عداه وصدق الاحكام الايجابية لا يتصور بدون وجود الموضوع انما يدل على وجوده في نفس الامر  
 في الخارج او المشاء العاليية او لها فله  
 فيبحث آخر اعلم ان كلام المحقق الاول في  
 في كتبه مضطرب في فهمه نحو الخواشي الجديدة  
 لشرح التبريد انه لما دل البرهان على وجود  
 الغيبوبات في نفس الامر يمكن صدق  
 القضية السالبة المحل في مادة يصدق  
 فيها السالبة البسيطة ان يحل نفس  
 مفهوم الموضوع موضوعا ويحل سلب  
 النسبة الايجابية فمما على سبيل القضية  
 الطبيعية واما تلازم السالبة البسيطة  
 المحصورة مع السالبة المحل الطبيعية و  
 ان يمكن افراد موضوعها موجودة في نفس  
 الامر وفيهم نحو الخواشي القديمة لهذا  
 الشرح ان السالبة المحل على ما اعتبر  
 المتخرجون قضية حقيقة كادام السالبة  
 البسيطة الخارجة لان افراد الموضوع  
 وان يمكن موجودة تحقيقا لكنها موجودة  
 تقدير ايفساق كل ما ليس بشئ ليس يمكن  
 وشريك الباركا ليس موجودا كوجوب حقيقة  
 وهذا لا يمنع من ان نفس المتساويين  
 متساويان والمرجحة للحجة تفكس نفسها  
 بعكس التقيض على طريقة التقادير الى  
 تغير ذلك وهذا لا يضر كلام المصنف ايضا  
 حيث علم الوجود في نفس الامر وقال حقيقة  
 او تقديرا بذاتي المقام كلام طويل ليس به  
 المختصر من شارح الاطباع عليه فليارجح  
 المطولات **هـ** قوله وجميع المغيبات  
 الخ فان كل مغيب منها لانه موضوع  
 القضية موجبة صادقة ويحكم عليه بحكم  
 أقبلها منها مغايرة لمجس ما عداه وذلك يدل  
 على وجوده في نفس الامر لانه في الخارج او  
 العقل المجردة العاليية او النفوس السالفة  
 فيبحث آخر **هـ** قوله تحقيقا الخ  
 كالنفي والمكس العام والاشارة والبرهان

**الاجاب في الاستدلال على وجوب السلب بل لسلب يستدعي**  
 اي اجاب السلب <sup>١٢</sup> في هذه القضية <sup>١٣</sup> لا يقتضي <sup>١٤</sup> اي وجود الموضوع <sup>١٥</sup> في السالبة <sup>١٦</sup> قوله  
**كالاجاب قريحتك حاكمه بان الربط الاجاب مطلقا يقتض**  
 الوجود ومن ثقل الحق انها قضية ذهنية وجميع المغيبات  
 التصورية موجودة في نفس الامر تحقيقا وتقديرا فبينما  
 وبين السالبة تلازم بحسب الصدق

**له قوله بل السلب** اي سلب سالت المحل يقتضي وجود الموضوع كالاجاب المحصل مصادرة  
 هذا القضية مع السالبة البسيطة ومصادرة سالتها مع الاجاب المحصل فان قضيته المتساوية متساويان  
 وبينما اعدم اقتضاها وجود الموضوع ومصادرة انتهاها مع السالبة باذا اصدق سلب ب عن ج فيصدق على ج  
 ان متفق عنه ب والا يصدق في قضية على ليس متفق عنه ب فلا يصدق السالبة باذاعتف واذا صدق ان ج  
 متفق عنه ب صدق سلب ب عنه لا محالة وكذا ظاهره لان مفاد قوله ب متفق عنه ب ثبوت انتفاء ب  
 بل ومفهوم قوله ج ليس متفق عنه ب سلب ثبوت انتفاء ب عن ج فاذا ثبوت انتفاء ب عن ج ثبوت انتفاء ب  
 صدق الموجبة المحصلة ليلزم من صدقها كذب السالبة البسيطة فيكون خلفا لعدم انتفاء ب عن ج ثبوت انتفاء ب  
 اي يصدق السالبة با انتفاء الموضوع فيصدق سلب ب عن ج وسلب ثبوت انتفاء ب عن ج ايضا فلا يلزم  
 منه انتفاء الغيبات لان قضيته ثبوت ب ليس الا انتفاء ب انتفاء ب لثبوت ذلك انتفاء ب لثبوت  
 من يقض **هـ** قوله فيمكن الخ القريحة اول كل شئ ومنك طبعك ذاني القاموس وفي الصحاح القريحة اطل  
 ما يستنبط من البرز فويله فلان قريحة جيدة براد سبنا والطبع فله طبعك **هـ** قوله عطف  
 سواركان المحل في الرابطة الاي في وجودها وعودها وسواركان الاجاب مغفوا والي نسبة وسواركان كاجاب  
 ايجابية او سلبية يقتضي الرابطة الاي في وجود الموضوع اذ المقدمة الغالب ان ثبوت الشئ يقتضي يستدعي ثبوت  
 الثبوت له لا يستدعي العقل منها شيئا من الغيبوبات يقال الشيخ كل موضع لاجاب فهو موجود في الاعيان  
 المعنى للادان وانما وجب ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولة موجودا لان نفس قولنا فيقول  
 يقتضي ذلك ولكن لان الاجاب يقتضي ذلك سواركان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او يقع على  
 الموجود وقد لا يوافقه **هـ** قوله وحين **هـ** بالفتح بمشاهدة بمعنى يشارك يشابه الى المكان خاصة اي من  
 اجن ما عداها وهو ان الاجاب مطلقا يقتضي وجود الموضوع **هـ** قوله قبل الخ انما قال بالحق الاولاني

في الخارج او المشاء العاليية او لها فله  
 فيبحث آخر اعلم ان كلام المحقق الاول في  
 في كتبه مضطرب في فهمه نحو الخواشي الجديدة  
 لشرح التبريد انه لما دل البرهان على وجود  
 الغيبوبات في نفس الامر يمكن صدق  
 القضية السالبة المحل في مادة يصدق  
 فيها السالبة البسيطة ان يحل نفس  
 مفهوم الموضوع موضوعا ويحل سلب  
 النسبة الايجابية فمما على سبيل القضية  
 الطبيعية واما تلازم السالبة البسيطة  
 المحصورة مع السالبة المحل الطبيعية و  
 ان يمكن افراد موضوعها موجودة في نفس  
 الامر وفيهم نحو الخواشي القديمة لهذا  
 الشرح ان السالبة المحل على ما اعتبر  
 المتخرجون قضية حقيقة كادام السالبة  
 البسيطة الخارجة لان افراد الموضوع  
 وان يمكن موجودة تحقيقا لكنها موجودة  
 تقدير ايفساق كل ما ليس بشئ ليس يمكن  
 وشريك الباركا ليس موجودا كوجوب حقيقة  
 وهذا لا يمنع من ان نفس المتساويين  
 متساويان والمرجحة للحجة تفكس نفسها  
 بعكس التقيض على طريقة التقادير الى  
 تغير ذلك وهذا لا يضر كلام المصنف ايضا  
 حيث علم الوجود في نفس الامر وقال حقيقة  
 او تقديرا بذاتي المقام كلام طويل ليس به  
 المختصر من شارح الاطباع عليه فليارجح  
 المطولات **هـ** قوله وجميع المغيبات  
 الخ فان كل مغيب منها لانه موضوع  
 القضية موجبة صادقة ويحكم عليه بحكم  
 أقبلها منها مغايرة لمجس ما عداه وذلك يدل  
 على وجوده في نفس الامر لانه في الخارج او  
 العقل المجردة العاليية او النفوس السالفة  
 فيبحث آخر **هـ** قوله تحقيقا الخ  
 كالنفي والمكس العام والاشارة والبرهان

ذلك او تقديرا لا شئ والا موجودا لا يمكن **هـ** قوله فيبينها اي بين القضية الموجبة السالبة المحل وبين السالبة تلازم بحسب الصدق يعني اذ اصدق السالبة  
 للموجبة السالبة المحل وبالعكس لان موضوع السالبة البسيطة موجود في ذهنه كونه متصورا فيصدق السالبة المحل البتة لا اقتضاها بوجوده في الذهن بل المراد بالذهنية  
 المتعارفة او اقتضاها بحسب صدق ولو اقام قائل وحي لان السالبة جارية عن صدق كل واحد من القضيةتين بل تقدير صدق الاخرى لعلاقة ولا علاقة بين  
 السالبة البسيطة والموجبة السالبة المحل فقلت تصحوا ولا تلتزم بينها **هـ** (بسنه) وحدا ابراهيم على من لم يداي) +







(بقية حاشية ١٣٨) المادة على كيفية النسبة للايجابية فحسب فازهر بان الساحت على هذا بفضل النسبة للايجابية ومشر فيها ولا يستحقها باعتبارها رواد باعنا اعتبارا كيفيات النسبة السلبية فان امتناع النسبة السلبية مثلا يستلزم وجوب الايجابية وكذا وجوبها واعتنائها وان كان هذا اعلم ان هذا الكلام على ترتيب القواعد ما هو اعلى لدى المتأخرين في عبارة عن كل كيفية كانت النسبة المحمول الى الموضوع ايجابا كان اوسلبا وسيجي التفصيل لهذا في المتن والاشية انشاء الله تعالى وقال خير الحقبة بالبره ان النسبة السلبية ليست نسبية وزائلة بل يقطع الربطه وسلبه والسلب بما هو سلب وقطر رابط ليس له حال ولا كيفية وليست هذه الكيفيات اللانسانية الايجابية او السلبية بما يحوط تحتها وقرع عليه ان السوابل الموجبة بجهتها كيفيات وجهات للايجابية

المسلوب فالسلبية الغروية متمثلة فيه فبالسلب ضرورة للايجاب لا لقوة السلب وكذا الدلالة السالبة وغيره ولا يلزم في التناقض من الاختلاف في الجهة بل تحقيق كل موجبة نفسها المختلفة مع اصلها بالايجاب والسلب في (البحاث المذكورة في المخطوطات ١٢٠٠٠)

# المواد الفاعلة عليها الجهة وما اشتقت عليها

أي على تلك الكيفيات سواء كانت الايجاب او السلب  
تسمى موجبة ورابعة بسيطة ان كانت

حقيقة ايجابا فقط او سلبا فقط ومركبة ان كانت ملتبسة منهما والعبرة في التسمية للجزء

## الاول الانبثاقية ومهمة من حيث الجهة وهي

هو الاشتاق من الموجبة وهي الموجبة التي تكون حقيقة مطلقة ومتميزة عن الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالاعمال الخاص فانه مركب من المكنية والعاشية اعني قولنا كل انسان كاتب بالامكان العام وهي موجبة ولا شيء من الانسان بكتابة بالامكان العام وهي سلبية وكقولنا كل كاتب يترك الاصل بالضرورة فاما كاتبا لا دانا فانه مركب من مشروطة عامة موجبة وهي الجزر الاول ومطلقة عامة سلبية وهي قولنا لا شيء من الانسان يحب بالفعل الذي اشير اليه بقوله لا ادعيا فاقول ١٣٣ قوله العبرة بزيادة او بغيره ان يتوهم بان المركبة الموجبة اذا كانت مطلقة من الايجاب والسلب كليهما فتسميتها باسم احد الجزئين ترجيح لا مخرج فاجاب بقوله والعبرة واحدا ان الامتياز ١٣٣ قوله ولا اي وان لم تشمل القضية على الجزئية فتسمى مطلقة لا لاجل عدم تقييدها بالجهة من الجزئيات ١٣٣ قوله محالة اي هذه القضية تسمى محالة لاجل الجهة فيها كاهال السور في المحطة المتأخرين اعلم ان المطلقة اعلم من الموجبة لعدم المطلق من المقيد ان لو توهم انها متساوية يكونان متباينين

له قول المواد - وهم التسمية بهذه الكيفيات الخفية بالمواد ان المادة اصل الشيء ويكمل بها الشيء بالقوة وهذه الكيفيات يعمل بها القضية بالقوة كذا قيل ١٣٣ قوله عناصر اي يقال لهذه الكيفيات عناصر ايضا لان عناصر الشيء هو الشيء وهذه الكيفيات انتزعت اصولا وغير باين الدوام والاطلاق اعلم راجع الى هذه الكيفيات ومن يدعي فيها كمالا في ١٣٣ قوله عليها اي على تلك الكيفيات يقال لهذا الدليل الجهة سواء كانت انبثاقية انبثاقية او غير انبثاقية المعقولة وتسميتها بها بالكونها والى على جهة النسبة بمعنى نوعا ايضا كونها نوعا من الكيفية فالتفرق بين الجهة والمادة باعتبار كون احدهما والاول الآخر مدولا - اعلم ان اللفظ الدال على تلك الكيفية يسمى جهة لفظية والمفهوم المعنى المعطوف مع مفهوم القضية يسمى جهة فعلية ١٣٣ قوله ما اشتقت اي القضية التي اشتقت على الجهة التي دلت على الكيفية كما فتمتسي هذه القضية موجبة كون الجهة فيها تسمية اكل باسم الجزر ١٣٣ قوله رابعة اي القضية التي فيها هذه الجهة يقال لها رابعة ايضا لانها مشتقة على اربعة اجزاء او رابعا للجهة - اعلم ان اقل مراتب القضية ان يكون ثنائيتة يقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتسمى ثنائيتة ثم يقرن بها الجهة فتسمى رابعية وانما لم يجعل باعتبار السور فحاشية كما جعلت باعتبار الجهة رابعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لا بد لها من جهة وكيفية من الضرورة والردوم ومقابلها كمال السور فانه غير لازم كمال الجهة والشفعية والظنية لان السور ليس له اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اجمع الافراد او بعضها وهو الموضوع حقيقة في تلك الجهة ١٣٣ قوله بسيطة المقصود به انقسم الموجبة بحسب البساطة والتركيب فاحد ان الموجبة على نوعين بسيطة ومركبة البسيطة هي القضية التي تكون حقيقة ايجابا فقط اي بدون السلب نحو كل انسان حيوان فان الضرورة اوسلبا فقط اي بدون الايجاب فيها كقولنا لا شيء من الانسان يحب الضرورة وانما سميت بسيطة لباستها بالنظر الى حقيقة المركبة فالرابط بالسهولة الاضافي لا لتحقيق فانه ١٣٣ قوله مركبة هذا هو النوع

كيفية يكون احدهما اعلم من الاخرى فيقال لكل منها مفهوم ومصدق والمطلقة بحسب المصدق اعلم ان الموجبة بحسب المصدق ايضا التباين وانما هو من مفهوم ١٣٣ قوله وهي - اي الجهة التي تدل على الكيفية النفس الازمية النسبة للايجابية التي يقال لها المادة ان وافقت هذه الجهة المادة صدقت القضية ولا كزمت لان الجهة بمنزلة الحكاية والمادة بمنزلة الحكمي عن المصدق عبارة عن عدم بقية الحكاية للحكي عند الكذب عبارة عن عدم مطابقتها معرنا وافقت الجهة التي هي كغير وحكاية عن المادة التي هي المعبر عنها وحكي عنها صدقت القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة ١٣٣ قوله

م. بينما هي المواد حاصل ان المواد الثلاثة من الوجوب والامتناع والامكان المبحث عنها في فن المنطق لا يخرجها ظاهره وان  
 المادة لا تكون عين اليقظة في أي موضع. **قوله قبل** المضاف صاحب المرافقة حيث قال ان المواد التي تبحث عنها في الفلسفة هي **١٥٠**  
 عن المواد التي تبحث في المنطق بان المواد الحكيمية معنيها تباينها كيفيات مختلفة نسبة الوجود في نفسه فاعلم بان الوجود واجب او ممكن او مستحيل  
 والجميات المنطقية معنيها تباينها كيفيات نسبة المحمول الى الموضوع سواء كان المحمول وجودا وغيرو فاعلم بان المحمول واجب الثبوت فهو موضوع او ممكن  
 الثبوت او مستحيل الثبوت ولا شك في التساوي بين معنيها بل يخصه ان المواد المنطقية انما هي صفات وكهيات الوجود والربط وتوجد في الشيء والمواد  
 الحكيمية اسوا من ذلك والوجود والامكان والامتناع في  
 نفسه وبها مستقران معنيها ومستقران  
 مصدر اقدان في ان هذا الاختلاف راجع  
 الى اختلاف المحمول لا الى اختلاف النفس  
 معنى الوجوب او الامتناع او الوجود  
 ويؤيد ما قد راسد السند في توجيه ذلك  
 المتأخرة وحاصل ان المواد الحكيمية ليست  
 عين جيات العقلية بامطلق بل هي  
 منها ما يتباين جيات وجود العقلية بامطلق  
 فالاختلاف بحسب اختلاف المحمولات  
 لا بحسب اختلاف النفس فمفهومها في الجميات  
 وقيل ان مراد صاحب المرافقة انما هو  
 نفي العينية والجميول عنها لمعقولها بالجميول  
 بل بالوجود والخصوص والعام لا يكون  
 الخاص في التوفيق هذا يستلزم عدم  
 لا يتبين بهذا الاختلاف في **قوله**  
 الى انما. اي لا يلزم وما قد راسد السند ان  
 زودية لا بد واجبة بالوجوب المنطقي  
 قولنا لا بد واجبة بالوجوب وهذا الوجوب  
 الوجوب الحكيم الذي هو مادة من ذلك وجوب  
 في نفسه على من يذهب بمفهومها بامطلق  
 قولنا زودية الدورية واجبة بالوجوب الحكيم اي  
 واجبة نظرا الى الوجوب في نفسها بامطلق  
 بطالته لا استلزامه تعدد الوجوب وان  
 اللوازم باينة للمزوما تباينها بالضرورة  
 يستحيل ان يكون واجب الوجود **قوله**  
 الجميول بالجميول في موضوعها اصله ان  
 اردت بقوله على تقدير العينية يلزم ان  
 لوازمها ما يوجب واجبة ان يكون وجودا في  
 نفسها واجبة حتى يخرج اللوازم المنطقي  
 الوجوب في نفسه بامطلق الامكان وادرك  
 الاستيعاب الى العلة ويصدق قولنا ان  
 موجودة بالوجوب فالمراد من موجودا  
 قد وجدت ان الوجوب المنطقي وان

# ان وافقت لما صدقت القضية والا كذبت التحقيق ان المواد الحكيمية في الجميات المنطقية وقيل انها غيرها الا كانت لوازم الماهية واجبة لذاتها والجواب انه فوق

**قوله** والادى وان لم توافق المادة بان يكون الكيفية الدال عليها الفعلي في القضية غير الكيفية التي تبحث  
 بها في نفس الامر يكون القضية كاذبة لعدم مطابقتها للواقع باعتبارها كاذبة بالصدق والكذب سببا باعتبار مطابقتها  
 للواقع وعدم مطابقتها للواقع وما مر في اوائل القضية فهو باعتبار مطابقة الشبهة وعدمها للواقع قال الفاضل  
 السعدي انه قد مرح لعلنا في شرح الطالع وغيره من رؤساء اهل العلم ان من ذهب القدر ما ذكرنا  
 سابقا ان المواد كاهيات للنسبة لا بما يميز فقط لا بالكيفية كانت في هذه القضية وان كانت النسبة السليبية  
 متكيفة بهذه الكيفيات ايضا والجمية عند من يذكر في القضية مطلقا سواء كانت موجبة او سالبة فصدق القضية  
 وكذا بما يستتبعه بواقعة الجية المادوية فحقها عند من يكون القضية كاذبة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة  
 الايجاب الضرورية كقولنا لا شيء من الانسان يكون بالضرورة فانا كاذبة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة  
 وقد يكون القضية صادقة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة لا يجيب الامتناع كقولنا لا شيء من الانسان  
 بالضرورة فانا صادقة مع اختلاف احدى المادة فان المادة سببا لامتناعها على من ذهب القدر كما لا يخفى فلا  
 يستقيم ما ذهب الى من ذهب القدر ولا على من ذهب خير الحقبة بالجوهر ايضا فان الجية عند من القضية السالبة كيفية  
 للنسبة لا بما يميز. مسلوقة والسلب فيها واراد على التكيف بما هو مكيف كاسالته الضرورية في مادة الايجاب  
 الضرورية كاذبة على ما رايه ايضا لان يقال المراد بالواقعة عدم التباين بينها بما هي كاهيات وبالمخالفة التباين  
 بينها بما هي كاهيات لانها لا تتعدى ذلك وانما هو من الوجوب بما هو حال السلب سببا في نفسه بما هو حال الايجاب ان  
 كانا متغيرين في نفس معنى الوجوب والامتناع بما هو السلب ليس سببا لالوجوب بما هو حال الايجاب وان كانا  
 متغيرين في المفهوم **قوله** التحقيق المذموم قال الفاضل السعدي في تفسيره ان نسبة المفهوم بحسب العام  
 الشبهة الى الوجوب والامتناع هامة في كل مفهوم بالقياس الى المحمول كان فان كل مفهوم الماهية  
 الجمية او ممكنة او مستعينة كمن حيث ما يطلق الواجب او الممكن والامتناع في ملكة وافوق الطبيعة يتباين  
 الذين الى الواجب الوجود او الممكن الوجود والامتناع الوجود والامتناع والامتناع الطارئة في هذا  
 العلم في ما هي جيات العقود والافاضا في صفة الميزان وكذا قال المصنف والتحقيق ان المواد والحكيمية هي  
 الجميات المنطقية لكن المستطاع في الحكمة مفيدة نسبة مفهوم المحمول الذي هو الوجود وليس هذا اختار في  
 الفنى والمفهوم وحاصلها انما هي الحكمة عناصر مواد العقلية بامطلقا **قوله** والجميات المنطقية  
 في المنطق في غير ما يستعمل في المواد عناصر العقلية بامطلقا **قوله** والجميات المنطقية

قوله والادى وان لم توافق المادة بان يكون الكيفية الدال عليها الفعلي في القضية غير الكيفية التي تبحث بها في نفس الامر يكون القضية كاذبة لعدم مطابقتها للواقع باعتبارها كاذبة بالصدق والكذب سببا باعتبار مطابقتها للواقع وعدم مطابقتها للواقع وما مر في اوائل القضية فهو باعتبار مطابقة الشبهة وعدمها للواقع قال الفاضل السعدي انه قد مرح لعلنا في شرح الطالع وغيره من رؤساء اهل العلم ان من ذهب القدر ما ذكرنا سابقا ان المواد كاهيات للنسبة لا بما يميز فقط لا بالكيفية كانت في هذه القضية وان كانت النسبة السليبية متكيفة بهذه الكيفيات ايضا والجمية عند من يذكر في القضية مطلقا سواء كانت موجبة او سالبة فصدق القضية وكذا بما يستتبعه بواقعة الجية المادوية فحقها عند من يكون القضية كاذبة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة الايجاب الضرورية كقولنا لا شيء من الانسان يكون بالضرورة فانا كاذبة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة وقد يكون القضية صادقة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة لا يجيب الامتناع كقولنا لا شيء من الانسان بالضرورة فانا صادقة مع اختلاف احدى المادة فان المادة سببا لامتناعها على من ذهب القدر كما لا يخفى فلا يستقيم ما ذهب الى من ذهب القدر ولا على من ذهب خير الحقبة بالجوهر ايضا فان الجية عند من القضية السالبة كيفية للنسبة لا بما يميز. مسلوقة والسلب فيها واراد على التكيف بما هو مكيف كاسالته الضرورية في مادة الايجاب الضرورية كاذبة على ما رايه ايضا لان يقال المراد بالواقعة عدم التباين بينها بما هي كاهيات وبالمخالفة التباين بينها بما هي كاهيات لانها لا تتعدى ذلك وانما هو من الوجوب بما هو حال السلب سببا في نفسه بما هو حال الايجاب ان كانا متغيرين في نفس معنى الوجوب والامتناع بما هو السلب ليس سببا لالوجوب بما هو حال الايجاب وان كانا متغيرين في المفهوم قوله التحقيق المذموم قال الفاضل السعدي في تفسيره ان نسبة المفهوم بحسب العام الشبهة الى الوجوب والامتناع هامة في كل مفهوم بالقياس الى المحمول كان فان كل مفهوم الماهية الجمية او ممكنة او مستعينة كمن حيث ما يطلق الواجب او الممكن والامتناع في ملكة وافوق الطبيعة يتباين الذين الى الواجب الوجود او الممكن الوجود والامتناع الوجود والامتناع والامتناع الطارئة في هذا العلم في ما هي جيات العقود والافاضا في صفة الميزان وكذا قال المصنف والتحقيق ان المواد والحكيمية هي الجميات المنطقية لكن المستطاع في الحكمة مفيدة نسبة مفهوم المحمول الذي هو الوجود وليس هذا اختار في الفنى والمفهوم وحاصلها انما هي الحكمة عناصر مواد العقلية بامطلقا قوله والجميات المنطقية في المنطق في غير ما يستعمل في المواد عناصر العقلية بامطلقا قوله والجميات المنطقية

قوله والادى وان لم توافق المادة بان يكون الكيفية الدال عليها الفعلي في القضية غير الكيفية التي تبحث بها في نفس الامر يكون القضية كاذبة لعدم مطابقتها للواقع باعتبارها كاذبة بالصدق والكذب سببا باعتبار مطابقتها للواقع وعدم مطابقتها للواقع وما مر في اوائل القضية فهو باعتبار مطابقة الشبهة وعدمها للواقع قال الفاضل السعدي انه قد مرح لعلنا في شرح الطالع وغيره من رؤساء اهل العلم ان من ذهب القدر ما ذكرنا سابقا ان المواد كاهيات للنسبة لا بما يميز فقط لا بالكيفية كانت في هذه القضية وان كانت النسبة السليبية متكيفة بهذه الكيفيات ايضا والجمية عند من يذكر في القضية مطلقا سواء كانت موجبة او سالبة فصدق القضية وكذا بما يستتبعه بواقعة الجية المادوية فحقها عند من يكون القضية كاذبة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة الايجاب الضرورية كقولنا لا شيء من الانسان يكون بالضرورة فانا كاذبة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة وقد يكون القضية صادقة مع اتحادها كاسالته الضرورية في مادة لا يجيب الامتناع كقولنا لا شيء من الانسان بالضرورة فانا صادقة مع اختلاف احدى المادة فان المادة سببا لامتناعها على من ذهب القدر كما لا يخفى فلا يستقيم ما ذهب الى من ذهب القدر ولا على من ذهب خير الحقبة بالجوهر ايضا فان الجية عند من القضية السالبة كيفية للنسبة لا بما يميز. مسلوقة والسلب فيها واراد على التكيف بما هو مكيف كاسالته الضرورية في مادة الايجاب الضرورية كاذبة على ما رايه ايضا لان يقال المراد بالواقعة عدم التباين بينها بما هي كاهيات وبالمخالفة التباين بينها بما هي كاهيات لانها لا تتعدى ذلك وانما هو من الوجوب بما هو حال السلب سببا في نفسه بما هو حال الايجاب ان كانا متغيرين في نفس معنى الوجوب والامتناع بما هو السلب ليس سببا لالوجوب بما هو حال الايجاب وان كانا متغيرين في المفهوم قوله التحقيق المذموم قال الفاضل السعدي في تفسيره ان نسبة المفهوم بحسب العام الشبهة الى الوجوب والامتناع هامة في كل مفهوم بالقياس الى المحمول كان فان كل مفهوم الماهية الجمية او ممكنة او مستعينة كمن حيث ما يطلق الواجب او الممكن والامتناع في ملكة وافوق الطبيعة يتباين الذين الى الواجب الوجود او الممكن الوجود والامتناع الوجود والامتناع والامتناع الطارئة في هذا العلم في ما هي جيات العقود والافاضا في صفة الميزان وكذا قال المصنف والتحقيق ان المواد والحكيمية هي الجميات المنطقية لكن المستطاع في الحكمة مفيدة نسبة مفهوم المحمول الذي هو الوجود وليس هذا اختار في الفنى والمفهوم وحاصلها انما هي الحكمة عناصر مواد العقلية بامطلقا قوله والجميات المنطقية في المنطق في غير ما يستعمل في المواد عناصر العقلية بامطلقا قوله والجميات المنطقية

ما كتب بالامكان العام ١٢ **قوله** ومن ثم - اى اجل ان الموجبة يقال لما تمثلت على الجبهة وى حجارة عن الدال على العينية و  
 الكيفيات غير متناهية ١٣ **قوله** غير متناهية - اى غير محصورة في عدد لان الكيفيات ليست محصورة في عدد وكل قضية تتبع اية كيفية  
 اخذت تكون موجبة كانت الموجبات غير متناهية باعتبار عدم تنامي الكيفيات المتغيرة فيها تعيينها في اشياء غير كمال في القاب باعتبار استبعادها  
 الاكثر وتوقف نتائج القياس عليها لا باعتبار الكيفيات المتأخرة معها قال الفاضل السند على الظاهر ان كون الموجبات غير متناهية ليس بقصود  
 بمذهب المتأخرين وليس منوطا بكون المادة عبارة عن كل كيفية كانت بل الموجبات عند القدماء ايضا غير متناهية وان كانت المادة مقصورة على الكيفيات  
 الثلث لان الجبهة عندهم اعظم من المادة  
 طاية الامر بن صرف القضية وكذا ما فهم  
 ليس باعتبار اتحاد الجبهة مع المادة و  
 تحتها كالموجبات سابقا ولذا قال الفاضل  
 الرازى في شرح المطالع لا اريد بتفسير  
 الاصطلاح سببا حاله ١٤ **قوله**  
 ففى - اى القضية الموجبة اعلم انه  
 لما كانت الموجبات غير متناهية لكن الجبهة  
 منها كمسب العادة التي منها احوالها من  
 العكس والانتفاء وغيرهما متعلو في  
 الاقضية معدودة شرعا في بيانها كقوله  
 الجبهة المطلقة والجبهة المنعقدة وغيرها  
 كما يجب فانها تبحث عنها كمسب العادة  
 لا كمسب العادة ١٥ **قوله** فانه يستحال  
 الا تفكك الخواص لتحليل اى يكون  
 غير النسبة بين الموضوع والمحل سواء  
 كانت ايجابا او سلبية والقول بان تفكك  
 انفكك المحل عن الموضوع لا يتشتمل  
 بحسب الظاهر السلب فلذا استمر ان  
 امكن الجواب عنه بان المراد ضرورة الابطال  
 وضرورة السلب انما يعلمها المتأخر  
 عليها كما قالوا ايضا استمر مغاير سائر  
 المحصرات على الموجبات الكلية فافهم  
**قوله** مطلقا - قال المصنف  
 في الجاهلية سواد كانت الامامية ناشية  
 عن ذات الموضوع او عن اخصه  
 عن ذات الموضوع فان بعض المفارقات  
 لو اقتضى الملازمة بين الامرين يكون  
 لصدا ضرورا لا يتفرقون كان اشتناع  
 الانفكك عن عدم حاجه او يقال على مطلقا  
 انه في مقيد بشرط او صفت انتهى من زاوية  
 ما **قوله** فانه ضرورة الابطال الخ  
 القضية التي يحرفها باستحالة انفكك نسبة  
 مطلقا ضرورة مطلقا كقولنا لا يشيان

بين وجوب الوجود في نفسه ووجوب الثبوت لغيره **قوله** لا محال  
 فان مقتضى الجواب انما هو ان  
 فان يوجد في موضوعنا في نفسه اى وجوب  
 غير لازم هو الثاني كرم غير محال هذا على كماله **قوله** وان كان  
 لعدم استلزام تعدد الواجب والوجه  
 الما بين  
 مذهب المتأخرين ١٦  
 كذا ام وتوقيت او غير ذلك ومن ثم كانت الموجبات غير  
 اى الكون في جميع احوالاته  
 اى من اجل عدم تعيين الجبرات وحدها  
 متناهية في ان حيزها باستحالة انفكك النسبة مطلقا فضرورة  
 المراد

**قوله** الاول - اى وجوب الوجود في نفسه محال للزم تعدد الواجب الوجود في نفسه لكنه غير لازم في ثبوت  
 الماهيات لبيان المراد بها وجوب الثبوت لغيره ١٧ **قوله** الثاني - اى وجوب الثبوت لغيره لازم في ثبوت لولا  
 الماهيات بها لكنه غير محال لعدم استلزام تعدد الواجب الوجود كما لا يخفى ١٨ **قوله** له - اى ان يكون الموضوع  
 في هذه الكيفيات لا مطلقا بل من حيث انها كيفيات للنسبة لا بحد ذاتها. فاما قال الفاضل الاسد من ان الظاهر  
 انه اشارة الى المجموع المذكور اعني كون تلك الكيفيات الثلاث حقا لا دالة عليها فقط كما لا يفهم من  
 ظاهر كلام المصنف انتهى ساقط لان غير القدر امارا من اخصار المواد في الكيفيات الثلاث دون انفكك  
 الجبهة ايضا في الدال عليها ١٩ **قوله** واها - هذا يدل على محرم على ان المحل من انما لا يكون القدر على تعميم  
 المادة دون تعميم الجبهة ايضا فانها عامة اتفاقا كما قال شارح المطالع ان جمهور المتأخرين من المتقدمين و  
 المتأخرين اطلقوا اسم الجبهة على كل كيفية النسبة ولا يقال للمصنف في بيان مذهب المتقدمين وكذا الجبهة  
 عندهم عبارة عن الدال على اية كيفية كانت فان الموضوع موضع بيان اقترانهم عن القدماء ٢٠ **قوله**  
 المحل بلين - بتخييل الدال اى المتأخرين في المادة عند حجارة على كيفية كانت للنسبة في نفس الامر واية  
 نسبة كانت فذهب المحلين بخلاف مذهب القدماء من وجوب - الاول ان المادة عند المحلين عبارة  
 عن اية كيفية كانت وعند القدماء محصورة في هذه الثلاث والثاني عند المحلين عبارة عن كيفية اية نسبة  
 كانت وعند القدماء عند القدر من كيفيات النسبة لا بحد ذاتها فقط ٢١ **قوله** كذا ام - اى ان يكون  
 المحل للموضوع في جميع الاوقات كقولنا كل ذلك متحرك دائما ٢٢ **قوله** توقيت - اى كون المحل للموضوع  
 في وقت سواء كان في وقت مخصوص او في وقت مأكول لنا كل قرص نصف وقت اقل من وقت كل انسان متخلف  
 في وقت ٢٣ **قوله** غير ذلك - لا لا لاطلاق العام اى كون المحل للموضوع بالفعل كقولنا كل حيوان متحرك  
 بالفعل ولا لاطلاق العام اى كون المحل للموضوع مع سلب الضرورة من الطرح الخالف كقولنا كل انسان

غير ان بالضرورة وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييدها بالوقت والوصف اعلم ان الضرورة المستعمل في المطلق اهم من الضرورة كمسب  
 انزات من الضرورة كمسب الغير في تصور على انحاء الاول الضرورة الذاتية وهي اقسام لان الازلية عبارة عن عدم ابتداء الوجود والامر عن عدم ابتداءه في زمانها فكلما  
 عندهم الامر اني لا بدى والعكس فالضرورة الازلية عبارة عن اشتناع انفكك الشيء بحيث لا يكون لذلك الاشتناع بداية ولا نهايته وهي في انحاء الاول الضرورة  
 الازلية الازلية وهي ان الشيء لا يتشكك لان انفكك في جميع الازمنة بان لا يكون له ابتداء ولا انتهاء كمسب الزمان والقضية المشتملة (بقية حاشية برصحة ١٥٦) -



مشرع في تعريف المركبات. اعلم ان التقفية المركبة انما تحصل بتقييد تقييد بسيطة بقيد مثل الالادوام واللاضرورة وكل منهما ذاتي وصفي  
 وقد جرت عادتهم بتقييد العامتين والوقتيتين بالالادوام الذي دون الوصفي واللاضرورة الذاتية والوصفية للتأقضى والادوم  
 تعلق الفرض المعنى وكذا بتقييد المطلقة بالعامات باللاضرورة والالادوام الذاتيتين دون الوصفتين اما الضرورية المطلقة والعامات  
 المطلقة فلا يقيدون ولا يعلو بها مركبة اما حصول المناقاة او لعدم تعلق الفرض بهما **قوله** العامتين. المشروطة العامة التي  
 فيها الضرورة بحسب الوصف والعرفية العامة التي فيها الالادوام الوصفية **قوله** الوقتيتين. اي الوقتية المطلقة التي فيها الضرورة  
 باعتبار وقت معين والمنشئة المطلقة التي فيها الضرورة بحسب انتشار الوقت والشيء باعتبار التعليل

انما قال لها الوقتيتين باعتبار الوقت  
 فيها في الاول على سبيل التعيين وفي  
 الثانية على سبيل الانتشار انما لم  
 يقل لها مطلقا مع ان الالادوام  
 فيها صريح بالسورية لانه بما يسهل لولم  
 الى ان المردود الضرورية المطلقة والدائمة  
 المطلقة مع انه لا يسهل تقييدها بالادوام  
 الذي كما مر **قوله** بالالادوام  
 الذي بان يحل كل واحد منها مقيد  
 بالالادوام الذي ومعنى الالادوام الذاتي  
 هو ان هذه النسبة المذكورة في العقيدة  
 ليست وانما مادام ذات الموضوع  
 موجودة فيكون تقييدها واقعا البتة  
 في زمان من الازمنة مثلا فاذ قلنا كل  
 انسان كاتب بالفعل لادواما فمعين  
 الكتابة ليست بذاته لان الانسان مادام ذا  
 فالانسان موجودة ولا يمكن وانما يكون  
 سلب الكتابة واقعا في زمان من الازمنة  
 الفرضية البتة فان سلب الكتابة لولم يكن  
 واقعا بالفعل لزم ان يكون ثبوت  
 الكتابة مستمرا مع فيكون في الالادوام  
 اشارة الى الحقيقة مطلقة عامة فالحقيقة  
 للأصل في الكيفية وموافقة في الحكم فانهم  
 وانما قيد الالادوام بالذاتي لان تقييد  
 العامتين بالالادوام الوصفية يفرج  
 ضرورة تنافي الالادوام بحسب الوصف  
 مع الالادوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد  
 الوقتيتين المطلقتين بالالادوام الوصفية  
 ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عند بعض  
 الحكماء واعلم ان ما يصح تقييده بهذه القضايا  
 الاربعة بالالادوام الذاتي كذلك يصح

**او بعد استحالته فامكنة عامة او بعد استحالة الطرفين فمكنة**  
 اي النسبة ١٣  
**خاصة ولا فرق بين الإيجاب والسلب فيما لا يلفظا وقد**  
 انحصارها من العامة ١٣  
**اعتبرت تقييد العامتين في الوقتيتين مطلقتين بالالادوام الذي**  
 اي المشروطة العامة واذ في العامة ١٣

**قوله** بعد عدم استحالته. يعني ان حكم في الحقيقة بعد استحالة النسبة بين الموضوع والاحتمال بمعنى ان النسبة  
 ليست بمستحيكة سواء رجعت اولها اعلم ان الامكان مقول بالاشراك على اربعة معان احدها الامكان العام  
 وهو سلب الضرورة المطلقة اي الذاتية من احد طرفي الوجود عدم وجود الطرف والمخالفة للحكم في ذاتها الامكان  
 الثاني وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اي الطرفين المخالف للحكم والموافق جميعا ذاتها الامكان الثالث  
 وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقتية من الطرفين واذ انها الامكان المستقبالي وهو سلب ضرورة  
 عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو يوافق في ذاته الامكان كما قال الشيخ في اجمال الفصل العلم بالاراضي  
 شرح المطالع كذا في بعض المحاشي على جملة **قوله** فامكنة. اي العقيدة التي حكم فيها بعدم استحالة النسبة  
 تسمى مكنة لاشتمالها على الامكان **قوله** عامة. يعبر بها من المكنة الخاصة تكونت بالفعل الفعالي موجود  
 بالامكان العام فالامكان بهما بمعنى سلب الضرورة عن جانب المخالف للحكم وعدم استحالة الازمنة لادوام من لوازمه  
**قوله** او بعد عدم استحالته. يعني ان حكم في الحقيقة بعد عدم استحالة الطرفين فمكنة خاصة والامكان  
 مكنة لاشتمالها على الامكان وخاصة لانها خاصة من المكنة العامة والالادوام وهو سلب الضرورة من الجانبين واللا  
 فلا يصح الحكم بعدم استحالة الطرفين ولذا انصرف البعض للمكنة الخاصة بانها هي التي حكم فيها بسلب الضرورة من  
 الجانبين اعلم ان هذا هو الامكان المطلق على رتب الضرورة المطلقة اما الامكان الازلي والوقتي فبالا كما حذفت  
 في الضرورة فتذكر **قوله** فيها. اي المكنة الخاصة سواء كانت موجبة اوسالبة لتقييد الامعاء واحدا  
 وهو سلب الضرورة عن الطرفين النسبة اي الايجاب والسلب في الانسان كاتب بالامكان الخاص فموجبة  
 معناه ان ثبوت الكتابة لانسان ونفي الكتابة عن الانسان كليهما ليسا ضروريين ولا شيء من الانسان كاتب بالامكان  
 الخاص قضية سالبة معناه يعني ان الثبوت والنفي ليسا ضروريين فظهر ان لا فرق في المكنة الخاصة  
 في حالتها الايجاب والسلب بحسب المعنى فانهم **قوله** الا في اللفظ. اي المكنة الخاصة لا فرق معنى ان لا فرق  
 بحسب اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة قال الفاضل  
 والفرق بان في الوجبة ايجابا مبرا والسلب معني وفي السالبة باللفظ ايجابا مبرا والفرق بان في الوجبة ايجابا مبرا  
 ان المكنة الخاصة بحسب اللفظ ان السالبة لان فيها ليس لفظا بحسب الظاهر يكون فيه اشارة الى قضية  
 اخرى لا بحسب المعنى فيسمى المركبات كما لا يخفى فمن راعى اللفظ ذكرنا في السالبة كما فعله المصنف ومن راعى  
 المعنى وعلها في المركبات كما في الشخصية **قوله** اعتبر بالادوام. لما فرغ من تعريف الموجبات البسيطة  
 احكم بالمتشابهين والافانثية فاربعة اي تقييد العامتين والوقتيتين المطلقتين بالالادوام الذي وانما

تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييدها بسوى المشروطة العامة من تلك الحملات باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات التي صلا من فهم القيد الاربعة في  
 الالادوام الذاتي والوصفي واللاضرورة الذاتية والوصفية مع بعضها الاربعة: جهة العامتين والوقتيتين ستة عشر من ضرب الاربعة في الاربعة فيجب ان يكون  
 سميتها معتبرة ونها جميع معتبرة اما لا في ثلثة الاربعة بتقييد المشروطة العامة بالالادوام الوصفية واثاني بتقييد العرفية العامة بضرورة مناخاة الالادوام الوصفية مع  
 نروام الوصفية واثاني بتقييد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية فان المشروطة العامة قد ذكرنا بالضرورة الوصفية فلم من التقييد باللاضرورة الوصفية

م وموجبة مطلقة عامة ١٢ **قوله** بالاضروقة اي الزائفة يعني قد اعتبر تقدير المطلق العامة بالاضروقة الزائفة ومعناها ان هذه القضية المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بالمكان يقتضيها لان المكان يوجب الضرورة من الطرفين المطلق كما فيكون مفاد الاضروقة الزائفة ممكنة عامة متناهية لاصل في الكيف ١٣ **قوله** اللاذام اي الذي لا ينفك عن تقديره تقدير المطلق العامة بالاضروقة اللاذام الذي في اللاذام هو الذي لا ينفك عن تقديره تقديره ١٤ **قوله** فليس في اي المطلق العامة المقيدة بالاضروقة الزائفة فسي وجوبية بالضرورة وانما سميت هذه القضية بالوجودية بالاضروقة لكونها مشتقة على معنى الوجود اي على النسبة وعلى الاضروقة الزائفة وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالاضروقة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالاضروقة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة ١٥ **قوله** بالوجودية الجاء اي المطلق العامة المقيدة بالاضروقة اللاذام الذي تسمى وجودية للادامة انما سميت بهذا لكونها مستقلة على معنى الوجود اي على النسبة وعلى اللاذام الذي في اي ١٦ **قوله** ان كانت موجبة او سالبة يكون تركيبتها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة كان الجواب الاول مطلقا ما والجواب الثاني هو اللاذام وقد عرفت ان مفهومه مطلق عامة ومشاكلها اي ما يكون مامر قوتها على كل انسان ضاحك بالاضروقة لادامة لا شيء من الانسان ايضا ضاحك بالاضروقة لادامة واعلم ان لا يمكن تقديره المطلق العامة بالاضروقة والاضروقة الزائفة ان كان لا يمكن تقديره بالاضروقة والاضروقة الوصفية وهذا ايضا من الاحتمالات المعجزة الغير المعجزة ١٧ **قوله** هي بالوجودية اللاذامة اي التي تسمى المطلق الاسكندرانية منسوبة الى الاسكندر لان اكثر اشهره المصل الاول المطلق في مادة اللاذام بخلافه من غير لادام فغير الاسكندر لافروسي منها بالاضروقة لا اقل قال الفاضل البين بفسر الكتاب اسطر وقد وقعت بينه وبين جالينوس مناظرات كثيرة وتوفي جالينوس اربعين بكرة سنة مائة واربعة مائة كذا قيل قال الشيخ عبد الله المولى في تحليل الالبان ان هذا القرنين المشهورين بالاسكندر هما فيقول لروني كان صرحا بالاضروقة على السلب وطبق على الجارية فلم يجدوا كذا اليوناني فيقولون ان لو كان في وقت من وقت على السلب وكان اسطر صرحا بالاضروقة

**قسم المشروطة الخاصة العرفية الخاصة الوقتية المنتشرة**

العامة المقيدة بهذا القيد المشروطة ١٨ **وتقييدا لمطلق العامة بالاضروقة واللاذام** **فقسم**

**الوجودية بالاضروقة والوجودية اللاذامة وفي المطلق الاسكندرانية** **تكملة في مباحث كوال** **شهر تعريف**

**المطلقة بانها التي تحكمها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع** **او سلبه مادام ذات الموضوع موجود وفي شك** **فقسم**

**له قوله** قسمي المشروطة العامة المقيدة بالاضروقة اللاذام المشروطة الخاصة بخصيصتها من العامة وهي ان كانت موجبة كقولنا بالاضروقة كل كاتب محمك الاصابع مادام كاتبه لا يتألا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة

عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالاضروقة لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة ١٩ **قوله** والعرفية الجاء

العامة المقيدة بهذه القيد تسمى موجبة خاصة بخصيصتها من العامة وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب محمك الاصابع مادام كاتبه لا يتألا دائما فتركيبها من موجبة عوفية عامة وهي الجاء واللاذام

وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاذام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة عوفية عامة وهي الجاء واللاذام وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاذام ٢٠ **قوله** والوقتية المطلق المقيدة بهذا القيد تسمى وقتية فقط تحذف الاطلاق باعتبار القيد وهي ان كانت موجبة كقولنا بالاضروقة كل قمر تنفس وقت طلوع

الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالاضروقة لا شيء من القمر يتنفس وقت الشروق لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة عامة ٢١ **قوله** المنتشرة الجاء المطلق المقيدة بهذا القيد تسمى منتشرة فعلى وقت الاطلاق وهي ان كانت موجبة كقولنا بالاضروقة كل انسان يتنفس في وقت لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالاضروقة لا شيء من الانسان يتنفس في وقت لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة

عامة ٢٢ **قوله** فليس في اي المطلق العامة المقيدة بالاضروقة الزائفة فسي وجوبية بالضرورة وانما سميت هذه القضية بالوجودية بالاضروقة لكونها مشتقة على معنى الوجود اي على النسبة وعلى الاضروقة الزائفة وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالاضروقة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالاضروقة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة ٢٣ **قوله** بالوجودية الجاء اي المطلق العامة المقيدة بالاضروقة اللاذام الذي تسمى وجودية للادامة انما سميت بهذا لكونها مستقلة على معنى الوجود اي على النسبة وعلى اللاذام الذي في اي ٢٤ **قوله** ان كانت موجبة او سالبة يكون تركيبتها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة كان الجواب الاول مطلقا ما والجواب الثاني هو اللاذام وقد عرفت ان مفهومه مطلق عامة ومشاكلها اي ما يكون مامر قوتها على كل انسان ضاحك بالاضروقة لادامة لا شيء من الانسان ايضا ضاحك بالاضروقة لادامة واعلم ان لا يمكن تقديره المطلق العامة بالاضروقة والاضروقة الزائفة ان كان لا يمكن تقديره بالاضروقة والاضروقة الوصفية وهذا ايضا من الاحتمالات المعجزة الغير المعجزة ٢٥ **قوله** هي بالوجودية اللاذامة اي التي تسمى المطلق الاسكندرانية منسوبة الى الاسكندر لان اكثر اشهره المصل الاول المطلق في مادة اللاذام بخلافه من غير لادام فغير الاسكندر لافروسي منها بالاضروقة لا اقل قال الفاضل البين بفسر الكتاب اسطر وقد وقعت بينه وبين جالينوس مناظرات كثيرة وتوفي جالينوس اربعين بكرة سنة مائة واربعة مائة كذا قيل قال الشيخ عبد الله المولى في تحليل الالبان ان هذا القرنين المشهورين بالاسكندر هما فيقول لروني كان صرحا بالاضروقة على السلب وطبق على الجارية فلم يجدوا كذا اليوناني فيقولون ان لو كان في وقت من وقت على السلب وكان اسطر صرحا بالاضروقة

من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالاضروقة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة ٢٦ **قوله** بالوجودية الجاء اي المطلق العامة المقيدة بالاضروقة اللاذام الذي تسمى وجودية للادامة انما سميت بهذا لكونها مستقلة على معنى الوجود اي على النسبة وعلى اللاذام الذي في اي ٢٧ **قوله** ان كانت موجبة او سالبة يكون تركيبتها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة كان الجواب الاول مطلقا ما والجواب الثاني هو اللاذام وقد عرفت ان مفهومه مطلق عامة ومشاكلها اي ما يكون مامر قوتها على كل انسان ضاحك بالاضروقة لادامة لا شيء من الانسان ايضا ضاحك بالاضروقة لادامة واعلم ان لا يمكن تقديره المطلق العامة بالاضروقة والاضروقة الزائفة ان كان لا يمكن تقديره بالاضروقة والاضروقة الوصفية وهذا ايضا من الاحتمالات المعجزة الغير المعجزة ٢٨ **قوله** هي بالوجودية اللاذامة اي التي تسمى المطلق الاسكندرانية منسوبة الى الاسكندر لان اكثر اشهره المصل الاول المطلق في مادة اللاذام بخلافه من غير لادام فغير الاسكندر لافروسي منها بالاضروقة لا اقل قال الفاضل البين بفسر الكتاب اسطر وقد وقعت بينه وبين جالينوس مناظرات كثيرة وتوفي جالينوس اربعين بكرة سنة مائة واربعة مائة كذا قيل قال الشيخ عبد الله المولى في تحليل الالبان ان هذا القرنين المشهورين بالاسكندر هما فيقول لروني كان صرحا بالاضروقة على السلب وطبق على الجارية فلم يجدوا كذا اليوناني فيقولون ان لو كان في وقت من وقت على السلب وكان اسطر صرحا بالاضروقة

بالاضروقة ٢٩ **قوله** تكملة في مباحث كوال شهر تعريف المطلقة بانها التي تحكمها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه مادام ذات الموضوع موجود وفي شك فقسم له قوله قسمي المشروطة العامة المقيدة بالاضروقة اللاذام المشروطة الخاصة بخصيصتها من العامة وهي ان كانت موجبة كقولنا بالاضروقة كل كاتب محمك الاصابع مادام كاتبه لا يتألا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالاضروقة لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة ٣٠ **قوله** والعرفية الجاء العامة المقيدة بهذه القيد تسمى موجبة خاصة بخصيصتها من العامة وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب محمك الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من موجبة عوفية عامة وهي الجاء واللاذام وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاذام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة عوفية عامة وهي الجاء واللاذام وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاذام ٣١ **قوله** والوقتية المطلق المقيدة بهذا القيد تسمى وقتية فقط تحذف الاطلاق باعتبار القيد وهي ان كانت موجبة كقولنا بالاضروقة كل قمر تنفس وقت طلوع الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالاضروقة لا شيء من القمر يتنفس وقت الشروق لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة عامة ٣٢ **قوله** المنتشرة الجاء المطلق المقيدة بهذا القيد تسمى منتشرة فعلى وقت الاطلاق وهي ان كانت موجبة كقولنا بالاضروقة كل انسان يتنفس في وقت لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالاضروقة لا شيء من الانسان يتنفس في وقت لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة

م ذات الموضوع موجودة في الظرفية الخاصة بذكره المحجب يلزم منه الضرورية المطلقة في الضرورية الازلية. اعلم انه ادعى ان جواب المذلول  
 وحاصله ان ان اعتبر في تعريف الضرورية المطلقة الضرورة في زمان الوجود يلزم حصرها في الضرورية الازلية وحصرها فيها باطل وان لم يتجمل  
 في الضرورية الازلية فلا يكون الضرورية المطلقة المحسوس الضرورة الازلية والمنسوبة اليها انما اعلم منها لانها في اتحادها والقديم والازلية  
 في القديم فقد بطل الحصر فالقديم عند الملائمة ثلثان للضرورية المطلقة لا يتحقق الابدان في الضرورة في زمان الوجود والضرورة في زمان الوجود لا تتحقق  
 الابدان تتحقق الضرورة الزلا ولا بد ان يتحقق الابدان تحقق الضرورة الزلا ولا بد ان يتحقق الصغرى فلا يتحقق الضرورة في زمان الوجود  
 في تعريفها ولا دليل على كبري فلا يلزم  
 يجب وجود الموضوع في نفسه يجب شئ  
 في وقت وجوده فيكون وجود الموضوع  
 واجبا فاقا وجود الموضوع اوقات  
 الازل والابدان الواجب لا يكونا ذاتا  
 فلا ثبت الضرورة في جميع اوقات ذات  
 الموضوع ثبت الضرورة الزلا ولا بد ان تتحقق  
 الضرورية الازلية فيلزم حصرها فيها **١١**  
 قوله الحق في التعريف للضرورية الازلية  
 توصيحه انما يقتضي حكم فيها يكون النسبية  
 ضرورية في جميع الازمنة الماضية ويقتضي  
 الازل في جميع الازمنة المستقبلية وهو  
 المراد بالابدان **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 اي معنى يحصر الضرورية المطلقة في الضرورية  
 الازلية فلا يكون الضرورية المطلقة المحسوس  
 مطلقا من الضرورية الازلية مع ان  
 المحقق عندهم ان الضرورية المطلقة محسوس  
 مطلقا من الضرورية الازلية فانه كلما  
 ثبت الضرورة الزلا ولا بد ان ثبت الضرورة  
 باوام الزلات فان اوقات وجود الذات  
 من اجزاء الازل والابدان ليس يلزم من  
 الضرورة في اوقات الذات الضرورة الزلا  
 ولا بد ان يكونا لا يكون الذات موجودة  
 في الازل والابدان **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 يجب يعني لما لم يكن الموضوع واجب  
 الوجود في غير مادة الضرورية الازلية في  
 زمان وجوده لم يكن ثبوت المحل اجبا له  
 في ذلك الزمان فلا يصدق في الضرورية المطلقة  
 الاصطلاحية في تلك المادة لا تتأخر ضرورة  
 المتوقف بدون ضرورة المتوقف عليه كل  
 كان الموضوع واجب الوجود يكون لا يتوقف  
 وجوده جميع الازل والابدان والضرورة  
 في اوقات وجود الذات فيلزم الضرورة  
 الزلا ولا بد ان يكون الصدق في الضرورية

**الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود لم يعد منافا للضرورة**  
 الوجود **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 لا يمكن الخاص واجب بالفرق بين الضرورة في زمان  
 الوجود وبينه بالشرط **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 تحكم فيها ضرورة النسبة الزلا ولا بد ان يكون عملا للمالم  
 يجب وجود الموضوع لم يجب شئ في وقت وجوده ونقض  
 في نفسه **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**  
 في الموضوع **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١**



م الثبوت للذات بغير الجاهل وعدم الاحتياج الى علمه ما يفتى يكون والحال ان هذا الثبوت لم يكن في حالة عدم حدوثه وكل ما حدث لملا بد  
 من حدوثه بالضرورة وانها لا يمكن ضروري لا غير محتاج بالنظر الى ذاتها لا يفسر جاعل اصلا فحققت في وقت دون وقت ترجع بمرزج فاحتياج  
 الذات التي هي منشأ استزاع ثبوت الذاتيات وكل عند لمعين احتياج وجعلها عين جعله كما ان المعاني بالانتراعية احتياجا بها الى الجاهل  
 عين احتياج مناشي استزاعا وجعلها عين جعلها على ان المحل كافتقر عبارة عن الاتحاد في الوجود وثبتت الشيء بشي هو لا يتصور بدون تقرر الموضوع وثبوت  
 فلا بد في المحل الذات والذاتيات من تقرر الموضوع وثبوت هذا التقرر والثبوت من تلقاء الجاهل فكيف يكون ثبوت الذاتيات للذات بغير الجاهل وبالمجسلة

# ثبوت الذاتيات فانه ضروري للذات اما لاشتراط الوجود

## والا كانت حيوانية الانسان مجعولة فافهم الثاني

له قول بجنوب الجاهل - هذا هو النقص واصله ان دليل المصور وهو قوله له انه لا يمكن وجود الموضوع علم  
 لشي في وقت وجوده مشعر بان ضرورة ثبوت الشيء للشي مشروطة لوجوده فهو متوقف ثبوت الذاتيات للذات  
 فان الذاتيات ثابتة للذات وثبوتها بالضرورة في زمان وجودها بالاشتراط الوجود ويعني انه ليس لوجود الذاتيات ولا  
 لوجود الجاهل ولا لوجود غيره ما دخل في ضرورة ثبوت الذاتيات للذات اذ لو كان له دخل في هذا الثبوت ليزم  
 المجعولة الذاتية وهي احتياج الذاتيات في ثبوتها للذات الى جعل الجاهل وكانت هيما ذاتية الانسان وثبوتها له  
 مجعولة متعاقبة الى جعل الجاهل ولا يكون الانسان حيوانا بالذات بل يكون منتظرا الى الغير كسببه انما هو باق  
 البطلان ١٢ **له قول فانه** اي ثبوت الذاتيات ضروري للذات قال الفضل الاسدي قال استاذ السادة  
 كمال الله والدين قدس صفة انت تعلم ان الجواب بالنقص بدون المحل لا يفتي العليل كيف وجوب ثبوت  
 المحل لشي في زمان بدون وجوب الشيء في ذلك الزمان غير معقول واما ما تسببه من الناقص من المجعولة لذات  
 فاعلم ان المحال من المجعولة لا يوجب تحمل الجاهل من الشيء وذاتياتها تلو ازمر بان يكون ثبوت الذاتي او اللام  
 للشي اشر الجاهل اوله - والذات تجعل على الاستعداد واما ما يكون ثبوت الذاتي للشي مجعولة لجعل الشيء ثانيا  
 بالعرض فلا دخل في ضرورة توقف وجوب ثبوت الذاتيات للذات على وجوب وجود الذات الممكنة من جعلها  
 فثبوت الذاتي لها اثر لثبوت الجاهل ثانيا وبالعرض فاصواب ان يقال المعنى بضرورة ثبوت المحل للموضوع  
 في الضرورية ان يجب ثبوتها لنظر في ذات الموضوع اذ لا بد للذات لا يتوقف على شيء اخر فالقضية المستفيدة  
 من الشيء ذاتية اولاه ضرورة وجودية وعمومية الضرورية من الذاتية ومع التعريف لا اخلاقت فان الثبوت في  
 تلك القضية ضروري بهذا المعنى وان كان هذه الضرورة بعد وجوب الذات الجاهل من جعلها في اثر  
 ثانيا وبالعرض لكن لم تأخذ بالشرط في تمام حقيقة الضرورية ١٢ **له قول** والادى وان لم يكن ثبوت الذاتي  
 للذات بالاشتراط الوجود بل يكون ثبوتها بالاشتراط الوجود وكانت كحيوانية اي ثبوتها للانسان مجعولة  
 بجعل الجاهل مع انه ليس كذلك ١٢ **له قول** فمجمولة - اعلم ان المشهور التجاري على السنة تقوم الى الذاتيات  
 ليست مجعولة لا بمعنى ان لا يتبناها وتخرجوا عن بقية عدم الوجود وليس بجعل جاعل فانه هو البطلان  
 كيف وانها ذاتية الاسكانية والحقيقة الاسكانية لا تستلزم في تأييدها كونها موجودة من الجاهل بل معنى ان  
 ثبوتها لما هي ذاتيات لا يحتاج الى جعل جاعل اصلا فان الانسان في نفسه ومبرمة حقيقة حيوان ليس  
 كونه حيوانا ثم ياتي بالذات الشرط فاجعل الانسان ثم الانسان بنفسه ومبرمة حقيقة ليعبر حونا  
 ليس لوجود الانسان فلا ياتي بالذات الشرط فاجعل الانسان ثم الانسان بنفسه ومبرمة حقيقة ليعبر حونا  
 الذات ولا يجعل مستان وثلاث واما هذا النقص وانت جبر بان لا يلغى عن فزاره فان الذاتيات ضرورية

القول بعدم مجعولة الذاتيات اصلا مع  
 القول باستعداد الموجه وجود الموضوع  
 عسى جازها ما مؤول بما اول بالحق  
 الرواى من ان المراد انها ليست مجعولة  
 بجعل مستانف واما مردود يمكن تنقضي  
 عن الشك بان يقال ان الضرورة معتبرة  
 عند الميزانين هي بالمعنى التام الشامل  
 للضرورة بحسب الذات والنظر الى الغير  
 وتقسيم الى الذاتية الحاصلة اذ لا بد  
 والذاتية الى حاصلة مادام الذات الازلية  
 غير ما من الاقسام والضرورة بالمصطلح  
 عندنا بل الحكم هي الضرورة بالنظر الى الذات  
 وكذا لا يمكن ان يتبع عند الميزانين على  
 انه سلب الضرورة المطلقة وعندنا بل  
 الحكم على انه سلب الضرورة الذاتية  
 فالضرورة ادام الوجود الاولاد بدأ  
 ان كانت ضرورة ذاتية فهي تكون في مادة  
 يكون الموضوع فيها واجب الوجود  
 ان لم تكن ذاتية فهي تتوقف في مادة يكون  
 الموضوع فيها ممكنا فتكون الفلك ممكن  
 يصدق ضرورية الازلية والانسان حيوانا  
 يصدق ضرورية مطلقة ففي مادة يكون  
 المحل هو الوجود فتصدق الضرورية  
 الميزانية ولا تصدق الممكنة الميزانية  
 الذاتية لها وانما تصدق الممكنة الحكمية  
 وهي ليست منافية بهذا في المقام كلام  
 طويل لا يلحق بهذا المختصر ١٢ **له قول**  
 فافهم - قال الفضل الميسر قل كان  
 اشارة الى ان ضرورة ثبوت الذاتيات  
 للذات ليس من اقسام المعوق فالضرورة  
 في مرتبة الماهية من حيث هي وبالعرف  
 هو بالضرورة في اوقات الوجود فتفكر  
 انشأ وانما اشارة الى الالاد الذي  
 مر ذكره في الحاشية السابقة فذكره

**له قول** الثاني - اي اوجه الثاني من الوجوب للشك واصله ان السالبة الضرورية في المشهور ما يمكن فيها بضرورة سلب المحل عن الموضوع  
 مادام ذات الموضوع موجودة بضرورة السلب فيها مقيدة لوجود الموضوع والمقيد لا يصدق بدون تحقق القيد فيلزم ان لا يصدق السالبة  
 الضرورية بدون وجود الموضوع والسالبة البسيطة عند وجود الموضوع طازم المعدولة وتسويها فلا يكون اعم منها هذا خلف ١٢  
 (بسمه محمد ابراهيم عفى عنه بليلا دي) +



م يقيد الضرورة من العلم ان المقيد لا يكون نقضا للمقيد الآخر قلت انه اذا كان النسبة بين سلب الثبوت بادام الذات وبين سلب الثبوت الزلا ابداع العلوم والخصوص مطلقا لعكس ثبوتها يلزم ان يكون النسبة بين ضروري في هذين السلبين العكس ذلك فان ضرورة ان لا تستلزم ضرورة العام ولا ينكس كما لا يخفى **قوله** غير عديد **قوله** في غير محصور بالعدد ويعني ان الترتيب المشهور للضرورة المطلقة مستلزم لمفاسدة كذا لا يخفى هذه المفاسدة على المتدبر والتفكير بالفكر العاصم فيها انه يلزم ان لا تنكس السالبة الضرورية لنفسها ولا الى الدالة فانه لا يصدر في المثال المذكور قولنا لا شيء من المتخفف بقرب الضرورة او انما فينبطل القواعد السالبة في هذا الانكسار كما ثبات انتاج ضرب مثل

**لا شيء في المكان فان كل قمر منخفض بالفعل فيصدق**

**بلا مكان ويبطل** ما قالوا ان السالبة الضرورية الزلية المطلقة

**متساويتان في السلب اعم اخص من سلب اخص بالجملة يلزم**

**مفاسد غير عديد لا تخفف على المتدبر غاية ما يلحق به**

**الوجود اعم من المحقق والمقدور وفيه الثاني المشهور**

الثاني لعكس الكبرى الضرورية الى الضرورية والذاتية وردة الى الشكل الدال ومنها ان السالبة الضرورية المطلقة والموجبة الجزئية الممكنة العامة تعقضان وهو ليس كذلك فالحجج باهوت على تناقضها فمفاسد لغيرها ومنها ان السالبة الكلية للذاتية المطلقة والموجبة الجزئية المطلقة العامة تعقضان على هذا التقدير ليس كذلك لصدق اخصبها وبها السالبة الضرورية المطلقة اخص من الذاتية والموجبة بكيفية المطلقة العامة لا اخص من الموجبة الجزئية المطلقة العامة فصدقان بالضرورة لما بين على تناقضها فمفاسد كذلك **قوله** غاية ما يلحق بالجملة

اي الجواب الذي لا جواب سواه من اصل الشك هو ان الوجود المفهوم من قيدا لادام الوجود في الضرورية اعم من المحقق الواقع في نفس الامر والمقدور المفروض فيها ففي صورة عدم وجود الموضوع وان لم يكن وجوده محققا كنه مقدرا فيصدق قولنا لا شيء من العقار باهتسا فان حاصل تعقيل الضرورية باهتسا في الضرورة النسبية في جميع الازمنة التي تقدر الزلات موجودة فيها والاشياء مسلوطة على العقار في زمان تدر في وجوده وتكون السالبة اعم من الموجبة لانه يعني في صدق السالبة بهذا المعنى الوجود والمقدور ولا بد في الموجبة من الوجود والمحقق **قوله** فيه ما فيه قال الفضل السندى في بعض دوائر قيد الوجود معتبر في الموجبة الضرورية فيها فلذا كان الوجود اعم من المحقق والمقدور لا يكون السالبة الضرورية البسيطة اعم من الموجبة المحدولة الضرورية كما لا يخفى قاله تاجري شرح التبيين ان

**قوله** لا تنافي اي لا يكون السالبة الضرورية متنافية الممكنة الموجبة مع ان المقر حذو جميع هو التناقض بينها كما ينبغي فانظر **قوله** ويبطل هذا هو الوجه الثاني من النظر قال المصنف والتوسيع بهم قالوا ان الموجبة الضرورية المطلقة اعم مطلقا من الموجبة الضرورية الزلية واساليتها نفسا لان لا اذ اصدق السلب بادام الذات صدق السلب اذ لا اذ ان صدق الايجاب يستلزم وجود الذات وقد فرض عدم الذات لان زمان الذات زمان السلب باعتبار القرض فزمان الايجاب لا يكون الا زمان عدم الذات فكيف يصدر الايجاب لاستدعائه وجود الذات او بالعكس فخطا به لانه اذ اصدق السلب الزلا اذ اصدق السلب ما دللنا ان ذات اوقات الذات لا تكون خارجة عن جميع اجزاء الازل والابدية واذا عرفت ذلك فنقول المجيب اعترف بان قولنا لا شيء من القمر منخفض بالضرورة سالبة ضرورية صادقة فان قال ان السالبة الزلية لا تصدق في هذا المثال بما على ان السلب ليس اذ لا الثبوت بل قمر منخفض بالمكان الازلي فذلك ينافي ما عليه الجمهور من ان مساواتها وان التزم صدقا ويتصرف في معناها مثل التعريف في معنى السالبة الضرورية المطلقة ويقول ان السلب وار دعي الثبوت الازلي والابدي اي سلب الثبوت اذ لا يكون اذ لا ابدى ضروري فيصدق في المثال المذكور ان الثبوت اذ لا ابدى مسلوب بالضرورة فنقول على هذا التقرير ايضا بطل المساواة فالثبوت بادام الذات اعم مطلقا من الثبوت اذ لا ابدى اخصبها يجب ان يكون النسبة بينهما بالعكس فان سلب اعم اخص من سلب الاخص واما اذا كان النطق قيدا للسلب لا للسلب لا يلزم ذلك لانه اذا كان النطق قيد السلب كما هو مذموب الجمهور فلا يبطل المساواة بينهما لانها لا يكونان حينئذ تعقيضين للثبوتين حتى يتحقق النسبة بينهما على سلب الايجاب بل يكونان سلبين مقيدتين متساويتين كما لا يخفى على المتفطن انتهى مع زيادة فان قلت ان الثبات بالثبوت المذكور انما هو العموم بخصوص بين السلبين مطلقا والمقصود هو اثبات تلك النسبة بين السلبين المقيدين

بذرة السالبة لتقييدها بغير الوجود ليست اعم من الموجبة وقولهم السالبة اعم من الموجبة مخصوص بما اذا لم يمنع مانع عن صدق السالبة بدون وجود الموضوع ودخل باغاية الضرر في هذا التمام لكن التميم في الوجود من المحقق والمقدور لازم عليهم ايضا ولا يصدر قولهم لا شيء من العقار بالضرورة بل يصدر نقضه وهو قولنا بعض العقار انسان بالمكان كما عرفت **قوله** الثاني اي البحث الثاني من المباحث التي ذكرت في التكملة - شك واهترع على تعريف الذاتية المطلقة في المشهور **قوله** (بسنده محمد ابراهيم عمه بلساوي) ٢٠

م ثبتت المحول للموضوع بادام الموضوع موجود ولو لم يكن من ذلك ان لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض بصرف قولنا زيد موجود دام موجود او زيد ليس موجود بالاطلاق العام **قوله في حله** اي هل الشك وانها رطلها ما فيه اشك وما حصل ان ما فيه اشك من تعريف الدائمة من كونها اهم من ان يكون المحول فيها مغايرا للوجود او لنفسه ليس صحيح فان المتبادر من تعريفها بما هو فيها من دوام نسبة المحول الى الموضوع بادام ذات الموضوع موجودة ان يكون المحول مغايرا للوجود ولا يلزم تقييده بشئ بنفسه وبخلافه بطلان الشرط والتعريف يحل على المعنى المتبادرنا القضية التي تم عليها الوجود ولا يصدرق فيها الدوام الذاتي بحسب المتبادر من صدق الاطلاق العام فيها لا يلزم اجتماع النقيضين حتى يلزم ان لا يتحقق بينهما تناقض **قوله هناك** اي في القضية التي تم عليها الوجود وليس دوام ذاتي بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى المتبادر كما تقدم قوله **قوله اقول** - الخ - هذا البرهان على الفاضل الا لا يجوز وما حصل ان كلامي لم يكن من ان يكون المراد من التعريف ما هو المتبادر من تخصيص الدائمة بما يكون المحول فيه مغايرا للوجود وكيف وهم لا يخصون المطلقة العامة بهذه التخصيص ولا يقتضيه تعريف المطلقة العامة ايضا فيكون تولد العقل الفعال ليس بوجود مطلقة عامة وهو لا يثبت في صدق تقييده وليس تقييد المطلقة العامة عند عدم الازمنة فيكون تقييده وهو قولنا العقل الفعال موجود واما دائمة مع ان المحول فيها الوجود فخطأ ان الدائمة عند عدم ليست مقصودة بما يكون المحول فيها غير الوجود ولعلك درست من ان حديث الله والكذب فهو وكفى في دفع كل من يقال العقل الفعال ليس بوجود مطلقة عامة عند عدم مقتضى تعريفه بان يكون تقييدها دائمة بحكمه بان يشمل كل مطلقة عامة **قوله نقيضه** اي تقييد هذا القول اي العقل الفعال ليس بوجود بالفعل هو تولد العقل الفعال موجودا وهو دائمة مطلقة لان القول لا اوام مطلقة عامة وتقييد المطلقة الدائمة هي الدائمة المطلقة كما ينبغي فخطأ ان الدائمة ليست بمقصودة بما يكون المحول فيها مغايرا للوجود فتعال الفاضل للاجوري فهو ليس بشئ وكذا الجواب المبني على ان الشجرة هي شئ والشرقة فتحي الشك وهو ان يلزم على التعريف المشهور للدائمة ان لا يتبادر الدوام الذاتي الاطلاق العام وتقييد المقام الذاتي الاطلاق العام وهو موجود دائمة لا يكون المحول مغايرا للوجود ولا يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجود دائمة ولهم

**وتعريف الدائمة المطلقة واحكم فيها بدوام النسبة** **ادام** **ذات الموضوع موجود وههنا شك وهو انه يلزم ان يفارق** **الذات الاطلاق والعلة قضية محمول الوجود يكون فناقض** **قيل في محل المتبادر من التعريف ان يكون المحول مغايرا للوجود** **هناك دام ذاتي اقول لعقل الفعال ليس موجود بالفعل ذلك من صدق** **قوله في تعريف** - اي المشهور في تعريف الدائمة المطلقة - انها التي يكون فيها دوام ثبتت المحول للموضوع او بصدقه دام ذات الموضوع موجود مكتوله وانما كل انسان حيوان وانما كل شئ من الاناسي كخبر **قوله ان يلزم** - وهو تعريف الشك وما حصل ان الوجود مثل قولنا زيد موجود واما دام موجودا صادقا مع صدق قولنا زيد ليس موجود بالاطلاق العام واذ اصدقت في مادة واحدة فلا يكون بين الدوام والاطلاق العام تناقض لا متباهما في مادة واحدة ولا في شئ من الشك ليس بمقصودا بتقييده محمولها الوجود بل هو منتقض ايضا في قضايا محمولها من لوازم الوجود كقولنا الجبر مجر وخير ذلك فانها ثابتة للموضوع في جميع اوقات وجوده ومرتفعة في اوقات عدمه الا ان يقال المراد في قضية محمولها الوجود او ما في حكمه من عدم مغايرة في اوقات الوجود وعلى هذا فلا يتوجه الجواب بان القضية التي محمولها الوجود قضية ديمية والاطلاق في القضايا الخارجية او الحقيقية ولا محل لذلك في المقصود مثل هذا برهان على تعريف الضرورية ايضا ما كانت الضرورة فيها بشرط الوجود او في زمان الوجود فباني الموضوع الذي ليس موجودا لا وابدائيا يمكن ان يكون المحول ثابتا له في زمان وجوده او بشرط وجوده ولا يثبت له المحول في وقت عدمه فيصدق الضرورية الموجبة والمطلقة العامة السالبة فيصدق السالبة الممكنة العامة لموجدها من الفعليات مع انها تقييد للضرورة عند عدم **قوله** الدوام الذي اتى - المشتل على الدائمة المطلقة والاطلاق العام المشتل عليه المطلقة - انما لا تتعارض بينهما بل يوجد كلهما في قضية محمولها الوجود ما حصل ان في التعريف المشهور لا دائمة المطلقة شك وهو ان لا يتبع بين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض مع ان احدىها تقييد الاخرى والدوام الذاتي والاطلاق العام في قضية محمولها الموجود مثل زيد موجود وممتحا في الصدق زيد موجود واما دام ذات زيد موجود وزيد ليس موجود بالاطلاق العام ايضا صادقا لعدم ضرورة وجوده فلا يتحقق بينهما تناقض **قوله قيل** - التام الفاضل للاجوري في حاشيته على شرح التسمية حيث قال ان المتبادر من التعريف ان يكون المحول مغايرا للوجود ولا يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجود دائمة ولهم

ان الضرورة المستقلة في المنطق هي بالمعنى الاصح اي سواء كانت بحسب الالات وبحسب الغير على انما ضرورة الزرية وذاتية ضرورة وقضية مشتركة وكل ضرورة انما كان يقابلها بمسمى سلب تلك الضرورة على ان الجانب المتعلق كان بالضرورة الحكمية وهي الضرورة بالمعنى الاخص اي يكون بالنظر في الذات لا بالنظر الى الغير كما نلاحظ بانها بموجب سلب الضرورة الذاتية لك لا بد ان تعلم ان الدوام المستعمل في المنطق على انما دوام اذ هو ان يكون الدوام متحققا في جميع اجزاء الازل والابدان كان زمانيا وان لا يكون مسبوقا بغيره كعدمه وبطلان في الواقع ان كان ان امور التسمية (في بيانها) متحققة

(بقية حاشية صفحـ ١٥٩) عن الزمان ونقيضه العدم سلب ذلك الدوام ولا زمر فعلية الجانب المخالف لما في جزء من أجزاء الازل والايه  
ولما في نفس الامر الواقع ودوام ذاتي وهو ما يكون في جميع اوقات الذهن ويناقضه سلب ذلك الدوام ولا زمر فعلية الجانب المخالف وقت  
من اوقات الذات ودوام وصفي وهو ان يكون في جميع اوقات الوصف ولا زمر سلب مفهوم الكيفية المطلقة وكان النسبة بين كل دوام مع  
نظيره من الضرورة بحسب بادي النظر العموم والخصوص مطلقا وعند التحقيق المساواة كما سياتي في تلك الابدان يكون بين نقيضها ايضا كالمساواة ولما كان الدوام  
الازلي انحصر من الدوام الذاتي لا بد ان يكون المطلقة العامة التي هي نقيض الدوام الازلي فهي

**وهي ائمة مطلقة محمولها الوجود الثالث المشروطة العاتاة وتحت**

المبحث الثالث ١٢

**بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العتواني اخرى بمعنى**  
**ضرورتها في جميع اوقات الوصف في الاول يجب ان يكون**  
**للو وصف مدخل في الضرورة بخلاف الثانية وبينهما عموم**  
فالضرورة فيها المجموع الذات والوصف

**له قوله الثالث.** اي المبحث الثالث من المباحث في التكملة هو تفصيل المعاني في المشروطة العاتاة  
وبيان النسبة بين هذه المعاني ١٢ **له قوله بمعنى** حاصله ان المشروطة العامة معينين الاول  
ان المحمول ضروري للموضوع بشرط ان تصاف بالوصف العتواني بان يكون للموضوع عرض فيها يكون الحكم  
الضرورة النسبة للذات الموصوف بالوصف العتواني من حيث انها متصفة فيكون منشأ المحمول مجموع الذات  
والوصف كقولنا كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتبا والثاني ان المحمول ضروري لذات الموضوع في جميع  
اوقات وصف العتواني لامن حيث انها متصفة به فالملزم فيها هو الذات وانما الوصف تعيين الوقت و  
ليس لزوم باعتبار مدعية الوصف كما في الاول بل مع قطع النظر عن كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة يا  
دام كاتبا فان الانسانية ثابتة لذات الكاتب في جميع اوقات الكتابة وليس كذلك دخل في ضرورة الانسان  
لذات الكاتب بل هي ضرورية لها مع قطع النظر عن الكتابة بخلاف الاول فان تحرك الاصابع ضروري للكتابة  
بشرط الكتابة لا في زمانها فان زمانها متلا وقت الظاهر ليس تحرك الاصابع ضروري لانها كاتب لو قطع النظر  
عن الكتابة ثم علم ان الدوام اذ لا يختلف باعتبار مدعية الوصف وطرفيه لم يعتبر للمعنيين ولم يفرق بين  
النظرية والمدعية في الحرية العامة بل قالوا في بيان مفهومه مادام الوصف من غير تفصيل كذا الفيد  
**قوله العتواني** - المعبر عنه الموضوع بان يكون منشأ ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع مجموع الذات  
والوصف كقولنا بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس بضروري النسبة  
لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوتها في بشرط تصافها بوصف الكتابة **له قوله**  
اخرى - اي تارة اخرى تؤخذ المشروطة العامة يعني ان ثبوت المحمول للموضوع ضروري في جميع اوقات الوصف  
ولا دخل له في هذه الضرورة كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا فان الانسانية ثابتة لذات الكاتب  
في جميع اوقات الكتابة من دون مدعية للكتابة ..... ومحصل الفرق ان المعنى الاول مقيد  
بمدعية الوصف والثاني غير مقيد بها لانه مقيد بعدم مدعية الوصف حتى يكون مباحثا للاول ولانها معه  
**قوله الاول** - اي في المشروطة العامة بالمعنى الاول اي ضرورة النسبة بشرط الوصف العتواني في **المعقول**

كل حادث محمول عليه الوجود او مفهوم من  
لوازم الوجود يصدق الضرورة الذاتية  
والدوام الذاتي وكذب الضرورة الازلية  
والدوام الازلي كما يكذب الضرورة الكلية  
فلا بد ان يلزم كذب نقيض الضرورة  
الذاتية وهو الامكان مادام الوجود  
كذب نقيض الدوام الذاتي وهو الازلية  
العامة المقيدة بقيد الوجود وصدق نقيض  
الضرورة الازلية والدوام الازلي وهو  
الامكان الازلي والاطلاق العام مطلقا  
والمحصل انهم لم يقيدوا الامكان  
والاطلاق العام في ثبوتهم نقيض الضرورة  
الامكان العام ونقيض الذاتية المطلقة  
العام كقولنا لا بد ان يكون مرادهم ان  
يصح قواعدهم ويتم مقاصدهم فكل  
(بند محمد ابراهيم عني عن عليا دكا)

م في الضرورة - اي في ضرورة النسبة المحمول  
الى الموضوع وهو الوصف كقولنا بشرط ما  
يتوقف عليه الشيء فيكون الحكم بضرورة  
النسبة للذات الموصوفة بالوصف العتواني  
من حيث انها متصفة به **له قوله**  
الثانية - اي المشروطة العامة بمعنى ضرورة  
النسبة في جميع اوقات الوصف فانها ليس  
فيها الوصف الموضوع مدخل في الضرورة  
فانه يكون الحكم بضرورة النسبة بالذات  
الموضوع في اوقات الوصف لامن حيث  
يتم مقيد به **له قوله** بينهما كما اراي  
بين المعنى الاول للمشروطة العامة ذاتي  
ذاتي لها عموم ونقص من وجه بحيث  
يمكن ان في مادة ويفرقان في مادتين اما  
الاجتماع فهو فيما يكون الوصف العتواني  
نفس الذات او ذاتها لها كقولنا انسان  
او كل ما خلق حيوان بالضرورة مادام

انسانا او اطلاقا فثبت الحيوانية ضرورية بشرط الانسانية او لانها طبيعة او في جميع اوقات فاجتمع المعنيين في هذه المادة واما الفرق المعنى الاول  
الثاني فهو فيها اذا كان المحمول ضروريا للذات بشرط الوصف المرافق في قولنا كل كاتب يتحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فثبت تحرك الاصابع للكاتب  
بشرط الكتابة ولما دخل فيه ثبوت ضرورة ضرورية للكتابة في زماننا كلفيت يكون الشروطة بها ضرورية لانها  
فيجبر الاول بعن الثاني وافتراق الثاني عن الاول في مادة الضرورية الذاتية التي يكون الوصف العتواني ومما مفارقا بقية حاشية بر صفحـ ١٦١



١٢٢  
 ملاحظا وغير بعيدا امتناع والضرورة والامكان وغيره بالكلية بضمها من تلك القيود والاعتقالات بفتح المطلق بل قد تقي برضا  
 كالاتمناح مثلا ولا داعي بالاعتقاد بذلك بعضا يحصل بدون الادعاء المطلق وصدر لا يتوقف على صدق مما قال المصنف من ان حلول  
 هو الثبوت مطلقا لا الثبوت على وجه العقلي ليس كما ينبغي بذا في المقام لفعل الملبين بهذا المختص ١٢ **قوله** كما قالوا اي الحكماء  
 في الوجود من المتبادر منه الوجود الخاوي وان كان موضوعا للمعنى العام المشترك بينه وبين الذي فاذ كان حقيقيا كان حقيقة لا تملك به استعمال فيلزم  
 شانه هذا كما في اي شيه خاص له ان المتبادر من الوجود ان كان وجودا خارجيا لغيره ليس هو متبعا لوجوده بحيث يكون موضوعا له بل هو موضوع للمعنى العام  
 المشترك بين الخاوي والوجودي واذا استعمل  
 في هذا المعنى العام المشترك كان حقيقة لا تملك به استعمال في الوجود في المعنى المشترك بل  
 اذ لم يستعمل في الوجود في المعنى المشترك بل  
 شانه ايضا وان لم يتبادر منه والتبادر لا يعبر  
 عومية الموضوع بل لفعل ان يتبادر الثبوت على  
 وجه العقلي لا ايضا اعتبارا بعمومية الثبوت في  
 العقليته اعم من ان يكون بالفعل والامكان  
 والامكان قسم من العام المطلق المعبر في  
 ويحكمون التمثل على عقيدته وموجبه فانهم ١٣  
**قوله** واذا كانت - المنة العامة  
 موجبه مع اشتغالها على ضعف المراجع  
 من ثبوت بالبيان الذي مر ذكره فلا داعي  
 ان يكون المنة العامة الموجبة فانها  
 مشتركة على الثبوت على وجه العقلي التي  
 هي اقوى من الامكان فلا تستلزم مطلق الثبوت  
 مع كيفية زائدة مشتركة بينهما قال الفاضل  
 الهندلي الحكم قد تعلق ما ذكرنا سابقا من  
 ان حلول العقيدية هو الثبوت في نفس الامر  
 تحقق فيها ليست العقيدية زائدة عليه هو  
 بعيد بالامكان وغيره وان كون الممكنة الموجبة  
 لا يستلزم كون المنة العامة ايضا موجبة  
 فان الموجبة جزء من الموجبة متغيرا بالادراك  
 تكون زائدة على ثبوت الفعل لفعل المنة العامة  
 التي هي بغير الدالة الزائدة ليست موجبة  
 فان الحكم فيها ليس بالمتحقق ثبوت المحمول  
 للموضوع في فصل فواتق وليس لول للمنة  
 الدالة كما خوف والمصلحة التي هي بغير  
 الدالة - المصلحة ينبغي ان تكون موجبة لان  
 الحكم فيها يتحقق النسبة بالفعل في اوقات  
 وجود الموضوع وبها يميز ما لم يزل حلول  
 النسبة ١٤ **قوله** الخاص - اي  
 البحث الخاص من المباحث في السلك هو  
 بيان اي الادامه التي واللا ضرورة  
 الذاتية ان الذين يقيدها بالنسبة لجعلها

**ومن ثم قالوا ان الوجوب الامتناع دالة على وثاق**  
 اي من اجل كون الامكان ضعف المراجع ١١ اي وجوب النسبة وضربها ١٢ اي امتناع النسبة وضربها ١٣  
**الرابطة والامكان على ضعفها فالثبوت بطريق الامكان**  
**فمن الثبوت مطلقا غاية الامر المتبادر منه عند**  
 الذي هو حلول مطلق العقيدية ١٤  
**الاطلاق هو الوقوع على وجه العقلي وذلك ايضا**  
 اي عند عدم تقييدها بالمجات ١٥ لعدم وجودها في المنة للثبوت المطلق اي المتبادر من الوجود ١٦  
**في عومه كما قالوا في الوجود واذا كانت الممكنة موجبة**  
 اي الحكماء ١٧  
**فالمصلحة بالطريق الاولي الخامس اشارة الى**  
 انما يبحث الخامس ١٨

**له قول من شراى من اجل كون الامكان ضعف المراجع** قال المنطقيون ان وجوب النسبة وضربها  
 امتناع النسبة وضربها دالة على وثاقه الرابطة بوجهها العام فكذلك الرابطة من الطرفين في الصورتين و  
 الامكان يدل على ضعف الرابطة لانها كما من الطرفين ١٢ **قوله** على ضعفها اي ضعف الرابطة لا دالة  
 الامكان على التزلزل فان توهم ان دالة الوجوب على وثاقه الرابطة مسلم من دالة الامتناع عليها كلام فانه  
 اصعب من الامكان وقع باناقه وانما ان الضعف عبارة عن التزلزل وفي الامتناع ليس التزلزل بل ان الطرفين  
 اي الوجود والعدم بل الوجود في ضروري ليكون دالة من هذه الوجه على وثاقه الرابطة واصعب من الامكان باعتبار  
 انه لا شيء ركن الوجود يكون الامكان فانه قد يظهر من عدمه على صحة الوجود ١٣ **قوله** مطلقا وهو ان  
 من ان يكون يلزم العقيدية او الامكان او الامتناع ففي الثبوت بالامكان يوجد الثبوت المطلق المعبر في  
 العقيدية لان هذا الثبوت قسم وخص من الثبوت المطلق فلما اشتملت الممكنة العامة على مطلق الثبوت الذي  
 هو الحكم تكون عقيدته ولما اشتملت على الامكان الذي هو امر زائد على خلق الثبوت فتكون موجبة لاشتغالها على  
 الوجه التي دالة على الكيفية الزائدة ١٤ **قوله** غاية الامر الخ لما كان يراد به ان لا يسلّم من اجل الحكم  
 بالثبوت مطلقا ولا يظهر عند الاطلاق مطلق الثبوت وليس كذلك بل المتبادر من الاطلاق في العقليته فاجاب  
 المصنف بقوله غاية الامر ان المتبادر من الثبوت يعني ما هو دالة عليه عند الاطلاق وعدم تقييدها بعيدا وهو الوقوع  
 على وجه العقلي وذلك المتبادر لا يعبر في عموم الوقوع بل هو اعم من الفعل والامكان وغيره بل وان كان المتبادر منه  
 عند الاطلاق فزمنه قال الفاضل السندي والحق ان يقال ان حلول العقيدية هو الثبوت على وجه العقلي وهو وجوده

**قوله** اشارة الخ ١٥ **قوله** اشارة الى مطلقه عامه ولم يقل الادوام مضافه المصلحة  
 مركبة الى اي عقيدته اشترت بها فقال الادوام اشارة الى مطلقه عامه فان الادوام الايجاب مثلا معبر عن الصريح في دوام الايجاب في المصلحة  
 العامة لان المعنى اذا اطلق يراد به المفهوم المطلق وليس معبر عن الادوام المطلق لان الادوام الايجاب مثلا معبر عن الصريح في دوام الايجاب في المصلحة  
 السلب ليس بنفسه في دوامها بل لا يزل فيه معناه الا انه اي واما الاضرة لضعفه الصريح الامكان العام لان الاضرة لا يكاد يتصل به سلب ضرورة الايجاب  
 وهو من الممكن السلب فلما كان احد التقييدتين معبر عن معنى الباريين والاخرى ليست بمعنى الاخرى بل هي اعم منها اتمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما ١٦ **قوله** اشارة الى

ص الى مطلقه - والاضروءة الى ممكنة اي معنى ان العلم ان الادوام واللاضرورية اشارتان الى قنيتين فكانت المركبة من الموجبات قنيتية متشوقة  
 لا قنيتية واحدة كما يجب حسب الظاهر **قوله** لان دليل على كون المركبة من الموجبات قنيتية متعددة حاصل ان كون القنيتية واحدة ومتشوقة  
 متوقف على كونها متشوقة على حكم واحد متعدد والمراو بالعلم بها هو الوقوع والادوار فان كان في القنيتية حكم واحد فقط كانت القنيتية واحدة وقد ان  
 كانت متشوقة على عدة احكام كانت القنيتية متعددة **قوله** ولقد ذكرنا ان لا تعدد القنيتية بل تعدد الحكم فليس تعدده وقال وقد ذكرنا ان تعدد الحكم  
 اما باختلاف اى اختلاف الحكم كذا اى اى بالاسماء اي اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا **قوله** لو  
 موضوعا - بان يكون الموضوع مختلفا  
 نحو كل كاتب انسان وكل ضاحك انسان  
 فهذا ان كانا موضوعين لكن الحكم فيها متشوق  
 بتعدد الموضوع اذ حكم بتبوت الانسان  
 الكاتب غير الحكم بتبوت الانسان الضاحك  
 كما لا يخفى **قوله** لو اختلفت بان  
 يكون المحمول مختلفا لقولنا كل كاتب انسان  
 وكل كاتب متحرك الاصابع فان الحكم بتبوت  
 متحرك الاصابع للكاتب غير الحكم بتبوت  
 الانسان لم **قوله** لو اختلفت بان  
 ليس امر اربع سوى الامور القنيتية فوجب  
 تعدد الحكم فانه متى لم يتعدد الموضوع لم يتعدد  
 ولا الحكم نفسا كانت القنيتية واحدة  
 بالضرورة لوحدة الحكم وسواء كان الموضوع  
 والجمل مفردين او مركبين او اودعا تامفردا  
 والآخر مركبا او ايا الحكم بالمجموع او على الجزاء  
**قوله** السادس **قوله** السادس - اى البحث  
 السادس من المباحث في التكملة - بان  
 ان النسب الاربع من التساوي والتميز  
 والعموم والخصوص مطلقا وانعموا في العموم  
 من وجه تحقيق في المقدمات والتصورات  
 بحسب الحمل وفي التقديرات والتعدد بقرات  
 بحسب الوجود وتلخيصه ان النسب الاربع  
 على قسمين قسمين المفرد وقسمين التقديرات  
 الاول باعتبار الحمل والثاني باعتبار التحقق  
 في الواقع **قوله** السادس - اى  
 اى الحمل على شئ بان ما حمل عليه الانسان  
 كونه يشترك على الناطق والعكس -  
 قال الفاضل العلاء اى بحسب الصدق  
 ايضا كما يكون بحسب التحقق كالأود  
 الاشياء فان النسبة بينها بحسب الصدق  
 التام ان الحكم وبحسب التحقيق العموم  
 والخصوص المطلق **قوله** السادس  
 اى مصداقات مغفوباتها لا مغفوبها بآية

**مطلقة عامة والاضروءة الى ممكنة عامة متشوقة**  
**الكيفية وموافق الكمية ما قيد بها كما كنا رافعا**  
 للنسبة من غير تفاوت فالركبة قضية متعقدة  
 لان العبرة في وحدتها وتعددتها بوحدة الحكم  
 تعدد اما باختلاف كذا او موضوعا او محمولا او غيرهما  
**السادس النسب الاربع في المفردات بحسب الصدق والصدق**  
 اى اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
 اى اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
 اى اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا

**قوله** مطلقة عامة - فان معنى الادام في قوله كل انسان كاتب الاداما مثله ان تبوت الكتابة محل احد  
 واحد من افراد الانسان ليس يتحقق في جميع الاوقات فيلزم تحقيق السلب عن كل واحد في الجملة انا في جميع الاوقات  
 او بعضها وهذا هو مفهوم الاطلاق العام للنسب اعملي **قوله** ممكنة عامة فان معنى بالضرورة في قوله كل انسان  
 ضاحك بالفعل لا بالضرورة مثله ان تبوت الضحك لكل واحد واحد من افراد الانسان اعملي اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
 لم يكن الايجاب ضروريا بان هناك سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو ممكن عام سلب **قوله**  
 متشوقة - اى اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
**قوله** الكيفية - اى اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
 كانتا موجبتين **قوله** الكمية - اى اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
 وان كانت جزئية كانتا جزئيتين **قوله** لما قيد بها - اى القنيتية التي قيدت بالادوام والاضروءة  
 وحاصله ان المطلقة والممكنة المشار اليها بالادوام واللاضرورية هي الفئتان للاصل اى بالاسماء اى اذا كان الحكم مختلفا بالاياء والسلب يصير احدها غير الآخر لا عينه فصاحبا  
 لكيفية جزئية **قوله** لا يمتد الى الادوام واللاضرورية ولان النسبة في القنيتية المقيدة بها فيكون بان  
 اشارتين الى توافق الكيفية **قوله** غير تفاوت - فيكون ان اشارتين الى موافقتي الكمية فان كانت النسبة  
 لتعدي الى الايجاب لكل واحد واحد فغير تفاوت لا يتصور الا بان يكون السلب ايضا عن كل واحد واحد او  
 اذا كانت النسبة التعدي الى السلب عن كل واحد واحد او يكون رافعا غير تفاوت بان يكون الايجاب ايضا كذا  
 واحد غير تفاوتها في الكمية لا حصل القنيتية ضروري **قوله** فالركبة - تفريع على ان الادوام اشارت

في حكم المفردات وايضا لا يتصور فيها النسب الاربع التام ان الحكم وبحسب التحقيق العموم والخصوص المطلق  
 بضرورة النسبة وفي تعريف الرائدة على انها بدوام النسبة والمراد بمصداقات تلك المفردات الامثلة الجزئية كقولهم كل انسان حيوان بالضرورة كل انسان  
 حيوان وانما فالمفردان المفردان يتحقق بينهما نسبة التام باعتبار الحمل اى كل ما صدق عليه المفهوم الاول كالشال الاول لم يصدق عليه المفهوم الثاني  
 كل ما يصدق عليه المفهوم الثاني كالشال الثاني لم يصدق عليه المفهوم الاول وانما المثالان هما قنيتان ان التام ان الحكم وبحسب التحقيق العموم والخصوص المطلق  
 اى مصداقات مغفوباتها لا مغفوبها بآية



بحسب الظاهر بعد انفكاك النسبة مرغوباً  
وان كان النظر للشيء بحكم بان الدوام لا يتغير  
ضرورة فالمعتبر في المنطق بيان النسبة بسبب  
بادي الرأي وليس العلم فيمنع على الاصول  
الدرية كذا قيل ١٢ **قوله** الفلسفة  
قال الفاضل الدروي العجى في معنى الفعلا  
ان فيلاسفا معناه في اللغة اليونانية محب  
الحكمة ان فيلاسفا معناه المحب وسواها محبة  
وقدرها بان ونفسا معناه الحكمة الموصفة  
لان سواها معناه الحكمة واسطاعتها والموصفة  
ولا تحمل هذا المعنى في كلام العرب فجعله في اللغة  
فيلسوف اي طالب الحكمة وبها تم اشتقاق اسم الفيلسوف  
من مصدر لان في اللغة يفتش عن الشيء  
على وزن الفتح وجعله في اللغة فيلسوف اي طالب  
للكلمة لان المشتغل بالحكمة طالب للدراسة  
فأدرك ان الفلسفة هو التشبه بالآلة معلوما  
لعماد لما كان هذا العلم موجبا لهذا التشبيه  
بها انتهى لانه ساعده في قول الماهرين في اللغة  
اليونانية فافهم ١٢ **قوله** هذا الفن  
اي المنطق لانه يفتش عن حقيقة الشيء  
لا مولا ليس من وظائف المنطق الا لا يفتش  
يرتفع على ما يتأخر في الكلام في المنطق على  
الظاهر مع قطع النظر عن الدقة لا ذكره  
مرتبة قبل مرتبة الفلسفة والمنظور فيه  
التسبيل على ما يشكك بعد في الفلسفة  
فمنع الكلام فيلعل في كلام المفهوم ١٢ **قوله**  
قوله ومن ثم ان من اراد ان يتفكر في  
النسبة معبراته ان يقابلها في ما يبرأ من القول  
ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من الدوام  
المطلقة فان العلم بحسب الظاهر بحكم بان  
الدوام من الضرورية بان يكون النسبة دائمة  
ولا يتغير انفكاكها كونه الفلك فانها دائمة غير  
متغيرة وقيل المصنف في نحو ما في  
مبادي الرأي واما بانظر الدقيق فبما متساوية  
لان الدوام امان يصدر في مادة الوجوب  
فما هو ان كان في مادة المكان فهو الدوام  
الوجود اذ هو عدم عدم وجوده واجب  
الوجود لا غير لان الغنى بالموجب لا يوجد  
محموق الوجوب السابق والوجوب اللاحق

**لا تصور لانها لا تحمل انما هي فيها بحسب قهرها في**  
لاشبه لانه على نسبة تامة غير مستقلة ١٢  
اي النسب الدوام ١٢ اي في القضاء ١٢  
**الواقع ثم المنطوق في النسبة ما يحكم به مفهوماته في**  
بادي الرأي واما بناء الكلام على الاصول لانه في الحقيقة  
من غير ملاحظة مقدمات فلسفية ١٢  
**عليها في الفلسفة فذلك مرتبة بعد تحصيل هذا الفن**  
**ومن ثم قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من الدائمة**  
**المطلقة وحينئذ لا يستصعب عليك استخراج النسب**  
لا يشك ١٢  
**بين الوجهات المذكورة ولو استقرت علمت ان الممكنة العا**  
سابقا ١٢ اي تصفحت القضاء وادركت معبراتها

**له قوله** لا تصور اي النسب الدوام لا تصور في القضاء باعتبار الصدق على شيء لانه يشكك على النسبة  
تامة غير مستقلة فلا تحمل على شيء لا على المفرد ولا على القضاء اياها لان فان القضية مشتركة على النسبة استامة  
المفرد والاشياء فلا امتناع صدق قضية على قضية اخرى كما لا يخفى على اولى النسي ١٢ **قوله** اي النسب  
الدوام لانه لا تصور في القضاء بحسب معبراته وحقها في الواقع فلازم بالصدق في القضية الصدق بمعنى التحقيق  
والوجود ولا يستعمل يعني ويتبدى به يقال صدقت القضية في الواقع فلازم بالصدق في القضية الصدق بمعنى التحقيق  
وهو يستعمل يعني ويتبدى به يقال الكاتب صادق على الانسان اي يحمل عليه والصدق بمعنى التحقيق يستعمل يعني فيقال  
الكتاب صادق يعني فيقال الكاتب صادق على الانسان اي يحمل عليه والصدق بمعنى التحقيق يستعمل يعني فيقال  
صدق القضية في الواقع انتهى اي لا بد في الصدق بمعنى الحمل من اعتبار كونه على يدورة او ذوقه فلا يمتنع معناه وجوده  
وكذلك لا بد في الصدق بمعنى التحقيق من كونه في الدنيا في استعمال كلمة في الاول بعد ما ذكره على كماله لان الانسان  
صادق على زيد في الواقع ١٢ **قوله** ثم المنطوق جواب سوال مقدر وهو ان القول بعدم الدائمة هو الضرورية  
مطلقا غير محتمل اذ الدوام لا يتخلو الضرورية وهو العلم لان الممكن لا يرد في الجمل فاذ وجدت وجدا للمعلوم في الضرورية  
فالدائمة والضرورية متساويتان فلا يصح قولهم ان الدائمة اعم من الضرورية وحاصل الجواب ان المنظر في بيان  
النسبة بين القضاء ما يحكم بها بمفهومها بحسب الظاهر ولا ينظر في النسبة ما يحكم بالنظر الدقيق والحكم في الدائمة  
لا يشك عليك بل يتبين لك استخراج النسب بين الوجهات المذكورة سابقا ١٢ (بجده محمد بن ابراهيم بن محمد بن علي بن ابي)

ان فيلاسفا معناه في اللغة اليونانية محب  
الحكمة ان فيلاسفا معناه المحب وسواها محبة  
وقدرها بان ونفسا معناه الحكمة الموصفة  
لان سواها معناه الحكمة واسطاعتها والموصفة  
ولا تحمل هذا المعنى في كلام العرب فجعله في اللغة  
فيلسوف اي طالب الحكمة وبها تم اشتقاق اسم الفيلسوف  
من مصدر لان في اللغة يفتش عن الشيء  
على وزن الفتح وجعله في اللغة فيلسوف اي طالب  
للكلمة لان المشتغل بالحكمة طالب للدراسة  
فأدرك ان الفلسفة هو التشبه بالآلة معلوما  
لعماد لما كان هذا العلم موجبا لهذا التشبيه  
بها انتهى لانه ساعده في قول الماهرين في اللغة  
اليونانية فافهم ١٢ **قوله** هذا الفن  
اي المنطق لانه يفتش عن حقيقة الشيء  
لا مولا ليس من وظائف المنطق الا لا يفتش  
يرتفع على ما يتأخر في الكلام في المنطق على  
الظاهر مع قطع النظر عن الدقة لا ذكره  
مرتبة قبل مرتبة الفلسفة والمنظور فيه  
التسبيل على ما يشكك بعد في الفلسفة  
فمنع الكلام فيلعل في كلام المفهوم ١٢ **قوله**  
قوله ومن ثم ان من اراد ان يتفكر في  
النسبة معبراته ان يقابلها في ما يبرأ من القول  
ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من الدوام  
المطلقة فان العلم بحسب الظاهر بحكم بان  
الدوام من الضرورية بان يكون النسبة دائمة  
ولا يتغير انفكاكها كونه الفلك فانها دائمة غير  
متغيرة وقيل المصنف في نحو ما في  
مبادي الرأي واما بانظر الدقيق فبما متساوية  
لان الدوام امان يصدر في مادة الوجوب  
فما هو ان كان في مادة المكان فهو الدوام  
الوجود اذ هو عدم عدم وجوده واجب  
الوجود لا غير لان الغنى بالموجب لا يوجد  
محموق الوجوب السابق والوجوب اللاحق

هذه عدم متينة الوجود لا غير لان الشيء بالموجب عدمه لم يتقدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم العلم التامة وعلى كمال التعديري فلا يتخلو الدوام الواقع من الوجوب ١٢ **قوله**  
الخص مطلقا لان مفهوم الضرورية امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام يشمل النسبة في جميع الاوقات وحتى كانت النسبة متغيرة لان انفكاك  
الموضوع كانت متغيرة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس هي كانت النسبة متغيرة في جميع الاوقات امتناع انفكاكها عن الموضوع يجوز ان كان انفكاكها من الموضوع  
ومع وجوده لان الممكن لا يكون واقعا ١٢ **قوله** حينئذ لا يستصعب عليك استخراج النسب بين الوجهات المذكورة سابقا ١٢ (بجده محمد بن ابراهيم بن محمد بن علي بن ابي)

م اوالدوام وعدم المطلقة العامة من غير ما من الفعلان ظاهر او باكم فيها بالضرورة الدوام حكم فيها بان فيه العينية واقعة على  
نوع الفعلية **قوله** اعم فيه مثل ما عرفت بان يقال في الوجبات ممكنة فانه اذا وجدت الضرورة مطلقا او الدوام وصدرت  
لما لا واما في السالبة يقال ان لا يجب اذ كان ضروريا في جميع اوقات الذات لا يصدق السالبة المطلقة العامة مع انه يصدق السالبة  
الوقعية المطلقة والعينية المطلقة فلا يكون السالبة المطلقة العامة اعم تنبكه السالبتين والواجب ما عرفت من ان المراد بالوقت  
المعين في الوقعية وغير المعين في المنتشرة ما هو من اوقات وجود الذات فكل لا يصدق السالبة المطلقة العامة لا تصدق لسالبة المطلقة بعم  
لا تصدق السالبة الوقعية والسالبة  
المنتشرة فاجزم **قوله** في  
المراد من الفعلان القضاء بالحق ليس فيها  
الحكم بالامكان سواء كان الحكم بالضرورة او  
بالدوام وبالامكان فاسمى المحكمة كلها  
فعليات **قوله** في الضرورية المطلقة  
التي تحذف بالضرورة السالبة لادام الذات فمن  
مطلقا من غير ما من القضاء بالضرورة وهي  
الضرورة المنتشرة العامة والعينية والوقعية  
والمنتشرة المطلقة والسالبة المطلقة العامة  
العامة وكل يصدق القولية يصدق جميع  
ذلك كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
فان يصدق الضرورة والدوام في اوقات الذات  
لكذا في اوقات الصفات والوقت الحقيقي في  
الفعل وبالامكان **قوله** اخص  
الاحكام الفعل السالبة في السند في الظاهر في  
المنشوية العامة بشرط الوصف فان يصدق  
الضرورة في اوقات الضرورة الذاتية في يكون  
الوصف العيني الى من الاوصاف المفارقة  
تكون كل كاتب انسان بالضرورة والضرورة  
المنشوية بشرط الوصف فان الكتابة لا يصدق  
فصل في ثبوت الانسان لا ان يقال كل رجل  
ومنه متعلق به ايضا يعني ان الضرورة  
اخص بالسالك على تقدير اعادة الشرط وانما  
يعني ادام الوصف وان اخذت بشرط الوصف  
يكون فيها وبين الضرورية عموم خصوص من  
وبما فان ذات الموضوع قد تكون عين وصف  
وقد تكون غيره فاذا قلنا كل كذا كذا  
ضرورة صدقت الضرورية والشرط لا كما  
لقد لعل انسان حيوان بالضرورة او ادام  
انسانا وانما تافرا فان كانت المادة باقية  
الضرورة ولم يكن الوصف دخل في تحقق الضرورة  
صدقت الضرورية دون الشرط وقولنا  
كل كاتب انسان بالضرورة او ادام كاتبا وان

**اعم القضاء والممكنة الخاصة اعم المركبات المطلقة**  
اي التي حكم فيها بعدم ضرورة الطرفين **قوله** اعم القضاء المركبة المقيدة بالادام **قوله** اعم  
**العامة اعم الفعلية الضرورية المطلقة اخص الباطن**  
اي التي حكم فيها بضرورة السالبة **قوله** اعم الذات **قوله** اعم  
**والمنتشرة اخص المركبات على وجه**  
اي التي حكم فيها بضرورة السالبة ادام الوصف لا ادام

**قوله** اعم القضاء **قوله** سوار كانت سائلا او مركبات **قوله** قال العلامة الرازي ان المحكمة العامة اعم  
المطلقة العامة لا يمتنع صدق الايجاب بالفعل فلا يلزم ان لا يكون السلب ضروريا او سلب ضرورة السلب  
بما كان الايجاب في صدق الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ولا ينكسر لجواز ان يكون الايجاب مكانا طرعا  
واقعا محصلا وكذلك في صدق السلب بالفعل يمكن الايجاب ضروريا او سلب ضرورة الايجاب بما كان السلب  
ففي صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز ان يكون السلب مكانا طرعا او طرعا  
القضاء بالباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطلقة اعم من اعم قال الفاضل السبكي في اعم في  
سواء الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة وايضا في عموم المحكمة الموجبة من موجبتها بالواقع لان ضرورة  
الايجاب في وقت معين او وقت لا يتصور الا بان يكون في وقت من اوقات الذات فيصدق المحكمة  
الموجبة بمعنى سلب ضرورة السلب في جميع اوقات الذات لكن في عموم السالبة من سالبها كما لا يمكن ان  
يكون ضرورة السلب في وقت معين او وقت من اوقات عدمه يكون الايجاب ضروريا في جميع اوقات  
الذات فلا تصدق المحكمة السالبة لانها في اعم ضرورة الطرف المقابل وهذا الايجاب شريك يصدق  
خلاف ضرورة الا ان يكون المراد بالوقت المعين في الوقعية وغير المعين في المنتشرة ما هو من اوقات وجود الذات  
فحينئذ لا يصدق المحكمة السالبة كما عرفت لا يصدق السالبة الوقعية والسالبة المنتشرة الى اثنين بعدم ضرورة  
السلب في وقت معين او وقت من اوقات الذات لان الايجاب ضروري في جميع اوقات الذات على العكس **قوله** اعم  
الممكنة الخاصة اي التي حكم فيها بعدم ضرورة الطرفين اعم من القضاء المركبة المقيدة بالادوام واللا ضرورة لان  
جزئي المحكمة الخاصة وبما المكتنات العائنا اعم من جزئي المحكمة لفصا المجموع اعم من المجموع فان قلت ان  
ان يكون ضروريا السلب في وقت معين او وقت من اوقات عدمه لا دام ويكون الايجاب ضروريا في جميع اوقات  
الذات فيصدق الوقعية ولا تصدق الممكنة الخاصة لعدم صدق الممكنة العامة السالبة وهو ظاهر فلا يلزم ان  
الممكنة اعم من السالبة الوقعية والسالبة المنتشرة قلت ان المراد بالوقت المعين في الوقعية وغير المعين  
في المنتشرة ما هو من اوقات وجود الذات فحينئذ كما لا يصدق الممكنة السالبة كما قلنا لا يصدق السالبة  
الوقعية والسالبة المنتشرة الى اثنين بضرورة السلب في وقت معين او وقت من اوقات وجود الذات  
لان الايجاب ضروري في جميع اوقات وجود الذات على العكس فاجزم **قوله** المطلقة العامة  
اي التي حكم فيها بضرورة اعم الفعلية اي القضاء بالحق ليس فيها الحكم بالامكان سواء كان بالضرورة  
لعم المنتشرة عموم وخصوص من وجه فانه قد تحقق الضرورة بشرط الوصف في المثالي المشهور ولا يتحقق الضرورة في

لكن المادة الضرورية الذاتية كان بانها ضرورة بشرط الوصف صدقت المنشوية والضرورية اي كونه باقية في السالبة  
ادام الوصف لا دام اخص مطلقا من غير ما من المركبات وهي العينية والوقعية والمنتشرة والضرورية واللا ضرورة والادام والممكنة الى امره فكل  
صدق ان السالبة ضرورة ادام الوصف لا دام لا يصدق انها ادام الوصف لا دام في وقت معين واكثر مما لا يصدق بالامكان الخاص  
**قوله** على وجه جسي على تقدير اعادة الشرط العامة المنتشرة في ضمن الشرط الى امره يعني ادام الوصف فان اخذت بشرط الوصف فيكون بينها وبين الوقعية

144

فصل الشرطية ان حكم فيها بشروط نسبتة على تقدير اخر

لزوم و اتفاق و اطلاق فمتصله لزومیه و اتفاقیه و مطلقه

وان حكم فيها بتنا في النسبتين صدق وكذا معا

صدق فقط او كذب فقط عند الاتفاق او اطلاق المصطلح

حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو عنادية او اتفاقية او

مطلقاً بما يعتد به في مانع الجمع والخوالت في الصد والكذب

وَمِنْ أَهْلِ هَذَا الْمَعْنَى كُنَانُ أَحْمَرَ هَذَا حَقَّقَ الْمَوْجِبَاتِ أَيْ

سوالها فرغ ایجاباتها فالسالبه الزومیه ما یجوزها

القول الشرطي. قال شريف الأطباء ترك تعريفها مبني على ما أشارت إليه وتقتضي تعريفها في تعريف الحلية

والحق ان للفقهاء اقسامًا ثلاثة اولية الخلقية والمصلحة والمنفعة لان هذه الاحكام الثلاثة معان متصلة في مرتبة وجودها  
والفلاس الى مفهوم القوعية متباعدة بحسب الحقيقة انتهى - اقول وان لم يكن لها مفهوم محصل سبب كون فيه نوع

الحكمة والشرعية ومفهوم التقفية يعالج الانقسام اليها اولاً ١٣ فهو له لزوماً ، بان يعقل اوقال ان كانت

فقطا بل قيد شرط اولان كان الانسان اطلقا لما راجع بالاطفاق الى بان يصدق النسبة على لغة ياخرى ليس  
مهره ليقضي الاول الثاني كذا في معارج المفهوم **م** قوله او اطلاقا وانت لا تغفل ان الانقسام ترتيبى

لي اثنا عشر لان كل اقسام النسخة متساوية او اتفاقية او مطلقة يحصل منها التسعة فاذا جمع مع الاقسام

تتعارف بالقوم ليكون اشارة الى ان اطلاق الاسامي على السوابيل بطريق الاستعارة عن الوجبات والطبعية

۱۰۱) \*

باعتبار نفس الموضوع باعتبار مصادق عديم من الافراد في الشريعة باعتبار تقدمه وادناه فقال ثم الحكم فيها اي في الشريعة ١٢  
**قوله** جميع التقادير قال في عدم اعم ان المقدم بما يكون مستلزم للتناظر في نفس ذاتها فيكون لا فائدة من غير فائدة التقدير سواء كان  
 ذلك للزوم بالذات او بالعلية فبذلك المقدم على اي تقدير يوجد كون مصحبا للتناظر في نفس ذاتها فيكون لا فائدة من غير فائدة التقدير سواء كان  
 اللزوم بالذات ان يحكم استصحاب التناظر للمقدم على جميع التقادير اذ الحكم الشرعي من غير فائدة التقدير لا يكون مقعول وربما يكون للتقديرات دخل في ذلك الاستصحاب  
 قال ان يكون الاستصحاب على بعض جميع التقديرات وذلك غير معلوم الوقوع والكلية والعلوية الوقوع اي الحكمية عن لزوم التناظر لنفس المقدم والحكم على التقديرات ١٣

سائر السواب ٣

**بسط للزوم لا لزوم السلب** هذا ففسر الحكم فيها  
 ان كان تقدير معين فخصه والافان بذكرية الحكم بالذات على جميع  
 تقادير المقدم او بعضها فخصه كلية او جزئية وكلاهما ههنا  
 والطبعة ههنا غير معقولة وسور الموجه الكلية في  
 المتصلة متى وهما وكما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة  
 الكلية فيما ليس بالمتن وسور الموجه الجزئية فيما قد يكون  
 وسور السالبة الجزئية فيما قد يكون بادخال حرف السلب  
 سور السالبة الكلية والاطلاق والافان في المنفصلة

لهما كان زيدا انسانا كان حيوانا وانما كان  
 العدود زوجا او فردا ١٤ **قوله** في الموجهية  
 اي محصورة جزئية قولنا قد يكون اذا كان  
 الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون ابلان  
 يكون الشيء انسانا او فرسا ١٥ **قوله**  
 والا اي وان من بين كية الحكم بغير كية فيها  
 على وضع اوصاف في الجملة ١٦ **قوله**  
 فمحملة قولنا اذا كانت الشمس ظاهرة في الدنيا  
 موجودا ١٧ **قوله** الطبعية ههنا  
 العل فبذلك على بعض شاشي التفسير بل قد  
 في تقديرات الشريعة الضد لكلمة لا يقتضيه  
 على ما هو الغالب في الحملات فالطبعيات من  
 الشريعات غير معتبرة في العلم لانها لا تقتضيه  
 بل على منشار قول بل الاشباح انما وجدوا في  
 في الشريعات كالافراد في الحملات ويتصور فيها  
 الحكم على نفس الطبيعة من حيث هي اي اوجبت  
 الموم كذا كذا في تصور في الشريعة ان الحكم على  
 نفس التقدير بما هو عام فالطبعية والعلوية  
 في الشريعات ايضا كالحكمات ولعل وجه التعريف  
 في الشريعات ان ان في العلم لا تقتضيه  
 الشريعات ما هي كية معتبرة بين التقادير  
 والاحوال ١٨ **قوله** غير معقولة  
 لانها معقولة غير معتبرة كقافي الخلية وليس فائدة  
 روعا على قال وانما لا يقتضيه الطبعية في الحقيقة  
 اقتضاه على ما هو الغالب في الحملات فالطبعيات  
 منها غير معتبرة عند عدم العلم اعتبارا في العلم ١٩  
**قوله** متى اه تخفى وجها وكل كان  
 الشمس خالصة فانها موجودة ٢٠ **قوله**  
 في المنفصلة اي سور الموجه الكلية

**قوله** بسبب اللزوم - لا لزوم السلب فان الحكم للزوم السلب موجب لاسالب فالاجاب والسلب في  
 الشريعة لا يكون بالاجاب المقدم والثاني وسلب كل منها بل انما يكون بالاجاب النسبة وليس كما في الحقيقة ليس  
 اجابا لوجودية الموضوع والحوال وليس بالعدمية كل واحد منهما بل بالاجاب النسبة وليس كما في طرفي الحقيقة  
 مستثنى عن السلب ويكون القضية موجبة لذلك السلب في المنفصلات والمفصلات بحسب سلب  
 الاتصال واللزوم والاتفاق والاطلاق ٢١ **قوله** ففسر لدواعي - اي باقي اقسام السواب  
 فالسابقة الاتفاقية كما حكم فيها بسلب الاتفاق والسالبة المطلقة كما حكم فيها بسلب الاطلاق والسالبة  
 الحقيقية كما حكم فيها بسلب التناظر في صفة واحدة وعلى هذا الفس التناظر وانما تعدل المصنف عن تعريف الاتفاقيات  
 بتعريف شامل للموجبة والسالبة كلاهما ان سلب القضية الشريعة بسلب فيها او بالتفصيل اقسام  
 السواب بحسب ما يتميز عنه المتعريفات اما ٢٢ **قوله** ثم الحكم فيها - لما فرغ المصنف من بيان  
 اقسام الشريعة شرعا في اقسامها باعتبار المقدم كما قسم الحلية الى الاقسام باعتبار الموضوع لكن في الحقيقة  
 لم اذا ذكر قسم موجبة قولنا كما كان اب في قوله ما واثقا قوادما ان يكون ح ب او عتادا والاتفاق اذا واثم  
 للمعنى ان ان يكون من الشيء عددا او زوجا ٢٣ **قوله** قد يكون - اذا كانت الشمس خالصة فانها موجودة قد يكون ان ان يكون من الشيء حيوانا انسانا ٢٤  
**قوله** قد لا يكون - فلو كان الشمس خالصة فانها موجودة قد لا يكون ان ان يكون من الشيء عددا او زوجا ٢٥ **قوله** لا الهال - اعلم ان الحكم  
 المستعمل في الشريعة بعضه موضوع للشرط وبعضه مقتضى له الشرط فالحق ان يكون بطريق اللزوم والاتفاق فلا دلالة لباقي اللزوم ههنا  
 وكذا اذا ما استلزم الانفصال سواء كان على وجه العناد والاتفاق فاذا اريد في المنفصلة والمنفصلة جهة من جهة اتهام اللزوم والعناد وغيرهما فلا بد من التوكيد كذا ولم

م حليفه امر على ان يكون بطريق الزوم او بالاتفاق فتدلل على الزوم صلا على ما لا يخفى لمن لم يقدّر في علم العربية والجماع او اول المطع  
 الزوم وادلايد عليه من انفسه بموضع الشرط والية وفي ركن الشرط على ان قبيل هذا البحث ليس من وظائف المنطق فلا يجوز شيئا فيه من دفع او اتمام  
 فصول العلم في الاخادود صاحب المطاع ١٢ **قوله** لا يحكم فيها - ان قال السيد الزاد الحكيم هل يجب الحكم الشرطي في القضية المحلقة من حيث  
 هي قضية محلقة وقول الادارة كان ولا يتناقض ان يكون قضية في التركيب مما تنفيه وكذا استعمال القضية على النسب التي هي غير مستقلة بغيره لا تنافي  
 عليها مطلقا بل الحكم على مقتضى ما لا يراه من افاده الرئيس في الشعار هو ان القول بالاجازم كان فيه نسبة من اليمين بما لا يجازب او سلب ذلك المعنى ان كان فيه  
 هذه النسبة او لا يكون فان كان النظر فيه كان

**قال الشيخ ان شديد الدلالة على الزوم ومدة**  
**ضعيفة واذ كانت وسط وفيه نظر اطراف الشرطية**  
**احكم فيها الان لا لزوم قبله لا بعد التحليل ومن ثم**  
**كان مناط صدق الشرطية وكذبها هو الحكم بالانفصال**  
**والانفصال كما ايجاب السلب تكون شبهة تحجيتين**  
**او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين وتلزم الشرطيات**  
**تعاذ لها معقلة جد بها مبسوط في المطوك تنتم فيها لمبا**  
**الاول اقشهر بين القوم المتلازمين يجب ان يكون احدهما**  
**علة للاخر او كلاهما معلولة وحجة كالمضائقين ذلك مما لا دليل**

حيث هو واحد ومدة بل من حيث هو متصل  
 فهو شرط وان لم يكن كذلك فهو محلي اجتماع  
 قول كما قال في الاما ان اعلان الشرطيات  
 لو كانت قضايا بلا بدان من الصدق والكذب  
 ومن العلوم ان شرطية فيها او الثانية لعلة في  
 غير موضع لان ملوه وتكون ذلك المعنى بان  
 يكون فيه النسبة او ان الشرطية عبارة عن نسبة  
 معنى الى معنى بحيث يغير النسبة في جابر النسبة  
 السيلانا القول لا يدل على بل بالقوة يكون الشر  
 فيه لا من حيث انما هو احد بل يكون النظر فيه  
 من حيث التفصيل والخصيص عكسها وبما كانت  
 الاما ان النسبة على ايجاب الشرطيات في  
 من مساهمة ١٢ **قوله** ومن ثم  
 كان مناط - انه لان الاما ان الشرطية على  
 قدر يكون فلم يتحقق في الموضع الحكم بانها  
 صدقها وكذبها هو الحكم بالانفصال ولا انفصال  
 كمن ومحصل الشرطية من حيث لا تحل  
 المرتبة وهذا البيان منه في ماورد عليه ١٢  
**قوله** علة وحجة - المراد بالعلة  
 الموجبة وهي التي تستلزم تخلف المعنوي عنها والاد  
 كان كل علة متلزمة لمعلولها ولا كانت  
 للموجبات باسرها متلزمة لبعضها ببعض  
 لاستدنا والى الواجب تعالى كلها ولعلمهم  
 ارادوا ان يكون احدهما علة للاخر ضمن ان يكون  
 علة بالذات او بالواسطة كيف كان سلسلة  
 العلل بين العلة الاولى والمعلول الاخير  
 كما في ما بقيا سات من التشكيل للعدل في العلم  
 من قوله معلول في علة واحدة الاستدنا الى  
 لفتة ثلث العلم ان يكون بالذات وبالواسطة  
 كما قال في الفصل السليم في توضيحي رتب  
 الاشياء ١٢ **قوله** كالمضائقين  
 ومن لما قيل من الزوم قد يكون من غير علة  
 والعلة ومثل كالمضائقين وجه الاندفاع

**له قوله قال الشيخ** في الشفاء ان حروف الشرطية تختلف فتمبا ما يدل على الزوم ومنها ما لا يدل على الزوم  
 لا تقول ان كانت القيامة قامت فمما حسب الناس اذ لم تترى اناس يلزم من وضع المقدم لا ليس بضروري بل  
 لا يري من الشرع بل لا يكون ان كانت القيامة قامت فمما حسب الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فلا  
 زوج لكن تقول ان كان الانسان موجودا فلا شأن وزوج فبشر ان يكون لغنا ان شرطية لالة على الزوم وتسمى مضغوة  
 كالمسوط والمادة فلا دلالة على الزوم البتة بل على مطلق الاتصال ذلك كما ولما جعل صاحب المطاع بها ولو انما  
 من هذا القليل ١٢ **قوله** وفيه نظر - لان الشرطية بما هو التعليق - امر مطلقا العلم ان يكون لزوم او لا تعلما  
 فلا دلالة على شرطية الزوم والعرفي من ان قامت واذا قامت - وبين ان كان الانسان موجودا او لم يكن كان ثابت  
 ان يكون بدلالة ان على الشك في وقوع المقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها متضمن لغنا والشرطية

ظا هرا ان المتضايقين لا يكونان ان يكونا حقيقتين او مشهورتين وعلى كلا التقديرين يتم المطلوب اما الحقيقة فبما انهما كل منهما لا مروض الاخر  
 كالابوة والنبوة واما المشهورتان فبما افتقار بعض لغيرها هو افتقار البعض الآخر وبهذا كالباب والار ١٢ **قوله** لا دليل عليه - كمن مضغوة  
 العقل حاكمه ولا امكن انفراد وجودها عن الاخر ١٢  
 (بسمه محمدا براء عيسى محمد بن علي)

م عر اسرعة موجبة لها لان تحققها متحقق بها كتحقق المحلول عن العلة وقد تحقق فيها **قوله** متلاحم فان قلت لم يحدد مطلق  
اللزوم قلنا انهم قسموا القضية الى اللزومية والاتفاقية ومطلق اللزوم نظرا الى العلة متحقق فيها **قوله** لوجوده تحقيق المقام على وجه  
يتكشف به للزوم هو انهم اذا اردوا التزام ان اردوا للصفة الاخص اعني امتناع الانفكاك بين اثنين نظرا الى نفس تجويزهما كما هو الظاهر  
كل انهم فحقول الانفكاك نظرا الى نفس الذات لا يتحقق العينية فان الخلفين ايضا متلزمان وقد تحقق التزامهم بين الواجبين ايضا وان اردوا به المعنى الاكبر  
اعني امتناع الانفكاك في نفس الامر مطلقا فنفسه ما قانوا ان اللزومية تقابل الاتفاقية فان اللزوم بالمعنى الاكبر يتحقق في الاتفاقية ايضا داخل كلامهم وبه  
سبست اصله كذا قيل **قوله** اجل

التقيضين - اقول قال مولانا في الترتيب  
بهنا ينفذ في الترتيب بان الوجود يجوز ان يكون  
علة لعدم العدم وبه الاتفاقية ظاهر لان  
التقيضين اذا كان واجبا كان العدم متحققا  
وبالعكس فوجوده اذا كان واجبا فعدمه متحقق  
فعدم القدم اذ هو تقيضي يكون واجبا لذاته  
غير محتاج الى علة **قوله** فبين  
الوجود - ولا ندعي بان العدم لا يضاف  
الا الى الوجود فعدم العدم يكون تقيضا لثبوت  
العدم لعدم الواجب لذاته في معنى سلب  
السيطرة لاننا نثبت بان ثبوت العدم على  
الواجب متحقق لذاته لتعادم الواجب لذاته  
فيكون تقيضه اعني سلب ثبوت العدم وجبا  
لذاته **قوله** وعدم العدم -  
اقول ولكن الجواب عن كل الاستدلال  
بوجوده انما هو اننا لم نرد بهما بالتزامين  
المتلزمان لان التناقض يتعارض كل واحد منهما  
عن الآخر معقوما ومصدقيا ولا شك ان  
عدم العدم وجودا والواجب محذور  
واما ثانيا بان مرادهم بالتزامين المحلول  
المتلزمان ولا شك ان وجود الواجب و  
عدم العدم ليس من هذا القبيل بل انما ثانيا  
بان المراد بهما الموجود وان خارجا - اقول  
انه نقصت قولهم ان المتلزمان لا بد  
ان يكون احدهما علة للآخر لا لوجوده فليكن  
العقل السليم بالمتفرقة بين الوجود في الخارج  
بحسب نفس الامر ولعدمه من العقول  
كذا قيل **قوله** فتدبر - اشارة  
الى ما قيل ان الحق عند جميع ان العدم  
لا يضاف الا الى الوجود خاصة كما اخبروا  
المصنف فعدم العدم ليس شيئا مما هو  
ثبوت العدم فيكون في قوة الوجودية المعلومة  
وهو ليس تقيضا لعدم الواجب لثبوت

عليه بل يستدل على بطلان ما يزعم عدم الواجب على  
متلاحم لوجوده اذا كان عدم الواجب امتناعا لذاته فعدم  
ذلك العدم غير مستند الى امر اخر لان عدم التقيضين اذا كان  
متنعا كان التقيض لا خوضه وريا وبين الوجود غير متعل  
فبين الوجود وعدم العدم تلاحم بلا علة فتدبر الثاني  
في استلزام المقدار المحال للتلاحم مطلقا ونفس الامر من ان  
مطلقا وفيه من انكراه اذا كان التلاحم صادقا وعليه

**قوله** بل يستدل على بطلان ما يزعم عدم الواجب على  
متلاحم لوجوده اذا كان عدم الواجب امتناعا لذاته فعدم  
ذلك العدم غير مستند الى امر اخر لان عدم التقيضين اذا كان  
متنعا كان التقيض لا خوضه وريا وبين الوجود غير متعل  
فبين الوجود وعدم العدم تلاحم بلا علة فتدبر الثاني  
في استلزام المقدار المحال للتلاحم مطلقا ونفس الامر من ان  
مطلقا وفيه من انكراه اذا كان التلاحم صادقا وعليه

اعتناء ضرورة **قوله** الثاني - اعلم اننا لا طاعت في استلزام المقدم الصادق للتالي الصادق ولا في عدم استلزام الصادق انما اتفقا  
في مقدمه انما هو انهم اذا اردوا التزام ان اردوا للصفة الاخص اعني امتناع الانفكاك بين اثنين نظرا الى نفس تجويزهما كما هو الظاهر  
كل انهم فحقول الانفكاك نظرا الى نفس الذات لا يتحقق العينية فان الخلفين ايضا متلزمان وقد تحقق التزامهم بين الواجبين ايضا وان اردوا به المعنى الاكبر  
اعني امتناع الانفكاك في نفس الامر مطلقا فنفسه ما قانوا ان اللزومية تقابل الاتفاقية فان اللزوم بالمعنى الاكبر يتحقق في الاتفاقية ايضا داخل كلامهم وبه  
سبست اصله كذا قيل **قوله** اجل

م النقيضين على تقدير كونه موجودا في نفس الامر مقابل فيه كذا قيل ١٢ **قوله** وذلك تحكك لا نه خصيص لا مخصص كيف والعلاقة الواجبة  
 من المقدم والثاني حيث وجدت متعلق الانفكاك ولا بد من تخصيصه بالجزء **قوله** ومنهم من زعم هذا ما اختاره العلامة الملا في القائل **١٦٠**  
 المحرر والجوهر في ولعله اقرب الى الصواب **قوله** وهو الاشهر وبذا هو مختار اكثر النحويين كذا قال داود المحمدي والجوهر في صاحب  
 البازغ وشراح المطالع وغيرهم حيث تناولوا الفرق بين الحال والممكن في الاستلزام لعلاقة طبيعية وعقلية وعبر بعد ما افترض عند العقل ان يكون بين محالين  
 علاقة عقلية بعد فرض وجودها خارجا ان يحكم بينهما مستزمين والافلا كذا قال الفاضل السدي وقال الملا الفوارسكي اي وان لم يكن بينهما علاقة عقلية فلا يحكم  
 بالاستلزام في ما يحكمه بالافلا كما في العقل

بالاستلزام في ما يحكمه بالافلا كما في العقل  
 العقل بينهما علاقة المنافاة اما بالعقلية  
 تحقق المركب من المتضمنين بالذات العقلية  
 الى عدم تحقق احد ما وجها رتبة الانسان  
 الى الصالحية واما بالكتاب كما في حماره الانسان  
 بالنسبة الى ادراكه للحكاية على تقدير الحاررية  
 واما بالصدق الاتصالي لا العقل دون الذروي  
 فاذا لم يكن هناك علاقة اصلا لا علاقة للزوم  
 ولا علاقة بالمنافاة فان تحقق تحقق العقدي  
 في الصدقات لبعضها دون بعض فلا يصح القول  
 بان النقيضتين كما ذكرنا لا تتحققان صدقا  
 اصلا **قوله** بل حاصله  
 قيل حاصله ان المنافاة لا يجب صدق قولها  
 لا تحقق احد ما لم يتحقق الاخر والملازمة  
 ليست تحقق قولنا لا تحقق احد ما تحقق الاخر  
 والملازمة بينهما فان تحقق للزوم  
 لا ملازمة اخرى ونحن اجتماعا في حق الواقع  
 بان يكون المقدم مستلزم للنقيضين وانت  
 لا تحكي عليك ما فيه لا نكاره الى موجبتين  
 وموجبتين بحيث يكون الثاني في احد ما عينية  
 وفي الاخر نقيضه الاول باعتبار الزوم واما  
 باعتبار المنافاة كذلك يمكن ارجاعه الى موجبة

**يدل كلام الرئيس من ههنا قال** ارتفاع النقيضين مستلزم  
 اجتماعهما **قوله** لا لزوم في ان كان الخمسة زوجا فهو  
 عدد بحسب نفسكم من ههنا من زعم ان الاستلزام ثابتا كما  
 بناه على عدم استلزام محال الصادق **قوله** من المستغنيين

التالي جزء للمقدم وذلك تحكك ومنهم من زعم ان ثابتا كما  
 خبره وان دخل المحل في الجزئية في الاستلزام اي الاستلزام في محال  
 بينهما علاقة وهو الاشهر من تحقق **قوله** المقدم يجب ان  
 يكون منافيا للتالي فان المنافاة يصح الانفكاك الملازمة  
 بين المقدم والتالي **قوله** بين المقدم والتالي

منعه فيه ا حاصل ذلك يرجع الى زومتين جبتين تالي  
 احدهما نقيضت الى الاخرى الخصم **قوله** ايسلم المنافاة بينهما  
 اي احد النقيضين

**قوله** يدل عليه كلام الشيخ حيث قال في الشفا اذا وضع محال على ان يتصور صدق في نفسه كقولنا ان كانت  
 الخمسة زوجا فهو عدد يصدر على سبيل الاتفاق واما بطريق اللزوم فتدعي من جهة الازم فان من يرى ان الخمسة  
 زوج يلزمه القول بان عدد وليس متقاني نفسه لان استلزام زوجية خمسة للعدد بسبب ان كل زوج عدده كذا  
 على ذلك الغرض يصدق قولنا لا شيء من العدد خمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعد فليس كل زوج عدده لان  
 سبيل الشيخ عن جميع افراد الانعنى يستلزم سبيل بعض فساد الاعم وايضا لا يصدق كما كانت الخمسة زوجا كانت عددا  
 يصدق كل خمسة عدد زوج كونه باطل فيكون المتصلة التي في قوله باطل انتهى بخلافه اعترض عليه شراح المطالع بوجوب  
 ان شئت الاطلاع فليرجع اليه **قوله** ومن ههنا قال ويمكن ان يستدل عليه بان ارتفاع النقيضين  
 مستلزم تحقق الاخر وكذا في حال الاخر هو بوجوب اجتماع النقيضين وبما يستدل على المتضمنين ويقال ان اجتماع  
 النقيضين مستلزم لارتفاعها لان تحقق كل من النقيضين يستلزم ارتفاع الاخر فلا بد ان يجمع معه النهاء ولا  
 تدعي بان اجتماع النقيضين ليس بموجبي فضل لا مرفا لغيره المحذور وان مقتضوه ان لا تحقق يستلزم ارتفاع

المتعلق لا يتم بدون تسليم المقدمة الثالثة  
 استلزام الشيء لما فيه لا يمكن التقضي عنه لان يقال ان عدم الزمان وظواهره اما يستلزم نقيضه وكلامنا ان المقدم محال نظرا الى نفس تجزؤ مع قطع النظر عن  
 زاء لا يستلزم ما ينافيه والا انه حكم الجرم بالزوم نظر الى نفس ذاته وهو غير مستلزم اساس للزومية راسا فاذا لا يتحقق القول بان لازم لازم وهو جوبيا كقول  
 بالزوم لان لزوم الزوم لا يفرض لزوم بالزوم نظر الى نفس ذاته انتهى فينا انا وبعض الاجتهاد في الاقضية المبين في كلامه لا يعاب به لان كميل كلامه مع ما يقتضيه ان شئت  
 ارجع اليه واما تركنا واولا فلا غتاب وتضعيف الاوقات **قوله** لزوميتين موجبتين احدهما متعلقا بكونه كذا تحقق المقدم المحال لم يتحقق التالي

المتعلق لا يتم بدون تسليم المقدمة الثالثة  
 استلزام الشيء لما فيه لا يمكن التقضي عنه لان يقال ان عدم الزمان وظواهره اما يستلزم نقيضه وكلامنا ان المقدم محال نظرا الى نفس تجزؤ مع قطع النظر عن  
 زاء لا يستلزم ما ينافيه والا انه حكم الجرم بالزوم نظر الى نفس ذاته وهو غير مستلزم اساس للزومية راسا فاذا لا يتحقق القول بان لازم لازم وهو جوبيا كقول  
 بالزوم لان لزوم الزوم لا يفرض لزوم بالزوم نظر الى نفس ذاته انتهى فينا انا وبعض الاجتهاد في الاقضية المبين في كلامه لا يعاب به لان كميل كلامه مع ما يقتضيه ان شئت  
 ارجع اليه واما تركنا واولا فلا غتاب وتضعيف الاوقات **قوله** لزوميتين موجبتين احدهما متعلقا بكونه كذا تحقق المقدم المحال لم يتحقق التالي

م بالزوم منتهى في ذلك العالم واما قولنا ان زيدا اذا كان كليا فغير جزئيا فهو في محل خدشته لان كان الكلية عليه بما يحل عند العقل فاذا فرضنا ان كليا فلا بأس ان يتقدم احد كل جزئي مصاعفة ما يقال انه يوجب اجتماع التقيضين قلنا لا من فيه لان المقدم محال والحال يجوز ان يستلزم محال العالم كمين بينهما نحو من العلاقة لان الضرورة شاهدة بان زيدا اذا كان كليا فغير جزئيا بلا شبهة وانسخ ما كبره ١٢ **قوله** مجرد فضله منه. اي مجرد فرض العقل لذلك الشيء ان من عالم الواقع لا يجدي بان يحكم عليه بشي من الاشياء لان الفرض وان كان ممكنا لكن المفروض لما كان من المستحيلات واما تاليعم حقيقة ذلك العالم الحين اليقين فكيف يحكم عليه بشي واذ قد بينا فساد هذا الكلام من قبل كذا قيل ١٢ **قوله** وبقاء الاحكام الواقعية آه. قال هؤلاء انه لا بشر في جواب سوال

وهو ان الاحكام الواقعية باقية في عالم غير  
ايضا فالحال وان لم يكن في عالم الواقع حقيقة  
لكن اذا وجد فيه تقديرها فكلد حكم العقل  
باستلزام الامر لواقع محكوم به لا يحجب  
التقدير بتحقيق الجرم في عالم الواقع ولو  
تقديره ١٢ **قوله** مستلزم لان  
والتردي في الجرم واليقين وهو ليس حق  
لان الحكم باستلزام المحال قد يكون بدنيا  
كما حكم باستلزام تحقق مجموع متمنعين  
ذاتيين تحقق احدهما واستلزام حاديه  
زيدنا حقيقة فمن اين اغدا العقلاء عبارة  
كلامه حتى لا يجرم بالاستلزام مع انه يتحقق  
كل شي سواء كان من الممكنات والمستحيلات  
كالعدم والمطلق والجهول والمطلق قد يتحقق  
التقيضين وشريكه باري وفيه ذلك معناه  
وعنه ان الحكم عليه باحكام مناسية مع العلم  
الحليلة بالشرطية وعقد قضائيا لا يثبت  
اوسلية ١٢ **قوله** مع المقدم  
ولم يشترط ما كان تلك الاوضاع في نفسها  
ليستل ما اذا كان المقدم كما ياتون كلما  
كان المفروض انسانا كان حيوانا فان معناه  
ان الحيوان لازم للانسانية على جميع الاوضاع  
التي يمكن اجتماعها مع المقدم اعني انسانية  
المرس مع كونه حاكما وكتبا وناطقا وكلها  
وانما لما لا غير ذلك وان كانت محالة في نفسها  
لكنها ممكنة للاجتماع معه ١٢ **قوله**  
بانه لو عجزنا. انما قيد الاوضاع بالممكنة  
للاجتماع مع المقدم في الضرورية والكيفية  
العددية لا الالفائية الكلية الى حدته لان تقدير  
فيها الاوضاع الكلية في نفس الامر لا يمكنه  
للاجتماع واللام يصدق الكلية اصولا لا  
يمكن ان يتحقق نقيض التالي مع المقدم لعدم  
ناسية اعمار مع تاليفية الانسان واما

ومنهم من قال انه لا يجوز العقل استلزام المحال  
او ممكنا اصل عدم التجويز لا جبري وهو الحق فان العقل حكم  
في عالم الواقع واذا كان شيئا جازمه لم يكن تحت حكم  
ومجتر فرضه له من كيميد في جريان الحكم وبقاء الحكم  
الواقعية في عالم التقدير مشكوك الثالث الربس قيد  
التقدير والارضاء في تفسير الكلية بالتعيين اجتماعها  
مع المقدم وان كانت محالة في نفسها وبين ان لو عجزنا  
يلزم ان لا يصدق كلية اصلا فانه اذا فرض  
المقدم مع عدم التالي او مع وجـودة

**قوله** وهو الحق. هذا ما اختاره الفاضل قاصصين انوا انساني اجتماعه قال في المنهية المراد به في الجرم  
كلها استبداد ان تقديره بانه اذا كان ملازم الجرم فكم اذا جزمنا كلاهما وجب الواجب فيجزم ان يجرم بواسطة نفس  
التقيض ان كليا لم يوجد الواجب لم يوجد المطلق الاول انتهى قيل يرد عليه بوجه. اما اوله فالحال الجرم الحكم لا يكون من  
هنا وقيل ايضا لا بعد ان اطلاع على العادة فيها والحق ان بيان في الجرم عقدا لا اطلاع. بالعلاقة ذاتا فانها لا تتحقق  
بقولنا كليا لم يوجد الواجب لم يوجد المطلق الاول ليس بواسطة كونه عكسا للاول بل بواسطة علامته العلية وفيه انه  
مستشبه ايضا مع علاقة العلية فلا اشتغال واما ثانيا فلا جرم مجرد بابتداء في بعض العبد ايضا كقولنا اذا كان كليا فلم  
يجز جزئيا ذلك ان تقول في تصور زيد المذهب ان العقل حاكم في عالم الواقع واذا كان عجزا خارجا عنه فحكم العقل  
فيه اصلا وانما يحكم فيه بعد ان كان ملازم العقل كما في قولنا كليا لم يوجد الواجب لم يوجد المطلق الاول وبالجملة لا يسلم

كان بين المقدم والتالي طائفة روح لا يتحقق التوافق في الصدق ١٢ **قوله** فانه اذا فرض آه. هذا ما اخترت من  
التالي لا يستلزم التالي ضرورة امتناع استلزام الشيء للتقيضين واما اذا فرض المقدم مع وجود التالي او مع عدم عواده اياه لا ينافي ضرورة امتناع معانده  
للتقيضين فاذا فرض المقدم في بانه الحق مع صدق الطرفين امتنع ان يعاد في الصدق لاستلزام التالي جبره فيلزم ان لا مانعا في بانه ان تلزم كذا بها  
ليتنع ان يعاد التالي في الكذب فلا بد منه فهدا امرهم حتى عند بلينا وعا ٤٠



مر فلا سلم ان كل ما يصدق احد النقيضين فلم يصدق النقيض الآخر فلم اذكر ان المقدم ممكن ان يستقبل عليه صدق النقيضين معا وقس على حال  
 العناد ١٢ **قوله** يجب انه - في الجواب بتعديله بان يقال ان التقادير لو عمت فلم يحصل الجزم بصدق الكلمة لان عدم الاستلزام  
 مع المقدم فالتعلق بخزان لا يلزم فالتالي لان استلزامه لم يحل للنقيضين وان كان جائزا لكنه ليس بواجب وذكرنا معاودة الحال للنقيضين غير  
 واجبة وان جازنا ما اورده عليه المتحقق المتقاربان بان الحال وان جازنا استلزامه للنقيضين لكن ذلك واجبه الصورة المذكورة لان كل كلمة لزومية  
 فالتالي قبلها لم يقدم فاذا فرضنا صلا وبغى لزومه لتقيض التالي لكان استلزامه للنقيضين واجبا وانت غير مافية فالتالي نتيجة على كلام المحجب اصلا  
 فتأمل ١٣ **قوله** اقول - انه صلا

الاستلزام التالي والنافي او ربان لمحال جازا يستلزم  
 في المنفصلة ١٣ الورود المحقق التقادير في شرح النقيضية  
 النقيضين ان يعاند هما فلا تسلم عد الصدق وقيل  
 في المنفصلة والمنفصلة لولي  
 بان المراد لم يحصل للجزم بصدقهما فان الامكان لا يفيد  
 الوجوب قول فيجب التقييد بالممكنات انفسها فانهم  
 اي تقييد التقادير والادخار ١٢  
 الرابع الاتفاقية قد عتبرها صا طرفين وقد  
 اي الجمع بين ما بين التمس في الاتفاقيات ١٣  
 ليكن فيه باصد والتالي فقط فيجوز تركيزها عن مقدم محال  
 اي تركيب الاتفاقية  
 وتال صاد وفان الصاد في نفسك مرابا على فرض كل  
 اي جعل التركيب ١٣  
 محال صح به الرئيس والحق ان التالي لو كان  
 وهو مختار والعلامة المتقاربان ١٣  
 منافيا للمقدم

ان الجزم بالزوم لا يمكن مع التقادير  
 ١٤ - تخيلة - وان كان يمكن اجتماعها مع  
 المقدم كما زان لا يكون التالي لازما مع  
 ذلك التقادير المستحيلة بنا على جواز استلزام  
 الحال وما اذا كان التقادير ممكنة لا لا  
 في الزوم لان المانع من صدقها ما ينبغي ان  
 يعلم ان المقدم في القضية الكلية الزومية  
 مستلزم في الاستقار لا مدخل فيه لا ولا  
 اصلا والا لم يصدق هو عدول به بوضع آخر  
 امر آخر معه واعتبا والادخار في التبيين  
 على ان مستقل في مرتبة نفس جزمه والتقدير  
 لذاته لم يزل مع تلك الادخار ان يكون  
 الادخل في ثبوت تقييد بزمه متممة لم  
 القضية الزومية الجزئية لا يكفي فيها نفس  
 المقدم فلا يجب تقديره والا كانت كلمة  
 كقولنا قد يكون الشيء اذا كان جزم انا كان  
 ناطقا فانه انما يكون على وضع كونه ناطقا  
 يعتبره سناك امر آخر معه اذا انضم فيكون  
 طرد للتالي ولا يدعي عن بانها يكون كلمة بالقياس  
 الى امر آخر لانه لا يصح ان يثبت النسبة الى  
 المقدم وحده ١٣ **قوله** وقد يكتفي  
 قيل عليه ان اصدق كلما كان الانسان ناطقا  
 فالخارج من قيد صدق كلما لم يكن الجازا بقا  
 لم يكن الانسان ناطقا ونفسه في الاصل فيخرج  
 قد يكون اذا لم يكن الجازا بقا كان ناطقا بقا  
 خلف اقواله يمكن ان يجاب عنه بصدق  
 اذ لمعكس الاتفاقيات ولو نزلنا دعوى  
 ان المقدم في التقييد محال والمحال جازا ان  
 يستلزم محالا لا قبل ١٤ **قوله** يصدق  
 التالي فقط - لانه لا يمكن فيها الزومية  
 الاتفاقية جازا عن صدق التالي عند المقدم  
 فذلك يقصر على تخمين اصد ان يكون صادقا  
 وانما ان يكون التالي صادقا والمقدم مستلزم

له قوله لا يستلزم التالي - وانما قال يستلزم التالي ولم يقل يستلزم عدم التالي لانه مناسب على  
 وكان له ثلاث الاستلزام كما لا يخفى ١٣ **قوله** واورد بان المحال - انه حاصله ان المقدم يجوز  
 يكون ملزم للتالي وتقييده في الزومية وان يعاند في الضاربة بنار على ان الحال يجوز ان يستلزم  
 محال آخر اجاب عنه المحقق الدواني بما حصله لو كان المقدم مستلزما للنقيضين فيلزم المتناقضة  
 والمزوم انما يصدق المقدم صدق احد النقيضين وكلما صدق احد النقيضين فلم يصدق نقيضه وكلما صدق  
 المقدم لم يصدق النقيض الآخر ومما نزه المقدم احد النقيضين وجب كونه ملزوما للنقيض الآخر لزم المتناق  
 بين اللزوم والمزوم وبمحال لان المتناقضة يقتضي الانكسار والملازمة يمتنع فيه ملائمة لكل وعدمه في نفس الامر  
 اقول كما قال في الشرع الجيب من تحقق لان الكبر في جيز المشكوك والمفروض ان المقدم يستلزم النقيض  
 ١٥ **قوله** لا يستلزم التالي - وانما قال يستلزم التالي ولم يقل يستلزم عدم التالي لانه مناسب على

فقد عتبر فيها صدق الطرفين وقد يكتفي بصدق التالي فقط ١٥ **قوله** فان الله اصدق في نفس الامر بان - انه لا شراح المطالع معنى الاتصال انه لو كان اول  
 حقا كان التالي حقا فان اذ حقيقة الاول ملزمة بتحقق الثاني فلا بد في استلزامها في الواقع يجوز علاقة اللزوم بين الجائدين استلزام اصد لا فلا يمكن بينهما فلا بد  
 ان يكون التالي حقا في نفس الامر فانه لو لم يكن حقا في الواقع ما يكون حقا على ذلك التقدير فمجرد ان التقدير والقرن لا يثبت الشيء في الواقع ما لم يكن بينهما ارتباطا وعلاوة ولو  
 تدوجب صدق التالي في الاتفاقية ومقدمها متحمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا باطلا فلو علمت عينين احدا ما يجامع صدق تابعا فرضا لمقدم وثانيتها ما يجامع صدق

الاول اوه ثالث خارج عنها يرجع الى العلاقة - با معنى الثاني وعلى التقديرين فلا يخلو الاتفاقية عن العلاقة الا انها فيها غير مشهور شعورا  
 ظاهر او اما يظهر بالتأمل كحالات التزويج فان العلاقة فيها ظاهريه فانها لا تعتبر كغيرها باعتبار وجود العلاقة وعدمه بل باعتبار وجود العلاقة في احد الطرفين  
 الاخر في كما هو الظاهر **له قول** والفرق بينهما في ما يتوهم من ان الاتفاقيات اذا كانت مشتقة على العلاقة كالزواجات فيدمر اندراج الاتفاقية  
 تحتها وعدم الفرق بينهما بالتالي باطل فالمرقد مشد **له قول** المعنية اتفاقية - حاصل ان المعبر في التزويج ان يكون المتقدم والثاني معقولا واحدة بحيث  
 يوقع الارتباط الا فتقاربي بينهما ومن المعلوم ان تقاربه في عمل الاتزان **له قول** مطلق العلية الا - دفع ايراد مشهور بان معقولا على واحدة لوجوب التزام  
 مطلقا وتفسيره ان كلاهما واحد المعقول وحده

علة وكما وجدت علة وحده معقولا الاخر فكل  
 واحد معقولا معقولا لبا الاخر وجه الدفع ان كل  
 واحد من المعقولين لا يستلزم العلة الا ان  
 جهة المصدرية والعلة المستلزمة الامن  
 جهتها الاخرى فلم يتركز الا وسطا وان قيل  
 ما فيه من الوهن ولعل الحق في هذا المقام ما  
 سابقا ان التزويج بطريقين على معنيين الاول  
 المعنى الاخر والثاني في المعنى الاخر والقيم  
 جعلوا التزويج معناه المعنى الاول مقابلا للاتفاقية  
 وبالمعنى الثاني فهو ليس مقابلا لباقيتيهما  
 ورد ذلك **له قول** الانفصال  
 الحقيقي - اعلم انهم يختلفون في ترك  
 الانفصال من الاجزاء فقال بعضهم ان  
 الانفصال الحقيقي لا يتصور الا بين جزئين  
 يختلفان فانه لا يجمع وتخلو واستدل بوجهين  
 الاول انهما لا يان بتحققه لا يتركز لاس من قضية  
 وتقع فيها ولا شك ان التقسيم محسوس  
 الا كونهما من الواحدة والاختلاف فانه لا يجمع وتخلو  
 واما الثاني فانه لو توافقا من تشبه اجزاء فلو  
 التماثل لا يخلو اما ان يكون صلاتا او كذا  
 على كل تقدير لا يعمل الحقيقة البتة لانه  
 كاي صلاتا فحينئذ مع الجوار الاخر الصادق  
 وان كان كاذبا فله عائد كاذب لا يخلو  
 معا والجواب عن الاول باننا لا نعلم الحقيقة  
 لا يتركب الا من شي ودقيقه او مساوية بل  
 يجوز ان يتركب من قضية وشيئين كل واحد منهما  
 يخص من يقضيه ومن الثاني بان ان اريد  
 بمعنى الانفصال الانفصال بين كل واحد  
 من الاجزاء باننا نقاس الى الثالث فمسل كنه  
 الايض المطلوب وان اريد به نفي الانفصال  
 بين مجموع الاجزاء انقضت جميع النزاع  
 كيف وانما لا يجمع صدق وكذا معا فليس  
 يصح القول بمعنى الانفصال وبما نقولنا كل

**لم يصدق الاتفاقية والا لمزج اجتماع النقيضين**  
 اي دون صدق الاتفاقية مع كون التماثل متافيا مقدم ١٢  
**الاول اتفاقية خاصة الثانية اتفاقية عامة قيل الاتفاقية**  
 اي التي يتحقق فيها الصدق بالتالي ١٣  
**مشتقة على العلاقة المعينة مكنة فلهما علة الفرق بينهما التزويج**  
 اي فكلية المعينة ١٤  
**مشعوبها بخلاف الاتفاقية في نظر الجواز ان تكون المعينة اتفاقية**  
 اي بالضرورة او بالظن ١٥  
**ومطلوب العلية يستوجب لا يتساوى اكانت بجهتين مختلفتين**  
 اي العلة ١٦  
**هذا**  
 اي بوجه واحد او من جهتين ١٧  
**الحاصل الانفصال الحقيقي لا يمكن بين جزئين مختلفين**  
 اي بالبحث في المسألة ١٨  
**الجمعة مانعة الخلو اذ هجاعة الى ان الانفصال مطلقا**  
 اي يكون شمس - او اربعة ١٩  
**يحصل لامر اثني اثنى منها ولا انقض مثل كل منهما**

**له قول** لم يصدق الاتفاقية - العامة قولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق **له قول** فاما  
 لا يمكن اجتماع النقيضين - حاصل ان الثاني في الاتفاقية العامة لا بد ان يصدق على تقدير صدق المتقدم  
 والمنافاة لوجوب عدم الصدق والا يلزم اجتماع النقيضين ولو كان بطريق الاتفاق - فان قلت قد صح  
 الرئيس من ان الصادق بان على فرض كمال حال قلنا به انما يتعين لو لم يكن الثاني متافيا مقدم واما اذا كان  
 متافيا فالصدق في معرض النفي والاشارة كيف يلزم احد صدق قولنا لم يكن الانسان ناطقا لان الانسان  
 ناطقا **له قول** والثانية اتفاقية عامة - اي التي يتحقق فيها الصدق بالتالي فقط على تقدير المتقدم ولو  
 كان كاذبا **له قول** قيل - القائل شارب المطايع في شرح المطايع فالمرجع اليه **له قول** لان المعينة  
 هي كنهه من صفته المعينة امر ممكن فلا يرد وجوده من غير خلافه عن ذاتها لما تقر في موضع من ان الحكم يتبع  
 بنفسه من الوجود وعدمه واذا وجدت العلة نصير وجبة لها فاصفة تحتاج في وجودها الى الموضوع وهو في  
 فيه العطف فلا يرد وجودها مع ما من علة لا مكانها المضادة بذه العلة انفس احد ما لاخر فيتحقق العطف بالوجود  
 على اجزاء لكنها في الحقيقة مركبة من اثنين احدهما جمالية والاخرى منفصلة اذ حاصل معناها كل معنوم

كله لا ام وافعل اجزء ونظارة كذا قيل **له قول** لا يحصل الم - الخ والى الغير لان الانفصال سببه واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين  
 اثنين واورد قولنا كل معنوم اما واجب او ممكن او متعين فاجابه بان فائدة المصنف من انهما مركبة من جمالية ومنفصلة وذو سبب لافضل الماهوري الى ان مطلقا يمكن  
 ما ليس من اجزاء دون اثنين بما ان الاشارة شاهدة عليه **له قول** ومثل كل معنوم اذ دفع توهم من ان توهم ان بذه القضية منفصلة حقيقة  
 مركبة مما فوق اثنين فالحق ما قال جماعة من ان الانفصال مطلق لا يكون الا بين اثنين ووجه الدفع ان بذه القضية ان كانت في الظاهر مركبة من







موجودا به بالنقض المفهوم المتناهيان الحسن ان يكون باعتبار تحقق ادا المفهوم فلا شك انه يتحقق في التصورات وانكاره مكابرة وبطلانها في العقل  
 المتكدر نزاع فاعلى لا يمكن ان يكون كذا فيقول **قوله** وفيهذا شك حاصله اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشترط شي خرج ذلك  
 مجموع هو نقضه ولا شك انه داخل في المجموع على الفرض وهو يستلزم ان يكون الجواب نقضا لكل **قوله** عند حد حاصله ان المفهومات كلها  
 لا تقع عند حد لان العلم بزيادة ليا فيه لا يشترط الى حده جميع كذا كذا يعني انه لا يشترط شي لوجب الوقت فيلزم ان يكون الشيء واقفا وغير واقف وهو باطل ضرورة  
 ولك ان تقول بعبارة اخرى بوان المفهومات كلها لا يقع في حد فاعبأ بالمجموعة ان كان فيما يخرج من الفعل قبله لا يفيد وان كان اعتبارا في فعلها لا يمكن خروجها  
 العقل بان يعتبر مجموع الامور لان نقضه  
 فنقول لا مجموع لتلك المأمور لان نقضه  
 لان اعتبارا بالمجموعة تنافي الا لا تقضي وقت  
 اجيب عن كل الاشكال بوجه آخر هو ان  
 ذلك الرفع من حيث انه يخرج لهذا المجموع  
 بخصوصه بنقضه لا باعتبار انه نفع فيه  
 بالغ من ان النظر عن خصوصية الفيد جزء ولا  
 متافاة بينهما اصلان اقول مولانا تالي البش  
 المكسري **قوله** اعتبارا للمتناهيان  
 لان اخذ المفهومات يتبادى باعلى نداء على  
 امکان الزيادة وعدمه مشروط شي يتبادى  
 امتناع الزيادة فعلا ربه المفهوم في قوة  
 مجموع المفهوم الذي يمكن الزيادة عليه  
 ليس وهو مجموع بين المتناهيين فيو حالها  
 يستلزم محال آخر وهو كون النقض جزئيا  
 او كون النسبة عين المتسبب كذا في النسبة  
**قوله** حيث يقضي لذاته  
 قال شراح المطالع الضعيف راجع الى الصدق  
 الا ان الاختلاف اذ لا يمكن ان  
 يرجع الضمير الى الاختلاف ويقال ان صفة  
 ان الاختلاف يكون منشأ الصدق احداهما  
 كذب الاخرى نظرا الى نفس ذاته واطرز  
 قولنا زيد انسان وزيد ليس به فان كان  
 يقضي صدق احداهما وكذب الاخرى كذا ليس  
 نظرا الى ذاته بل بواسطة استلزام كل واحد  
 من العقيقتين نقض الاخرى فتأمل **قوله**  
**قوله** وبالعكس وبهذا نفي الابداد  
 بالعكس نقول لكل رجب كذب لاشي من  
 رجب وبالعكس وجه الاندفاع انما قد  
 كيد بان معا يمكن الجواب عند ما فاده  
 شراح المطالع بان اقتضا صدق احدهما  
 لذات كذب الاخرى لذاته بل بواسطة  
 اشتباها على نقض الاخرى كذا قال  
 ولي الله **قوله** رفته بعينه

ومن ثم قالوا ان التناقض من النسب المتكررة وان لكل شيء

نقيضا لما قيل ان التصورات كقائض لها فربما **قوله** اخر وهم هنا

شك وهو ان اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشترط **قوله** اي انما قام

رفعه بنقضه ذلك داخل في الجميع فالجزم نقض الكل **قوله** اي نقض الجميع

محال مثله تور على تعارض النسبة للمنتسبين **قوله** حل في اعتبار **قوله** اي الشك

المفهومات لا يقف عند حد عند الزيادة يقضي الوقت **قوله** خذ

الجميع كذا اعتبارا للتباين في قدر وتناقض النقيضين **قوله** اي بحيث لا يشترط

اختلافها بحيث يقتضيه لذاته صدق كل كذا **قوله** اي كذا

وذلك لا يجاب بالسلب **قوله** فافهم **قوله** اي السلب **قوله** اي الاختلاف المذكور وجب ان يكون بالاجاب **قوله** اي رفته بالاجاب

الحكمية وحصره في لوحات الثمانية المشهورة **قوله** اي المنطقيون انما اد النسبة الحكمية

**قوله** ومن ثم قالوا ان التناقض من النسب المتكررة **قوله** اي ان كلما يكون نقضا لشي فلا بد ان يكون

ذلك الشيء ايضا نقضا **قوله** ان كل شيء نقضا **قوله** في المنية فان اعلام في النقيض العرج ولا يجوز زعم

المساوي ولم يذكر احد استي دانت تعبر ان التفرع المذكور في غير مجموع **قوله** بمعنى اخذ **قوله** اي ان الانسان لا انسان

ما يتحققان بحسب الوجود في نفس الامر كحالات زيدا انسان وزيد ليس بانسانا فانها معا متساويان في نفس الامر  
 اي يكون السلب رفا بعينه لا يجاب بان يكون السلب واراد اعلى من الاجاب يخرج به اجاب المزمع لا زيدا انسانا لذاته **قوله**  
**قوله** حصره **قوله** اي اذا وجدت الوحدات الثمانية وعدا النسبة الحكمية واذ لم يوجد احداهما لم يتجد النسبة الحكمية **قوله** الواحد  
 الثاني المشهورة **قوله** اي ان كل شيء نقضا **قوله** في المنية فان اعلام في النقيض العرج ولا يجوز زعم  
 والفعل ووحدة الزمان والنقض في المطولات **قوله** اي من محمد ابراهيم عفي عن علياوي

168

درجہ اولیٰ

رفع وسم المرفوع

\_\_\_\_\_

9

11

## الحمد لله

३३

111

لاحتلافه با حمله به

تَبَّ لِلْأَكْتَفَارِ

لاکھوں لاکھوں

---

اسی پر لا سکتا ہے اور یہ

اسی پر لا سکتا ہے اور یہ

في ذاتها من غير اعتبار شئ متما في نفسها او  
غيره لما السلب الى الحق مفهوم اضعف فهو  
الحقيقة - مضائق ١١، ١٢، ١٣

منعيب السلب الا تفصيله ان السلب  
ان اريد به السلب المحصل فلا سلم ان

السالبة المحمول والموضوع وهي ليست  
نقيضاً للسالبة المحصلة بل نقيضه بهذا

المسلب حتى يحزن في قوة الموجبة السالبة  
الموضوع على تقدير احد الوجود في نفسه و

الموجبة السالبة المحمول على تقدير حدوثها  
لغيره فتقيضه بهذا الاعتبار سلب السلب  
كذا قال مولانا في المخرج ١٢ عليه قوله

فصلب السلب اه- قال على التة الذي  
في قوة السالبة السالبة المحمول او الموضوع  
لا الايجاب الذي هو في قوة الموجبة و

بالجملة ان سلب السلب يعيق السلب  
وهو في قوة الموجبة لا السلب البسيط  
اما الالحجاب فهو نقيع لثاني الاول

فان لم يلزم استحالة البولزم تعدد بعض  
لامر واحد هذا الجواب مبني على ان السلب  
النضاف حقيقة الالزام والوجود كما افاده

المص ولا يخفى عليك ما فيه لاننا نعلم ان  
السلب لا يضاف الا الى الوجود ويجوز ان  
تعلقا لنفسا لوجه السلب وهو الوجود

عن وجود السلب لا ترى ان القائمين  
باجل البسيط يقولون ان الاشياء كلها

كانت في مرتبة نقص ذاتها مستلزمة في حق  
الواقع فان خرجها الجاغل من العدم الى الوجود  
ولاشك ان السلب يضاف حينئذ الى

نفس الشيء لا يدخل فيه للوجود أصلاً فان قلت  
انه قياس مع الفارق لان المحصر اضافي  
بالنسبة الى السلب بما هو سلب بحث

بسيط لانه مما لا يمكن ان يتعلق السلب به  
بنقض ما هي الا شياء بحيث لا يكون هو  
قال الحق في قوله في النفس السلبية

على النسبة المايكروية فانها ايضا رابعة دهم كـ





م عند التركيب والتحليل بمعنى قولنا كل انسان ضابطك بالفعل ولا شيء من الانسان لضابطك بالفعل بعبارة معنى قولنا كل انسان ضابطك بالفعل  
لاداماً ١٢ **قوله** على سبيل منع الخلو - على اشارة الى دفع ما ورد على قوله رفع المجموع انما يكون برفع احد الجوزين من ان ذلك لا يستلزم  
للساواة بينهما بجزا ان يكون رفع المجموع اخص منه وقدره الرفع ان المجموع اذا كان عبارة عن الجوزين ورفع انا يكون برفع الجوزين معا وادخل  
احدهما فيكون بين رفع المجموع ورفع احد الجوزين مساواة البتة ١٣ **قوله** عند التحليل اي عند اعتبار كل من جزئيهما على الانفرد والاستقلال  
وصحده ١٤ **قوله** والتركيب اي عند اعتبار كل من جزئيهما بدون الانفرد والاستقلال بل في ضمن المقيدة بهما لا من غير التصريح ١٥ **قوله** فيفيض

وللعرفية العاة الجينية المطلقة المحكوم فيها بفعلية الو  
وللوقية المطلقة المحنة الوقية المحكوم فيها بسلب الضرورة  
وللمنشئة المطلقة المحنة الدائمة المحكوم فيها بسلب ضرورة  
كذا قالوا وذلك اعانيتم اذا كان الظروف في سوا هذه الوجهات نظراً  
لرفع الرفع والمركبة قضية متعد و رفع المتعد متعد  
رفع احد الجزئين على سبيل منع الخلو الكلية منها لا يتقوا  
عند التحليل التركيب ففقد هذه مانعة الخلو مركبة من نقص  
الجزئية واذا الري من النقص منها اعم من الصريح الا انهم المساء  
لا يستبعد كون شرطية او موجبة الجزئية فان موضع الاختلاف جزئياً  
لذلك ان النقص ١٢ للوجبة ١٣ فان نقصها كانت منفصلة فانه الحكم ١٤

الجوزين اي فيفيض المركبة الكلية برفع  
الجوزين اعم من ان يكون برفع الجوزين معا  
او برفع احد الجوزين على اثنين في الجمع  
ان يوض في نقصها احد هذه الامور الثلاث  
كونه اخص من نقصها مجموعاً ان يجمع مع  
الاصل على الكذب لا يكون بارتفاع الشيء  
مع الاخص من نقصه مثلاً قولنا كل انسان  
حيوان لا داما كاذب وكذا ارتفاع  
الجوزين معنى قولنا بعض الانسان ليس  
بحيوان وبعض الانسان حيوان ١٥ **قوله**  
قوله واذا اريد ما دفع ما لم يجران  
تحويلاً من نقص اختلاف القاضيتين  
بالايجاب والسلب لا يتغير في الجزئية  
والعنا ان الشرطية لا يمكن ان يكون نقصاً  
للموجبة لان الاتفاق في الجبرم النوع شرطية  
الشرطية وجه الرفع ان الشرطية لا يمكن  
انما هو التناقض الصريح كون الشرطية نقصاً  
للموجبة انما يتبع في النقص الصريح  
لازماً المساواة ١٦ **قوله** بخلاف  
الجزئية يحصل ان مفهوم المركبة الجزئية  
يعينه مفهوم الجوزين المتضمنين بالايجاب  
السلب لان موضوع الايجاب في المركبة يعينه  
موضوع السلب بخلاف موضوع الجزئية  
المرجوة فيجب ان يكون موضوع الجزئية  
السالبة كجواز لغة كمال مفهوم الجوزين اعم  
من مفهوم الجزئية لا من صدق الجزئيات  
المتعلقة بالايجاب والسلب مع اتحاد  
للموضوع صدق الجزئيتين المختلفتين بدون  
العكس فيكون احد نقصها اخص من نقص  
المفهوم الجزئية لان نقصها اعم من نقص  
نقص الاخص فلا يكون مساوياً بالنقص  
ولبذا اجاز اجتماع المركبة الجزئية مع الجزئية  
على الكذب وذلك لكون بعض الجسم حيواناً واما  
كاذب من كذب قولنا كل جسم حيوان واما والا

**قوله** وذلك اختلفت المقصود من الاحتراز على القوم بان كلامهم بانهما يروا ان الظروف قيد المسكون  
دون السلب وقد علمت فيما سبق في تحقيق تعريف الضرورية المطلقة ان كون الظروف قيد الرفع باطل وايضاً  
والا يلزم ان لا يكون المركبة الموجبة نقصاً للسالبة الضرورية بعد قولنا كل من نقصت بافضل فيصدق بالاحتراز  
لاستلزام الاخص المطلق للاعم كذا فان كان ذلك موقوفاً على كون الظروف قيد الرفع وقدره بطلان فيكون هذا  
فاستد ١٧ **قوله** الرفع اي السلب وهو الثبوت والسلب برفع هذا المقيد برفع **قوله** الرفع  
اي السلب بان يكون مقيداً به كالثبوت والسلب انما هو على المطلق فيضم القيد الذي كان فيه اي السلب  
**قوله** رفع المتعد متعدي في المنهية اي كتحققه متعدد فان عدم كل جزئيهما يخلو عدم الكل وليس عدم الجزئيتين  
عدم كل كايوم بمرجاة شح المواعيد وغيره فان عدم رفع الوحد والمان وتوفاً بغير وجود اكل لا يوجب كذا  
رفع فان الاعداد انما تميز بمكانتها بتأثيرها في احد من مفهوم المركبة الكلية يعينه مفهوم المركبتين

شيء من الجسم حيوان واما ما في نقصها ان يرد من نقصي الجوزين لكل واحد واحد فيقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان واما لا وليس حيوان واما ولا في كل  
الشيء في شتم على مفهوم من يرد من المفردات الثلاثة كانت المنفصلة مساوية لنقصها كما لا يخفى كذا قيل **قوله** فالجوزية شيان اعم من الجزئية فانه  
لا يلزم ان يكون الموضوع فيها واحداً لانا اذا قلنا بعض الجسم حيوان امكن ان لا يحدد الموضوع فيها بل ان يكون بالايجاب لبعض والسلب على  
بعض آخر كحالات الجزئية فان الايجاب والسلب فيها وادوان على موضوع واحد فيصدق ان بدو هما (منهده محمد ابراهيم عني عنه بلياً وى) +

وذا ما لبعض الأخر فان التقينا الجور الثاني على الجملة وقلنا كل ج اباب وانما وليس ب واما **قوله** بعد اطلاقك اي بعد ملك  
 بالاجزاء التي تتركب المركبات منها وهي القضا باليسطة الموجبة **قوله** تفكر من استخراج التفاصيل في المنهية شيئا من كل  
 كاتب تحرك الاصناف بالحق وادام كاتب الاداء ما مشروط بخاصة موجبة كلية مركبة من مشروط عام موجبة كلية ومطلقة مامة سارية كلية مامة  
 من الاداء ما لا في الشيء من كاتبت تحرك الاصناف بالفعل فنعين الجور الاول السالبة الجوزية الكلية فيمكننا من كاتبت ليس تحرك الاصناف  
 بالامكان حين هو كاتبت ونعني الجور الثاني الموجبة الجوزية الدائمة المطلقة اعني بعض كاتبت تحرك الاصناف بالاداء فنعني المشروط الخاصصة  
 المذكورة قولنا اما بعض كاتبت ليس تحرك  
 الاصناف بالامكان حين هو كاتبت اما بعض  
 كاتبت تحرك الاصناف بالاداء وعط  
 تدافعت انتهى فالعسدية الخاصة  
 تكون مضملة الى قضيتين عريضة  
 عامة موافقة ومطلقة عامة  
 هي العسرة ونعنيص الا لا في الحقيقة  
 المطلقة الخاصة  
 ونعنيص الوضعية التي تمت بها الحقيقة المطلقة  
 الخاصة واما الدائمة الموافقة والوقعية  
 تدخل الى وقعية مطلقة موافقة ومطلقة  
 خاصة خاصة ونعنيص الاول في الحقيقة الكلية  
 ونعنيص الثانية الدائمة الموافقة فنعنيصها  
 بالامكان والوقعية الخاصة الى اول الدائمة الموافقة  
 والمنشورة تدخل الى منشورة مطلقة موافقة  
 ومطلقة خاصة خاصة ونعنيصها بالامكان  
 الدائمة الموافقة لعل الدائمة الموافقة كما  
 قال بعض **قوله** فافهم في  
 المنهية في اشارة الى ان يجب في التعيين  
 الصريح والافهم من ان المركبة المطلقة  
 فنعنيصها مامة الخلود المتناقص من الطرفين  
 فتلك الكلية هي كلية تعنيص بالاداء وهو  
 التي هي الشبهة **قوله** العكس  
 المستقيم فافهم المصنف من بيان  
 اشتاق شئ في بيان العكس ولما كان  
 معرفة موافقة على معرفة قلنا اورد بعد  
 والمستوى انما يستوي لا استواء  
 مع الاصل في الطرفين والصدق في كل  
 عكس التعيين فانه على انفسه لا يقل لانه  
 طريق مستوي لا عوجاج زيد لا ون ١٢  
**قوله** لطر في القضية - المقصود  
 دفع اعتراض شاع في هذا المقام فقرر انه  
 ان ادعى بالاطراف طرف القضية في الحقيقة  
 لم يكن تعريف العكس جامع لا ون ١٣  
 حذ لان الطرفين فيها بالحقيقة ذات الموضوع وسمعت المحول بالموضوع بل انما يكون العكس في الحيليات بان يعبر ذات المحول موضوعا وصف الموضوع قولنا  
 وان ادعى طرفا في الذكر لم يكن التعريف مانعا لا فتنه ان يكون المنفصلة ايضا عكس فان تبين طرف في القضية في الذكر متحقق بهنا قطعنا عن ادعاءنا لما هو المنصوص في  
 عباراتهم ان لا نفس للمنفصلات واما تقرير الذي في عنوان المراد هو ما شئت الثاني وقولك يلزم ان يكون منفصلات عكس فاجاب بما ذهبت من ان عكسها يلزم ان يكون  
 لمنفصلات عكس وان لم يكن معتبرا عند القوم مسلم وبه الايض ان اذ مراد القوم من لحي العكس للمنفصلات هو لحي العكس المعتبر المعتد لا لاطلاقا وان اعينهم

اعرف ونعنيص **اعرف** اخص من نقيض **اخص** طريق  
 اي الحركة الجوزية التي صارت متحدة الى الجوزيتين ١٢ اعرف النقيض اي طريق

هناك ان تردد بين نقيض الجزئين بالنسبة الى كل

فرد من الموضوع فهي قضية حملية مرادة المحمول

وبعد اطلاقك على حقائق المركبات ونقائص البسطة

تفكر من استخراج التفاصيل وفي الشرطيات بعد

الاختلاف كيف وكما يجب الاتحاد في الجنس والنوع

فصل العكس المستقيم والمستوى تبديل

طريق القضية

**قوله** نقيض الاعمدة اخص من نقيض الاخص فنعنيص الجزئين اعني اخص نقيضها اي المعلوم المراد

بين الخليطين العكس نقيض الجزئين اعني اخص من نقيض الجزئين في ان ارتفاع الجوزية واخص من نقيضها فيشتت ان

يكون هذا المعلوم المراد فنعنيصها لهما متساو قولنا بعض الجرم حيوان لا وانما كاذب كاذب الاداء فان الموضوع فيه

بعض موضوع الاصل ومعلوم ان بعض الجرم الذي هو حيوان يكون جوا انما فيصدق بعض الجرم ليس حيوان بالفعل

وكذا كل واحد من نقيض الجزئين اعني السالبة الكلية التي هي نقيض الجور الايجابي فكذلك لا شيء من الجرم يكون وانما هو

الموجبة الكلية التي هي نقيض الجور السالبة الذي هو مضموم للاداء وكقولنا كل جرم حيوان وانما فيكون قولنا انما لا شيء من

الجزء حيوان وانما او كل جرم حيوان وانما فيكون قولنا كاذب في موضوع كما يقال في نقيض بعض الجرم

حيوان لا وانما كاتبت ليس حيوان وانما لا الجور مش قولنا بعض ج ب لا وانما معناها بالافهم

مهما لم يجر من حيث هو مجموع ويكون كل واحد منها صادقا وصادق في ان الحال لو لم يجر من مجموع كان اجتماع الاصل مع العكس مستباح  
صدق التقيض حده وحيث بان المطلوب والى هذا اشار الله في التبيين بقوله ولا يرد عليه هذا التفسير بل ان يكون كل منها صادقا ويكون  
منشأ الحال ان مجموع من حيث هو مجموع على ان صدق كل منها في نفس الامر يستلزم الاجتماع فيها فليعلم مقتضى النتيجة في دفع الالزام  
فيما فلا يخلو لتفسيره وجهان في ذلك والمثل يحتاج الى ذلك في عطف مع ان الجمع والترتيب من افلاك الاختيارية فيلزم من ان يكون الحال لازما لا مائتيا  
وذلك كما ترى والعجب ان صاحب الادب ابدى ترتيب هذا الالزام الى نفسه مع انه ذكر في كتب الفقه والحديث في جوابه ان اصل التبيين في هذا المقام هو ان

مع بقاء الصدق والكيف وما يطلو على القضية الحاصلة منه  
اذا كان انحصار في السالبة الكلية تتعكس بنفسها بخلاف  
وهو ههنا ضم تقيض العكس مع الاصل لينتج الحال فصدق  
التقيض مع الاصل متنع فيجب صدق لعكس وهو المطلوب  
وقولنا انتم من الجسد فتمتد الجهات الى غير النهاية ان اخذت  
خارجية فعكسها في انتقاء الموضوع لبطان كنهها في التعاون  
اخذت حقيقة متعنا صدقها ان كل تمتد الجهالات الختامية  
جسم الخ لا تتعكس ان مجموع او المقدم والموجبة مطلقا تتعكس

دواب مذكورة ان في المجلات ١٢  
قوله قولنا لا تنفي آه يرفع شكال  
مفسر هو ان قولنا لا تنفي من الجسم معتد  
في الجهات التي غير النهائية صادقة مع ان  
عكسها على قولنا لا تنفي من الجهة في الجهات  
التي لا غير النهائية جسم كما ذنب فان  
كل متعكس وتغير في جوابه ان الاصل ان  
افترجانية فصدق في كنهها لا سلم  
كذب العكس ١٢ قوله صادق  
آه لان السالبة الخارجية ما يرفع نسا  
سلب المحمول عن الموضوع في الخارج  
هو يتصور ان يكون الاول ان يكون  
موجودا في الخارج ومسلم عنه المحمول  
في الخارج والثاني ان يكون الموضوع مضافا  
وسلب عنه المحمول في ذلك لا شك ان المتعكس  
في الجهات اخذت في غير النهائية معدوم  
في الخارج فكل سلب كنهية متنع في  
الخارج صحيح بل يشهد ١٢ قوله  
متعنا صدقها فان قالوا العدم انهم  
القدرة الفخرية بل هي متممة الجهات  
لا لا نهاية ١٢ قوله والموجبة  
السالبة اعلم ان السالبة الجزئية من حيث  
الجهة والكيفية غير كنهية عن الانكسار  
الام فكل متعكس انما متنع منها فذكر عدم  
انكسارها عنها غير مناسب كما ذكره الفاضل  
السالبة الكلية مع عدم انكسارها في كون  
الموجبات كذا قال كراعيه ١٢ قوله  
لا تتعكس - بها كنهية وهو ان السالبة  
الجزئية لا ينعكس في بعض المرات كما في  
انكسار السالبة الجزئية في بعض المرات  
سببي فاقول في قولنا لا تتعكس بخلاف  
الحقيقة لان يقال لندرة انكسارها  
لانها لا تتعكس بل هي متممة الحال انما  
قوله والمقدوم في الشرط قوله

له قوله مع بقاء الصدق - يعني ان الاصل لو لم يجر صادقا فيجب صدق العكس والى هذا اشار في الحاشية  
بقوله لا يمتنع ان الاصل والعكس يجب ان يكونا صادقين ١٢ قوله والكيف - اقول وهذا العكس بمجرد  
الاصطلاح بل هناك سبب آخر هو انهم تفهموا انهم صادقا في الخارج فيكون في الاكثر بعد التبدل صادقة لازمة لا مائتية في  
الكيف كذا قال في التبيين ١٢ قوله وما يطلو على - قال شامخ المطالع ان هذا الاطلاق على سبيل التعميم في قوله  
حقيقة عزية ١٢ قوله انحصار لا ادم - اي ان انعكس لازمة التبدل انحصار ما هو لازم الاصل في القضايا  
موافعال في الصدق والكيف فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لا تدرج في الاصل في المواكبات  
وذلك بالبرهان المنطقي على تلك المواكبات انما انما هو انحصار من تلك القضية غير لازم لاصل والمقتضى في القول  
١٢ قوله ما يخلو في صدقها - في النتيجة والبقا بل سبب ان الخلف مطلقا هو اثبات المطلوب بالاطال  
التقيض لكن طريقه في باب العكس يذكر انتهى ١٢ قوله مع الاصل - ان الذي فرض صدق بمعنى ان لو لم يجر العكس  
صادقا كان تقيضا صادقا والادفع التقيضا وانما هو خلافه من صدق التقيض عندهم صدق العكس فقيم  
مع الاصل لينتج الحال ١٢ قوله وهو المطلوب - وهذا يتبدل في ما من ان يكون ان يكون منشأ الاستحالة

قد لا يكون اذ ان الشيء قد انما ان كان متعكسا لغيره جزئية او سالبة جزئية فيكون سلبا في الاول بل من سلبا في بعض المرات على بعض  
تقارير وهو غير جائز كما ينبغي وعلى الثاني ان يكون العكس صادقا لا يدرج في الصدق الجزئية بل هو انما هو في صدق السالبة الجزئية لصلها وهو المطلوب كذا في مائة الشروح  
١٢ قوله لان الاحجاب اجتماع - وهو مقارنته انما في سلبها بالاختصاص والرباط والاجتماع يستلزم العكس الجزئية والاطراف من الاجتماع انما هي كالجانب يستلزم  
العكس الجزئية مثلا اذ صدق في انسان او جسد غير ان يخل ذات الموضوع متعكسا بالانسان والحيوان فلا يتعكس في هذه الذات فيصدق بعض الحيوان انسانا وكذا اذا

م الرابع بخصوصه يوجد في العكس وبالجمله ان إعادة الربط في غير الزمانية للعلوم المتعلق بالقبول والماضي الزمانية فلا للمعاداة بذكر  
 في الاصل فحينئذ كان قولنا في الفقرة ١٢ قوله بعض النوع انسان جواب سوال مقدر هو ان قولنا بعض النوع انسان صادق  
 مع ان عكسه اعني قولنا بعض الانسان نوع كاذب قطعا فان الشخص يراد في الحقيقة فان افراد الانسان جزئي وفرد النوع كلي في الحقيقة  
 يكون شي واحد من غير اعتبار التمييز كليا وجزئيا وتقر بالجواب ان الاصل كاذب فان قولنا لا شيء من الانسان نوع صادق لا من غير اعتبار  
 وهو ينكسر الى ما ينقص من قولنا لا شيء من النوع باسنان ولا تضاعف في صدقه فان صدق الاصل يستلزم صدق العكس صدق العكس فحينئذ  
 يستلزم كذب الاصل فحينئذ لا يصلح  
 كاذبا هو المطلوب ١٢ **قوله**  
 لا نفس مفهومة حاصله ان اعتبر  
 في العمل المتعارف بان هو يصدق المحمول  
 على الموضوع بان يكون فردا للمحمول او  
 بان يكون فردا لاجزاء فرد لا لاجزاء لان يكون  
 فردا للموضوع نفس مفهوم المحمول في  
 المحقق في عمل النزاع المعنى الثاني ولا  
 الاول ومعناه ان من افراد النوع نفس  
 مفهوم الانسان ١٢ **قوله** وليس  
 للمفصلات الاتفاقيات تقابلا  
 ان الاتفاقية ان كانت خاصة لم يصدق  
 عكسها لان معناها هو واقعة صادقة صالحة  
 لكلها ان هذا الصادق واقعة هذا الصادق  
 كذلك هو الحق ذلك بذاته لا لافادة فيه  
 ان كانت عامة لا تنكسر كما هو واقعة  
 الصادق التقدير بدون العكس حيث  
 لا يكون التقدير صادقا والاملفصلات  
 فلا تصور فيها العكس لعدم اقيانه  
 جزئيا والى هذا اشار المصنف في الفقرة  
 حاصله ان الاتفاقية العامة قد يكون  
 تامة لاصادقها المقدم كاذبا فليس يلزم  
 صدق المقدم وكذب التالي ويوجب  
 انعدم الاتفاقية العامة لان بخلافه فيه  
 يصدق التالي قاطل فانه كلام حسن ١٢ **قوله**  
 قوله لعدم جدوى في الفقرة فاشارة  
 الى ان الاتفاقية ان كانت لاهلها لم يصدق  
 عليها فحينئذ العكس كذا لم يرجع الى العمل  
 فان لما فادة التوافق من الاتفاقية  
 فكل ما به ان استفاد انه كذا كان ملكا بان  
 ذلك من ان ملكا في توافق كذا والواحد  
 لهما ١٢ **قوله** السوال الكلية  
 انفس القضا بالسوال البسائط الكلية  
 ينكسر ارجح كونها تنكسر في الضرورية  
 والارادة والضرورة والعامة فالاولى في الوجود الثانية في الوجود ما هو المشهور والآخر ما هو المشهور وانفسها لا تسمى العامة  
 عامة كذا في عبارة المتن فحينئذ ما خلفت حرف متبعا بما ١٢ **قوله** والتقريب فسر تطبيق الدليل على المسمى وجباة اخرى في سرق الدليل على جبهه  
 يستلزم المطلوب ١٢ **قوله** في الضرورية وضرورة الضرورية سائلة الكلية وجب ان يصدق بضرورة السائلة الكلية معها بطريق العكس ١٢  
 في الذي يحتمل الموضوع فيه فردا للمحمول او ما هو فردا للموضوع هو فردا للمحمول ١٢ (بسمه محمد ابراهيم علي عنه) ٢

الاجباب اجتماع ولا كلية لجواز عموم المحمول في التالي  
 اي لا تنكسر الموجبة كلية وان كانت كلية ١٢ في المحل ١٢  
 وقولنا كل شيء كان شابا المحمول فيه النسبة فعكسه  
 اي عكس هذا القول ١٢  
 بعض من كان شابا شيئا وقولنا بعض النوع انسان كاذب  
 لصدق لا شيء من الانسان بنوع وهو ينكسر الى  
 ما ينقصه والسرف فيه ان المعتبر في الحمل متعارف  
 صدق مفهوم المحمول لا نفس مفهومه والعكس للمفصلات الاتفاقيات  
 باسماها ١٢  
 لعدم جدوى ما بحسب الجهة فمن السوال الكلية  
 تنكسر بالاعتناء العامة كنفسها بالخلف والتقريب في الضرورية  
 اي انفسه في الوجود ما هو صادق والآخر في الضرورية في تنكسر كذا في المتن ١٢  
 له قوله لجواز عموم المحمول او الثاني قال في العدم في الحقيقة لا يستلزم محمل الخاص على كل افراد  
 العام فكل انسان حيوان صادق وعكسه كقولنا حيوان الانسان كاذب ١٢ **قوله** المحمول فيه النسبة  
 حاصله ان المحمول في قولنا كل شيء كان شابا بالنسبة الشاب الى الشيخ لا نفس الشاب فعكسه على هذا التقدير بعض  
 من ثبت لديه النسبة ١٢ ويمكن ان يرجع الضمير الى المحمول فيكون حاصله ان المحمول في المثال المذكور  
 التقدير المركبة من الضمير المستتر في ان ومفهوم الشاب والنسبة المدروسة بلغة كان فيعمل هذه القضية  
 موضوعا في العكس وهو قولنا بعض من كان شابا شيخا ١٢ **قوله** الظاهر من عبارة المصنف الثاني كناية شديدة بظاهر  
 قوة عكسه ١٢ وانت علم ما في من الموضوع الاول بان النسبة غير مستقلة وكل ما هو غير مستقل ليس بصلح في المحل  
 فان قلت يجوز ان يكون في المحل ما يستلزم في المثال ايضا لا شيء لا تاو جردا للامتناع الاستقلال فالعكس  
 مستقرة الية خلاق لا يصح الا ان يلزم ان المحمول فيها نفس مفهوم الشاب واما ثانيا فبان الاول على تقدير  
 جعل لفظا كان بالعكس بعد باق لا يخص رد الاول في الجواب منع إعادة الربط في العكس و  
 القدر الضروري هو ان يكون نفس الربط محفوظا بين الاصل والعكس والاسلم انه يستلزم ان يكون ص  
 عده ١٢ **قوله** ما من بيان العكس ان يحصل الكم واما بان العكس باسما لجهة ١٢ **قوله** انما استمرارية العامة  
 والارادة والضرورة والعامة فالاولى في الوجود الثانية في الوجود ما هو المشهور والآخر ما هو المشهور وانفسها لا تسمى العامة  
 عامة كذا في عبارة المتن فحينئذ ما خلفت حرف متبعا بما ١٢ **قوله** والتقريب فسر تطبيق الدليل على المسمى وجباة اخرى في سرق الدليل على جبهه  
 يستلزم المطلوب ١٢ **قوله** في الضرورية وضرورة الضرورية سائلة الكلية وجب ان يصدق بضرورة السائلة الكلية معها بطريق العكس ١٢  
 في الذي يحتمل الموضوع فيه فردا للمحمول او ما هو فردا للموضوع هو فردا للمحمول ١٢ (بسمه محمد ابراهيم علي عنه) ٢

لا نفس مفهومة حاصله ان اعتبر  
 في العمل المتعارف بان هو يصدق المحمول  
 على الموضوع بان يكون فردا للمحمول او  
 بان يكون فردا لاجزاء فرد لا لاجزاء لان يكون  
 فردا للموضوع نفس مفهوم المحمول في  
 المحقق في عمل النزاع المعنى الثاني ولا  
 الاول ومعناه ان من افراد النوع نفس  
 مفهوم الانسان ١٢ **قوله** وليس  
 للمفصلات الاتفاقيات تقابلا  
 ان الاتفاقية ان كانت خاصة لم يصدق  
 عكسها لان معناها هو واقعة صادقة صالحة  
 لكلها ان هذا الصادق واقعة هذا الصادق  
 كذلك هو الحق ذلك بذاته لا لافادة فيه  
 ان كانت عامة لا تنكسر كما هو واقعة  
 الصادق التقدير بدون العكس حيث  
 لا يكون التقدير صادقا والاملفصلات  
 فلا تصور فيها العكس لعدم اقيانه  
 جزئيا والى هذا اشار المصنف في الفقرة  
 حاصله ان الاتفاقية العامة قد يكون  
 تامة لاصادقها المقدم كاذبا فليس يلزم  
 صدق المقدم وكذب التالي ويوجب  
 انعدم الاتفاقية العامة لان بخلافه فيه  
 يصدق التالي قاطل فانه كلام حسن ١٢ **قوله**  
 قوله لعدم جدوى في الفقرة فاشارة  
 الى ان الاتفاقية ان كانت لاهلها لم يصدق  
 عليها فحينئذ العكس كذا لم يرجع الى العمل  
 فان لما فادة التوافق من الاتفاقية  
 فكل ما به ان استفاد انه كذا كان ملكا بان  
 ذلك من ان ملكا في توافق كذا والواحد  
 لهما ١٢ **قوله** السوال الكلية  
 انفس القضا بالسوال البسائط الكلية  
 ينكسر ارجح كونها تنكسر في الضرورية  
 والارادة والضرورة والعامة فالاولى في الوجود الثانية في الوجود ما هو المشهور والآخر ما هو المشهور وانفسها لا تسمى العامة  
 عامة كذا في عبارة المتن فحينئذ ما خلفت حرف متبعا بما ١٢ **قوله** والتقريب فسر تطبيق الدليل على المسمى وجباة اخرى في سرق الدليل على جبهه  
 يستلزم المطلوب ١٢ **قوله** في الضرورية وضرورة الضرورية سائلة الكلية وجب ان يصدق بضرورة السائلة الكلية معها بطريق العكس ١٢  
 في الذي يحتمل الموضوع فيه فردا للمحمول او ما هو فردا للموضوع هو فردا للمحمول ١٢ (بسمه محمد ابراهيم علي عنه) ٢



ثم قال فحين يقول آه تقر به انه كلما صدق قولنا ج ب بالامكان فيصدق قولنا ب ج بالامكان والاصل في تقييده  
اعني لاشي من ج بالضرورة وهو ينكس الى قولنا لاشي من ج ب بالضرورة وهو ياتي في الاصل ١٢ **قوله** بالامكان معناه  
الممكنة العامة الموجبة والممكنة الخاصة الموجبة ١٣ **قوله** كذلك لانه عند عكس الممكنة العامة الموجبة ممكنة عامة وموجبة وعكس الممكنة  
الخاصة الموجبة ممكنة خاصة وموجبة ١٤ **قوله** ومن كذا خلا في المسئلة اي فلا يقول بالامكان سدا ذلك ان تقول معناه ولا يقول بالامكان سدا ذلك ولا يصح  
الممكنة لم يصدق تقييده فيلزم عدم الانفكاك مطلقا انتهى وقال مولانا في التفرع لاشي عليك ان التفرع في غير موضوع لان انعكاس الممكنتين لا يتوقف على  
انعكاس السالبة الضرورية لنفسها بل يمكن  
ان يتفرع على اشتاج الممكنة في الشكل  
الاول والثالث وبما ان اصدق على ج  
ب بالامكان فيصدق ب بعض ج بالامكان  
والاصل في تقييده اعني لاشي من ج  
بالضرورة ونفسه مع الاصل بان يقال كل  
ج ب بالامكان ولا شئ من ج ب بالضرورة  
وتنتج لاشي من ج ج بالضرورة  
وابتات انعكاسها دليل على ان شئ من ج  
على اشتاج الممكنة في الشكل الثالث كما هو  
مذكور في الكتب وانها كما كان انعكاس  
الممكنتين يتفرع على انعكاس السالبة  
الضرورية كذلك انعكاس السالبة الضرورية  
ايضا يتوقف على انعكاسها بما ان اصدق  
قولنا لاشي من ج ب بالضرورة فيصدق  
لا محالة عكسه القوي والاصل في  
تقييده اعني بعض ج ب بالامكان وهو ينكس  
الى قولنا بعض ج ب بالامكان وهو ياتي في  
الاصول مقابل ١٢ **قوله** ولا يلزم  
راي القاراني اطمان القاراني بالامكان  
الممكنين وانها يتجهان في الاول والثالث  
لان التعلق ذات الموضوع بالوصف  
العنواني عنده بالامكان بخلاف اشتج  
فانه يقول ان التعلق فيه لا بد ان يكون  
بالفعل يعني هذا قولنا لاشي من مركوب زيد  
بحمار بالضرورة كاذب عند القاراني لانه  
تقييده اعني بعض مركوب زيد بحمار بالضرورة  
شامل على ان قوله في هذا الاشارة الى دفع  
النقص الوارد على القاراني على القاراني  
ان قولنا لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة  
صاوي على ما هو المفروض وهو يستلزم  
السالبة الكلية - الممكنة - مع انكسار  
قولنا لاشي من الحمار مركوب زيد بالامكان  
كاذب بل امرية فانه مع ما ذكره القاراني

دائمة باننا اذا قلنا ان مركوب زيد منحصر في الفرس مع امكان  
للمركوب ان يصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق  
العكس الضروري <sup>١٢</sup> **قوله** يدعي عليه انه يلزم انفكاك الدام عن الضرورة  
في الحليات من ههنا يختلفوا في انعكاس لممكنتين الموجبتين  
فمن يقول بالانعكاس الضروريه كنفسه ما يقول بالانعكاس  
كذلك ومن لا فلا ثم الاختلاف انما هو على راي الشيخ  
واما على اى الفارابي فمتفق على انعكاسها كنفسه ما  
وههنا شك للرازي في الملخص هو ان الكتابة ممكنة  
لا احسان الممكن ممكن انما لا يلزم الانقلاب في السلب الدائم

**قوله** باننا اذا قلنا آه - وقس عليه حال المشروط - العلة لان الاستدلال المشهور لو اجزى فيها  
فيكون محصلا ان قولنا لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة مادام مركوب زيد صادق ولا يصدق العكس القوي  
اعني قولنا لاشي من الحمار مركوب زيد بالضرورة مادام الحمار يصدق تقييده اعني قولنا بعض الحمار مركوب زيد  
بالامكان معي هو كما ذكرنا قبل **قوله** ولا يصدق العكس القوي - لان معناه ان ما هو حمار  
بالفعل سلب مركوب زيد عن ضروريه فيكون ثبوت المركوبية للحمار ممكنة مع اننا فرضنا انه يمكن فلا يصدق  
هذا انعكاس **قوله** ويدعي عليه ان الايراد لا يوجد تسليم ان مرادهم بالضرورة في مسالة انعكاس الضرورة  
الناحية ١٣ **قوله** انه - لو لم ينكس الضرورة لنفسها **قوله** يدعي عليه انه يلزم انفكاك الدام عن الضرورة  
في الحليات - التي وقع البحث عنها في العلوم وهي القواعد العلمية المشاهدة بجميع الجزئيات بحيث لا يشك فيها

بالانعكاس الممكنين كنفسها وجه الدفع ما اشار اليه بان القول المذكور اعني لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة كاذب عند امرية لان الوصف  
المتعلق في معتبر فيه صدق بالامكان على الافراد المتحدية تحريما للحمار بالامكان - بركوب زيد نفيت - يعي سلبه في فقه ١٢ **قوله** ههنا  
شك للرازي - اي هو لا يوافق الرازي وما حصل انك ان السالبة الدائمة لا تنكس كنفسها ولا يلزم الحمال ١٣ **قوله** وهو ان الكتابة ممكنة  
للانسان - وغير ضرورية له في وقت ما يصدق قولنا لاشي من الانسان بكذا بالامكان في وقت ١٤ (منه محذور انما هم على عنه بليادي )

من الممكن سلبه وهو العارض من جميع أفرادها فلو تحقق هذا السلب مع الانعكاس يلزم المحال **قوله** انه لا يلزم. اقول وان شئت في الجواب انه ان اريد  
بالمكان سلب العارض من جميع افراد السلب بالنظر في نفس جوهره باع قطع النظر عن غير مطلقا فليس كذلك لا ينفك لان وقوعه يجوز ان يستلزم عملا او بغيره  
على ان الممكن قد يتحقق وبغيره وان كان ذاته باه كما قالوا في عدم الفصل الاول فانه بالنظر في نفس ذاته لا يستلزم محالا ويمكن ان يجواب عن الشك بوجوب  
آخرين الاول انما يتحقق بسلب المحسوس عن ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد الانسان هو كاتب فلا كاتب لابن الانسان فصدق النكس بالضرورة وعليه  
شأنه المطلق بان العكس محال فيصدق بالضرورة بعض الكاتبات انسان فلو كان هذا محالا ثابته على ذلك التقدير كان ذلك التقدير محالا وقد بينا ذلك في وقتنا في نظم

**ممكن وقوع مع الانعكاس لصداق الشيء من الكاتب بانسان**  
**وهذا محال لم يلزم من فرض الممكن ان لا يمكن ممكنا فهو ممكن**  
**وحله انه لا يلزم من ذلك ان لا يكون له مكان في الزمان الا ترى الى**  
**الامور الغير القارة فان امكانها دائم ودوامها غير ممكن**  
**فان بقاء الحركة محال لذاتها ومنه هنا يستبين ان الزمان لا يمكن**  
**وامكان الازلية لا يتلوا زمان هذا والخاصة تنعكسان الى**  
**عامتين مع الدوام في البعض كدوام الاصل وموجبه**

كزبد مطلقا لان السالبة قد يصدق بانفسه  
الموجود ولا ينفك باقية اقل من اقل ولا ينفك  
**قوله** ممكن امكن الدوام الذي هو  
مستلزم في لازم الازلية بانها فان الاول  
عبارة عن انصاف الانسان بالدوام اي  
امكان سلب الكثرة من جميع افراد الانسان  
دائم والثاني عبارة عن انصاف الدوام  
بالامكان اي دوام سلب كثره فظاهر ان  
الاول لا يستلزم الثاني كما توهم للمستدل كذا  
في شرح الزمخشري **قوله** الغير القارة  
اي الامور التي لا يتحقق احدا منها في آن واحد  
كالزمن ولا يمكن وجودها في آن واحد  
تشكك في ذلك في استقامتها بغير كثره  
عدم اجتماعها في آن واحد فامكانها  
دائم ودوامها غير ممكن ان يصدق انها  
موجودة في جميع الازمنة لا امتناع لها بها  
بما بينه ولا يشك احد في ان بقاءها محال  
لذاتها مع امكانها والدوام الانعكاسي مختلف  
دوام الامكان عن امكان الدوام فليس كذلك  
متلازمة بينهما **قوله** انه لا يلزم ان الازلية  
الامكان اقول السلب في شدة المراتب  
بما يحصله ان الازلية الامكان يستلزم امكان  
الازلية وبما بينه على غير ما هو امكان الشيء  
اذ كان متحركا في الزمان لم يكن يوفى حد ذاته  
عن قبوله الوجود في شئ من اجزاء الزمان اذا  
نظر في ذاته من حيث هي بل يمتنع من ان يتصف  
بالوجود في شئ من اجزاء الازل بل يتلوا انصاف  
في كل جزء منها لا بد له من ان يتصف في كل  
جزء انصافه في كل جزء من اجزاء الازل  
بما هو امكان انصافه بالوجود المستمر في جميع  
اجزاء الازل بالنظر في ذاته فان قيل يستلزم  
لامكان الازلية واما العكس فظاهر وان  
ما قاله شافعي من انه انما لا بد بالضرورة  
بالوجود في شئ منها بان ذاته لا يثبت في شئ من

**قوله** وهذا محال. لصدق قولنا كل كاتب انسان بالضرورة فهو من الانعكاس والعرض عليه بان  
لا يمكن ان المحال ان يلزم من فرض وقوع الممكن ان ناشيا من الانعكاس فان من الجاهل ان لا يكون  
لازمنا من حيث ان المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماعهما لانت تفرقهما في اما اذا قلنا في المحال  
لوزم من المجموع ان اجتماع الاصل مع العكس والافلا تنعكس الاصل واما ناشيا فيمكن تحريم الاشياء  
بحيث ينفك عن الذات لا يرد والمذكور وذلك بوجوب الاول ان لو انعكست السالبة لكانت امكان صدق  
مستلزم بالامكان صدق عكسها فضرورة ان امكان المزموم مزموم لامكان اللازم والثاني باطل لان  
سلب الكثرة عن كل افراد الانسان دائم لا يمكن بقاء ان عكسه وبما شئت من الكاتبات بانسان دائما  
متنع الصدق اصدق بعض الكاتبات انسان بالضرورة والثاني متنع لانه اذا فرض صدق قولنا لا شيء من  
الانسان بكتابة دائما لم يصدق عكسه واذا صدقت هذا بغيره يصدق قولنا ليس كل ما فرض صدق استا  
لصدق عكسها وحينئذ كذب الملازمة الكلية هذا الكلام فاده شأخ المطالع **قوله** وحله اورد  
عليه ان الشبهة لا يتوقف على استلزام دوام الامكان لان الدوام يمكن ان يقال ان كثره من  
العارض للممكن قد يوجد في بعض افراده ولا شك ان تلك العوارض ليست ضرورية بالشيء الى ذلك الحكم  
التي تتحقق في جميع افرادها والمأد بالنظر في خصوصية ذلك افراد الموجود في ذاته والاحتققت دائما

مع الام لا يلزم الاخص **قوله** (بند محمدا بزمج عني بمنا و بياوي) +  
اجزاء الازل من الانصاف بالوجود في الجملة بان يكون قوله في شئ متعلقا بعدم المنع فيكون معناه انه لا يثبت في شئ من اجزاء الازل فهو عينه الازلية لامكان لكل يلزم  
منه عدم منصف الوجود الازلي وهو المسمى بالامكان الازلية لا عبارة عن كون الوجود المستمر في جميع اجزاء الازل يمكنه ان افرادها لا يثبت من الوجود في شئ من اجزاء  
الازل بان يكون قوله في شئ متعلقا بالوجود فهو عينه امكان الازلية ولا شك ان النزاع فيه فهو مصداق على المطلوب كذا في **قوله** والخاصة تنعكسان  
اي ينكس للشروط التي هي شرط عامته والمرتبة الخاصة بوفية عامته وكل احد من العامين بتقديره للدوام في البعض واما الانعكاس الى العامين فلضرورة ان لازم م





مراد قياس ههنا من الشكل الثالث لا تنفرد بالاول وساطا وليس وصف ثالث يكون وسطا والاشي<sup>١</sup> المفروض هو ذات الموضوع غير معدون  
 بوصف الموضوع فان جعل هذا الوصف على الثالث ولا يلزم جعل الشيء على نفسه **١٢ قوله** والعكس **١٣** - حاصله ان العكس صادق  
 في بعض ج<sup>١</sup> بالفعل ان لم يصدق فيصدق فيقصد وجوبه من ج<sup>١</sup> وانما فيعكس النقيض وجوبه من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 لا حاصل وجوبه من ج<sup>١</sup> وذلك ان متناهي الاصل فيكذب فاذا كذب عكس النقيض فيكذب النقيض فاذا كذب النقيض فيصدق باله النقيض وجوبه عكس  
 الاصل **١٣** **قوله** الى ماينا في الاصل - انما قال في انباير لم يقل يتاقتضيه شئ من شئ الصور ومثلا اذا صدق كل ج<sup>١</sup> ويعضبه بالاطلاق فليصدق  
 بعض ج<sup>١</sup> بالاطلاق والاصل صدق  
 نقضه بمثل الشيء من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 الى الشيء من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 اعلى الخي كل ج<sup>١</sup> من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 الجزئي يعني بعض ج<sup>١</sup> من ج<sup>١</sup> وقس على هذا  
 نظائره **١٣** **قوله** حينية مطلقة  
 قال شارح المطالع في بيان العكس انما  
 ان مفهومه ان وصف المحمول ثابت بادم  
 ذات الموضوع موجودة ووصف الموضوع  
 ثابت في المحمول اذا لم ياد به صادق عليه  
 ج<sup>١</sup> بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع  
 يتحققان في ذات واحدة في بعض اوقات  
 ذات الموضوع وبعض اوقات بعض  
 اوقات وصف المحمول صادق عليه  
 وصف المحمول صادق عليه وصف الموضوع  
 في بعض اوقات وصف المحمول وقال  
 مولانا في الشره ان العكس لا يثبت  
 انه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق  
 مادام وصف الموضوع كما يتبعان على  
 ذات واحدة في جميع اوقات وصف  
 الموضوع يعني اوقات وصف المحمول  
 صادق عليه وصف المحمول صادق عليه  
 وصف الموضوع في بعض اوقات يوصف  
 المحمول وهو وقت وصف الموضوع **١٣**  
**قوله** واما اللاذوام - الحاصل ان  
 قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
 مادام كاتبه لا يمتا الى كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالفعل مشروطة فامته فحسبها  
 بعض متحرك الاصابع كاتب من يمتو  
 الاصابع لا يمتا الى بعض متحرك الاصابع  
 ليس كاتب بالفعل في اصل اللاذوام  
 انما يكتب بالفعل في ذات متحرك الاصابع  
 في زمان فاقول في اللاذوام صادق  
 اذا كذب كان تجوت الكاتب يبرعون

**العامة مطلقة عامة بالخلف الافتراض هو ان نفوذ**  
 ذات الموضوع شيئا وحمل عليه وصف الموضوع ووصف  
 المحمول فقول نفرض ج<sup>١</sup> الذي هو ب<sup>١</sup> د<sup>١</sup> فب<sup>١</sup> و د<sup>١</sup>  
 فبعض ج<sup>١</sup> بالفعل من الثالث والعكس هو ان يعكس  
 نقض العكس ليتبدل ماينا في الاصل الدائمات والعامة  
 حينية مطلقة بالوجه المذكورة والخاصة حينية لادامة  
 واما الحينية فلان كل عام لازم الخاضع اما اللاذوام فلا  
 لدام العنوان فدام المحمول وقد فصل اما فصل عكس النقيض

**له قوله** بالخلف - بان يقال لو لم يصدق بعض الكاتب انسان بالفعل في عكس هذا التقضيا المذكورة  
 لصدق نقضه وجوبه من ج<sup>١</sup> من الكاتب انسان وانما فيعكس في الاصل ان يحمل عليه كبرى الشئ الاول  
 والاصل لا يجازي صغرى فعند بعض الانسان كاتب ولا شئ من الكاتب انسان فينتج بعض الانسان ليس بانسان  
 وانما هذا خلط ولا يلزم منه ادو بخلف النقيض يكون بالاطلاق اذ اوصافه فيعكس بطريق العكس بطريق العكس **١٣**  
**قوله** فنقول - يعني لان من العكس هذا التقضيا في المطلقة العامة بطريق الافتراض فيقول  
 الثالث لا يبين امتناع الشكل الثالث بعكس الصغرى ليرتد الى الاول الذي هو يدعي امتناع لان انما  
 انما يبريزم الدوران العكس هذا التقضيا موقوف على امتناع الشكل الثالث وامتناع الشكل الثالث موقوف  
 على العكس لا يبري وكل من هذا التقضيا بالفعل بصغرية فامتناع الشكل الثالث موقوف على العكس **١٣**  
 التقضيا لا يلزم توقف الشيء على تفسيره بين طريقين انهما موضح في موضوعه اذ قال فاصل البهاري  
**له قوله** من الثالث - اعلم ان عادة القوم وان جرت في ترتيب الافتراض على هيئة الشكل الثالث كان

بعض ج<sup>١</sup> بالاطلاق والاصل صدق  
 نقضه بمثل الشيء من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 الى الشيء من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 اعلى الخي كل ج<sup>١</sup> من ج<sup>١</sup> وانما وجوبه من ج<sup>١</sup>  
 الجزئي يعني بعض ج<sup>١</sup> من ج<sup>١</sup> وقس على هذا  
 نظائره **١٣** **قوله** حينية مطلقة  
 قال شارح المطالع في بيان العكس انما  
 ان مفهومه ان وصف المحمول ثابت بادم  
 ذات الموضوع موجودة ووصف الموضوع  
 ثابت في المحمول اذا لم ياد به صادق عليه  
 ج<sup>١</sup> بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع  
 يتحققان في ذات واحدة في بعض اوقات  
 ذات الموضوع وبعض اوقات بعض  
 اوقات وصف المحمول صادق عليه  
 وصف المحمول صادق عليه وصف الموضوع  
 في بعض اوقات وصف المحمول وقال  
 مولانا في الشره ان العكس لا يثبت  
 انه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق  
 مادام وصف الموضوع كما يتبعان على  
 ذات واحدة في جميع اوقات وصف  
 الموضوع يعني اوقات وصف المحمول  
 صادق عليه وصف المحمول صادق عليه  
 وصف الموضوع في بعض اوقات يوصف  
 المحمول وهو وقت وصف الموضوع **١٣**  
**قوله** واما اللاذوام - الحاصل ان  
 قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
 مادام كاتبه لا يمتا الى كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالفعل مشروطة فامته فحسبها  
 بعض متحرك الاصابع كاتب من يمتو  
 الاصابع لا يمتا الى بعض متحرك الاصابع  
 ليس كاتب بالفعل في اصل اللاذوام  
 انما يكتب بالفعل في ذات متحرك الاصابع  
 في زمان فاقول في اللاذوام صادق  
 اذا كذب كان تجوت الكاتب يبرعون

الاصل لذات متحرك الاصابع وانما ندفعه لاصل وهو متحرك الاصابع يدوام عنوان الاصل وقد دوا عنوان فدام المحمول يكون متحرك الاصابع  
 اذ ان الكاتب وانما فليكون سلب متحرك الاصابع عن ذات الكاتب واقعا وقد فرض في لادوام الاصل ان سلب متحرك الاصابع عن ذات الكاتب  
 واقع ههنا كذا قيل **١٣** **قوله** بالفعل لصدق الوصف عنواني على الذات بالفعل **١٣** **قوله** بالخلف اي بالعكس **١٣** **قوله** اي  
 تفصيل ماينا في الاصل **١٣** **قوله** اي بالخلف والافتراض والعكس **١٣** **قوله** اي العرفية الخاصة والمشرطة التي سمته الموضوعات **١٣** (محمد ابراهيم)





٢ وبميرة هذا القياس بالمساواة اما من قبل تسوية الكل باعتبار بعض افراد هذا القياس يكون فيه لفظ المساوي واما لان انتاج هذا القياس  
موقوف على مساواة امرين وعدم التفاوت في النسبة الى امر فان اكثرهم لب وبت لم يفرج عن ان يكون فيه لفظ المساوي لكن انتاجه موقوف  
على ان يلزم من ج و ط و ز و ح كونان مساويين في النسبة الى ج بالضرورة كذا في امر آخر الشرح ١٢ **قوله** فليصدق  
تلك المقدرة كاللزم اعلم ان قولنا لازم اللزم لازم لما كان صادقا فيصدق النتيجة بالضرورة وقولنا ضعف النصف ضعف وضعف الضعف ضعف لما  
لان كاذبا فيكذب النتيجة كذا قيل ١٢ **قوله** كاللزم قيل المراد اللزم في احد ثنائ الانسان ملزوم الحيوان والحيوان ملزوم الجنس مع عدم صحة حملهم  
على الانسان فخطا من اللزم وذلك لخطا

فان الانسان باعتبار داخل اما ملزوم  
الحيوان لان شرطه شأني و ملزوم الجنس لانه  
أحد في بشره لا شأني فقتا في المعاني قول  
الاول في من موضوع الاخرى كذا في معراج  
المفهوم ١٢ **قوله** والتوقف  
كما في قولنا المطلق موقوف على التكاليف و  
التكليف موقوف على رضا الطرفين و  
كل موقوف الموقوف موقوف والمظن كما  
في قولنا القدرة في القدرة والقدرة في البتة يلزم  
من القدرة في البتة بواسطة ما هو في  
الشيء الذي هو في الآخر يكون فيه  
**قوله** كاللنا ضعف - كما في قولنا ضعف  
لب وبت ضعف في فانه لا يلزم منه  
ان تضعف في لان ضعف النصف لا يكون  
تعاكسا بل يكون بجا ١٢ **قوله** اعتنا  
كما في قولنا ان تضعف لب وبت ضعف في  
فانه لا يلزم منه ضعف في فانه ضعف  
الضعف لا يكون ضعفا والقياس كما في  
قولنا أمسان لب وبت مساوي في فانه لا  
يلزم منه أمسان في لان مساوي لمساوي  
لا يلزم ان يكون مساويا فليكون لهم في  
البعض واخص في البعض مساوي في  
البعض كما في ان الماين لهما والمساوي  
ولا لانسان الماين لهما والمساوي لهما  
وكا لانسان الماين للمساوي لهما  
وتجمل ان القياس المساوي ليس كما  
عن القياس فانه لا يلزم من ان  
اقسام الدليل والجملة متحدة فانه ليس من  
التشابه والاستقرار كما لا يخفى ١٢ **قوله**  
قوله لانه لم يحصل بالذات في النسبة  
جواب سوال اوده معنى الضبطه بالانطلاق  
وجب الاستقلال في معنى النتيجة في النتيجة  
**قوله** واما مع تلك المقدرة

بإشتغال واستلزام وينحصر في ثلثة والعدة القياس هو قول  
مولف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول اخر جوابا للزوم  
الذاتي ما يكون مقدرة اجنبية اما غير لازمة كما في قياس مساواة  
اي القياس الذي يكون اللزوم فيه ١٢  
وهو المركب من قضيتين متعلق محو الاول موضوع الاخرى  
اي القياس المساواة ١٢  
امساويل ب مساويل ج يلزم منه بواسطة فعل مساويل ب مساويل ج  
مساويل ب مساويل ج في حيث يصدق تلك المقدرة كاللزم والتوقف  
يصدق تلك النتيجة وفي الافلا كالتناصف والتضايف وكيف  
الحصر بانخرجه لانه للموصل بالذات واما مع تلك المقدرة  
فراجع الى قياسين كما ان قياس بالنسبة الى ان مساويا مساويا  
اي القياس المساواة ١٢

**قوله** وهو قول مولف في المنهية ولذا لم يوف بعد القول توجيهات اظهر بالاضاع من توجيهات  
من توجيهية انتهى اعلم ان القول مشترك بين القول الموقوف والمعقول والمراد بهما الموقوف المركب بالضرورة  
وهو ما يدل جزو اللفظ على جزو معنا فان قلت ان التوقف بالمقدرات لا يستلزم التسقف بالنتيجة قلنا  
ان القول واللفظ المركب لا يكون قولنا لا اذلال على معناه فيكون القول المعقول لازما للموقوف والنتيجة  
للقول المعقول ولازم اللزم وبالحجج من التسقف بالمقدرات يستلزم تعقل معانيها في مستلزم  
لتعقل النتيجة فالمراد بالقول الاخر هو القول المعقول ١٢ **قوله** اجنبية - اراد باجنبية ما لا يكون  
لازما ولا يكون لازما ولكن طرقا باصغوا اقصين كحد ومقدرة من مقدرة القياس وقد ارجع الحق  
التعقل الى القسم الثاني في غير الاجنبية الامر فيه سهل كذا قيل ١٢ **قوله** قياس المساواة ٢  
**قوله** اي في المقام لا يصدق تلك المقدرة لا يصدق تلك النتيجة ١٢

وضع قلن من ان القياس المساواة داخل في تعريف القياس لانه مع اقسام المقدرة الاجنبية نتيجة المطلوبة وعدل في قياس المساواة لهما اعتبارا  
لاول اعتبارهما بالقياس الى النتيجة المطلوبة مع قطع النظر عن المقدرة الاجنبية ولا شك ان هذا طرعا ليس بموصل والذات فهو خارج من هذا القياس لانه  
متاخره بالقياس اليها مع اقسام المقدرة المهمة الاجنبية التي كمال النتيجة صغرى والمقدرة الاجنبية كبرى فهو خارج الى قياسين داخل في هذا القياس لانه ينتج  
النتيجة المطلوبة ولا ريب على اعدان مغلو للوجدين الاول فقط دون الثاني فخال كذا قيل ١٢ (مراده محمد ابراهيم عفي عنه بيا وى) +

امنا قنعة احد ودوال بعد عن الطبع لا وجب عن الاخراج والا لزم اخراج الاشكال الرابع ايضا وبذا كما ترى وعمل الحق ان المقدمات كما يستلزم المطلوب بواسطة عكسها المستوي كذا يستلزم بواسطة عكسها التقيض ايضا لان معنى اللزوم على ان يعطى المقدم هو القاطن بالنتيجة بعد تقطع  
 لا اندراج وهو كما يتحقق في العكس المستوي كذا يتحقق في عكس التقيض ايضا فالفرق بينهما ما حال الاول دون الثاني فيه بينهما انهما كما لا يخفى  
 من لادوا في مسكنه وقال بعض الشارحين ان قوله فيه فيها إشارة الى وجوب آخر لفرق سوى البعد عن الطبع وهو ان العكس المستوي ليس بواسطة في لزوم النتيجة  
 ان الاستلزام لها انما هو بنفس المقدرة متين والعكس المستوي واسطة في الاثبات بخلاف عكس التقيض فانه واسطة في الثبوت ايضا في الاثبات ففظوا

١٩٣  
 وتكرار الحدبة اما دل على وجوب دليل اما لفرقة متناقضة  
 الحد كما تقول جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر  
 كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يلزم منه بوجوب  
 عكس نقيض المقدرة الثانية ان جزء الجوهر جوهر لا ادركه جوازا  
 اخراج هذا القسم كالعكس المستوي انما الحد البعد الطبع  
 جلا وفيه ان اخذ اللزوم نفس في وان اعتبره جسيما هو العلم  
 الاستغناء فظن ان اج كما قال سنين ذلك سبيل لاداء التو  
 او الاعداء على اختلاف ملذ وهو استلزام انما النتيجة او يقصده من ذلك  
 اي القياس ١٣

لحق الحق في هذا المقام ان يقال ان العكس  
 مطو اسطفي العلم فقط دون الثبوت كما  
 يشهد به القطر السليمة كذا قال مولانا  
 في الشرح **قوله** في هذا  
 بانفسه المجردة فان اللزوم حينئذ يتحقق  
 بمناه ١٢ **قوله** في جيب العاكس  
 يلزم من العلم بالمقدرة متين العلم بالنتيجة و  
 على هذا لما دل في التشرية ان يلزم من مقتضى  
 مال استلزامها على البراءة قول في هذا ان  
 تانث الضمير ضمير التقيض على الوجه  
 فذا اختاره ١٣ **قوله** وهو الذي  
 لان الكلام الذي للزوم عكس العلم ان  
 مقدرة العلم وهو صرح من الخطا في الاكراه  
 وبذا اشكل فانه لا يلزم بهذا المعنى ان  
 العلم بالقياس سابق على العلم بالنتيجة  
 ولو كان العلم بالنتيجة لازما للعلم بالقياس  
 لكان في زيادة البنية سواء كان العلم  
 بالقياس في الاشكال للعلم مع ان العلم  
 بالنتيجة يختلف عنه ويختلف في العلم  
 بارها على الاول كذا في معراج المفهم  
 ١٢ **قوله** الاستعجاب حاصل  
 ان مراده ليس ما يشاء به وهو استعجاب العاكس  
 في العقل فان علم المقدمات لا يستلزم  
 علم النتيجة الا ترى ان المقدمات في الولاية  
 لا يلزم منها مطلقا وان كانت على حياة  
 اشكال الاول ١٣ **قوله** على  
 اختلاف المذهب في المنية الاول  
 فذهب الاشاعرة والثاني فذهب المعتزلة  
 والثالث فذهب الحكماء والتفصيل في  
 الكتب الكلامية انتهى وفي هذا المقام  
 مفيد في شرح محمد الشرح ١٣ **قوله**  
 وهو استثنائي لما راعى المصنف عن  
 بيان ما يتعلق بالشرح في بيان قسم  
 فقال وهو ان القياس استثنائي لقولنا

له قوله تكرار الحد ١٣. جاصل ان لزوم النتيجة بالذات في الفرق في ان يدر في من الاندراج وفيما نحن نتحقق  
 الا اندراج في الجملة واشترط تكرار الاواسط بتمامه ليس بين ولا بين خلا يعبر المقصود حاصل على التبع فلا يشترط  
 ليس من المسلمات كما لا يخفى على المتردد ١٣ **قوله** اما لفرقة عطف على قوله في لاداء التو وعكس التقيض  
 ١٢ **قوله** جزء الجوهر. و بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر ١٣ **قوله** ان جزء  
 الجوهر جوهر. اي القياس المبين بعكس التقيض كما في قولنا المذكور يلزم منه نتيجة وهو قولنا المذكور جزء الجوهر  
 جوهر لان المقدرة الثانية معنى كمال ليس بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر بعكس التقيض الى قولنا  
 الذي ذكره وهو مع الصغرى المذكورة لتسليح تسليح اول شيخ النتيجة المذكورة كذا ذكره الجوهر بوجوب ارتفاعه  
 الجوهر فهو جوهر يلزم منه جزء الجوهر هو ١٣ **قوله** كالعكس المستوي. لان الفرق من وضع القياس معلوم  
 الجوهرات على وجه اللزوم وكما يستلزم المقدمات المطو بواسطة عكس المستوي كما يستلزم بواسطة  
 عكس التقيض من غير فرق فانك كما تقول في العكس المستوي في صدقت المقدمتان صدق الحد على كل الذي  
 بالعكس المستوي كذلك يملك اجزاء ذلك في عكس التقيض ١٣ **قوله** وفيه ما فيه. اشارة الى ان

ان كان هذا القسم من غير ان يتخير فهو بعيد في القياس ولكنه ليس بمنتهى شئ ان ليس بحسب وتقيضها اي قولنا ان جسم مذكور في القياس  
 يسمى بالاشكال على كذا الاستشهاد اقول لكن بتمامه على ان الاشارة الى اداة الاستشهاد حقيقة بمعنى لكن في المستند المنقطع كما هو المشهور في النحو ١٣  
**قوله** فيه اي في القياس بالذات كالمسائل في القياس الملقوف بالذات القسلي في القياس المعقول ١٣ **قوله** ويعضده ما قال بعض المتوهمين ان اثنان  
 القياس النتيجة بالذات بدوي مع الزيادة والتقصان في الاوسط ١٣ (سنة محمد ابراهيم عفي عنه بليادي) +



م تحت الاوسط فكم حصل الخارج لان الكبرى يدل على ما ثبت له ووسط مسلوب من الاصغر فلم يكن داخل في ما ثبت له الاوسط فاذا انكسر  
 ثابت للاوسط لا يتعدى الى الاصغر **قوله** كلية اكبرى. قالوا ان الكبرى لو كانت جزئية لكان ممتناه ان بعض الاوسط علم عليه بأكبر  
 جاز ان يكون الاصغر جزءا من البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يدم النتيجة **قوله** ممتنه عشر. فان لم يتصور متنى  
 حكم الكلية في الخارج اذا جعلت كبرى ابتدائية الشكل كذا انما يدور بدانسان او غير معتبر في الخارج فانه لا يثبت في العلوم الجزئية عن الجزئيات والمجملات  
 في الحكم الجزئية فكل من الصغرى والكبرى لو كان من احدى المجموعات الاربع فيكون المفروب الممكنة الالقاء على كل شكل ستة عشر جملة من ضرب اربعة  
 الاربعة كذا قال اهل نظم الفرائض **قوله** ثمانية. ضرب حاصله من ضرب  
 الصغرى في السالبة كلية كانت اوجز منه في  
 الكبريات الرابع **قوله** خمسة. المطالب اربعة بالضرورة فلا دخل  
 من موجبين كليتين فيخرج موجبة كلية  
 كونها على كل ب وكل ب ا فخرج  
 والثاني من كليتين والكبرى سالبة فيخرج  
 سالبة كلية كونها على كل ب وكل ب ا فخرج  
 من ب ا فلا شيء من ب ا والثالث من  
 موجبين والصغرى جزئية فيخرج موجبة  
 جزئية كونها على بعض ب وكل ب ا  
 فخرج ب ا والرابع من موجب جزئية  
 صغرى وسالبة كلية كبرى فيخرج سالبة  
 جزئية كونها على بعض ب ولا شيء من  
 ب ا فليس يخرج ا **قوله** ذلك من خواصه. اي الانتاج  
 اربعة من خواص الشكل الاول **قوله** الاول ان النتيجة. ما حاصله ان الشكل  
 الذي هو من اربع الاشكال عند كبرى  
 داخل النتيجة فيموتون على كل شكل  
 وكل كلية موقوف على كل نتيجة فان علم  
 قولنا ا على ا و ب مثلاً موقوف على كل  
 كل متغير لو ان ا اذا لم يعلم ثبوت الكبر  
 على افراد الاوسط التي هي سالبة للاصغر  
 كيف يعلم ثبوت الاصغر فلو ان كل  
 متفقا واثبت موقوف على ان المتغيرات  
 لان الاصغر من افراد المتغير فاعلم ان  
 حادث كيف يكون علم بان كل متغير حادث  
 فصار كل منها موقوف على المتغير وهو  
 يقتضي لتقدم الشيء على نفسه في احواله  
 فيكون الدور بهما والى سلبه يكون  
 بالاطلاق لا يكون ظاهر الانتاج فضلاً عن  
 البقاء به واذ اطل على الشكل المطلق  
 كذا في ا مرة الشرح **قوله** ا حكم واسلبه من كل افراد الاوسط موقوف على ثبوت واسلبه للاصغر من افراده ايضا فلا يعلم النتيجة فلم يعلم النتيجة وهو دور كذا قال اهل  
 السند في **قوله** وحده ان التفصيل. حاصله ان النتيجة متباين ايجابها للاجمل والآخر التفصيل المطلوب ان الجمل هو الثاني اثنى الحكم  
 لكبرى ذات الاصغر باعتبار كونها من الاوسط فالموقوف هو المفصل الموقوف عليه هو الجمل فحينئذ يختلفان لهنين الاعتبارين والاحتمال فيه و

(١٩٣)

**بعكس لفافه القياس جزئيتين وسالبتين والنتيجة**  
**اخسر المقل متين كما وكيفا بالاستقراء ويشترط في الاول**  
**ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لينظم الانتاج واحتمال المضروب**  
**كل شكل ستة عشر واسقط ههنا بشرط ايجاب ثلثه ونشر**  
**الكلية اربعة فبقية اربعة الموجدتا مع الكليتين من حيث المطالب اربعة**  
**بالضرورة والمنتج كالاجمال هي ههنا ستة عشر وهي**  
**ان النتيجة موقوف على كلية الكبرى والعكس لان الاوسط مقدار**

اي الشكل الاول **قوله** ا حكم واسلبه من كل افراد الاوسط موقوف على ثبوت واسلبه للاصغر من افراده ايضا فلا يعلم النتيجة فلم يعلم النتيجة وهو دور كذا قال اهل  
 السند في **قوله** وحده ان التفصيل. حاصله ان النتيجة متباين ايجابها للاجمل والآخر التفصيل المطلوب ان الجمل هو الثاني اثنى الحكم  
 لكبرى ذات الاصغر باعتبار كونها من الاوسط فالموقوف هو المفصل الموقوف عليه هو الجمل فحينئذ يختلفان لهنين الاعتبارين والاحتمال فيه و

**له قوله ولا قياس من جزئيتين. سواء كانتا موجبتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة لعدم**  
**الانتاج **قوله** ولا سالتين. كليتين كانا جزئيتين او احدهما كلية والاخرى جزئية والصغرى**  
**سالبة والكبرى جزئية لعدم التعدي فان سلب الشيء من الشيء لا يقتضي سلب ذلك الشيء منها وهو مسلوب وليس**  
**ذلك الا في الشكل الرابع كذا في مرة الشرح **قوله** والنتيجة. ما فرغ المصنف من بيان الاصل**  
**شرح في اربع اقتران النتيجة فقال. والنتيجة. هذا هو الشارح في عون الميزانين ولكن الشيخ الرئيس قد علم**  
**في الاشارات حيث قال ليس كذا مطلقا في النتيجة بانه في الكلية للصغرى وفي الكيفية والكبرى في الكلية**  
**اخرجه ان يكون الصغرى والكبرى ضرورية فان النتيجة. فيه في الفعل والقوة تامة للصغرى والكبرى وان**  
**يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة فخرقة فانها ان كانت عامة فيخرج كالصغرى موجبة ضرورية وان**  
**كانت خاصة لم يكن الاقتران في قياسا لتناقض المقدمين **قوله** كما وكيفا. اعلم ان النتيجة**  
**تابعة لخاصة المقدمين والخاصة بما هي الجزئية والسلب فان وجدنا في الشكل معا يكون النتيجة سالبة كلية**  
**وان وجد الاول والثاني يكون النتيجة موجبة جزئية وان وجد الثاني دون الاول يكون النتيجة سالبة كلية**  
**فانهم **قوله** لا يستقيموا. اي استقراء الجزئيات عند معرفة شرط انتاج الاشكال كذا في مرة**  
**ما لم يرد من النتيجة **قوله** ايجاب للصغرى. قالوا ان الصغرى لو كانت سالبة لم يدرج الحكم**

قوله ممتنه عشر. فان لم يتصور متنى حكم الكلية في الخارج اذا جعلت كبرى ابتدائية الشكل كذا انما يدور بدانسان او غير معتبر في الخارج فانه لا يثبت في العلوم الجزئية عن الجزئيات والمجملات في الحكم الجزئية فكل من الصغرى والكبرى لو كان من احدى المجموعات الاربع فيكون المفروب الممكنة الالقاء على كل شكل ستة عشر جملة من ضرب اربعة الاربعة كذا قال اهل نظم الفرائض قوله ثمانية. ضرب حاصله من ضرب الصغرى في السالبة كلية كانت اوجز منه في الكبريات الرابع قوله خمسة. المطالب اربعة بالضرورة فلا دخل من موجبين كليتين فيخرج موجبة كلية كونها على كل ب وكل ب ا فخرج والثاني من كليتين والكبرى سالبة فيخرج سالبة كلية كونها على بعض ب ولا شيء من ب ا فليس يخرج ا قوله ذلك من خواصه. اي الانتاج اربعة من خواص الشكل الاول قوله الاول ان النتيجة. ما حاصله ان الشكل الذي هو من اربع الاشكال عند كبرى داخل النتيجة فيموتون على كل شكل وكل كلية موقوف على كل نتيجة فان علم قولنا ا على ا و ب مثلاً موقوف على كل كل متغير لو ان ا اذا لم يعلم ثبوت الكبر على افراد الاوسط التي هي سالبة للاصغر كيف يعلم ثبوت الاصغر فلو ان كل متفقا واثبت موقوف على ان المتغيرات لان الاصغر من افراد المتغير فاعلم ان حادث كيف يكون علم بان كل متغير حادث فصار كل منها موقوف على المتغير وهو يقتضي لتقدم الشيء على نفسه في احواله فيكون الدور بهما والى سلبه يكون بالاطلاق لا يكون ظاهر الانتاج فضلاً عن البقاء به واذ اطل على الشكل المطلق كذا في ا مرة الشرح قوله ا حكم واسلبه من كل افراد الاوسط موقوف على ثبوت واسلبه للاصغر من افراده ايضا فلا يعلم النتيجة فلم يعلم النتيجة وهو دور كذا قال اهل السند في قوله وحده ان التفصيل. حاصله ان النتيجة متباين ايجابها للاجمل والآخر التفصيل المطلوب ان الجمل هو الثاني اثنى الحكم لكبرى ذات الاصغر باعتبار كونها من الاوسط فالموقوف هو المفصل الموقوف عليه هو الجمل فحينئذ يختلفان لهنين الاعتبارين والاحتمال فيه و

من الامتياز بان السالبة لا يتحقق في مادة من المواد على ما يقتضيه الدليل فان عرفت ان القول باننا جاني بعض مادة دون البعض مما لا يحصل  
 كما يحكم به المنظر الرابع وكذا ان القول في شترها كما يقتضيه بان الدليل الدال على عدم انتاج السالبة انما يستقيم كما كانت الكبري في موضعها  
 سالبة ولو كان كلاهما سالبتين فعدم الانتاج في موضع الكفران قلنت كمر النسبة السالبة دليل الايجاب قلنا جوازا لانتزاع كل اقل 13  
 في قوله ذلك ان تستدل يعني اذا عرفت بعدد قولنا ان الخلا ليس بوجوده على طريق الايجاب والافاء معدوم ليس لدفعه في المستدل بل على ان تلك  
 موجبة لاستدلال وجود الموضوع وان لم يكن صادقة في هذه الصورة مع انها صادقة كذا في مرة انتزاع 12 **فله قوله** فتدبر لعدا اشارة الى ان الربط  
 الايجاباني مطلقا يستند على الوجوه وضرورة  
 ثبوت شئ في شئ يستلزم ثبوت المثلث  
 له ولذا قال المحقق الدراني ان هذا في  
 قضية في بينة لا موجبة سالبة المحمول 13  
**فله قوله** اختلاف الملقح متين  
 في الكيف يسقط عنه الشرط ثمانية  
 عزوب الموضوعات مع الموضوعين  
 اربعة عزوب احد الموضوعات  
 والموجبة الكلية والكبرى وثانها الموجبة  
 الموجبة العنصري والموجبة الكبرى  
 وثانها الموجبة الكلية والعنصري والموجبة  
 الموجبة الكبرى واربعة الموجبة الكبرى  
 العنصري والموجبة الكلية والكبرى و  
 السالبتان مع السالبتين (وفيها ايضا  
 اربعة عزوب احد السالبة الكلية والكبرى  
 والسالبة الكلية والعنصري وثانها السالبة  
 الكبرى والعنصري وكذا الكبرى وثانها السالبة  
 السالبة الكلية والعنصري واربعة السالبة  
 الكبرى واربعة بالعكس 12 **فله قوله**  
 واللا يلزم الاختلاف لان القياس  
 كان صادقا مع الايجاب لم يتحقق للعدا  
 صدق مع السلب لم يتحقق للايجاب بل هو  
 اختلاف المقدمتين في الكيف في هذا المثل  
 يلزم ان يكون القياس صادقا مع الايجاب  
 ويتحقق السلب كذا يكون صادقا مع السلب  
 ويتحقق الايجاب اما اذا كان القياس مركبا  
 الموجبتين فنقول لو قلنا كل انسان حيوان  
 كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب لا يورثنا  
 الكبرى بقول كل ناطق حيوان كان الحق السلب  
 كذا لو اننا لم نكن لسالبتين قولنا لا شئ  
 من انسان مخلوق لا شئ من الملائكة مخلوق  
 الحق الايجاب ولو قلنا لا شئ من النفس  
 مخلوق كان الحق السلب وكذلك لو لم يكن كلية  
 الكبرى في مدار التمثل يلزم الاختلاف في

**ان التفصيل موقوف على اجمال الحكم يختلف باختلاف**  
**الوصف فلا إشكال لثاني قولنا الخلاء ليس موجودا وكل ما**  
 ليس موجودا ليس متبعا مع ان الصغرى سالبة بل كما تكرر من  
 في السالبة والظرفية 13  
 اي من الوجود الثاني من الشك 13  
**ان تحت حله كما قيل انها موجبة سالبة المحمول يدل على**  
 اي من الوجود الثاني من الشك 13  
 اي من الوجود الثاني من الشك 13  
 ذلك جعل لنسبة السالبة مائة لا افراد في الكبرى  
**اقول لك** ان تستدل من هذا على عدم استدلال تلك الموجبة  
 فتدبر في التاخذ المقتضي الكيف وكيفية الكبرى لا يكون  
 في الشك الثاني في شترها لا تنافي امران هما اختلاف الج 13  
**الاختلاف هو دليل العمق فينتج الكليات سالبة كلية والمختلفة**

**له قوله** باختلاف الاوصاف يعني اذا كان الاوصاف مختلفة يكون الحكم مختلفا واذا وجد الاختلاف  
 بالتفصيل والاهمال يكون شرا في تعدد الحكم بالبرهنة والظرفية والعنصرية والجمهورية 13 **فله قوله** تكونت  
 القضية نحو الانسان من كذا وكذا ليس شرا في خلاصان ليس شرا في الماد من كذا النسبة ان يصدق  
 سلب المحمول عن الموضوع ويصدق شئ على كل ما يصدق عليه ذلك السلب 12 **فله قوله** ان تحت  
 الجمهور ليس يعرف كذا ليس يعرف شئ على كل ما يصدق عليه ذلك السلب 12 **فله قوله** ان تحت  
**له قوله** حله فان انها سالبة فسالبتا فعاد الخلل وقلنا مقصودنا ان السالبة لا يتحقق بحسب الذات و  
 لا انتزاع بعرض فلا يتركه قطعا ما قيل ان انتزاع السالبة في بعض صورة لا شئ انتزاع الايجاب لان انتزاعها  
 انما يكون باعتبار خصوص مادة والانتزاع الايجاب فهو باعتبار جميع الافراد مع قول المنظر في خصوص مادة  
 يعني ان السالبة لا يجرى به شئ فيستحق انتزاعه في قولنا انتزاع قطعا فهو في كل عينة لان الدليل الدال على عدم انتزاع  
 السالبة ان لم يتبين مطلقا لافضل فيه مادة دون مادة او لا يجرى به انتزاع السالبة ولو كان في خصوص مادة  
 فلا يتغير الدليل عدم انتزاع السالبة لان توادده لا يتحقق اصلها كما لا يخفى على من اراد في مباردة وان انكرتم فليدبر

الشيء فيقول ان الانسان ناطق وبعض الحيوان ليس ناطق كان الحق الايجاب ولو قلنا بعضا بعضا ليس ناطق كان الحق السلب اما ان الاختلاف  
 دليل العمق فلا يلزم من ان التقييد ليست بلازمة للقياس اذ قد يختلف في مادة فلا يتحقق 13 **فله قوله** والمختلفتان اي الضروب التي فيها  
 العنصري والكبرى في مختلفتان في الكلية والكبرى بان يكون العنصري فيها موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية او عنصري سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية  
 سالبة جزئية لان الشبهة تابعة لاختلاف المقدمتين وهي السالبة الجزئية 12 (بسته محمدا ابراهيم عنه بليادي) +



مخرج شج كمال الشجرة ولما كان لكس جاري في العنبرين دون الامراض ثم قدر عليه ١٢ سنة قوله ايجاب الصغرى بشر الانسان حيوان  
 وكل الانسان ناطق شج بعض الكبرياء ناطق فدل على ان الصغرى مع الوسط لان كون الصغرى سائلة كقول شج من الانسان حيوان وكل انسان ناطق ١٩٩  
 قوله يحصل الشجرة وهو بعض الحيوان ناطق وقصده في شرح الطالع ١٢ سنة قوله بالخلف وطريقه في هذا الشكل ان يكون الصغرى سائلة كقول  
 كبرى صغرى اعني سائلة في صغرى فيشتملها من شغل الاول شج جاري في الكبرياء وذا البيان كوي في تمام العنبر ١٢ سنة قوله او بعكس الصغرى  
 يرجع الى الشكل الاول ووجه الشبهة المعلوم هو ان لا يجري في العنبرين الذين تقع الكبرياء فيها جزية لعدم مساهمة الجزية في الكبرياء في الشكل الاول ١٢ سنة قوله

كما سألته جزئية بالخلف بعكس الكبير والصغرى التي نتجت  
 وفي الثالثة ايجاب الصغرى كلية احداهما البنية الموجبة مع  
 الكلية او الكلية مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية مع البنية الكلية او  
 الكلية مع البنية الجزئية ساجزئية بالخلف بعكس الصغرى والكبرى  
 التي نتجت اجمالا او بالذات الى الثاني بعكسها وفي الشفاء ان هذا من ان  
 رجاء الاول فلهما خاصية وهي ان لطبيعي بعض المقدمات ارجح من  
 متعين الموضوعية او المحتملة حتى لو عكس كل غير طبعي فالتكليف لطبيعي  
 لم يتطوّر ارجح احد هذين فليس عنهما غنية هذا هو الرابع  
 ايجابهما مع كلية الصغرى واختلافهما مع كلية احداهما

او الكبرى ليعتبر كلاهما في علم الصغرى  
 ليرتد الى الشكل الاول ووجه الشبهة  
 في الشبهة شج شجرة الشجرة في العلم  
 البيان انما يجري في العنبرين التي كبريا  
 موجبة ووجه الصغرى كلية ١٢ سنة قوله  
 او بالذات الى الثاني بعكسها وفي الشفاء  
 يجري في العنبرين الذي كبريا في العلم  
 في العنبرين فان كان الصغرى في العلم  
 في العنبرين الشفاء الاول موجبة في العلم  
 جزئية ولا بد في الشكل الثاني من الاختلاف  
 في الكيفية وكيفية الكبرياء في العلم  
 فنقول ان الكبرياء في علم الصغرى جزئية  
 وفرض انك سائلة في العلم الى سائلة جزئية  
 لا يطبق الكبرياء في الشكل الثاني فاقابل ١٢  
 سنة قوله وفي الشفاء ان هذا من ان  
 جواسير الى مقدار جوان بين الشكوك  
 لما كانا جواسير حقيقة العلم في العلم  
 فغيره وحاصل الجواب ان بين الشكوك  
 الى الشك في الثالث وان كان رجاء الى  
 الشكل الاول فلهما خاصية وهي ان لطبيعي  
 والسبب الى ان هذا من بعض المقدمات  
 ان يكون احد طرفيها موضوعا في الشكوك  
 والآخر في العلم لانهما قبل ١٢ سنة قوله  
 حتى لو عكس كان غير طبعي فالتكليف  
 الى العلم من لما في الموجبات فلهذا العلم  
 حيوان وكاتب فان طبع الانسان في العلم  
 موضوعية الحيوان والاطلاق في العلم  
 فلهذا العلم في العلم انما هو موضوع  
 فان التارة في بان يكون موضوعا في العلم  
 حجة البارز ان ١٢ سنة قوله في الرابع  
 ايجابهما ١٢ سنة قوله في الخامس  
 لسقوط اربعة مبادئ البنية والاشياء  
 لعنبر الموضوعين مع جزئية الصغرى في العلم  
 بعكس الموضوعين في العلم فثبت في العلم

١٢ سنة قوله بالخلف - تعريفا للخلف ان نقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان شج كوي في العلم  
 الانسان كوي والا يعقد في نفسه لان ارتفاع التخصيص على بعض الانسان كوي في العلم  
 صغرى تلك الكبرى ونقول بعض الانسان كوي ولا شئ من الحيوان شج كوي في العلم  
 ليس حيوانا ولا من ان بل من بعض الصغرى في العلم الشفاء في العلم الشفاء في العلم  
 الاول كانا في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم  
 بعكس الكبرى - تعريفا لكبرى ان نقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان شج كوي في العلم  
 كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم  
 كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم

الناحية ثمانية الاول المركب من موضوعين كبرياء في العلم في العلم كوي في العلم كوي في العلم  
 موجبة كبرياء في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم  
 صغرى موجبة كبرياء في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم  
 مع الموجبة الكلية والناحية ثمانية كبرياء في العلم كوي في العلم كوي في العلم كوي في العلم





ان يتعدى الى النتيجة ويضم اليها ذلك فان الكبرى حينئذ يدل على انه الاكبر غير دائم لكل ما هو متوسط والا صغرى ما هو الاوسط فيكون الاكبر غير دائم **قوله** والنتيجة اتمة وذلك باجراء المذكورة في المطولات من الخلف وتخيروا خلافاً لصدق كل انسان كاتب بالاطلاق ولا شيء من الجارح كاتب بالضرورة اوداماً لا شيء من الانسان كحارر بالاطلاق وتجعل صغرى الكبرى القياس كذا بعض الانسان حارر بالاطلاق ولا شيء من الجارح كاتب بالضرورة اوداماً لا شيء من الانسان ليس كاتب بالضرورة اوداماً وقد كان كل انسان كاتب بالاطلاق نعم كذا قيل **قوله** قيد الوجود آه والسرفه عدم اشتغال المقدتين بالنسبة الى قيد الوجود وهي شرائط الخارج فان قيد الوجود لا يفي بمقتضى المقدتين اذ في كليهما ما كان محض شرائط الخارج متنتف اما اذا كان في احدى المقدتين فلا ينافيها ما في الاخرى فلا يفي بالنتيجة فيكون قيد وجود ما هو متناقض في الكيف ولا ينتج في هذا الشكل من اثنين في الكيف واما اذا كان في المقدتين معا فلا يفي قيد وجودهما لا ينتج مع اصل المقدرة الاخرى للاتفاق في الكيف ولا مع وجود ما اذا لا ينتج في هذا الشكل من المطلقتين ولا مع مختلفتين بلا ضرورة ومطلقة كذا قيل **قوله** الفصحة اي يكتف بالضرورة الحقيقة الصغرى فانها تختص بها اذا كانت مشروطة واما صغرى الوقيستين والكبرى عينية وقد كان مقتضى الشرط الاول ان الصغرى اذ لم يصدق عليها الدوام يكون الكبرى احدى الست وليست الكبرى بهما احدى الستين بل المقدرة خلافاً ولا احدى المشروقتين بل المقدرة بالصغرى بالفرض في اموهية عامة اذ اوصافته هي مع المشروط لا ينتج بالضرورة والدوام ولا لازم اختلاط الا بالضرورة بالضرورة وقد تبين خلافه على هذا

**ومنتصا اليها قيد الوجود في الكبرى في التام دوام الصغرى**  
**او انعكاسا لثابت الكبرى كوزا الممكنة مع الضرورية او كبر مقتضى**  
**والنتيجة دائمة ان كان هناك دوام فكل الصغرى محد فاعنها**  
**قيد الوجود والضرورة في ما في في الثالث ما في الاول والنتيجة كالكبرى**  
**في غير الوصفيات الا فنعكس الصغرى محد فاعندوا**  
**ومضموا اليه لا دوام الكبرى واحكام اختلاط الرابع**  
**تعرف في المطولات ثم الشرطى يتركب**

النتيجة كذا قيل **قوله** الفصحة اي يكتف بالضرورة الحقيقة الصغرى فانها تختص بها اذا كانت مشروطة واما صغرى الوقيستين والكبرى عينية وقد كان مقتضى الشرط الاول ان الصغرى اذ لم يصدق عليها الدوام يكون الكبرى احدى الست وليست الكبرى بهما احدى الستين بل المقدرة خلافاً ولا احدى المشروقتين بل المقدرة بالصغرى بالفرض في اموهية عامة اذ اوصافته هي مع المشروط لا ينتج بالضرورة والدوام ولا لازم اختلاط الا بالضرورة بالضرورة وقد تبين خلافه على هذا

**قوله** منتصا اليها آه لا بد منها بيان امور خمسة احدها النتيجة كالكبرى ان كانت من غير الوصفيات بالضرورة وذلك لان دراج البين فان الكبرى بولت على ان ثبت له الاوسط فهو يكون محكوم عليه بالاكبر بالجملة المعينة في الكبرى والا صغرى ثابتة له الاوسط بالفضل فيكون محكوم عليه بالاكبر بتلك الجملة ولا يلزم في هذا اذا كانت الكبرى في الوصفيات بالضرورة لان محصلها يرجع الى ان الاكبر ثابت لا صغرى اودام اوسطا والاوسط وجب الخوف في النتيجة فلو كانت النتيجة ثابتة لكبرى فيكون النتيجة ان الاصغر كبر اودام الصغرى وهو مغلوط باليقين الكبرى وثانيتها ان النتيجة بالضرورة المعنى ان كانت الكبرى من احد الوصفيات الاربع وذلك لان الكبرى يدل على دوام الاكبر ودوام الاوسط فيكون الاكبر ثابتا للاوسط على وجه ثبوت للاوسط الا صغرى كان داما فماذا كان وقتا فوهمنا ان ثبات قيد الوجود في الصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل بحسب حد فذلك لان حمل الكبرى على الاوسط وان كان مقيداً بدوام الوصف لكن لا يلزم منه ان يكون مقصور على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون دائما لكل وقت لا يخلو فلا يصدق له دوام الا صغرى وبذلك يكوننا ان انسان ضاحك لا داما وكل ضاحك حيوان داما مع كذب النتيجة انما اعني كل انسان حيوان لا داما وانما اوجبا ان الضرورة الحقيقة الصغرى لا يتعدى الى النتيجة وذلك لان الكبرى اذ لم يكن فيها ضرورة جاز الفكاك الاكثر من كل ما ثبت له الاوسط لكن الا صغرى ثابتة له الاوسط يجوز انفكاك الاكبر عن الاصغر فلم يتعد الى النتيجة وقامسها ان قيد الوجود ان كان في الكبرى كذا كانت مشروطة خاصة مثلاً فلا بد من ان لا يفرأض على ما سبق بجا منها ما احدث قيد الخلاص كما قلنا سابقا لا يخل بها في صغرى هذا الشكل

٢٠٠ **قوله** الاشكال الاربعة يعني لا بد في تلك الاشياء من اشتراك المقدستين في جز يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه  
 ان المقدستين نحو ان كانت الشمس طالعاً فالنهار موجود وان كانت الشمس طالعاً فالعالم مصفى فيجب ان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 يد فيها نحو ان كانت الشمس طالعاً فالعالم مصفى وان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 كان الشمس طالعاً فالعالم مصفى وان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 فالنهار موجود فيجب ان كان الشمس طالعاً فالعالم مصفى بالاول والثالث والثالث هو الاول والرابع هو الرابع ١٢

**من متصلتين او منفصلتين او تحلية او تحلية**  
**ومن منفصلة او متصلة ومن منفصلة وينعقد الاشكال**  
**الاربعة والعقد الاول المطبوع منه اشتراك المقدستين**  
**جزء تام وشرايط الانتاج حال النتيجة في كافي التحلية فالتا**  
**الزويتين لزومية في الاول بين ههنا شاك هو ان يصدق**  
**كلما كانا لثان فدا كان عد او كلما كان عد اكان زوجا مع**  
**كذا النتيجة وحله كما قيل منع كون الكبرى لزومية وانا**  
**هي اتفاقية ويجب بان قولنا كلما كان عد اكان موجودا لزومية**  
**لان العدوية متوقفة على الوجود وكذا كلما كان موجودا كان زوجا**

**قوله** والعقد الاول المطبوع منه اشتراك المقدستين يعني لا بد في تلك الاشياء من اشتراك المقدستين في جز يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه  
 ان المقدستين نحو ان كانت الشمس طالعاً فالنهار موجود وان كانت الشمس طالعاً فالعالم مصفى فيجب ان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 يد فيها نحو ان كانت الشمس طالعاً فالعالم مصفى وان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 كان الشمس طالعاً فالعالم مصفى وان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 فالنهار موجود فيجب ان كان الشمس طالعاً فالعالم مصفى بالاول والثالث والثالث هو الاول والرابع هو الرابع ١٢  
 كذا النتيجة وحله كما قيل منع كون الكبرى لزومية وانا هي اتفاقية ويجب بان قولنا كلما كان عد اكان موجودا لزومية لان العدوية متوقفة على الوجود وكذا كلما كان موجودا كان زوجا

**قوله** متصلتين يعني ان كانت الشمس طالعاً فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مصفى فيجب ان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 يد فيها نحو ان كانت الشمس طالعاً فالعالم مصفى وان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 كان الشمس طالعاً فالعالم مصفى وان كان النهار موجوداً فالعالم مصفى او محكوما عليه في العنصر في الكبري توان  
 فالنهار موجود فيجب ان كان الشمس طالعاً فالعالم مصفى بالاول والثالث والثالث هو الاول والرابع هو الرابع ١٢

زوجيه الاثنين على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العدوية وليس كذلك فان من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العدوية كونه فردا والواحد  
 ليست بلزومية على هذا الوجه فان قلت ان فردية الاثنين ليست بممكنة الاجتماع مع عدوية لان منات الاثنين فردية الاثنين لازمة لعدوية على  
 جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فصدق لزوم قلنا على هذا يتوهم الشك على صدق العنصر في الكبري لان القول بانها فردية الاثنين للعدوية لا  
 يمكن للشك كذا قيل **قوله** متوقفة على الوجود ولا شك ان في يستلزم ما هو موقوف عليه ان كان ذلك التحقق توفيقا ما قد ذكرنا في اول الكتاب في صحتها  
 وهو ما لا يرد عليه

مصدق لزومية كذا في تصديق اتفاقية وهي ليست مستحقة فان الشرط في الانتاج مقدمه الاوسط في اللزومية كذا في امرأة الشرح  
وقال رحمه الله لا يبعد ان يقال في جواب اصل الاشكال ان كذا الكبرى محذوفة فان من تصديق عددية الاثنين الفردية والزوجية كذا في  
لهما ان ادعى لزوم الزوجية على ذلك التصديق لم يلزم صدق الاتفاقية وان اخذت اتفاقية كذا في حاصلة فيستكون الصغرى الاتفاقية من  
المقدم فيها على ذلك التصديق من القياس غير مستحقة كذا في شرح فخر بن عبد العزيز كذا في ما اذا كانتا اتفاقية فمستبين فاحصين فذا **قوله** من جملة آية  
فوجود الاثنين كذا في معنى الفرد ووجود الاثنين الزوج فلا يلزم صدق الاتفاقية لوجود الاثنين الزوج كذا في معنى الاثنين الفردية

الاثنين الزوج فلا يلزم صدق كذا في  
موجودا كان زوجا **قوله** نعم  
يصدق اتفاقية. فان من اتفاقية  
ان الاثنين اذا كان موجودا لم يصح زوجا  
والا اتفاقية الكبرى لا يتبع في الموجبتين  
في الشكل الاول **قوله** لو  
تثبتت كذا في معنى ايراد قوله كذا في  
من لوازم الاثنين مطلقا فيستحق الاتفاقية  
عن فاشن يكون كذا في لزومية لعل  
في غير موضع وجه الفرض انها لو كانت  
لازمة لم تطلقا لعم ان يكون معها  
او فردا فيلزم صدق الاتفاقية مع انه  
فرضا كذا في كذا في **قوله**  
فما حصل. قال الملوي كلامه في هذا  
بالسائل لسلامة من ان الاتفاقية لا تطلق بها  
مفروض اللاب عن ان يجب لان  
في تفصيل الشرح فان لا يجب نصب  
تفصيل نقول لظن المفروض كذا في آية و  
ليس مطلقا بقوله فاشن بل هو إشارة  
الى الدقة **قوله** او  
قوله كذا في آية. وادنت فغير ما فيه لانا  
نسلم ان القضية المذكورة صادقة كذا  
وقد اشرنا الى ان الامكان المقدم في الحال لا  
يلزم الاتساق في نفس الامر كذا في سلم  
ان قولنا كذا لم يكن الاشياء مطلقا لم يكن  
فروا لصدق لان المقدم فيمن المستحق  
والاشياء من الواجبات الا ان يقال في  
توجيهه ان تلك القضية صلوة في حال  
الواقع دخل باختياره مستحق مهم فالحال  
ما عليه الواقع فعمل كذا في في ذلك المقام ما  
افاده كذا في حواشي على تقدير اى الشرح  
يلزم ان لا يتعكس الموجبة المتكسرة  
كفصلها بغير التقييد ونشأ رايه  
في الحاشية لقوله بوشل نظر الى راي

وهو ينتج عنكم ما منعتم اقول لك ان تقع الصغرى  
فانا لا نسلم ان اتفاقية الاثنين لفرد معلول الوجود المتعارفين  
معللة ان تقع الكبرى بناء على ان العام يستلزم الخاص لان  
وجود الاثنين الفردي من جملة وجود الاثنين نعم يصدق اتفاقية  
لوتثبتت بكنها من لوازم الماهية للزم صدق النتيجة المفروضة  
كذبها في هذا الجواب اقول ان هذا الرئيس الحق على ايدى ان  
الصغرى كاذبة اقول قلنا كذا لم يكن كذا في اشاعة لم يكن  
في قولنا كذا في اشاعة فانا لا نسلم ان اتفاقية العام مستلزم لا مطلقا الخاص  
له **قوله** من عكم. اشارة الى ان الجواب الزايم فان الجواب منصف بنصب الشك وهو من حيث انه شك  
ليس لانتاج الفردية من لزومية فليس يلزم ان يجب اشادة المقدمة المنسوبة بهذا العمل بل هو لا يلائم  
**قوله** اقول. لا يخفى عليك قد علمنا سابقا ان الاتفاقية على هذه الوجوه والعرض لا يفي للاشتغال في  
نفس الامر لزم اجدان عددية الاثنين الفردية على تقدير صحة معلول لوجود الاثنين فلا يفي في هذا لانه  
للهام والاشتغال هو اتي فلو قد قال المصنف سابقا بان يجوز شريك الهام كذا معلول لزومية اى شريك  
لهامى ولا ينافي في الاستدلال **قوله** لان المتعديات والاثنان الفرد من المتعديات فيكون  
سلب الوجود فيفرض في الحقيقة على العمل والتأثير به وذا صرح بان الاتفاقية رايه على وجهه لوجود العرض  
ايضا لا يخفى في المتعديات لانه في الاتفاقية معناه كذا في سابقا على ان الاتفاقية بهذا الوجه على تقدير  
الوجود العرضي المذكور انك **قوله** ان تقدم الكبرى يعني في تصديق الصغرى فمستحق الكبرى اى قولنا  
كلما كان الاثنين موجودا كان زوجا فاشن وجود الاثنين جزمه الزوج والفرد صدق العام لا يستلزم صدق  
خاص كذا في ان يتحقق في خاص آخر كذا في يصدق في خاص على جميع افراد العام فان الفرد منات للفرد في

له **قوله** من عكم. اشارة الى ان الجواب الزايم فان الجواب منصف بنصب الشك وهو من حيث انه شك  
ليس لانتاج الفردية من لزومية فليس يلزم ان يجب اشادة المقدمة المنسوبة بهذا العمل بل هو لا يلائم  
**قوله** اقول. لا يخفى عليك قد علمنا سابقا ان الاتفاقية على هذه الوجوه والعرض لا يفي للاشتغال في  
نفس الامر لزم اجدان عددية الاثنين الفردية على تقدير صحة معلول لوجود الاثنين فلا يفي في هذا لانه  
للهام والاشتغال هو اتي فلو قد قال المصنف سابقا بان يجوز شريك الهام كذا معلول لزومية اى شريك  
لهامى ولا ينافي في الاستدلال **قوله** لان المتعديات والاثنان الفرد من المتعديات فيكون  
سلب الوجود فيفرض في الحقيقة على العمل والتأثير به وذا صرح بان الاتفاقية رايه على وجهه لوجود العرض  
ايضا لا يخفى في المتعديات لانه في الاتفاقية معناه كذا في سابقا على ان الاتفاقية بهذا الوجه على تقدير  
الوجود العرضي المذكور انك **قوله** ان تقدم الكبرى يعني في تصديق الصغرى فمستحق الكبرى اى قولنا  
كلما كان الاثنين موجودا كان زوجا فاشن وجود الاثنين جزمه الزوج والفرد صدق العام لا يستلزم صدق  
خاص كذا في ان يتحقق في خاص آخر كذا في يصدق في خاص على جميع افراد العام فان الفرد منات للفرد في

الشرح ان انتفاء العام انما يستلزم انتفاء الخاص انما لم يكن انتفاء العام على الانتفاء الخاص صا. قال فليعلم جزمه لا يتعكس الموجبة  
الكبرى نفسها بعكس التقييد فانه كذا في ان يكون التالي من القضايا العامة كقولنا كذا كان زيد موجودا كان كذا باجودا **قوله** من ان  
اللزومية مستبين من لزومية **قوله** اى كلما كان عدد اى موجودا **قوله** (بسنده محمد ابراهيم عفى عنه بياضى) +

**قوله** والحق في الجواب منع كين جالفة قال مولانا في الترتيب عليك فانه ذاتا قد جعلنا سابقا ان الحال المستمرة لا  
 ما ليس فيها علاقة من المعلوم فتعذر ان يحل النزاع اعاد على كل الشك بعض الاصول من المتأخرين بقوله ان قولنا ان جالفة  
 من طرفي الملازمة ضد انتاج اللازمين ظاهر لان الحكم في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط والاضمار المكنت معدولا صفة لما جاز ان يكون  
 متافيا لا وسطا لم يندرج تحت الاوسط فلا يتحقق التوفيق الا انتاج على اندراج اوضاع الاوسط تحت الاوسط واما ان لا يكون لنا فانه فعله وتعلق  
 فظلا لا لا اعتبرنا في اعطية لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع المكنت فلا يتخلل ان لا يتبرر لزوم مبرر له من تلك الاوضاع فلا يتبرر فاني لم يبرر  
 شيء اشكل الاول قد قلنا من قبل ان الاشكال

**ينعكس بعكس التقييد لمالك الصغرى ومنه يستبين**  
 مذهب الحق في الجواب منع كذب النتيجة بناء على تجويز  
 الاستلزام بين الملتزمين وبقي الجواب المبسوط ان لا يشك  
 يتركب من مقدمتين شرطية ووضعية اور فعية ولا بد من كونها  
 موجبة لزومية او عندلية ومن كنية الشرطية او الاستثنائية  
 ففي المتصلة ينتج وضع المقدم وضع التالي لا يخرج للملزم  
 مستلزم لوجود الازم مولد عكس لوجبة الازم ورفع التالي  
 المقدم فان انتفاء الازم ملزم انتفاء الملزم وعكس ههنا شك  
 من رفع الا وهو تخصيصه ان كل من الملزم والازم وجود لوجود اما وجود الملزم وعدم الازم على جنبها  
 نسبة الى ما نحن آخرون لا استلزام لوجود الملزم وجود الازم وعدم الازم لعدم الملزم لعدم  
 الملزم لا نلزمه بل كذا لزم بقا الملزم مع عدم الازم واما ما يلحقه ففصل الملازمة بينهما بل يندرج  
 ذلك اساس ففصل الملازمة بينهما واما عدم من الملزم والوجود من الازم فليس كل منهما نسبة الى المعامل  
 لا يخرج نسبة الاستلزام لعدم الملزم لا يستلزم عدم الازم ولا وجود وجود الازم لا يستلزم وجود  
 الملزم ولا عدمه بخلاف ان يكون الازم اعم من كل من الازم مساو او قلنا ان المعنى  
 في الانتاج ضرورة القياس للمادة مع يلزم الانتاج باحتمال التالي وهذا غير مراد كما قلنا فلو ان  
 نفس المقدم سر اجاب

انما ضربي الاجاب فلان العلوم في  
 الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على كل وجه  
 الاوضاع دون لزوم الاكبر بهما كالمضمر  
 من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزم  
 الاكبر كونه مضمرا بان المقدم في الحقيقة  
 مستقل باقتضائه كذا في كذا لا يكون  
 لشي من اوضاعه دخل في اقتضائه فلا  
 يكون الاضمار او قلنا باقتضائه الثاني فاما  
 يكون لزوم الازم واما ان ضربي السلب  
 فلان قضية الكبرى سلب للزوم  
 الاوضاع لسلب للزوم للاوضاع  
 في زان يكون لان التقييد للاوضاع  
 ويكون ذلك التقييد هو الاضمار  
 فلو كان لا يخفى عليك فانه في كل خصوص  
 اشكال الازم على طريق مبرر فاما يكون  
 باحتياج التزمين لزومية واما ثانيا  
 فانما يختار ان المعنى في التزمين لزوم  
 التالي لساير الاوضاع واما ثانيا فلو  
 المقدم بنفسه فهو كذا باقتضائه  
 لا يدخل فيه الاوضاع فكلما ينتج  
 فكلما في الاوسط ولا شك انه لا خلاف  
 فيلزم من امتناع انتفاء الاكبر من  
 الاضمار لاجل ما على ان الازم الازم  
 لازم فلهذا فسادا على في هذا انتاج  
 طرفي لا يجب وقد مر فانه في هذا  
 في الجواب ان يقال ان ما راى الكبرى انه  
 الزومية ثابتة بعددية الاكبر على  
 قد يبره يمكن اجزائها معا وان كانت  
 متعقبة في نفسها حتى يشترط في  
 الجاهل فلهذا سلبها كذا بعددية الاكبر  
 مع كونها لا يجب مع الزومية بالضرورة  
 وان كان سلب كذا في كذا كذا  
 معدية الاكبر للزوم مستلزم

الزومية فلا بد من ان يكون فردية مستلزمة للزومية وان اذعان الزومية ثابتة لها على جميع تقاديرها الواقعية فلا اندراج فلا انتاج ولعل في  
 التعقير احسن ما قال المصنف فاعلم ان في قوله اول المستثناء يجوز ان يكون انما كان متافيا كما كان متافيا في قوله فانه لا يكون  
 زيدنا طالع انسان اى في جميع تقاديرها ومنها كونه نالفا فيلزم منه ان يكون حيدا او يقال ليس كذا لانه اى على جميع تقاديره ومنها كونه نالفا  
 فيلزم منه ان لا يكون انسانا **قوله** دفع التالي ودفع المقدم اى لا يخرج استثنائا عن التالي كجواز اخصية للمقدم وضع الاصل ليس لزم

(بسمه محمد ابراهيم عفى عنه بجاوى) +

[illegible]

الافلاك كذا دخل في الجمع ايضا محال  
يقول ان اللازم ان يكون متمتع  
الافلاك ام لا على الشا في بينهم اصل  
الملازمة وعلى الاول ثم المطلوب بان  
الرفع مستلزم للرفع وبهذا ظهر ضعف  
ما قبل ان القزوم انما هو على التقدير  
الاحتمالي لا المستحيل كذا قيل **قوله**  
الافلاك كذا مسلم الوجه ورف استلزام  
الرفع الرفع انما هو باعتبار عدم بقاء  
اللزوم الاصل فمن فكك بعينه مع هذا  
ففي وقت اللزوم عدم اللزوم وهذا هو  
اجتماع التعيينين ويمكن ان يقال ان  
رفع التالي فيما نحن فيه متحقق بالفعل و  
من الضروري ان تحققه يستلزم رفع  
المقدم على هذا الوجه لم انتفاء التالي  
اذا كان محالاً فقط بتقدير وقوعه يستلزم  
محالاً آخر وعدم بقاء اللزوم فيما نحن  
فيه وقوعه واما ليس بتقدير في سلا  
يستلزم رفع اللزوم وفيما كان كذلك  
عكسها محالاً ان هذا الوجه لا يلحقنا في كل  
غيره فان الرفع واقع بالتقدير فيستلزم  
الرفع بلا تخلف فان التعيينين في كل فيما  
اللزوم لولا فاقبل بالرفع الرفع في  
نظر الحق المحقق **قوله** كذا  
الجمع - والواجب فيها رفع كل وضع الاخر  
لا مكان اخذوا فيكون لها بيتان حسب  
استشعار العين كقوله انما يكون هذا  
الشيء في غيره الا كثر في غير ليس في غيره  
غيره ليس بشيء **قوله** كذا

الحلوة ولا ینج فیہا الوضوء لرفع الاصلان والنج ۱۲ کہ قوله والحققة ینتج النتائج اللاحقة لان الاستبراء علی احدى زوجتان ینتج فیغفر لهما  
لاستمتاع الجمع فیہما واستبراء فیغفر لهما ارجوز ان یمکن الاقرار باستمتاع الجموع فیہا لیکون لہا ارج نتائج اثنان باعتبار استبراء العین واثنان  
باعتبار استبراء المتغضی کقولنا اما ان یحرم فی العود زوجا او فردا کما زوج فہو لیس بفرد کما فرد فہو لیس بزوجة کما زوج فہو لیس  
لیس بفرد فزوج ۱۳ (سند محمد ابراہیم رضی عنہ لم یادی) ✽





هو الاسلام يستحق ما هو عليه مسلم كغير كل واحد مسلم ان يكون كل واحد مسلما ولا احد كافر او منافق فيه ذلك ثم اختلف في قوله ان الخلو لم يزل مسلما ان الخلق مخلوقون احد ما ان يظن كل واحد واحد باخلافه وان يظن واحد مسلما باسلامه على غير حق الظاهر وظن آخر بينها باسلامه و آخرها ان يظن كل ما على اطلاق افراد واحد واحد بانها ذاتي اثنين مجتمعة فظن انها مسلمة للمزوم هو ان يظن ان كل ما جمعا تحقق لا مطلقا ولا يظن كل واحد واحد باخلافه او بالتحقق في الفرض المذكور بظن كل واحد واحد باخلافه ولا يظن ان الاستدراك يقتضي تحقق المزوم وهو غير تحقق وما هو تحقق ليس بلزوم فلا يستلزم ان يكون كل واحد واحد مخلوقا الكفر فلا خلاف في قوله

وهو انه اذا فرض بيت اثنا عشر مسلماً واحداً فلكم سبع باعياهم

فكل من تراه مظنوناً لاسلامه بناء على قاعدة الغلبة وكلها

تَيَقَّنْتُ بِأَسْلَامِ اثْنَيْ عَشَرَ مِائَةً تَيَقَّنْتُ بِقَوْلِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْفِرَقِ  
الْأُولَى وَالْثَانِيَةِ وَالْثَلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَالْخَامِسَةِ وَالْسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ وَالْخَامِسَةِ وَالْخَامِسَةِ

والصبر بمنزلة الإسناد من طين بالارم يندرم ان يكون من احد  
 وفيه اشارة الى ان الارم هو اللزوم معلوم ما بهبنا شكيب  
 لكثرة الائمة في الاول محامد الامانة اذ كان امة فاعلم

و استلزامه ببالا ازم ان یطن با زکیه و معا<sup>ای حق المذموم</sup> محققه که ان یطن<sup>ای حل الشک</sup>

لكن احد افرادنا الذي يستلزم قول المتحقق فيه الحق هو التوفيق

محمد بن قاسم بن علي بن ابي طالب

فازلت المحققين الثمانيين انشأوا زبدا واحدا والمستلزم هو

زید و محمد مسلمانی و خالد کافر از زید و خالد مسلمانی و زید کافر و خالد کافر علی قاعد و الاغلب  
 الحق حجت اقتد حجت ان فی الحکم اعلی باعتبار الامر الاغلب و لیکن فی الاغلب الاثنان ثقیبت بان  
 کلا و ابرار و اقله مسلم گویان و الاغلب غلبت مسلمین و لا یستوی فی الدلیل و لا یسوی فی الدلیل

وواحداً - مختلفه بغير فائز على اسلام كل واحد منهما الفاء بفتحها اسلام الاثني عشر وهو العلم الاغلب اسلام  
الاثني عشر مستلزمه وهو اربعة بوجه قضايه من كذا الى : اسلام الاثني عشر مستلزمه اسلام كل واحد منهما باطلاً  
والعلم و اسلام الاثني عشر مستلزمه واحد من العلم الاثني عشر فاسلام كل واحد منهما مستلزم لغواصراً

قوله هناك لما ثبت أولاد من كل واحد مفلون الاسلام بما على القادة الاعلى لان الكفر

در هر ساله دو حرکتی در وجهه العینه است بواسطه امین ای امین و انانیم ای انانیم

وہر اقلہ دلو حلت علی وجہ المعیۃ ۱۱۷ ہوا سلام ۱۲۸ین ای ۱۲۹ین کا نام ۱۳۰ھ ای فی الفرمس المذكور ہو ظن الامرین مغا ۱۲۱۰

موجتسبانان في هذا الحكم والفرق بينهما في الاستلزام حكم ما به العظة السليمة وفيه مما ينبغي ان يعلم ان جوابا لمحب بالكل مع طاعة  
 وادور عليه العلم بغيره لا يوجب ان الاستلزام مستحق وهو اسلام اثنين الذي فرضناه انما اعلم ان حاصل الجواب ان المستلزم  
 يكون كل واحد واحد وهو ان كل واحد واحد لا يستلزم كل واحد واحد من افراد الاثنين  
 على سبيل المبدأ وهو لا يستلزم فان قلنا ان الحكم المتعلق بكل واحد واحد على سبيل الافراد يستلزم الحكم على الجميع فاعلم ان كل واحد واحد لا يستلزم كل واحد واحد  
 سبيل الافراد فلا يجرم ان يتعلق على سبيل الحيثية ايضا فلنا فيه المقدرة ليست شئ ولا مبدئية ويمكن ان يجاب عن كل الاشك بوجه آخر وان قولهم ان النظر  
 تابع للاحكام لا يغلب ان اراد بتيقسه  
 مطلقا سواء وجد ما في الاول او لم يكن جوا  
 الا ترى اننا اذا اتينا عدم كبريك وك  
 الاسفل التمسك فظاهر ان اثنين به  
 ان اراد به متيقنه بشرط عدم المانع فسلم  
 لكن الصورة المعروضة قد تحقق فيها  
 المانع وهو اليقين كغير الباقي فكل من يراه  
 لا يتصور مسلما لوجود المانع فسلم كل من  
 ١٢ **قوله** الفقهاء يسمونه  
 قياسا قال هو لا ناولي البتة نظرا الى مناه  
 القوي وهو التقدير والتسوية يقال  
 قوس لنحل بالنظر الى قدره بها فلا ي  
 لا يقاس بفلان الى لما تله وفيه ايضا  
 نسبة جزي الى جزي آخر وتسمية للصهر  
 بالآخر في علته الحكم فالحكم انما هو بالقياس  
 والتسوية في العلة ١٣ **قوله** التا  
 فها كونه مما جاء في الاول في اثبات  
 الحكم فيه لان المقصود اثبات الحكم فيه  
 ليعرف في الاول لعله مشترك بينهما فهذا  
 القياس بذلك والمقصود رفع القياس عليه  
 ١٤ **قوله** طرق من المسالك الصغرى  
 منها النفس الماصحة وهو ما دل بوضعه  
 والاما هو ما يلزم من بدلول اللفظ نحو  
 السارق والسرقة فانطلقوا على ما هو  
 الاجماع كاجماعهم على ان الصغر علة  
 لثبوت الولاية عليه في المال ومنها  
 المتناسبة وهي كون الوصف بحيث  
 يكون ترتيبا على ما مضى فكل ما يوجب  
 او دفعه فترتب في الشرع كما يقال العلم  
 شرع كسب القصة الخيرية فانه يقع بسبب  
 الشرع وان كان فردا بحسب الطب و  
 التعديل في تعليم العالي على الحسبي ١٥  
**قوله** وهو لا قدران وهو ان  
 كلما وجد له المشترك كبريك ١٦

**ملاحظة الاحاد معاقلت ملزم اليقين بالثالث**  
 مطلقا فخلا القسم ملزم الان يقال لا تفاوت في صواب ملزم  
 اليقين لعن الموجب للتشابه في التفاوت بلا اعتبار اما ما خفي  
 فخلا ذلك فتأمل التمثيل استدلال جزي على جزي كغير  
 مشترك والفقهاء يسمونه قياسا والاول صلا والثاني قوا  
 والمشارك علة جامعة ولا ثبات العلية طرق والعدة  
 الدوران يعبر عنه بالطرد والعكس هو الاقتران جوا  
 عدا قالوا الدوران يتلون المدا على الدار والذود يسمى بالسلب  
 ١٧ **قوله** قلنا حاصل ان الضرورة ثابتة في مجموع الاثنين مطلقا يستلزم كل واحد الباقي الا ان  
 بين احاده اشتراكا او لا لا انتشارا وحالها كمال اليقين فانك اذا اتيقنت باسلام اثنين على نحو ما ذكرنا  
 ان يتبين كغير الباقي ولا شك ان اليقين والظن كلاهما متساويان في هذا الحكم والقول بان الاستلزام في صورة  
 الظن انما يتحقق اذا لم يكن بين احاده اشتراك في الصورة اليقين انما يتحقق مطلقا بحكم لا بد من بيان لعل  
 من البديهيات ١٢ **قوله** الان يقال حاصل ان الظن واليقين متساويان في هذا الحكم كيقين  
 والضرورة حكمه بانك كلما اتيقنت باسلام اثنين لابد من ان تحقق متيقنين بغير الباقي سواء كان احدهما  
 كل واحد من اثنين على سبيل الانتشار او لا لا خلاف الظن فان الظن باسلام اثنين مطلقا لا يستلزم كل واحد  
 كغير الباقي كذا قيل ١٣ **قوله** في صورتي ملزم اليقين والسرقة ان افضل في صورة الانتشار  
 حاكم بالاستلزام ولا شك ان فيما نحن فيه قد تحقق موجب الانتشار لان فائدة الظن موجبة لظن باسلام  
 كل واحد واحد على الافراد ملاحظة حثية الاجتماع بخلاف صورة اليقين لان موجب الانتشار فيه مفقود  
 كذا قيل ١٤ **قوله** فتل - اشارة الى ان الفرق لا يكون مخافة لعل الحق ان اليقين والظن كلاهما جام

١٥ **قوله** قلنا هو لا ناولي البتة نظرا الى مناه  
 القوي وهو التقدير والتسوية يقال  
 قوس لنحل بالنظر الى قدره بها فلا ي  
 لا يقاس بفلان الى لما تله وفيه ايضا  
 نسبة جزي الى جزي آخر وتسمية للصهر  
 بالآخر في علته الحكم فالحكم انما هو بالقياس  
 والتسوية في العلة ١٣ **قوله** التا  
 فها كونه مما جاء في الاول في اثبات  
 الحكم فيه لان المقصود اثبات الحكم فيه  
 ليعرف في الاول لعله مشترك بينهما فهذا  
 القياس بذلك والمقصود رفع القياس عليه  
 ١٤ **قوله** طرق من المسالك الصغرى  
 منها النفس الماصحة وهو ما دل بوضعه  
 والاما هو ما يلزم من بدلول اللفظ نحو  
 السارق والسرقة فانطلقوا على ما هو  
 الاجماع كاجماعهم على ان الصغر علة  
 لثبوت الولاية عليه في المال ومنها  
 المتناسبة وهي كون الوصف بحيث  
 يكون ترتيبا على ما مضى فكل ما يوجب  
 او دفعه فترتب في الشرع كما يقال العلم  
 شرع كسب القصة الخيرية فانه يقع بسبب  
 الشرع وان كان فردا بحسب الطب و  
 التعديل في تعليم العالي على الحسبي ١٥  
**قوله** وهو لا قدران وهو ان  
 كلما وجد له المشترك كبريك ١٦

**قوله** بل على ما بين كلامهم قد علم ان الحكم ١٧ **قوله** قلنا هو لا ناولي البتة نظرا الى مناه  
 القوي وهو التقدير والتسوية يقال  
 قوس لنحل بالنظر الى قدره بها فلا ي  
 لا يقاس بفلان الى لما تله وفيه ايضا  
 نسبة جزي الى جزي آخر وتسمية للصهر  
 بالآخر في علته الحكم فالحكم انما هو بالقياس  
 والتسوية في العلة ١٣ **قوله** التا  
 فها كونه مما جاء في الاول في اثبات  
 الحكم فيه لان المقصود اثبات الحكم فيه  
 ليعرف في الاول لعله مشترك بينهما فهذا  
 القياس بذلك والمقصود رفع القياس عليه  
 ١٤ **قوله** طرق من المسالك الصغرى  
 منها النفس الماصحة وهو ما دل بوضعه  
 والاما هو ما يلزم من بدلول اللفظ نحو  
 السارق والسرقة فانطلقوا على ما هو  
 الاجماع كاجماعهم على ان الصغر علة  
 لثبوت الولاية عليه في المال ومنها  
 المتناسبة وهي كون الوصف بحيث  
 يكون ترتيبا على ما مضى فكل ما يوجب  
 او دفعه فترتب في الشرع كما يقال العلم  
 شرع كسب القصة الخيرية فانه يقع بسبب  
 الشرع وان كان فردا بحسب الطب و  
 التعديل في تعليم العالي على الحسبي ١٥  
**قوله** وهو لا قدران وهو ان  
 كلما وجد له المشترك كبريك ١٦



بما لا نام كناية فحققت الواسطة مع تصور الطرفين وهو المطلوب كذا قيل ١٢ **قوله** منها الوهيات - اقول وبعض الناس قد جعلوا الوهيات قسما عظيمة مائنة لمحسوسات وقسم بان المحسوس ان كان الوهم في الوهيات وان كان غير في الوهيات ولما قيل الوهم بالمحسوس لان الحكم الوهم من غير المحسوسات اعني الاسماء العقلية كاذب بل هو محسوس على الوهم بان له موجود فهو مشار اليه ١٣ **قوله** ولما قيل ان المحسوس آه - اعلم انتم اختلفوا في ادراك الجزئيات قال بعض الحكماء ان المدرك العلويات والجزئيات واحدة هو النفس الشاطئة طبقا للجزئيات والمادية لقوى الجسمانية والبرية ذهب المعمر وقال المتحققون ان المدرك العلويات والجزئيات مجردة او مادة هو النفس وبقية الادراك الى قواها ونسبته يطلع الى السكين ثم اختلفوا ان صورة افعلى

**وهو الحق والفطريات وهي ما يفترق الى واسطة لا تغيب عن الذهن وتسمى قضايا قياساتها معها**  
**المشاهدات اما بحس ظاهر وهي الحسنيات**  
**او بحس باطن وهي الوجدانيات ومنها الوهيات**  
**في المحسوسات وما تجده بنفسك لا بالاعتناء والحق**  
**ان المحس لا يفيد الاحكام الجزئية والمنكرون لا فادته**  
**صم وعمي والحدسيات وهي سنوح المبادي المرتبة**  
**دفعته ولا يجب لمشاهدة فضله عن تكرارها كما قيل**

تقسم في النفس اوصورا كالحليات والجزئيات والجزء لا يرسم في النفس صورها والماديات في الآلاتا فذهب جماعة الى الاول واخرون الى الثاني اقول كما قال مولانا في الشعر الحق عندي ما ذهب المتحققون يومه قال الرئيس ان المدرك ليس الا بالمشاهدة اليه بانادوات وان بالاشعر بانه لا يشعر بغيره ولما ثبت ان المدرك بالكلية والجزئيات مطلقا اي هو النفس فلا بد اذا ان يلتزم ان صور المدركات انما يرسم فيها لاني الآلات لان الفطرة السليمة شاهدة بان صور المدركات انما يرسم في المدرك لا في غيره وكيف والمدرك كما قام به الادراك وعلى تقدير تصدق ظهور في القوى والآلات وكن المدرك غير با اعني النفس يلزم ان لا يكون ما قام به الادراك مدركا وان يكون المدرك كما قام به الادراك كالحالات بعضها لا يمكن ان يكون جوار الكلام على انه غير متجزئ فانه يمتثلون يكون الكلام قائما بالانسان فليكن ان يقال بهنا الادراك قائم بالآلات والمدرك هو النفس كما هو المتحقق اقول ولما ثبت ان النفس هي الواسطة الى تحقيق ان الكلام هو المتكلم على الكلام وهو قائم بذاته تعالى المتحققة ان الكلام هو قوة يصدر بها عن المتكلم الى المتكلم من قبيل الالفاظ فلا فائدة ذلك القوة فيها زائدة على نفس المتكلم بخلاف الواجب تعالى فان تلك القوة فادته ففهمه ففهمه لعدد الكلام الالفاظ ففهمه الكلام قائم بالمتكلم الذي هو قوله قد لا يوافق استاذ الجند محمد نظام الدين وان ثبت

**له قوله وهو الحق** - قال مولانا في الشرح ان من يقول ان نسبة كبرية المحصول في الذهن الى الصورة قد يحصل في النفس ولا يلتفت الى كيفية حصولها وكذا صورة اخرى حتى تكثرت الصور وكذا ولت المدة تليس على النفس كيفية المحصول فاحتاجت الى الاستدلال فادارة المصنف ان بدأ البديهي من الاوليات علته في غير موضع الان يدعي الضرورة في هذا المقام ويقال ان ما لا محال علم العلم وقد اشار الى تفصيله في المحاشية ١٤ **قوله** عن الذهن عند تصور الالفاظ كقولنا لا بد من زوج فانه كلما تصور طرفاه لم يحظر بالبال فهم الانقسام بمساوئين ويحصل منه الجسم بالزوجية و لهذا يسمى قضايا قياساتها معها كذا قيل ١٥ **قوله** قياساتها معها - كما حكم بان الادبعية زوج لانها منقسمة بمساوئين فالانقسام بالمتساوية وبين واسطة لا تغيب عن العقل عند تصور الالافعة والزوجية فيحصل عند العقل حين تصور الواسطة قياس وهو ان الادبعية منقسمة بمساوئين ومنقسمة بمساوئين بالزوجية لان الزوجية زوج فلا يتوهم ان الزوجية هي الانقسام بمساوئين فتصور انفس تصور فاقضى الواسطة لان الزوجية كيفية مخصوصة فزودته لهذه الحالة ومنع تصور هذه الكيفية على ما نقل عن

التفصيل فارجع الى شرح المحاشية ١٦ **قوله** والمنكرون لا فادته صم وعمي - انت تعلم ان هذه العبارة من العطف قالوا ان المحس لا يفيد الحكم والكلية لا جزئيات بيان الاول باقتناء انما هو ان من قبل المنصور ان المدرك حقيقة انما هو النفس والاشياء هي ان كان كثيرة لا يقع العقل من الجزئيات كما يقع في السراب وامثلة فلا اعلم على ادراكه فان كل ما يدركه يمكن ان يكون من الاغلا فادته الكلام غير من عند الجند وتحقيق الحق قد مر من انما تذكره محل الحق لا تجازي كذا قيل ١٧ **قوله** قيل - القائل السيد الشريف في شرح المواقيت ١٨ بسند عن ابراهيم عفي عن بلياء (د) ١٩





له قوله الاهدّم قصر برهان الان. اذ يطل اشارة الفلّة والاكتاب بان يكون الحكم من اربع مخرج من الضرورة لا غير  
 فيستدرك منهم قصر برهان امان لا يشاء ولعل لا شاع في التزام ذلك لان دليل الشج غير عارفي بين الضرورية وغيره فلا يشاء منهم قبح  
 القياسات المختلفة التي تقام في المنسبة على القضايا الضرورية بل على ما ليس له سبب وكذا المقامات في الطبع والفسفة على ما لا يفي  
 على المناظر كذا قيل ١٣ **قوله حله** قال مرادنا في التماسه ان اليقين على كون اليقين الدائم هو عبارة عن اجتماعه في حقيقة لا يتزول بحدوث  
 يكون مستمرا باقيا والثاني اليقين في الجملة وهو اجتماعه في بعض الاوقات اعني وقت وجود المعلول وهو قد يكون معلومته بالضرورة او معلومته  
 بغيره والشك والقرينة قد يكونان باقيا

# الاهدّم قصر برهان الان وحله لعل

اي من هذا الشك ١٢

مراده ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم  
 اي العلم الحق وتذكر الصغير جردا في العلم العام من العلوم ١٣

اما ان يكون بينا من جهة السبب اوبينا

بنفسه فالعلوم الجزئية جاز ان تكون

اي المتعلقة بالجزئيات ١٢

معلومة بالضرورة اوبالبرهان غير الله

فتأمل والثاني الجدول وهو

من الصغائر الخمس ١٣

المؤلف من الشهوات المحكوم بها

لتطابق الاسراء اما لمصلحة عامة او سرقة

يعني فيها املاص عام ١٣

## قلبية او حسيّة

م عن الجاني حسن وقد يكون كاذبا بخلافه واجب القيل كذا قيل ١٢ طه الضرورى  
 الغير الزايل ما دام العالم يتغير بل الى الابد ١٢ طه علم بينهم قصر برهان  
 الان مطلقا ١٣ (بسمه ومحمد ابراهيم عفى عنه بلياروى) ٢٠

على الظاهر ولا شك ان اليقين الدائم لا  
 يتحقق في العلم والامالان فلا يعقد يقينا  
 في الجملة فالظهور اليقين الدائم وبهذا  
 النؤمن القدر بوضع القضايا بين  
 الكلامين وقد اشار الى الشج في جواب  
 سؤال اردده على نفسه انتهى كلامه ١٢  
**قوله العلم الكلية** قال  
 المحقق البكسي المراد بالعلم الكلية  
 بوجود المعنويات الكلية وتحت  
 احوالها لا بد وان احوالها  
 دائمة غير متبدلة اصلها كونه  
 علم من بعض واخص من بعض ومبانيها  
 لا تتغير كقوات احوال الجزئيات فان  
 الجزئيات قد يكون محكوم عليها بغير  
 كونها علمية بتقيدهم قد تقدم فيكون  
 جميع الاحوال معلومة عند بعير انفسها  
 الصادرة في حال الوجود كاذبة في حال  
 العدم فيكون العلوم السابقة جملة  
 مركبة من اخبار المع الى ان العلم  
 على ما بين اليقين الدائم لا العلم الجزئى  
**قوله فتأمل** الاشارة الى ان  
 الفوتنة في المقام اولان في القول  
 قول باخو اليقين عليه دليل معتد  
 اشارة الى انه يلزم من هذا ان لا يكون  
 البرهان الا من اليقينية لان  
 اليقينية دائما هي علوم كلية لا ان  
 يقال ان اولي البرهان بانها يقينية  
 اجتماعا باطلاق العلم على ما هو  
 المراد على الان في الجاز ١٢  
**قوله من المشهورات** بتفصيل  
 ما لا بد من شرح المطالع هو ان المشهور  
 هي قضايا الحكم العقل لها بواسطة  
 علوم احوال الناس بها معلومة

كقولنا العدل حسن ونظلم سيئ وما في الجوع من المرتة كقولنا مراعاة الفقراء محسنة وما ما من من المحبة كقولنا كشف العورة ذميمة وما  
 انفعالا به من ما اوتهم كقولنا في الحيوانات عندنا في الهندول سبب عادات وتكرار واداب كقولنا لشكر النعم واجب اما الشجب بالادبيات و  
 الفرق بينهما ان الانسان لو قدر ان خلقه من غير مشاهدة احد وعاش على ما يشاء في نفسه فلهذا كان الادبيات خاتمة لم يتوقف  
 فيها المشهورات قد يكون حقيقة وقد يكون باللة والادبيات لا يكون الا حقيقة كذا قيل ١٢ **قوله قلبيّة** قد يكون صادقة نحو انفسهم



له قوله صادقة كانت تلك المشهورات كقولنا في الشيء كروه لا نهضار وكل صار كروه فهذا الشيء كروه اذ لا ذرة  
 مشهورات كقولنا في الشيء كروه لا نهضار وكل صار كروه فهذا الشيء كروه اذ لا ذرة  
 ٢١٢ قوله لكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم فمفوضة لهم ومفسلة عندهم لا يسلطها الاخرين كالذي في عند الامام  
 دون الكفار وكل اهل العصاة مشهورات بحسب مناصبهم كما ان المشهور في الخوفا على مرفوع وقول امر القيس فصيح ومشهور  
 المشايخ من الموقوفات عشرة وخمسة ذلك ١٢ قوله ربما التيسست المشهورات بالاوليات - يعني بلغ في الشهرة بحيث يشبه بالاولى  
 ويعني صاحب ذلك المشهورات  
 البرية في ١٢ قوله اوتوفقت  
 المشهورات عند التجربة في كل عقل  
 عن جميع انوارها والافعال ونفع  
 النظر عن المصالح والعقل لوجوده  
 جميع الموانع بان يتصور العقل فقط  
 فيكون في الاوليات من غير توقف  
 المشهورات ١٢ قوله  
 المتخصصين لم يتبين المقدمات  
 المسئلة عند الحكم فقط كانت  
 او باطله كالشكل الاول المركب  
 من صفى سائر مثلكا في الاوليات  
 مع انه ليس من ذات العاقل بل يأتي  
 بالمقدمات الغير المسئلة عنده وان  
 كان مسلما عند الحكم والمسلات عند  
 الخصميين لم سوا اننا سلمات  
 عندنا فقط او عند اهل العلم ١٢  
 قوله كنسليم الفقيه من مسائل  
 اصول الفقه وقابل ان ليس المسئلة  
 لشبوتة بوجي التي تقطع في قال ساجد فيقيد  
 الذين يحالفون من اهل ان يصيبهم  
 فتنة او يصيبهم مذاب الهم وقيل  
 ما متوك ان لا يفسد افعالهم فيقول  
 لا يرد فان هذا لا ياتي في كونه من المسئلة  
 بقطع النظر عن ثبوتها بالحق بل بغير النظر  
 الى ان من مسائل اصول الفقه ان  
 ١٢ قوله الزام الخصم وحفظ  
 الراجي امتناع من هو قاصر عن  
 البرهان فاحمل قد يكون سائلا و  
 معترضا وغاية سعيه ان يزم الخصم  
 قد يكون مجابا حافظا له ويكاتبه  
 ويكره ان لا يصير لزاما ١٢ قوله  
 المقبولات الماخوذة من محسب الظن فيه وانما  
 قبضت بالحشية لتخرج القضاة اليقينية الماخوذة من فان كونها اليقينية لا بحشية الا عند بل باعتبار آخر واعتقاده الجهر لا امر سوى بين  
 الخوازن والكرامات او غير ذلك من علم اورياضه وغيره من الصفات الممودة كذا قيل ١٢ قوله كالاولياء - المتعجبين من الحكماء  
 والعاصي الغريرين الى الله عز وجل والاصحاب من محمد صلى الله عليه وسلم ان لم يكونوا كاشقين بذلك لقول ١٢  
 ان من اجل ان المشهورات قد تكون لافعال خلقية او مزاجية او محسوسة او غير ذلك

او انفعالات خلقية او مزاجية صادقة

كانت ملك المشهورات

او كاذبة ومن ههنا قيل للا مزجة والاعدات

اي من اجل الانفعالات ١٢

دخل في الاعتقادات ولكل قوم مشهورات

مخصوصات ربما التيسست بالاوليات افرقت

من الاوليات ١٢

عند التجريد او من المسلمات بين المتخصصين كنسليم

اي تجريد العقل عن جميع العواض ١٢

الفقيه ان الامر للوجوب الغرض لزام الخصم او

ان كان سائلا ١٢

حفظ الراي الثالث الخطابة وهو مؤلف من

ان كان معلوما ١٢ من الصناعات الخمس ١٢

المقبولات الماخوذة من محسب الظن فيه كالاولياء

قبضت بالحشية لتخرج القضاة اليقينية الماخوذة من فان كونها اليقينية لا بحشية الا عند بل باعتبار آخر واعتقاده الجهر لا امر سوى بين  
 الخوازن والكرامات او غير ذلك من علم اورياضه وغيره من الصفات الممودة كذا قيل ١٢ قوله كالاولياء - المتعجبين من الحكماء  
 والعاصي الغريرين الى الله عز وجل والاصحاب من محمد صلى الله عليه وسلم ان لم يكونوا كاشقين بذلك لقول ١٢  
 ان من اجل ان المشهورات قد تكون لافعال خلقية او مزاجية او محسوسة او غير ذلك

ما به خبر من ثبت صدق وكل خبر شانه هذا فهو صادق كذا قال مولانا ولي الشكر العلوم فانه عند ذوي العقول الذكيرة من قبيل العقليات التي قياسا بها معا والقياس ان هذا الخبر غير صادق قطعا واخبارا راسخا وعند ذوي العقول الضعيفة حدسيات ومبرهنات بذلك القياس وبالجملة عند المأخوذات من الانبياء معلولات الترتيبات عليهم وسلامه ولا سيما على منبنا ولا رداصحة من المظنونات صفات ظاهرة

وهي علم مكاشفات الاوليات والاضا  
صواري قطعا وقطرات عن العقول  
الذكيرة مبرهنات عن العقول الضعيفة  
بممثل القياس المذكور لاسيما مكاشفات  
الشيء الاكبر فاهم الولاية انما هي  
الصدق وليس اراء المصنف اولا لاظهار  
فيما مر غير مكاشفاتهم كما اننا لا نسير  
ولا فذلك ايضا سقيا به ١٣  
قوله التي يحكم بها بسبب  
الرجحان اي رجحان الاعتقاد  
مع تجوز التقيض وتوضيحا كقولهم  
فلان سارق لانه يطوف بالليل  
وكل من يطوف بالليل فهو سارق  
١٣ قوله يدل على فيها  
التجربيات قال بحر العلوم اما  
التجربيات والحدسيات وانما  
يحصل بها الجرم بسبب الشعور به  
فقبل الشعور بها ظنية واما المتواترات  
فانما يحصل بها الجرم تدريجا عند  
بلوغ الخبرين مسلما لا يجوز قولهم  
على الكذب فقبل هذا البلوغ في الغيبة  
وامانة الخطاة فكله يقتدر بها  
على التاييد في خطا به ١٣  
قوله المتواترات آه فان قلت  
ان المتواتر يقيد اليقين والذي  
لم يبلغ الي حد الجرم لا يكون متواترا لاد  
عناية عما ثبتت اخبار الخبر من الذكيرة  
يحل العقل فواظ بهم على الكذب واد  
كان كذلك فلا بد من كون واصلا الى  
حد الجرم وليس واصلا اليه لا يكون  
من قسم التواتر فكيف يصح قول المصنف  
والمتواترات الغرض اصله حد الجرم  
اذ لا شيء منها كذلك قلت التواطؤ

والحكماء ومن عدل المأخوذات من  
فانها تقييد القياس كونهن ثقات ١٣

الانبياء منها قد غلط او من المظنونات  
اي من المظنونات ١٣

التي يحكم بها بسبب الرجحان ويدخل

فيها التجربيات والحدسيات والمتواترات  
اي في المقولات ١٣

الغدير الواصلة حد الجرم

والغرض تحصيل احكام نافعة

اوضار في المعاش  
الذنبية ١٣

له قوله والحكماء بالمعنيين بلاشك اما المعني الاول والعلماء والافاضل للشرعية فالماخوذات  
منهم مطلقون الصدق فانهم من القوم المرتاضين فالعقاب فيهم الصدق ١٣ قوله فقد  
غلط وما لم عن طريق الحق فان الانبياء لا احتمال لكذب في اخبارهم فاذا علم انهم لا يكذبون  
وعلم واستناد اليهم كونه من القضايا اليقينية النظرية مستفادة من القياس البرهاني م

وجوه شرط لا فائدة المتواترات اليقين ولم يوفق فيه هذا الشرط فهو ايضا متواتر بحسب اخبار جماعة كثيرة لكنه غير واضح الى حد الجرم وبعيد  
بهذا الوجه من المظنونات فصح ما قال المصنف ١٣ كالحكم بنزول المطر عند وجود السحاب الرطب ١٣  
(بسمه وحمدا برأيه عني بالياء وى) +

م موزونة متساوية وعند العرب مقفأة ومعنى كونها موزونة ان يكون بها عدد القاعى ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول منها متوافقا من احوال القاعية ومعنى كونها مقفأة هو ان يكون الحرف الذى يتم به كل قول منها اعدادا ولا نظرا للمنطقى فى شئ من ذلك الا ان يكون كلاما يخيل فان الوزن ينظر فيه اما بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما بالتجربة والاستعمال عند كل امته فصاحب علم العروض

والمتقنة ينظر فيها صاحب علم القوافى واما ينظر المنطقى فى الشعر من حيث هو كلام قليل يحصل بعد تلك القضايات التى ترجيح من القبض والبسط وكى بها حتى يعين على الحرب والغلبة على العدد وعلو وزهيه وحسن الصوت وانحسنت الابدائية وكثرة المبالغة والاكاذيب ومثاله اى دخل تام فى قوة التأثير **له قول** فيثاثر النفس قبضا وبسطا سوار كانت مسلبة او غير مسلبة صادرة او كاذبة واسباب الخيل كثيرة متعلقات بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذ قبل اخرى اقوتية مسببة له فحينئذ انما انبسطت النفس ورغبت فى شربها واذا قبل الفصل مرة ثم عتمة انقبضت وترفت عنه كذا قيل **له قول** فانها اطوع الخيل - يعنى ان النفس يكون لها الخيل دون القديين كذا قيل **له قول** من القديين لان الخيل اعقب والذم سواء كان مسلبة او غير مسلبة صادرة كاذبة كذا فى مرة الشرح **له قول** على وزن لطيف فاك المتحقق التقارز فى المراء بالوزن مائة مائة نظام ترتيب الحركات السكتا وتجاهاها بالعدد والمقدار بحيث تجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها اللذة والقدار ما يكون لا يعتبرون فى الوزن ولا يتفكرون على الخيل والمجدون اعتمدوا معه الوزن ايضا والجوهر لا يعتبر فيه الا الوزن وهو المشهور الا ان **له قول** كالنتيجة لـ اى

## والمعاد كما يفعل الخطباء والوعاظ الرابع

من الصناعات النفس

الشعر وهو قول مؤلف من الخيلات وهو

قضايا يخيل بها فيتأثر النفس قبضا وبسطا

فينظر فيها **له قول** فيثاثر النفس قبضا وبسطا

فانها اطوع للخيل من التصديق سيما اذا كان

على وزن لطيف او انشد بصوت طيب الغرض

بما ايل على عدم اشتراطها فى الشعر وهو ذهب الجمهور لما فى النفس **له قول** من سبعة الشعر **له قول** من سبعة الشعر

منه افعال لنفس بالترغيب والترهيب هو كالنتيجة

له قول والمعاد - اى الامور الاخرية فالغرض من ترغيب الناس فيها ينفعهم عن امور شتم ومعادهم وترغيبهم الى فعل الخير وترهبهم عن الشر كذا قيل **له قول** والوعاظ قال بولا ما

ولى الشعر فقد عرفت ان المطلوب من كل الخطباء اجرام ناعمة او صاعدة ولا بد ان يكون المحبة بحيث يكون مقنعة للمستمعين فجزان يكون استقراء وتميلا وقياسا قاسما البشرا وكونه مقنونا لانهم

وان يكون العبارة ظاهرة للدلالة بحسب يسرع من السامعين الى متابعتها على زعمه الا واد

وان يكون مقدماتها مقنعة مشتملة على ترغيب وترهيب حتى ان استعمال الصدوق الاولية الغير

المقنعة غير المشتمل على واحد منها يفسد بها وبيان هذه المقدمات على زعمه المنطوق والتفصيل

فى التشفا فليطلب **له قول** الشعر - قال بولا ناعمة افعالهم الشعر هو كلام يحسن من احوال

الشعر فان النتيجة كما يلزم من قول كذا للترغيب والترهيب يحصل بعد اتیان المقدمات الشعرية الموجبة لها اللازمة

للقياس وليس عن النتيجة فانها قول وكل واحد منها ليس كذا لانه من قبيل الصفات النفسانية البسيطة كذا فى مرة

الشرح **له قول** اى الامور الدينية **له قول** من سبعة الشعر **له قول** من سبعة الشعر

منه افعال لنفس بالترغيب والترهيب كى يحصل بعد اتیان المقدمات الشعرية الموجبة لها اللازمة

للقياس وليس عن النتيجة فانها قول وكل واحد منها ليس كذا لانه من قبيل الصفات النفسانية البسيطة كذا فى مرة

له قوله السفسطة - مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطاد هو التنبيس ومعناه الحكمة الموهبة ١٢ له قوله وهو المركب من الوهيات - وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة وانما قيل بالغير محسوسة فان الوهم في المحسوسات كان محكم صحيحا ومصادقا وان حكم على غير المحسوسات باحكام المحسوسات كان غير صحيح وكاذبا ١٣ له قوله والنفس مسخرة للوهم - ويشمل ان يكون متالفا لما يحكم ان يكون جواب دخل مقدر وهو ان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك الجبريات المشتركة من المحسوسات تخرج للحس فكيف يدرك امورا غير محسوسة فقلنا على الحقيقة التي ليست من امور محسوسة وهو حاصل الجواب ان الحكم هو النفس قد حكم على امور محسوسة جزئية من جهة من جهة من المحسوسات وقد حكم على غير ذلك في الوهم حاصل لما يدركه البهائم مسخرة لها وذلك شيع النفس الوهم في الاحكام في غير دركاته هذا القدر يعني الغشبية الى الوهم وما قيل الرئيس بقوله فالوهيات كذا قيل ١٤ له قوله ولولا فطر العقل - يعرف آوه وما يعرف به كذب الوهم لئلا يساعد العقل في المقدرات البينة - الاحتجاج وينتزع في التنبير - كما يحكم الوهم بالخوف عن الموت مع انه قد توقف العقل في ان الميت مما وولجها لا يخاف عنه فاذا وصل العقل والوهم الى التنبير انكر الوهم لها ١٥ له قوله او من المشبهات بالصداقة تصورة كقولنا الصورة الغرس المنقوش على الجوار انهما خرس وكل فرس صمالي فينتج ان تلك الصورة صمالي ١٦ له قوله او صحت كقولنا الجوهير موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن غير عرض لينتج ان الجوهير عرض ١٧ له قوله كما خذ الخارجيات مثله ان يقول الجوهير موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو عرض قائم بالذهن غير عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرضة انما هو على الصورة الحقيقية في العقل دون الوجود

## الخامس السفسطة وهو المركب

من الصغائر الخمس ١٢

من الوهيات نحو كل موجود مشار اليه

والنفس مسخرة للوهم فالوهيات ربما

لم تميز عندها من الاوليات ولولا دفع

اي معد النفس ١٣

العقل حكم الوهم بقي لا لتباس داء مالو

من المشبهات بالمصادقة صورة او معني

كأخذ الخارجيات مكان الذهنيات

اي التي وجد بها في الخارج ١٤

وبالعكس والغرض منه تغليب الخصم

اي من السفسطة ١٥

اي القارون في السفسطة ١٦

الخارج ١٢ له قوله وبالعكس - مثاله قولنا لو كان شريك الهاري متنبعا في الخارج لكان امتناعا حاصل في الخارج وحققت الصفة في الخارج فحققت الوصوف فيه ضرورة وجوب علم ان يكون الجميع حاصل في الخارج وذلك كما ترى بالغلط ان الامتناع من الامور الذهنية التي لا تحقق لها اصلا كذا قيل ١٣ (بسته وعهدا برآيم عن عند بملكو)

م العلوم ثلثة موضوعات ومبادئ ومسائل قال المحقق الرازي كون الموضوع جز من العلم علوة نظر لانه ان اراد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف العلم عليه بل مقدمات الشرح على ما هو ان اراد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا قريبا للاستقلال وقد استبعد المحقق التفتازاني من صدد هذا العلم فقال بان للاداء بالموضوع مدحفت في العلم عن عوارضه الذاتية ومعنى كون جزء من العلم لا بد العلم من تحقق الموضوع وكونه من الوجوه ونفسه او مير منها عليه في علم آخر فوقف الى ان ينتهي الى العلم الاصل الذي موضوعه المروج ومن حيث هو مروج وان لا يعرف ثبوته كيف يظلب ثبوت شيء له انتهى يقول انه ليس بسديد لان توقف العلم على تحقق الموضوع لا يستلزم ثبوته

**والمغالطة اعرفها الفاسدة صورة او**  
 وهي ما يتركب من القضايا التي فسدت صورة او مادة <sup>١٢</sup> المغالطة - ١٣

**مادة والمغالط ان قابل الحكيم فسوفسطائي**  
 اي من يستعمل المغالطة <sup>١٢</sup>

**وان قابل الجد لي فمشا غي هذا**

**والمؤلف من الراجح والمرجوح مروج**

**فتدبر خاتمة اجزاء العلوم**

هذا تكملة الكتاب <sup>١٢</sup> رتبة يتوقف عليها مسائل العلم <sup>١٣</sup>

**هي المسائل والمبادئ من الوسائل**

**تمت بالخير**

الا لعل على المسألة كما ينبغي فان قلت يمكن توجيه كلامهم بان مرادهم بالموضوع نفسه الذي هو موضوع المسائل وعلى هذا الحاجة الى العقل بارتكاب المسألة قلنا ان ايراد المسائل في موضوعات التي هي اجزاء للمسائل فلا يكون جزءا بطوره ولا يتركب من المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمجملات... بل المجملات المنسوبة الى الموضوعات نفس عليه المحقق الدراني في مباحثه المطالع لا نقول بمشأ غي بل انه قول يخالف ما افاده المحقق التفتازاني في بعض تصانيفه ان المسائل هي القضايا التي يطلب في العلم لمرادها وموضوعاتها كذا او نحو لا يتركب من اجزاء بل هو كذا او كذا ايضا وعليه ان المسائل لو كانت نفس المجملات المنسوبة لوجب عدسها للموضوعات المسائل التي هي واد موضوع العلم جز من علوة القسم ولما ثبت بطلان كون الموضوع من اجزاء العلوم وقس عليه المبادئ فان عددا من اجزاء العلوم لا يكون ركبا كذا قيل <sup>١٢</sup> قوله والمبادئ من الوسائل - فنقول ان الحق توجيه كلامهم بان عد للموضوع المبادئ من اجزاء العلوم وقع بينهم مسامحة ومر المسامحة انها كاجزاء في توقف العلوم عليها وهذا حاصل ما افاده المحقق في الحاشية بقوله فزاد الحق الجزء آخر كلامه ونحوه على الكلام والصلة على سبيل الامام وصي الكرام وآله العظام + **تمت**

**له قوله والمغالطة** وهي ما يتركب من القضايا التي فسدت صورة او مادة اعلم من السفسطة كونها فاسدة مادة فقط بحيث كل يصدر عن السفسطة - يصدق المغالطة ولا عكس بوجوه والمغالطة يكون السفسطة في الصورة الفاسدة <sup>١٢</sup> **قوله** المغالطة فاسدة صورة او مادة قال شايع المطالع واتباعه ان المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة في الجملة او من جهة صفة العلم المتعلق به لان الفاسد صورة لا شيء قياسا لانه لا يلزم من قول آخره الى هذا لاشارة الى الحاشية بقوله و ما قيل انها القياس الفاسد صورة او مادة فقيه ان الفاسد صورة لا يعرف قياس انتهى وانه تعلم باقية <sup>١٢</sup> **قوله** ان قابل الحكيم من المغالط ان كان مقصود دفع كلام الحكيم اعني المبرهن فهو سوفسطائي ولان كان مقصود دفع كلام الجد لي فيسبى مشا غي <sup>١٢</sup> **قوله** فتدبر لعل اشارته الى انه قد سبق في قوله علم بالمواد <sup>١٢</sup> **قوله** اجزاء العلوم - قالوا اجزاء